

# عوامل الاجرام

أسلوب البحث - عوامل الجريمة - التفاعل المفضي إلى الجريمة  
طوائف المجرمين - إجرام الأحداث

دكتور

رَمْسِيْلِسْ بَهْنَايْمِرْ

أستاذ القانون الجنائي - كلية الحقوق  
جامعة الاسكندرية

الجزء الأول

طبعة أولى

الناشر / منشأة المعارف بالاسكندرية

١٩٦١

دكتور إبراهيم  
ميسر حنينام  
أستاذ القانون الجنائي  
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

محاضرات  
في

# علم الاجرام

علم طبائع المجرم - علم الاجتماع الجنائي

الجزء الاول

مسنه للطباعة والنشر

١٩٦٠ - ١٩٦١

## مقدمة

إن قبول الظواهر على علاتها خمول فكري تميز به عهود التأخر البائدة . أما تحرى أسبابها واستقصاء مصادرها فدليل رقى وتقدم ومدنية . والإجرام ظاهرة يميزها عن سائر ظواهر الكون ، أنها من جهة بشرية اجتماعية ، وأنها من جهة أخرى ضارة مؤذية لا صالحة خيرة . وبديهي أنه لن يتأتى القضاء على الإجرام كظاهرة إلا بالوقوف على أسبابه لأنه متى عرف الداء سهلت معرفة الدواء .

لقد لاقت الجريمة جزاءها منذ ظهورها . واتخذ هذا الجزاء فى الأصل صورة بدائية همجية هى انتقام المجنى عليه أو عشيرته من الجانى . ولوحظ أن هذا الانتقام كشهوة غريزية عمياء لا يتقيد بمحدّد لو أطلق له العنان ، فتدخلت القوانين والشرائع لتنظيمه ، ثم ألقى وحلت محله عقوبة توقيعها الجماعة ممثلة فى السلطة القائمة بالأمر فيها ، والتي أطلق عليها أخيراً اسم الدولة .

غير أن هذا التطور لم يفعل سوى أن نقل الاختصاص بتوقيع العقوبة من يد إلى يد ، من يد المجنى عليه أو عشيرته إلى يد السلطة العامة . ولم يتناول بالتعديل أساس هذه العقوبة والغرض منها ، فظلت العقوبة معتبرة وسيلة انتقام أو شبه انتقام من الجانى ، إلى أن أدى التطور أخيراً إلى اعتبارها وسيلة دفاع عن المجتمع ضد خطر الجريمة .

فالعقوبة بمعناها الحديث تؤدى وظيفتها الدفاعية عن المجتمع فى لحظات ثلاث : - اللحظة التشريعية التى توجه القواعد القانونية فيها خطابها

إلى المحكومين بها ، وفي هذه اللحظة تؤدي العقوبة وظيفة منع جمهور الناس قاطبة من ارتكاب الجريمة ، إذ يجد كل منهم أمام الدافع إلى الجريمة مانعا منها هو الخشية من العقاب .

واللحظة القضائية التي تطبق فيها الدولة القاعدة القانونية على من خالفها بالفعل ، وفي هذه اللحظة تؤدي العقوبة وظيفتين : وظيفة إظهار سلطان الدولة إزاء مخالفة القانون ، ووظيفة حماية المجتمع من جرائم جديدة تحدث فيه لو لم تلق الجريمة الواقعة جزاءها . والمراد بالجرائم الجديدة المقصود بالعقوبة تفاديا ، ما قد يرتكبه المجنى عليه اقتصاصا لنفسه ، أو ما قد ترتكبه عشيرته اقتصاصا له ، أو ما قد يأتيه الجمهور العام للمواطنين تبعاً لاستهجان الجريمة والسخط على فاعلها ، أو ما قد يحدثه آخرون بما كون الجاني في فعلته تبعاً لسريان عدوى الجريمة والوباء الجنائي .

واللحظة التنفيذية التي توقع فيها العقوبة المحكوم بها على الجاني ، وفي هذه اللحظة تكون وظيفة العقوبة هي إصلاح الجاني عن طريق إبلاجه ، حتى لا يعود إلى السقوط في الجريمة مرة أخرى . وحين لا يرجى إصلاح الجاني أو حين يتطلب ضمير الشعب إعدامه بالنظر إلى فظاعة جرمه ، تكون وظيفة العقوبة استئصال المجرم من جسم المجتمع .

من ذلك يتضح أن أهم وظيفة للعقوبة هي الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة بمنع جمهور الناس من ارتكابها وهذا ما يسمى بالمنع العام ، ومنع ذات المجرم من العود إلى جريمته وهذا ما يسمى بالمنع الخاص .

على أن العقوبة تتميز بأنها وسيلة إبلام . وقد دلت التجربة على أنها

كثيراً ما كانت تقصر عن أداء وظيفتها بطريق هذا الإيلام ، لسبب غاية في البساطة وهو أن بعض الناس لا يمكن أن يجدى الإيلام في إصلاحهم . فأمثال هؤلاء . يكون من الميث تشفيل جهاز العدالة الجنائية مهم لإحداث جرح بهم حيث لا يكون للجرح إيلام .

فمثل هذا المسلك مهم يكون شأنه شأن استخدام المرام والمساحيق في القضاء على طفح من البثور لا تجدى في إزالته الأساليب السطحية لأن بيت الداء فيه باطن لا ظاهري .

ومن أجل ذلك فطن المجتمع إلى ضرورة أن يستخدم إلى جانب العقوبة وسيلة أخرى دفاعية ضد الجريمة ، هي ما يسمى بالتدبير الوقائي *Mesure de sûreté* فهذه الوسيلة يغلب فيها العلاج على الإيلام ، في حين أن العقوبة يغلب فيها الإيلام على العلاج .

والمقصود بأولئك الذين لا يجدى الألم في إصلاحهم ويتعين إتخاذ تدابير وقائية معهم المجنون المجرم والمجنون والمجرمون بحكم تكوينهم على ما سنرى . والفضل في كشف هذه الفئة من المجرمين وتدبير وسيلة الإصلاح المناسبة لها ، إنما يرجع أولاً وآخرأ إلى علم الاجرام والجهود التي بذلها أساطين هذا العلم .

### تعريف علم الاجرام

من تلك المقدمة يتضح لنا أن علم الاجرام هو ذلك الفرع من العلم الذي يتناول الجريمة بالدراسة على اعتبار أنها حقيقة واقعة لا حقيقة قانونية ،

فيتحرى أسبابها تمهيداً للقضاء على هذه الأسباب قدر المستطاع . فيينا يتناول قانون العقوبات الجريمة كحقيقة قانونية يتناولها علم الاجرام كحقيقة واقعية . ونبين الآن الفرق في المعنى بين الحقيقتين .

الجريمة كحقيقة قانونية هي فعل يعاقب عليه المجتمع ممثلاً في مشرعه ، لما ينطوى عليه هذا الفعل من المساس بشرط بعده المجتمع من الشروط الأساسية لكيانه ، أو من الظروف المكملة لهذه الشروط . ( تراجع رسالتنا بالاطالية في القانون الجنائي ) .

وأما الجريمة كحقيقة واقعية فهي خروج الفرد على ما يقتضيه وجود اشتراك بين الناس في معيشة واحدة تصان فيها الأمة كفرد وكجموع أفراد . فهي من الوجهة الواقعية خروج وجهاح وجنوح ، بغلب به المرء الأثرة على الإيثار ، ويضحى به في سبيل كيانه الذاتي بما يتطلبه الكيان الإجتماعي . وقد يقال إن الأثرة غريزة في كل إنسان لأن البشر مفلطور على حب الذات ، ولكن هذا القول لا ينبغي أن الجريمة نوع من الأثرة شاذ بالنظر إلى ما يتوافر منها لدى الرجل العادي . فالمشرع إنما يستنير في إملاء إرادته بطبائع السواد الغالب من الناس وهو مكون من الرجل العادي المتوسط ، وهذا الرجل مهما بلغت به الأنانية ، لا تصل به ويفترض فيه ألا تصل به ، إلى طرق باب الجريمة في سبيل إرضائها .

وإذا كان أساس اعتبار الفعل جريمة في حق المجتمع ، هو كونه فعلاً شاذاً لا يأتيه الرجل العادي المتوسط لو وجد في ذات ظروف الفاعل ، فإن هذا الأساس نفسه هو الذي تقوم عليه كذلك إباحة الفعل ولو كان

في الأصل جريمة . ذلك لأن المشرع كثيراً ما يرفع صفة الجريمة عن فعل كان في الأصل كذلك ، على اعتبار أن الرجل العادي حين يوجد في ذات الظروف التي أحاطت بفاعل هذا الفعل ، لن يتوانى عن إتيانه . فمن يجد نفسه أمام خطر داهم يهدد بالهلاك نفسه أو ماله لن يتردد في دفع هذا الخطر بالمثل وبالجريمة حتى ولو كان خطراً وهمياً يفنى الاعتقاد بوجوده على أسباب معقولة .

هذا أساس إباحة الجريمة للدفاع الشرعي .

ومن تسوقه الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجريمة على شخص لا يد له في قيام هذه الضرورة ، يعني كذلك من العقاب بحكم الضرورة نفسها ، كالسارق الذي يَخْتلس رَغِيماً يدفع به عن نفسه غائلة الجوع ، رغم أن صاحب الرغيف لا يد له في وجود هذا الجوع . ذلك لأن الرجل العادي لو وجد في ذات ظروف هذا السارق ، ما كان يتوانى في اختلاس رغيف من الغير بسد به رمقه ، على اعتبار أن جوعه ضرورة بالمعنى الصحيح أي لم يكن في الوسع تفادي ضررها بوسيلة أخرى .

هذا أساس منع العقاب على الجريمة المرتكبة في حالة الضرورة .

الجريمة إذن في الحقيقة والواقع ، فعل لا يرتكبه الرجل العادي الذي يتكون منه السواد الغالب من الناس ، لو أن هذا الرجل وُجد في ذات ظروف المجرم . فهي سلوك شاذ بالنظر إلى السلوك المتأد بين معظم الناس . ويستفاد هذا أيضاً من كون المجرمين أقلية في مجموع القوم <sup>(١)</sup> .

(١) ما لم يمتد المشرع في أحكامه بما لظروف استثنائية كالحرب بمستوى نبيل في السلوك يلو على مستوى الرجل العادي ، وبالتالي يخر أمامه معظم الناس .

ويبين وجه الشذوذ في الجريمة كسلوك ، من تحليل الوضع النفساني الذي يكتف ارتكابها . من البجلي أن الجريمة فعل إنساني . وكل فعل للانسان هو تنفيذ لإرادة انعقدت على إتيانه . هذه الارادة مردها في النفس الإنسانية إلى جانبين من هذه النفس هما جانب الفكر من جهة ، وجانب الشعور أو العاطفة من جهة أخرى . فالجانب الأول يمكن أن يصدق عليه في التعبير المألوف بين البشر اسم « العقل » ، بينما يصدق على الجانب الثاني في ذلك التعبير إسم « القلب » ، مع فهم القلب على أنه حقيقة نفسانية لا حقيقة عضوية .

فالعقل هو وسيلة إدراك الانسان للأمر الخارجية المحيطة به وكيفية التجاوب بين نفسه وبين هذه الأمور . والقلب هو الشعور بمختلف الحاجات التي تنشأ من الغرائز الطبيعية ، لأن الغريزة تولد جوعاً أو حاجة ، والحاجة بسبب عدم إشباعها شعوراً بالألم هو الذي يدفع المرء إلى السلوك كي يدفع عن نفسه هذا الألم بإشباعه تلك الحاجة . والجريمة كسلوك شاذ ترجع إما إلى خلل في العقل وإما إلى خلل في القلب على التفصيل الآتي :

فالخلل في العقل مؤداه أن يفسر الانسان الأمور المحيطة به على نحو شاذ ، فيفهمها على طريقة تغاير طريقة الرجل العادي ، ويعزو إليها معنى لا ينسبها إليها معظم الناس . هذا الخلل يسمى بالمرض العقلي ، والمراد به الخلل الذي يبلغ من الجسامة وقابلية الدوام حداً يبرر تسميته بالمرض . ومن هذه الأمراض العقلية ما يفضى إلى جرائم عنيفة أو غير عنيفة . ويكفي أن تضرب مثالا لذلك بحاله المجنون المصاب بجنون الملاحقة ، والذي يمتد أن البشر



بجميعهم ولو كانوا من أحب الناس إليه ، يضطهدونه ويمهلون على ايذائه ، فيأغث بالاعتداء كل من يقابله منهم . ولما كانت الأمراض العقلية التي تفضي إلى الجريمة ، تقتضى في تلقينها وتلقنها إلماً بفن لسنا من أهله هو طب الأمراض العقلية ، فإن هذه الأمراض رغم أن دراستها تكون جزءاً من علم الاجرام ، ليست موضوعاً لبحثنا في هذا العلم .

علم الاجرام إذن يتكون من جزئين : جزء هو علم الأمراض العقلية الاجرامية أو علم إجرام المجنونين ولا يدخل في دراستنا . وجزء آخر هو علم إجرام الأشخاص السليمة قوام العقلية أى الأشخاص العاقلين وهو الذى يعيننا في دراستنا .

وإجرام العاقلين قد يرجع هو الآخر إلى خلل في التفكير العقلى ، ولكنه خلل لا يبلغ حد المرض العقلى أى حد الجنون ، وقد يرجع إلى خلل في القلب ، والغالب أنه يرجع إلى خلل هو مزيج من النوعين معاً .

والخلل الذى يصيب جانب القلب أى جانب الشعور أو العاطفة ويؤدى إلى الارادة الاجرامية ، هو فقدان التوازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع منها . فالمانع من الجريمة هو دائماً شعور فردى ، إما بالتقوى بأن يتعلق الفرد بالخير جاً للخير ، وإما بالتوجس من العقوبة بأن يكره الفرد الشر خوفاً من آثاره الضارة لا جبا في قبيضه وهو الخير . والدافع إلى الجريمة هو دائماً شعور بحاجة غريزية . وإنما يفقد التوازن بين الدافع والمانع لصفة غير عادية في الدافع من جهة ولضعف غير عادى في المانع من جهة أخرى .

والصفة غير العادية في قوة الدافع مظهرها إما أن يشعر الفرد بحاجة

غريزية شاذة لا وجود لها عند معظم الناس من رجال عاديين ، كما يحدث مثلاً في أحوال الشذوذ الجنسي ، وإما أن تتوافر لدى الفرد حاجة غريزية لها وجودها كذلك عند الرجل العادي ، ولكن شعوره بها يكون بقدر شاذ عن القدر العادي ، وقد تكون هذه الحاجة الغريزية من الحاجات المعنوية لا المادية بل من الحاجات التي تنطوي على إثارة لا على آفة ، وعلى نبل لا على خسة كاتخاذ الوطن من كارثة حقيقية أو مزعومة ، وإما أن يتميز شعور الفرد بسرعة في الاقدام لا تتمهل النفس فيها بين الرغبة وبين تنفيذها ، في حين أن الرجل العادي يمتاز بتمهل في الاقدام يصل به إلى حد العدول عن تنفيذ الرغبة .

والضئف غير العادي في المانع مظهره إما ضعف في التقوى وحب الخير وإما عدم الكراث بألم العقوبة .

فالجرمة كحقيقة واقعية هي في جميع الأحوال سلوك لا يأتيه الرجل العادي لسكونه قداناً للنوازن بين الدافع إلى الجريمة كفعل ضار بالمجتمع وبين المانع منها ، وذلك لشذوذ في الدافع هو شعور بمحاجة غريزية غير عادية في نوعها أو في قدرها ، ولشذوذ كذلك في المانع هو ضعف التقوى وحب الآخرين فضلاً عن عدم الاكراث بألم العقوبة .

هذه الحقيقة الواقعية في معنى الجريمة هي موضوع علم الاجرام . فهذا العلم يدرس الانسان المجرم ، ليفق عل الأسباب التي من أجلها اجرم ، أي الأسباب التي من أجلها غاير سلوكه السلوك المعتاد بين معظم أفراد الجماعة .

وقد رأينا أن ذلك العلم كان له فضل إدخال التدابير الوقائية في نطاق القانون الجنائي بالنسبة للمصابين بالجنون ، وسنرى أن له كذلك فضلاً عظيماً

في تطور العقوبة ذاتها كوسيلة لإيلاء وجعلها طريق إصلاح لا طريق  
تشف وانتقام .

### تاريخ علم الاجرام

لعلم الاجرام تاريخ طويل يرجع إلى إيبوقراط وسقراط وأفلاطون  
وأرسطو ، إذ عزا هؤلاء الفلاسفة الجريمة إلى نفس فاسدة في المجرم أساسها  
عيوب خلفية جسمية فيه . وبقى هذا الاتجاه الفلسفي قائما حتى العصور الوسطى  
حيث سادت نظرية مقتضاها أنه يمكن الوقوف على طباع الشخص من فحص  
خطوط يديه ورجليه وقاطيب وجهه بل وسرة بطنه . ثم تلت هذه النظرية أخرى  
تربط الجريمة بالكواكب وتعلق مصير الانسان على الكوكب الذي كان متسلطا  
عليه عند ولادته تبعاً لما إذا كان كوكبا طيباً أو كوكبا خبيثاً له

وفي سنة ١٥٨٦ وضع ديلا بورتا Della Porta مؤلفا في علم الاجرام  
يربط الجريمة بطباع فردية تكشف عنها عيوب خلقية ظاهرة في الوجه سواء في  
العينين أو في الجبهة أو في الأنف الخ .. وأيد نظريته فلاسفة طبيعون مثل  
De la chambre وداروين Darwin

وفي القرن التاسع عشر ذهب لافاتيه وجال Lavater, Gall إلى  
القول بأن الجريمة ضمت خلقى يرجع إلى خلل في النمو الطبيعي لأجزاء  
الدماغ والمخ .

وفي سنة ١٨٥٧ نادى الطبيب الفرنسي Morel بفكرة كان متأثراً فيها  
بعقيدته الدينية حول سقوط الانسان في الخطيئة ، وهي أن المجرم صورة ناقصة  
ممسوخة من الرجل الأولى الكامل . وتبعه في ذات الفكرة مع التوسع فيها

طيبان فرنسيان آخران من أطباء الأمراض العقلية هما Moreau De Tours ،  
 Despine ذهبا إلى اعتبار الجريمة والجنون ناشئين من مصدر واحد هو  
 التركيب المعيب للمخ . ثم عكس Magnan فكرة Morel بأن اعتبر المجرم على  
 العكس بعثا للإنسان الناقص الذى ينتمى إلى الماضى البعيد .

وفي سنة ١٨٧٤ نادى طبيب الأمراض العقلية الإيطالى Gaspere Virgilio  
 بالطبيعة المرضية للجريمة والشبه بينها وبين الجنون ، وكان أشد من أوضحوا  
 هذا الرأى وأيدوه .

على أن المجرم لم تبدأ دراسته العلمية بالمعنى الصحيح إلا سنة ١٨٧١  
 بالمحاولة التى قام بها الطبيب الايطالى Cesare Lombroso

كان لومبروزو أستاذاً للطب الشرعى والمصي بجامعة Pavia وطيباً فى  
 الجيش الايطالى . وقد أتاحت له خدمته فى الجيش ملاحظة بعض مميزات فى  
 الجنود الأشرار لم تكن متوافرة فى الجنود الأخيار ، ومنها وشمات ورسوم  
 قبيحة كانوا يحدثونها على أجسامهم . وانضح له من تشريح جثث كثيرين  
 من المجرمين وجود عيوب فى تكوينهم الجثمانى كما فحص جاجم كثيرين منهم  
 فلاحظ فى هذه الجاجم شذوذاً فى الاسنان وفى الطاقة الاحتمالية وفى حجم  
 الجبهة . وتصادف أن قام بتشريح جثة شقى قاطع طريق يدعى Villella  
 من جنوب إيطاليا ، فشاهد فى مؤخر جبهته فراغاً مجوقاً شبيهاً بذلك  
 الذى يوجد فى القروء ، الأمر الذى انتهى به إلى التقرير بأن المجرم وحش  
 بدائى تتجلى فيه بطريق الوراثة خصائص ترجع إلى ما قبل التاريخ  
 الإنسانى ، وأطلق على هذا الوحش اسم « الإنسان المجرم » وجعل من هذا  
 الإسم عنوان مؤلفه الذى ظهر سنة ١٨٧٦ .

وفي بحوث لاحقة تصدى لومبروزو العيوب الخلقية الظاهرة ، إلى وظائف الأعضاء الداخلية وإلى الأحوال النفسية للمجرمين ، وقرآن هناك صلة كبيرة بين إجرامهم وبين خلل عضوي وعيب ففساني فيهم ، وسجل هذه الملاحظات الجديدة في الطبعة الثانية لكتابه وقد ظهرت سنة ١٨٩٧ ، واصفا فيها المجرم بأنه مجنون ففساني .

وأخيراً تناول لومبروزو بالبحث حالة مجرم اشتهر بجرائم العنف والدم هو الجندي Misdea وخلص منها إلى القول بأن الجريمة ترجع إلى تشنجات عصبية تدفع إلى ارتكاب أفعال عنيفة . وهكذا تطورت في نظر لومبروزو صورة المجرم من الوحش البدائي إلى المجنون الففساني إلى المتشجع العصبي .

وخلاصة آراء لومبروزو أن المجرم في نظره إنسان يولد مجرماً بحكم عوامل وراثية انتقلت إليه فجملت منه أحد شواذ الخلق . وقد صادفت هذه النظرية قدماً لا ذعاً شديداً من جانب علماء العصر الذين نسبوا إلى ملاحظات لومبروزو قصوراً فاحشاً في الاحصاء والتعداد ، وجهلاً بقوانين الوراثة ، ومبالغة في إظهار أهمية العيوب الجسدية ، وإنكاراً تاماً لعامل البيئة والظروف الاجتماعية في نشأة الجريمة . وفي سنة ١٨٨٠ نادى الفقيه Raffaele Garofalo وهو أحد تلاميذ لومبروزو بنظرية جديدة مفادها أن المجرم ليس خلقه جسدية شاذة كما قال لومبروزو ، وإنما هو نفس شاذة ينقصها الورع والأمانة ، وبعد تخلف الورع فيها مصدراً لجرائم الدم وتخلف الأمانة مصدراً لجرائم المال . وخلص من ذلك إلى القول بأن العقوبة يجب أن تهدف إلى مجازاة المجرم ذاته أي إلى المنع الخاص قبل أن تهدف إلى تخويف كافة الناس أي إلى المنع العام .

وقد مهدت الخطوات الأخيرة الطريق إلى ظهور المدرسة الإيطالية الحديثة في علم الاجرام والقانون الجنائي وهي المدرسة الوضعية التي يتزعمها Enrico Ferri والتي أرت مبادئها على مختلف التشريعات الجنائية في العالم . فإريكوفري وإن كان من تلاميذ لومبروزو هو الآخر إلا أنه أكل عمل أستاذه بإبراز أهمية البيئة الاجتماعية في توليد الجريمة وذلك في كتابه الشهير عن علم الاجتماع الجنائي وقد وضعه سنة ١٨٨١ وأظهره في صورته النهائية سنة ١٩٢٩ بتورينو .

ففي هذا الكتاب يرجع المؤلف الجريمة إلى ثلاثة أنواع من العوامل : عامل طبيعي وجغرافي ، وعامل شخصي نفساني ، وعامل اجتماعي . ويرفها بأنها وليدة تجاوب بين عوامل شخصية داخلية في المجرم وبين عوامل مادية خارجية في البيئة الطبيعية الجغرافية وفي العلاقات الاجتماعية . ويرى أن هذه الأنواع الثلاثة من العوامل ينشأ منها ما سماه قانون الكثافة الجنائي . مفاد هذا القانون أنه كما يوجد في علم الكيمياء قانون للكثافة مقتضاه أن كمية معينة من الماء على درجة معينة من الحرارة تذيب قدرأ معيناً من المادة الكيماوية لا يمكن تجاوزه لا إلى قدر أكثر ولا إلى قدر أقل ، فإن في علم الاجرام قانون كثافة كذلك مقتضاه أن ظروفأ اجتماعية معينة إذا اقترنت بأحوال شخصية معينة وبموامل محيطية معينة تنتج عددا معيناً من الجرائم لا يمكن ارتكاب لا أقل ولا أكثر منه . وخلص من ذلك إلى القول بأن الجريمة نتيجة حتمية لا بد أن تترتب على عوامل معينة ، ولا يسع المجرم إلا أن يرتكبها تحت تأثير هذه العوامل ، بمعنى أن المجرم بالنسبة للجريمة

يعد مسيراً لا محذوراً، ولا يتخذ إزاءه إجراء ما على أساس أنه مسؤول عن الجريمة وإنما على أساس أن المجتمع يجب أن يدافع عن نفسه ضد الجريمة بالقضاء على سببها ولو كان مصدرها رجلاً مجنوناً . وبذا أحل أنريكو فرى محل المسؤولية الأدبية ماسماً المسؤولية القانونية ومؤداها أن كل مجرم ولو كان مجنوناً ، يحق للمجتمع أن يدافع عن نفسه ضده . هذا الدفاع كثيراً ما يكون بوسائل وقائية تحمل محلّ الأساليب الوقائية . فالمجنون الذى يخشى أن يحدث مرضه العقلي جريمة يهدد المجتمع بذات الخطر الذى يهدده به غير المجنون من المجرمين .

وقد كان لهذه النظرية الوضعية تأثيرها على دول العالم من حيث أنها جمعت للعقوبة وظيفية الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة ، ونهت المشرعين إلى ضرورة النص على تدبير وقائي ينطق به القاضى فى جريمة المجنون عوضاً عن تبرئته وترك التصرف فيه لسلطة الادارية ، ومن حيث أنها وجهت المشرعين إلى الملاءمة بين العقوبة وبين ظروف كل جريمة وحالة كل مجرم ، وإلى التعديل فى أساليب تنفيذها بحيث تجدى فى إصلاح الجانى ، أى أدت أجمالاً إلى ما يسمى بتفريد العقوبة فى التشريع وفى القضاء وفى التنفيذ . ولكن النظرية الوضعية لم تصادف حتى الآن قبولا فيما قررته من أن المجرم مسير لا مخير ، وفى إنكارها بالتالى للمسؤولية الأدبية كأساس لتطبيق القانون الجنائى حتى على غير المجنونين .

وقد جاء بعد انريكو فرى عالم الاجتماع كولايانى (١٨٨٩) ليؤكد وجود العامل الاجتماعى كسبب وحيد للجريمة . فهو يقرر أن الجريمة نتيجة جنسية للعامل الاجتماعى دون سواه ، خلافاً لما نادى به فرى من

وجود عوامل أخرى مسببة لها . ويرى أن الاستعداد الشخصى النفسانى للجريمة، ليس إلا وليد ظروف اجتماعية أحاطت بحياة المجرم لا سيما من الناحية الاقتصادية ، وأن المجرم بالتالى قابل للإصلاح بإزالة الظروف المادية السيئة التى اكتفت حياته ، الأمر الذى نادى به فرى كذلك فى مطالبته بالقضاء على الأسباب الاجتماعية للجريمة .

وقد وضع الأستاذ الأمريكى دونالد تافت كتاباً فى علم الاجرام ظهر فى نيويورك سنة ١٩٤٥ لتأكيد أن المجرم من صنع وإنتاج المجتمع نفسه ، وأن الوراثة يكاد لا يكون لها أى نصيب فى تسيب الجريمة لكون الانسان كالمادة الأولية يتخذ الصورة التى تشكله عليها الحياة التى يجباها منذ ولادته ، ومن ثم يرجع إجرامه إلى البيئة الفاسدة التى نشأ وترعرع فيها أى إلى العامل الاجتماعى دون سواه .

وقد امتاز علم الاجرام بعد لومبروزو بنهضة علمية فى إيطاليا قادها العلماء والأطباء النفسيون لا سيما Sergi و Patrivi و Niceforo ، وذهبوا فيها إلى القول بأن الجريمة تنشأ من تفلب الكيان الحسيس للنفس الانسانية على الكيان السامى فيها . وتمتاز نظرية سيرجى على الأخص بتقسيمها طبع الانسان إلى أساسى ودخيل : فالطبع الأساسى قوامه الوراثة مضافة اليها الأحوال الشخصية والمضوية للفرد ، ويتجزأ بدوره إلى جزء عميق أصيل يرجع إلى الحياة البدائية للناس وجزء أقل عمقا يعكس حياة الجنس والأمرة المتسمى إليهما الفرد . والطبع الدخيل هو ذلك الذى أوجدته فى الفرد الظروف التى مر بها فى حياته والتى عدلت ولو جزئياً الطبع الأساسى .



ويمكن بنا كذلك أن نشير عرضاً إلى نظريتي فرويد وأدلر و Adler و Freud فالأول يعزو الجريمة إلى شعور بالخطأ لدى الفرد يدفعه إلى الإجرام بغية أن ينال جزاءه على خطئه ، والثاني يرجعها إلى محاولة الفرد أن يتخلص من عراك داخلي في نفسه مصدره مركب قص . وظاهر أن النظريتين لا تضمان معياراً عاماً لعلم الاجرام .

ولم يزدهر علم الاجرام بحق إلا تبعاً لجهود الأطباء والعلماء الإيطاليين في الثلاثين سنة الأخيرة ، واستعانهم في هذه الجهود بكل الأساليب العلمية التي تستخدم في فحص شخص الإنسان بصفة عامة مجرماً كان أو غير مجرم ، وتجارب عديدة أجريت في مؤسسات الوقاية والمعاقب بروما . ونخص بالذكر من أولئك العلماء والأطباء Viola, Castellino, De Giovanni, Pende, ذلك الطبيب العالمي في أمراض الغدد الذي أظهر أهمية علم فصائل الإنسان في تقسيم المجرمين إلى فئات وفصائل تتميز كل منها بأعراض مشتركة تسودها . وبعد أن ساهم في الجهود عينها أستاذ علم طبائع المجرم في جامعة روما حالياً وهو الدكتور Benigno Di Tullio كل هذه الجهود بمؤلفه الذي ظهر في روما سنة ١٩٤٥ والذي يضع نظرية جديدة هي نظرية « التكوين الاجرامى » .

مؤدى هذه النظرية أنه رغم كون الجريمة بصفة عامة نتيجة تفاعل بين نفسية الإنسان كعامل داخلي وبين الظروف التي يقابلها الإنسان في العالم الخارجى ، إلا أن الاختبار والتجربة قد دلا على أن هناك أفرادا لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوافر لدى الآخرين ، بدليل أن الظروف الخارجية التي تتعرفهم النزعة إلى الاجرام وتدفهم إلى ارتكاب الجريمة ، لا تحدث نفس

الأثر بالنسبة للأشخاص الماديين . فذه الظروف تكون بمثابة مشيرات كاشفة لنزعتهم الاجرامية . وترتبط هذه النزعة لديهم بتكوين خاص فيهم جسمي ونفسي على السواء ، يميزهم عن أى رجل عادى . ويختلف هذا التكوين الإجرامى فى أولئك المجرمين باختلاف أنواعهم . ولذا قسمهم دى توليو جريا على نهج الطيب Pende إلى فصائل مختلفة ، واضعا فى كل فصيلة من يشتركون فى خصائص تكوينية واحدة . وقد ميز هؤلاء المجرمين بحكم تكوينهم عن مجرمين بمحض الصدفة يرجع إجرامهم إلى تأثير عامل خارجى أكثر من رجوعه إلى عامل داخلى . على أن التكوين الإجرامى كعامل داخلى لا يصل فى نظره إلى حد الطبيعة المرضية أى لا يصدق عليه وصف المرض . وهكذا يفرق بين المجرمين بحكم تكوينهم والمجرمين بحكم الصدفة من جهة وبين المجرمين بحكم المرض العقلى أو الجنون من جهة أخرى .

بل إنه حتى بالنسبة للمجرمين المصابين بجنون ، يفرق دى توليو بين الجنون المجرم والمجرم الجنون . فالجنون المجرم هو من ترجع جريمته إلى جنونه بحيث يرتفع عنه الإجرام بالشفاء من المرض . أما المجرم الجنون فيرجع إجرامه إلى تكوين فيه سابق على الجنون ، لم يفعل الجنون سوى أن ضاعف الحدة الإجرامية لهذا التكوين فيه وزاد من جسامته ، و بالتالى لا يرتفع عنه الاجرام بشفائه من المرض ما لم يعالج تكوينه الاجرامى هو الآخر علاجا خاصا يبدده ويزيله .

ويضيف دى توليو إلى ما تقدم أن التكوين الاجرامى يتميز بأن آثاره تظهر على الفرد فى سن مبكر ، وبأنه يفضى إلى نوع خطير جسم

من الجرائم ، وبأنه يتضمن ميلا إلى تكرار الجريمة استمذابا واستمراء لها .  
وبعد التكوين الإجرامى فى نظر دى توليو مرادفا للشخصية الإجرامية .  
ولذا يستخلص توافره فى فرد ما من دراسة شخصية هذا الفرد . وتدرس  
الشخصية من نواح ثلاث : -

**الناحية الاولى :** هى أعضاء الجسم الخارجية وصفتها الطبيعية أو غير  
الطبيعية . ويدخل فى هذه الناحية أيضا كما يقول الطيب Pende الكشف  
عن الفصيلة الجنسية التى ينتمى إليها الفرد لما لوحظ من تقابل بين الانتماء إلى  
جنس معين وتوافر خصال نفسية معينة .

**والناحية الثانية :** هى وظائف الأعضاء الداخلية أى وظائف الجهاز  
التنفسى والجهاز القلبي الدموى والجهاز الهاضم والجهاز البولى التناسلى والجهاز  
العصبى سواء أريد به الوضع العصبى المتعلق بالوظائف الداخلية للجسم أو الوضع  
العصبى الدائر حول صلة الجسم بالعالم الخارجى . وتدخلى فى هذه الناحية  
افرازات الغدد المختلفة وأثرها فى تكييف المزاج النفسانى وفى تحديد الرغبة  
فى العمل فضلا عن الطاقة العملية .

**والناحية الثالثة :** هى الناحية النفسانية ويراد بها قياس غرائز النفس  
وما تشعر به من حاجات تولدها هذه الغرائز ، وقدر هذه الحاجات .  
ويلاحظ أن الفريزة كمنصر نفسى هى أكثر عناصر النفس اتصالا بوظائف  
أعضاء الجسم ، وبالتالي تفهم العلة التى من أجلها لا يمكن لعلم النفس أن ينفل  
فى الدراسة النفسية ببحث وظائف الأعضاء . ثم إنه من أهم الامارات الكاشفة  
عن الناحية النفسية فى الشخصية ، سلوك الفرد نفسه وما يستخدم فى هذا .

السلوك من وسائل وما أحاط به من ملاسات .

فدراسة شخصيات المجرمين من هذه النواحي الثلاثة ، رأى دى تولىو  
أن التكوين الإجرامى يتميز إجمالاً بالخصائص الآتية : -

فن ناحية الأعضاء الجسمية الظاهرة ، لوحظ أن المجرم بحكم تكوينه  
مصاب بعيوب فيها وإن كان لا يخلو منها الشخص العادى إلا أنها توجد فى  
ذلك المجرم بقدر أكبر ، كما أن نسبة انتشارها فى المجرمين من هذا النوع أكبر  
من نسبة انتشارها بين الأشخاص العاديين . ومن هذه العيوب ما يتوافر فى  
الدماغ وفى شق الجبهة .

ومن ناحية وظائف الأعضاء الداخلى ، لوحظت فى المجرمين بحكم  
تكوينهم عيوب فى إفرازات الغدد الداخلى لاسيما الغدة الدرقية ، وخلل  
فى الجهاز الدموى أو البولى ، ومظاهر تسم كثيراً ما ترجع إلى الإصابة بالسل  
الرئوى أو بالزهرى ، واضطراب فى الجهاز العصبى أهم مظاهره التشنج . هذه  
العيوب كسابقها تتوافر كذلك حتى فى الأشخاص العاديين ، ولم يصل العلم  
إلى تحديد ما يتصل منها بالميل الإجرامية ويعتبر خاصاً بالمجرمين دون  
غيرهم . على أنه رغم كون تلك العيوب عامة على المجرمين وغير المجرمين ،  
إلا أنها توجد بنسبة انتشار أوسع وبقدر أكبر فى المجرمين بحكم التكوين ،  
إذا ما قورنوا بالأشخاص العاديين .

ومن جهة أخرى ، ليس المراد بالإشارة إلى النوعين السابقين من العيوب  
القول بأنهما السبب المباشر لارتكاب الجرائم من جانب هؤلاء المجرمين ،  
بدليل أن هذه العيوب متوافرة كذلك فى غير المجرمين ولا تدفع بهم إلى

الجريمة . إنما المقصود هو القول بأنه قد يكون لها بعض التأثير في قيام أو على الأقل في تسوية الأحوال النفسية الشاذة التي تصحب ارتكابهم للجرائم ، لأنها كما رأينا توجد في أولئك المجرمين بقدراً كبيراً منه في الأشخاص العاديين . فهي عيوب لا يتميز بها المجرمون إلا من حيث الحكم لا من حيث الكيف ، ومن حيث أنها أكثر انتشاراً بينهم منها بين غير المجرمين .

أما الناحية النفسية من الشخصية فهي التي يتميز فيها المجرمون بحكم التكوين بخصائص معينة لا توجد في غير المجرمين ، ويمكن اعتبارها إلى حد ما كما قلنا الآن ، قائمة بذاتها غير معتمدة على العيوب الخلقية أو العضوية . هذه الخصائص النفسانية هي من ناحية شذوذ في الجانب الغريزي العاطفي من نفس المجرم ، كالشذوذ في غريزة الاقتناء إذ يفضى إلى تملك أموال الغير بدون حق ، وكالشذوذ في الغريزة الجنسية كيفاً أو كماً ، ويكون مصحوباً عادة بفساد خافي وميل إلى العنف وإلى الكسل وإلى المبالغة في استعمال المكيفات ، وكالشذوذ في غريزة القتال والدفاع ، ويكون مصحوباً عادة بمخل في وظائف الجهاز العصبي يزيد من حدته وجسامته ، ويؤدي هذا الشذوذ إلى ارتكاب جرائم الدم . ومن ناحية أخرى فإن هذه الخصائص النفسانية تجعل كذلك في شعور بالارتياح والمذوبة يعقب ارتكاب الجريمة ، وفي ضعف التعلق بالمثل العليا الخلقية ، وفي قلة المقاومة النفسية لظروف خارجية يقاومها عادة الرجل العادي .

وأخيراً فقد قسم دي توليو المجرمين بحكم تكوينهم إلى فئات أربعة على أساس وجه الشذوذ في التكوين الاجرامى ، وذلك وضماً لأساس يمكن

الاعتماد عليه في تشخيص حالة كل مجرم . هذه الفئات الأربعة هي عند  
دى توليو فئة المجرم الناقص في نمو النفسى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه المصبى  
السيكوباتى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه السيكوباتى ، وفئة المجرم ذى الاتجاه  
المختلط . وستناول بالكلام هذه الفئات بالتفصيل .

هذه خلاصة نظرية التكوين الاجرامى . وقد صادفت هذه النظرية قبولا  
خارج إيطاليا لاسيما فى ألمانيا وفى فرنسا وفى أمريكا الجنوية .

أما فى إيطاليا ذاتها فلم تلق النظرية اعتراضاً يذكر من أحد . بل أيدها  
كثيرون أو نادوا بذات مضمونها مع استخدام تعبيرات أخرى كالليل الاجرامى  
أو الفساد الغريزى أو التكوين الفاسد ، أو الاستعداد الاجرامى . ويجذبها  
كثيرون من المشتغلين بعلم الاجرام فى إيطاليا حالياً مثل Niceforo ،  
Altavilla ، Flesch ، كما أنه لم يوجه إليها أى نقد أستاذنا العالمى  
المنفور له Filippo Grispigni وقد كان أستاذ القانون الجنائى ومدير  
معهده بجامعة روما . وكل ما يستفاد من أقوال الأستاذ Grispigni حول نشأة  
الجريمة ، أن الجريمة أولاً وقبل كل شىء إرادة إجرامية ، والارادة هي  
خلاصة التفاعل بين عوامل نفسانية . فهذه العوامل النفسية هي التى يتعين  
البحث فيها عن السبب المباشر للإرادة الإجرامية ، على اعتبار أن العوامل  
الجسمية أو العضوية ليس لها على هذه الارادة تأثير مباشر . فالجريمة مظهر  
من مظاهر النشاط النفسانى . وبدهى أن هذا النشاط إما أن يكون عادياً وإما  
أن يكون شاذاً وإما أن يكون مريضاً . ومن ثم فأم جانب فى علم الاجرام  
هو دراسة التكوين النفسانى مع إعطاء العناية الواجبة كذلك للتكوين  
الجنائى والمضوى .

هذا النظر يتجه بلم الإجرام اتجاهها نفسانيا . وقد يفهم على أنه تحفظ موجه إلى نظرية التكوين الإجرامى ، ولكنه على كل حال تحفظ لم تخل منه هذه النظرية نفسها .

ويؤكد وجهة النظر عينها الأب Gemelli أستاذ القانون الجنائى فى جامعة القلب المقدس الكاثوليكية بميلانو وهو ألد خصم حالى للمدرسة الوضعية فى القانون الجنائى من حيث زعمها أن المجرم مسير لا مخير .

قصارى القول إذن أن نظرية التكوين الإجرامى هى أرجح النظريات التى ظهرت حتى الآن فى علم الإجرام ، ولذا سنسير على مقتضاها فى دراستنا لهذا العلم .

- تقسيم علم الاجرام :

يتقسم علم الاجرام ثلاثة أقسام :

١ - علم الأمراض العقلية الاجرامية وقد قلنا إنه لا يدخل فى هذه الدراسة .

٢ - علم طبائع المجرم وهو يدرس من أسباب الجريمة ما يتعلق منها بشخص المجرم .

٣ - علم الاجتماع الجنائى ويدرس الظروف الاجتماعية التى لها صلة بالإجرام على وجه العموم سواء أكانت من الظروف التى يتوافرها واطرادها فى حيز ما من الزمان والمكان تسام فى نشأة تكوين إجرامى لدى بعض الأفراد ، وعندئذ تدخل من هذه الوجة فى دراسة علم طبائع المجرم ،

أو كانت من الظروف الملائمة للاجرام أى المسهلة لوقوع الجريمة  
بصفة عامة ←

وسنتناول في دراستنا إلى جانب علم طبائع المجرم علم الاجتماع  
الجناي كذالك .

### صلة علم الاجرام بالمعلوم الاخرى :

الجريمة فعل إنسانى ، وعلم الاجرام إذ يتحرى أسبابها لا بد أن  
يستخدم كل علم يعنى بدراسة شخص الانسان كجسم وكنفس . فعلم الاجرام  
إذن وثيق الصلة بعلم الطب عامة وعلم الطب الشرعى بصفة خاصة ، ويعلم  
وظائف الأعضاء وعلم الأجناس البشرية وعلم النفس وعلم الأمراض العقلية  
الاجرامية كفرع من علم الطب وعلم الاجتماع وعلم الجغرافيا وعلم الاقتصاد ،  
وعلم الاحصاء وعلم تخطيط المدن وتوزيع السكان .

### الأهمية العملية لعلم الاجرام :

تبدو أهمية علم الاجرام سواء فى علاج الجريمة أو فى وقاية المجتمع منها .

فمن حيث مخرج الجريمة بعد وقوعها Post delictum

لعلم الاجرام فائدته من وجهتين .

١ - من وجهة أنه الأساس الذى يمكن الاعتماد عليه فى تقرير  
العقوبة تشريهاً وقضاء وتنفيذاً .

٢ - ومن وجهة أنه الأساس الذى يقوم عليه القضاء على أسباب  
الجريمة فى الحدث الصغير قبل أن تستفعل هذه الأسباب بنموه .



فمن الوجهة الأولى يراد بتفريد العقوبة الموائمة بينها وبين حالة كل مجرم حتى تتناسب مع وضعه النفسى الخاص وتصلح ما فسد فيه . والتفريد يكون فى التشريع نفسه بالنص على عقوبات وتدبير وقائية تختلف باختلاف الأفعال وطوائف المجرمين . فمن قبيل هذا التفريد التشريعى للعقوبة ، تحديد القانون عقوبة خاصة للزوج الذى يقتل زوجته عند مفاجأته إياها متلبسة بالزنا ، إذ أن هذه العقوبة هى الحبس بدلا من عقوبة الجناية المقررة للقتل العادى (م ١٣٧ ع) . ومن قبيله أيضا ما توجهه المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المصرى من إيداع المجنون الذى يرتكب جريمة مستشفى الأمراض العقلية ، فهذا تدبير وقائى ينطق به عوضا عن العقوبة فى الأمر الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى أو فى الحكم الصادر بالبراءة .

ويكون التفريد فى القضاء أيضا بتحديد القدر المناسب من العقوبة بين حدتها الأدنى والأقصى تبعاً لحالة كل مجرم وظروف كل قضية ، أو بالنطق بتدبير وقائى عوضا عن العقوبة على حسب تقدير القاضى ، كما كان الحال بالنسبة للمجرمين المتادين على جرائم الأموال وإتلاف المزروعات وقتل الحيوانات إذ أن المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من قانون العقوبات المصرى كانت قبل الغائها تميز للقاضى وضعهم فى المحل الخاص أى إصلاحية الرجال بدلا من توقيع عقوبة الأشغال الشاقة عليهم ، وهذا الوضع تدبير وقائى رغم أن القانون كان يسميه عقوبة . فكانت للقاضى فى شأن هؤلاء المتادين سلطة تقديرية تدور حول مناسبة اتخاذ التدبير الوقائى معهم عوضاً عن

توقيع العقوبة العادية ، الأمر الذي كان يتطلب وزنا وتشخيصا لحالتهم الاجرامية . بل تميز المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات الايطالى - ولا مقابل لها في القانون المصرى - أن يضيف القاضى إلى العقوبة المحكوم بها تدبيراً وقائياً يتخذ مع المجرم بعد تنفيذ هذه العقوبة عليه ، إذا اقتنع القاضى بأن هذا المجرم على درجة من الخطورة تبرر ذلك . وسنبين فى نهاية هذه الدراسة ما المقصود من هذه الخطورة وكيف يستخلص وجودها طبقاً للقانون الايطالى .

ورغم أن علم الاجرام وثيق الصلة بقانون العقوبات لأنه لازم لتطبيق العقوبات والتدابير المنصوص عليها فى هذا القانون تطبيقاً سليماً ، إلا أنه علم ملحق بقانون العقوبات ومكمل له ، ومن ثم قد لا يتوافر لدى القاضى الامام الكافى به . من أجل ذلك أحست بلاد كثيرة بضرورة أن يستعين القاضى بالخبراء فى دراسة أحوال كل مجرم لا سيما فى قضايا الجرائم الخطيرة . بل توجد فى انجلترا مؤسسة من فنيين مختصين بعلم الاجرام تندبهم المحاكم لأعمال الخبرة فى مختلف القضايا الجنائية ويطلق عليها مؤسسة « العلاج العلمى للاجرام » . ونشأت على غرارها قبل الحرب الأخيرة مؤسسة مماثلة فى المانيا يطلق عليها ( Kriminalbiologischer Dienst ) « إدارة فحص تكوين المجرم » ، وذلك بمقتضى القرار الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٣٧ من وزير العدل فى حكومة الرايخ . وتجرى دراسة المجرمين فى الولايات المتحدة الأمريكية على أسلوب تقدر به درجة لكل مجرم فى كل ناحية من النواحي التى يستخلص منها مدى احتمال وقوعه فى الجريمة من جديد ، وسنبين هذه النواحي عند راسنا للخطورة الاجرامية وما تقوم عليه من عناصر .

وتدرس أشخاص المحرمين في إيطاليا بمؤسسات الوقاية والعقاب ،  
وهي غنية بملء خبراء في علم الاجرام ، يجرون فيها أبحاث وتجارب هذا  
العلم . ومع ذلك فان قانون الاجراءات الجنائية الايطالى في المادة ٣١٤ منه  
لا يبيح للقاضى الاستعانة بخبراء في تقدير مدى خطورة المجرم . ولايسوغ  
له الالتجاء إلى أهل الخبرة إلا في حالة الاشتباه في إصابة المتهم بمرض عقلى  
فيُندب خبير لفحص القوى العقلية للمتهم ووضع تقرير عنها . ومفاد ذلك  
أن القانون الايطالى يفترض في القاضى الامام التام بعلم الاجرام . فلا يجوز  
لقاضى الإيطالى عند النظر في قضية متهم سليم القوى العقلية أن يلجأ إلى  
خبير يمينه على تقدير مدى الخطورة الإجرامية لهذا المتهم ، وإنما عليه  
أن يعتمد في هذا التقدير على محض إلمامه الشخصى بذلك العلم . غير أنه  
قد يندب القاضى طبيباً لفحص المتهم المشتبه في إصابته بجنون ، ويضع  
الطبيب تقريراً يبنى به الجنون عن المتهم . عندئذ يتضمن تقرير الطبيب  
بطبيعة الأمر تشخيصاً لأحوال المتهم النفسية رغم دحض شبهة الجنون عنه .  
ولا مانع من أن يعول القاضى على هذا التشخيص في تكوين عقيدته عن  
خطورة المتهم . وإن تلك المادة من قانون الاجراءات الجنائية الايطالى محل  
قد لاذع من جانب أئمة القانون الجنائى .

ذلك عن تفريد العقوبة تشريفاً وقضاء .

أما تفريدها تنفيذاً فتظهر فيه فائدة علم الاجرام من حيث اتباع أسلوب  
ممين في تنفيذ العقوبة على كل مجرم تباً لحالته الخاصة ووجه الضعف في  
تسكوته ، سواء كان هذا الأسلوب يتعلق بعلاج المجرم طبيًا وفسانيًا

أو توجيهه إلى الحرفة التي يؤهلها ميله الطبيعي ، أو كان يتعاقب باضبارات خاصة من الجنس والسن ، كما في منع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة على النساء أو الرجال المسنين ، ومن حيث تنفيذ التدابير الوقائية وتوجيه هذا التنفيذ الوجهة الملائمة لحالة كل مجرم ، ومن حيث الوقوف على الوقت المناسب للافراج الشرطي عن المتهم في عقوبة محددة المدة ، أو للافراج عنه من تنفيذ عقاب أو تدبير غير محددة مدته ، ومن حيث تهيئة نوع من المعاونة والرعاية للمجرم بعد مغادرته السجن أو المؤسسة التي قضى بها العقوبة أو التدبير الوقائي .

ومن الوجهة الثانية لا تخفى أهمية علم الإجرام في علاج جرائم الأحداث ، وفي تفريد معاملة الحدث المجرم سواء في التشريع أو في القضاء أو في التنفيذ على نحو شبيه بذلك الذي يبناه في صدد إجرام الكبار . بل إن معاملة الحدث المجرم من وجهة القانون الجنائي أدق وأهم من معاملة كبار السن من المجرمين . فتشخيص سبب الجريمة في الحدث أصعب وأشق ، كما أن علاج الحدث المجرم أخطر شأنًا بالنسبة للمجتمع ، إذ يقصد به القضاء على مصدر الجريمة بدا في الشخص مبكرًا ويستمر معه بتقديمه في السن كما يزداد جسامته لو لم يقض عليه في المهد .

ومن حيث وقاية المجتمع من الجريمة قبل وقوعها *Ante delictum*

علم الإجرام فائدته من وجهات ثلاثة :

فمن جهة ييسر هذا العلم الكشف عن الأحوال الخطرة التي تنذر بوقوع الجريمة . فمرحلة التنفيذ تليقها دائماً مرحلة تأهب واستعداد لا تخفى

ملاحظتها على من يكون ملماً بعلم الاجرام وبخط السير في الطريق إلى الجريمة . ومتى اكتشفت الحالة الخطرة يمكن اتخاذ اللازم فوراً لمنعها من الافضاء إلى الجريمة القائم خطرها . وهذه مهمة من صميم عمل البوليس ، توجب أن يكون البوليس هو الآخر على إلمام تام بعلم الاجرام .

ومن جهة ثانية فإن رجال الجيش كذلك مطالبون بأن يكونوا ملين بعلم الإجرام . ذلك لأن التجنيد في مصر قد صار إجبارياً وعماماً على جميع أفراد الأمة كما هو الحال في الدول الأخرى . ويمكن أن يتيح التجنيد فرصة الكشف عن يكون ذا ميل إلى الاجرام من الشباب المجدد الأمر الذي حدث ويحدث بالفعل في غير مصر من الدول . فتمى بدت على أحد الجنود قلة استعداد للتمشى مع مقتضيات الحياة العسكرية القاسية ومثلها العليا ، وميل إلى عدم النظام أو إلى العنف والأعمال المنافية للأخلاق ، فيجوز أن يستدل من ذلك على أنه مصدر محتمل لإجرام مستقبل ، فيتخذ اللازم لإصلاحه سواء أثناء التجنيد أو بعد انتهاء مدة التجنيد .

ومن جهة ثالثة فإن علم الإجرام يفتح باب الإصلاح الإجتماعى إذ يتيح الوقوف على أسباب الجريمة فردية كانت أو اجتماعية ، وينبه الدولة حكومة وشعباً إلى وجوب التضافر معاً في العمل على إزالة هذه الأسباب .

### برنامج دراستنا لعلم الإجرام :

لما كانت الجريمة تنشأ من تفاعل الدافع إليها على المانع منها ، إما بحكم تكوين إجرامى في الفاعل وإما بحكم الصدفة ، فإن دراستنا لعلم الإجرام تنقسم إلى أبواب تيسر :

- وفي الباب الأول : سنتناول أسلوب البحث في علم الاجرام .
  - وفي الباب الثاني : أسباب الجريمة .
  - وفي الباب الثالث : عملية ميلاد الجريمة .
  - وفي الباب الرابع : طوائف المجرمين .
  - وفي الباب الخامس : إجرام الأحداث .
- وعند هذا الباب تنتهى موضوعات الجزء الأول من هذا الكتاب .
- أما الجزء الثانى من هذا المؤلف فسنعالج فيه ما يأتى : -
- فى الباب الأول : علم الاجتماع الجنائى .
  - وفى الباب الثانى : إجرام النساء .
  - وفى الباب الثالث : نظرية الخطورة الاجرامية .
  - وفى الباب الرابع : علاج الجريمة والوقاية منها .
  - وفى الباب الخامس : مستقبل علم الاجرام فى مصر .

# الباب الأول

## أسلوب البحث في علم الإجرام

يجرى البحث في علم الإجرام بدراسة أشخاص المجرمين توصلًا إلى معرفة أسباب إجرامهم . ودراسة شخص المجرم تكون بفحص حالته الجسمية وحالته النفسانية . ذلك لأن شخصية كل إنسان هي الوحدة الجامعة بين جسده ونفسه ، وهي دائماً ثمرة التفاعل والامتزاج بين العوامل الجسدية والعوامل النفسية . ومن الخطأ إنكار ما للجسم من أثر على النفس ، فن الثابت علماً أنه كثيراً ما يتوقف النشاط الفكري للإنسان من حيث نوعه وكميته على بنية جسمه وحالته الجثمانية بصفة عامة . وليست حياة المرء إلا نفساً مجتدة في جسد وجسداً متبخراً في نفس . وقد أقر هذا النظر المؤتمر الدولي لعلم الإجرام الذي انعقد بروما في أكتوبر ١٩٣٨ إذ أوجب أن تكون دراسة المجرم شاملة لجسمه ونفسه على السواء .

### أولاً : فحص الجسم :

يفحص جسم المجرم من وجهتين :-

- ١ - من وجهة أبعاد وأطوال الأعضاء الخارجية ودرجة تناسب بينها .
- ٢ - ومن وجهة وظائف الأعضاء الداخلية .

### الأعضاء الخارجية :

لم يصل العلم بعد إلى تحديد مدى الصلة بين الإجرام وبين العيوب :

الحلقية التي تشوب عادة الأعضاء الخارجية لجسم المجرم . غير أن أول هدف يجب أن توجه إليه دراسة هذه الأعضاء هو تحديد الجنس الذي ينتمي اليه المجرم من بين الأجناس المختلفة ، والفصيلة التي يدخل فيها من بين فصائل الجنس الواحد وهي في كل بلد تختلف باختلاف البيئات الإقليمية . فهذا التحديد كثيراً ما يفسر وجود طبع معين في أخلاق المجرم يعزى إلى جنس ما أو إلى فصيلة معينة من هذا الجنس . فإذا لم تكن طباع المجرم راجعة إلى العامل الجنسي بهذا المعنى ، فيمكن أن تنسب إلى العامل الوراثي الخاص بالمجرم شخصياً وبأسرته .

وقياس أبعاد وأطوال أعضاء الجسم الظاهرية ، أمر لا تقف أهميته عند ما تقدم ، بل تبدو فائدته كذلك في بيان مدى التناسب القائم بين هذه الأعضاء فيما بينها ، لا سيما بين وسط الجسم من جهة وأطراف الجسم من جهة أخرى . فاختلال التناسب بين الوسط والأطراف كثيراً ما يكشف عن اختلال في الأحوال النفسية والحلقية للمجرم . فضخامة الوسط بالنسبة للأطراف تدل عادة على انطواء نفساني يتركز في الأهواء الداخلية بغير اكتراث للعالم الخارجي . وضخامة الأطراف بالنسبة للوسط تدل على تغلب الاكتراث بالعالم الخارجي ، ونمو الانصال بالجو المحيط . وقد أسفرت الأبحاث في هذه الناحية لا سيما من جانب الطبيب الإيطالي Pende عن تقسيم أفراد المجرمين إلى نوعين :

١ - نوع تغلب في تركيبه الجسماني الناحية الاتصالية بالعالم المحيط ، ويتميز بصغر الوسط بالنسبة للأطراف ، وسير النمو الجسماني في اتجاه رأسه أكبر منه أفقياً ، مع طول في البنية وطفان الصدر على البطن في الحجم ،



وصكبر الجزء الأسفل من البطن بالنسبة لجزئها الأعلى ، فضلا عن طول غير طبيعي في ارتفاع الصدر ووجه أميل إلى أن يكون يضاويا .

٢ - نوع تغاب في تركيبه الجثمانى الناحية الداخلية البهيمية ، ويتميز بكبر الوسط بالنسبة للأطراف ، وسير النمو الجسمى في اتجاه أفقى أكثر منه رأسى ، وطغيان البطن على الصدر في الحجم ، وكبر الجزء الأعلى للبطن بالنسبة لجزئها الأسفل ، والطول غير الطبيعي للوسط بالنسبة إلى طول الأطراف السفلى ، مع وجه أميل إلى أن يكون دائريا .

فاختلاف هذين النوعين في التركيب الجثمانى يقابله اختلاف في التغذية العامة للجسم ونمو عضلاته وفي حالة جهازه العصبي كما قلنا ، الأمر الذى ينمكس كذلك على الطباع النفسية ، فضلا عن أن حالة الجسم العامة من حيث البدانة أو النحالة والقوة الصحية تكشف عن مدى مقاومة الجسم لا للرض فحسب بل لتعب وأعباء العمل كذلك .

وقياس الأبعاد والأطوال لا يقتصر فحسب على وسط الجسم وأطرفه بل يشمل كذلك رأس الجسم . وتفحص الرأس من هذه الناحية في الدماغ وفي الوجه . وكشفت الأبحاث عن وجود أنواع عديدة من العيوب فيها لدى المجرمين .

فقد يكون دماغ المجرم بالغ الضخامة أو بالغ الصغر على غير المألوف ، أو مائلا أو عاليا على غير العادة أو متخذاً شكل دائرة أو مثلث تقريبا أو يسلو الجزء الخلقى فيه على الجزء الأمامى الخ ..... وقد يرجع هذا الشذوذ إلى التهابات آرت على تكوين المجرم قبل ولادته أى وهو في دور الحمل .

أما الوجه فكثيراً ما يكون معيباً في المجرمين إما بضيق الجهة وصغرها ،

أو عدم التناسب بين الشق الأيمن والشق الأيسر للوجه من حيث نموها ،  
أو البروز في عظام الجبهة أو الشذوذ في العينين والأنف وعلى الأخص في  
الأذنين والأسنان .

ويشمل الشذوذ تعبيرات الوجه كذلك ؛ فقد يكون تعبير الوجه شاذا  
في الدلالة على بلد صاحبه كأن يظلب عليه طابع بربرى أو منغولى ، أو في الدلالة  
على جنس صاحبه كأن تظلب عليه في الرجل إمارات الأنوثة أو في الأنثى  
إمارات الرجولة ، أو في الدلالة على سن صاحبه كأن تظلب عليه في  
الكبير سمات الطفولة وفي الصغير سمات الشيخوخة . وقد يكشف هذا  
الشذوذ عن اختلال في إفرازات الغدد الداخلية بمختلف أنواعها ومنها الغدد  
الجنسية . ولوحظ أيضا أن المجرم الذى يرتكب جرائم العنف والدم  
تكون نظراته في الغالب جافة قاسية فظة ، ولو أن ذلك لا يتحقق في  
جميع الأحوال ، إذ قد يكون المجرم من هذا النوع ذا وجه وسيم  
ظاهر البراءة يبعث على الطمأنينة ويخفى بذلك خطورة صاحبه .

على أن فحص جسم المجرم لا يقتصر على ما تقدم من نواح بل يتناول  
كذلك الحالة الجلدية . وهناك ظواهر جلدية لها أهمية خاصة في هذا الصدد هي  
آثار الجروح من جهة والوشمات من جهة أخرى .

فآثار الجروح التى تكتشف في أعلى الرأس من الأمام أو من الخلف  
تدل على أن المجرم قد عاش حياة خالية من عطف أحد عليه اختلط  
فيها بشراء السوء ، وتبادل معهم أفعال العنف ، ونشأ فيه بالتبعية ميل  
إلى العنف . أما ما يوجد في أعلى الرأس على الجانبين الأيمن والأيسر من  
آثار لجروح ، فكثيرا ما يدل على وقوع المجرم فجأة يمتة أو بسرة  
واصطدام رأسه بالأرض تبعا لتشنجات عصبية .

أما آثار الجروح في الوجه فتوجد عادة في الوجنة اليمنى أو الوجنة اليسرى بالقرب من الأذن ، وتتخذ في الغالب صورة سحبات رفيعة طويلة تدل على خوض مشاجرات أو إتيان أعمال انتقامية في وسط شرير ، إن لم تكن راجعة إلى حادث من حوادث العمل .

وأما ما يكتشف من آثار الجروح في وسط الجسم لا سيما في أعلى الصدر من الجهة اليسرى ( إلا إذا كان الفرد أشولا ) وفي أعلى البطن وكذلك في النصف الأمامي من الذراع الأيسر ، فيدل غالبا على اعتداءات للمجرم على نفسه أوقمها ، إما ليتظاهر بالجنون تخنصا من المحاكمة أو في سبيل الانتقال من السجن إلى المستشفى أثناء تنفيذ العقوبة ، وإما لينفّس عن أزمات عصبية اتابته على أثر مناقضته في أمر أو توقيع جزاء عليه أو تلفيه خبراً سيئاً . فكثيرا ما تحدث أمور من هذا القبيل لدى بعض المجرمين ثورة غضب عصبية لا تتأني تهدتها إلا بمجروح يحدتها المجرم في جسمه سواء بضرب رأسه في الحائط أو بعضّ اليدين أو استخدام أى سلاح قاطع يتصادف وجوده في متناول يده كقطعة زجاج أو مسمار الخ .... وكثيراً ما يكون جلد المجرم قليل الاحساس بالألم ، بحيث يستشر المجرم نوعاً من اللذة كلما أحدث بجسمه جرحاً أكثر غوراً . ويدل مدى الغور في الجروح كذلك على مدى الثورة العصبية التي صاحبها .

أما الوشّات فلا يعني بها علم الإجرام إلا في حدود كشفها عن نزعة إجرامية . فقد يكون بعض الوشّات راجعا إلى عادة اجتماعية تتعلق بالتجميل أو بطقس ديني لا سيما في بلد على جانب قلب من النحضر ،

وقد يرجع الوشم إلى عادة محلية أو خاصة بنوع معين من العمال كالبحارة . فكل هذا لا يهنا في علم الإجرام ، وإنما تتصل بهذا العلم الوشمات الكاشفة عن فساد عضوى أو نفسانى أو خلقى لدى المجرم .

فوشمات المجرم فضلا عن دلالتها على قلة في إحساس الجلد بالألم ، كثيرا ما تتضمن التعبير عن رغبات غريزية دفينية في نفس المجرم يفضحها هو نفسه إذ يظهرها على جسمه في شكل معبر . وتتخذ الوشمات صورة الرسوم والأشكال أو صورة الكلمات والتعبيرات اللغوية . فإذا كانت مثلا في صورة امرأة عارية فإنها تكشف عن غلو في الميل الجنسي يفسر جرائم العرض ، وإن كانت في صورة خنجر أو أسلحة قتال فإنها تكشف عن غلو في غريزة القتال والدفاع يفسر جرائم العنف والدم الخ . . . . . ودلت التجارب في السجن أيضا على أن المجرم قد يحدث في جسمه وشمات في صورة رسوم فاضحة ليعرضها على زملائه المسجونين مقابل مبلغ من النقود وبغية إثارة شهوته الجنسية أو إشباعها .

وتلتحق بالوشمات وآثار الجروح في الفحص الجنائى أنواع البروز الجلدى التى يطلق عليها في التعبير الخارج ( الكالو ) ، فهى كثيرا ما تكشف عن نوع معين من الحرفة يهواه المجرم أو عن عادة معينة كما إذا وجدت مثلا على مفاصل أصابع اليد من الخارج إذ تدل عندئذ على أن المجرم يتناد في السجن الانصال بجيرانه في الزنازة المجاورة عن طريق الطرق على الحائط .

ويشمل الفحص كذلك شعر الجسم سواء كان شعر الرأس أو شعر

الأعضاء الأخرى وكذلك الأظافر ، لأنه كثيراً ما توجد في الشعر والأظافر عيوب تكشف عن اختلال في الأحوال الصحية متصل من قرب أو من بعد بالنزعة الإجرامية .

### وظائف الأعضاء الراضية :

بعد بحث الأعضاء الظاهرة من جسم المجرم يمتد البحث كذلك إلى أعضاء جسمه الداخلية ، فيتناول الجهاز الدموي ، والجهاز التنفسي ، والجهاز الهضمي ، والجهاز البولي والتناسلي ، والجهاز العصبي . فكثيراً ما يكشف في هذه الأجهزة عن أمراض أو عيوب إن لم تكن السبب المباشر للنزعة الإجرامية ، فإنها في القليل تعد عوامل موقفة منبهة لهذه النزعة ، تخرجها من الحالة الكامنة إلى خيز التنفيذ .

وفي هذا النطاق تبدو أهمية خاصة في فحص الجهاز العصبي الخارجي والداخلي بما في ذلك إفرازات الغدد . فالجهاز العصبي الخارجي يتطلب فحصه ملاحظة وقياس وضع العينين من حيث البروز أو الغور ، وحركة الجفون ، وحركة اللسان والرقبة ، والأطراف العليا والسفلى ، ووسط الجسم ، وذلك للوقوف على ما إذا كانت الحركات طبيعية أو مشوبة بعيوب أو رعشات تكون لها دلالة معينة . فن المشاهد في المجرمين وجود رعشات لديهم في حركة الجفون ، واللسان ، واليدين ، ترجع إلى ضعف في الجهاز العصبي مرده إلى أسباب داخلية كإفرازات الغدد ، أو إلى أسباب خارجية كإدمان الخمر أو التدخين أو تعاطي الكوكايين .

ويدخل في فحص الجهاز العصبي الخارجي أيضاً قياس الأفعال المنعكسة .

التي يأتيها الجسم إما المؤثر خارجي سطحي ، وإما لمؤثر من الداخل يتعلق بحركة الأعضاء الداخلية . فقد لوحظ في بعض المجرمين اضطراب في حركات العضلات والخلايا العصبية يقابله عادة اضطراب نفسي .

ويشمل فحص الجهاز عينه كذلك فحص وظائف الحواس الخمسة ، ومدى تأثر المجرم بالتقلبات الجوية ، ولهجة مخاطبه لغيره ، والكيفية التي يقرأ ويكتب بها ، لأن الاضطراب في هذه النواحي كخلل عصبي ، كثيراً ما يكون راجعاً إلى خلل في وظائف الأعضاء . وفي هذا السبيل لوحظ في بعض المجرمين عدم إحساس بالألم الجسدي يقابله عدم إحساس أدبي ، فضلاً عن بعض جروح في المنخ ينشأ عنها خلل في الخلايا العصبية الضابطة للنفس وميل إلى سهولة الأفعال والفلو فيه . كما لوحظ أن بعض المجرمين تتنابه إحساسات عامة غير عادية ويتميز بمناعة ضد المرض وضد تلقى العدوى تفسر أن المجرم يكون عادة أطول عمراً من غير المجرم ، رغم ما يلاقه من ظروف سيئة في السجن وفي خارج السجن . كما أن من الشائع بين المجرمين وجود حساسية مفرطة تجعلهم أكثر تأثراً من غيرهم بتقلبات الجو بين الحرارة والبرودة ، إذ يقابلون تلك التقلبات باضطراب وعدم هدوء وتغيرات سريعة في المزاج ، أبرز فيهم منها في سوامم .

أما الجهاز العصبي الداخلي ، فيتناول فحصه هرمونات الجسم وإفرازات غدده الداخلية ، للصلة القاعة بينها وبين حالة الاقباض أو الانشراح النفسي بصفة عامة . فيدخل في ذلك فحص الدورة الدموية وإفراز الغدة

الدرقية بصفة خاصة، إذ لوحظ أن مرتكبي جرائم العنف والدم لديهم إفراط في إفراز هذه الغدة جعل العالم Lugaro يفكر في أن يزيل عنهم جزءاً منها . ولوحظ أيضاً أن اللصوص والنصابين والمزورين يتميزون بمخزل في إفراز تلك الغدة مصحوب بإفراط في الخوف والجبن .

### ثانياً : فحص النفس

يتناول فحص النفس طريقة الوعي أو الإدراك أولاً ، فطريقة التفكير ، فطريقة التصور ، ثم مقدار الحاجات الفريزية ، وأخيراً خط سير الإرادة وكيفية انعقادها .

فالوعي أو الإدراك هو مجموع العوامل النفسية التي تمكن المرء من الإحاطة بما يجري حوله وبما يجري داخل نفسه . ويتصل بالوعي كذلك مدى قوة الانتباه لدى الفرد ومدى قوة الذاكرة عنده .

وقد لوحظ في المجرمين بصفة عامة أنه يغلب فيهم وعيهم بأحوالهم الشخصية النفسانية دون أحوال العالم المحيط . فالإحساسات التي ينشأها العالم المحيط في نفس المجرمين تقل في متوسطها عن تلك التي يولدها في نفس الأشخاص العاديين ، إذ لا تتلقى نفس المجرم من تلك الإحساسات عادة إلا ما يتصل بالحاجات الفريزية الشخصية دون انتباه لما يتعلق بالآخرين . هذا الوعي المنطوي على الداخل أكثر من الخارج يتخذ صوراً عديدة . فتارة يكون وعياً يبدأ متجمداً يتميز بتركز الدهن في الشعور بالحاجة المؤدية إلى العمل الإجرامي نفسه وانصرافه عما عدا ذلك . ويبدو هذا الوعي بصفة خاصة في جرائم العنف العاطفية التي تتسلط فيها على المجرم فكرة

معينة تابر في سيطرتها على ذهنه وتلاحقه أينما حل ، وتلبه غالباً عن مراعاة واجب التبصر حتى في حق نفسه ، فيفترون تنفيذ جريمته بنواخ من عدم التحرز تمكن من اقتفاء أثره والكشف عنه .

وقد يكون الوعي مختلطاً ، ويشير عندئذ باضطراب في مدى إدراك الأمور وفي صفاء هذا الإدراك ، من نوع الاضطراب الذي يلحظ على الفرد وهو في حالة سكر ، ويضمف هذا الوعي من ضبط المرء لنفسه كما تغلب فيه الافعالات العنيفة .

وهناك وعى آخر معيب يسمى بالوعي المزدوج ، وفيه يكون المجرم ذا شخصيتين متعارضتين ، فيقضى أياماً في الرحيل والتنقل يرتكب فيها أنواعاً مختلفة من الجرائم مع احتفاظه في الوقت ذاته بمظهر شخص واع يقط صافي النفس .

وهناك نوع رابع من الوعي المعيب هو التصوير الخاطي، illusion لأمر معينة تعرض في العالم الخارجي ، فتتمثل في مخيلة المجرم على غير حقيقتها ، كأن يفهم من حركة يأتيها سواء أن المراد بها إنداؤه وهي ليست في الحقيقة موجبة إلى ذلك .

وهناك نوع خامس من الوعي هو التوهم Hallucination أي الاعتقاد بوجود أمر في العالم الخارجي المحيط لا وجود له إطلاقاً . ويتخذ صورة أحاسيس وهمية مختلفة سواء كانت بصرية أو سمعية أو شمعية أو ذوقية أو لمسية . وتبدو أهمية هذه الأحاسيس في علم الإجرام حين تكون بصفة خاصة بصرية أو سمعية ، كأن يتخيل الفرد صور أشخاص مقدمين



على الاعتداء عليه لا وجود لهم أو يسمع عبارات تهديد أو قذف لم ينطق بها أحد ، قدساوره حالة من الانفعال أو القلق قد تؤدي به إلى ارتكاب أفعال عنيفة . وهناك نوع من التوهم يدور حول الحياء العرضي ويجعل صاحبه يتخيل أنه ضحية اغتصاب أو هتك عرض أو أفعال مخلة بالحياء ، فيعامل بالعنف أشخاصاً يتصور صدور تلك الإهانات منهم .

وقلنا إنه يتصل بالوعي أو الإدراك مدى الانتباه ، وقوة الذاكرة . فكثيراً ما تكون لدى المجرم ذاكرة معينة سواء من حيث تعلق الوقائع بالذهن عند حدوثها ، أو من حيث مدى رسوخها في الذهن والقدرة على استعادتها . فقد يكون المجرم مصاباً بقصد الذاكرة أو بضعفها أو بميل طبيعي إلى اختراع تكل به مواضع النسيان ( وتبدو أهمية ذلك أيضاً في الادانة على شهادة الزور إذ يجب أن يكون المجرم سعي النية عالماً على وجه اليقين بكذب الوقائع التي يدلى بها ، كما تبدو أهمية ذلك بالنسبة للقاضي في تفسير شهادة الشهود ) . ويبدو هذا بصفة خاصة عند استجواب المجرم عن حياته وماضيه إذ كثيراً ما يستطرد في رواية أمور خيالية من اختراعه .

ويجزي بحث الوعي أو الإدراك ، وكذلك قوة الانتباه ، وقوة الذاكرة ، بتوجيه استجوابات إلى المجرم ، وإخضاعه لاختبارات ، كأن تعرض عليه عبارة مطبوعة حذف منها بعض الحروف ليكشف عن المحذوف منها ، بينما يقاس الوقت الذي يستغرقه في هذا الكشف الخ . وهناك أسلوب آخر للفحص في هذا الميدان هو متابعة وملاحظة سلوك المجرم نفسه وكيفية تصرفه .

وبعد فحص طريقة الوعي أو الإدراك ، يأتي فحص طريقة التفكير ، وهي تشمل بالإضافة إلى كمية الأفكار ونوعها ، أهلية الحكم على الأشياء وأهلية ترتيب الأفكار ترتيباً منطقياً وأهلية النقد .

أما عن كمية الأفكار ، فيتميز بعض المجرمين بوفرة في هذه الكمية ، بأن تتزاحم الأفكار عندهم وتتلاحق على نحو من السرعة غير عادى بسبب اضطراباً واختلاطاً بينها ، وقد أدانا للضابط المنطقي لها ، لفرط الانفعال وشدته . ويتميز البعض الآخر بقلّة في كمية الفكر تبدو في صورة من البطء قد تصل إلى حالة من وقوف التفكير كلية أو إلى حالة من الدهول .

ومن حيث نوع الأفكار ، يتميز البعض بأفكار منصبة على الداخل وعلى الرغبات والصوالح الشخصية في صورة انطواء على النفس . ويتميز البعض الآخر بأفكار منسلطة على الشخصية تقطع السير الطبيعي للتفكير على نحو لا خلاص منه ، بحيث تبدو غريبة على الشخصية نفسها ومفروضة عليها . وقد تكون هذه الأفكار المتسلطة نافذة كاشتغال الذهن بأسئلة وأجوبة يتبادلها الفرد مع نفسه ، أو بميليات حساية لا موجب لها ، وقد تكون دائرة حول شكوك ومخاوف لا مبرر لها ، وحينئذ تبدو على قدر من الجسامة ، كثبات الفكر على الخوف من حادث مستقبل يخشى وقوعه أو من عبور ميدان أو من الاختناق أو من المرض أو من الوقوع في الخطأ . وتسحب الأفكار المتسلطة عموماً أياً كان نوعها ، حالة نفسية من الانفعال والمذاب واليأس والقلق كثيراً ما تساهم في وقوع أفعال إجرامية عنيفة . وتبحث أفكار المجرم كمية ونوعاً عن طريق استجوابه ، وعن طريق إخضاعه للاختبارات .

أما أهلية الحكم ، فهي الملكة التي يعطى بها الفرد لكل شيء . معناه الحقيقي ، وأهلية الترتيب الأفكار ترتيباً منطقياً هي ملكة الاستنتاج السليم . وأهلية النقد هي الملكة التي يعطى بها الفرد لكل شيء . قيمته الحقيقية بالقياس الصحيح لدى أهمية الشيء بالنسبة لغيره ، وعدم المبالغة فيها أو النقص منها .

وقد لوحظ أن هذه الأهليات أو الملكات قل لدى المجرمين عن المتوسط الذي تتوافر به لدى الرجل العادي . وسبب ذلك أنها كثيراً ما تكون مشوبة عندم بأحوال غير طبيعية من الهذيان . هذا الهذيان عقيدة تؤمن بها النفس رغم مغايرتها للحقيقة . وقد تكون إما تعالياً في التفاؤل وإما تعالياً في التشاؤم . وقد تكون متفرعة عن غريزة حب البقاء كاعتقاد المرء خطأ بأنه مضطهد ، أو عن غريزة الاقتناء والحياسة كاعتقاد المرء دون مبرر أنه مسلوب الحق ، أو عن الشعور بالسكان الذاتي كركب العظمة ، وكاعتقاد المرء في نفسه بأنه مصلح اجتماعي أو بأنه جليل القدر علمياً ، أو عن الغريزة الجنسية كاعتقاد المرء دون مسوغ بأن امرأته تخونه ، أو عن الشعور الديني كاعتقاد المرء بأنه نبي .

وبعد بحث طريقة التفكير ، تبحت في المجرم كذلك طريقة التصور والتخيل . فقد تتوافر في المجرم حالة من خيال خصب غير طبيعي تتميز بالمبالغة في أمور واقعة ، أو بالإنشاء الخيالي لأشياء لا وجود لها . هذا الخيال بالإضافة إلى ضعف في أهلية النقد ، هو الذي يهيئ الطريق لارتكاب جرائم النصب ، وينتج توافره في الشبان وفي النساء من المجرمين .

الآن بينا ضرورة بحث الوعي أو الإدراك ، وطريقة التفكير ، وطريقة التصور ، أي بحث ما يطلق عليه في تمييز شامل لفظ الذكاء . وقد قلنا إن المتبع في فحص

هذه الناحية ، هو سؤال المجرم نفسه ومناقشته وإخضاعه للاختبارات . غير أنه لما كان دأب المجرمين هو التكلف والتصنع إخفاء الحقيقة أحوالهم عند توجيه سؤال أو اختبار إليهم ، فإن ذلك الأسلوب لا بد أن يكلفه آخر أهم منه وأدق ، وهو تتبع السلوك الاختياري للتقاضي للمجرم نفسه وكيفية تصرفه ، مهما كان الوقت الذي يستغرقه هذا التتبع .

على أن فحص المجرم نفسانيا لا يقف عند اختبار ذكائه أى وعيه ، وطريقة تفكيره ، وطريقة تصوره ، بل يجب أن يتناول كذلك بحث الجانب الفريزى والعاطفى فى نفسه . فإن توافر عيوب فى هذا الجانب هو الذى يسبب ارتكاب الجرائم عادة ، ولا يكون الخلل فى الوعى أو فى التفكير أو فى التصور إلا من قبيل العوامل الميسرة لمفول هذه العيوب والكاشفة عنها .

والمزاد بالجانب الفريزى فى المجرم ، مجموع غرائزه وكية ونوع الحاجات التى تثيرها هذه الغرائز فى نفسه . والمراد بالجانب العاطفى فيه مدى ما يكون لديه من ضيق الذرع ، ومدى ما يتوافر فيه من الحساسية النفسانية ، وكذلك كيفية تعلقه بالدين .

أما الجانب الفريزى ، فأهم الغرائز التى يتناولها منه بالبحث علم الإجرام ، هى غريزة حب البقاء ، وغريزة الاقتناء ، والغريزة الجنسية أو للتناسلية .

فغريزة حب البقاء ، قد تكون بها عيوب فى صورة إفراط أو فى صورة نقص تصل أحيانا إلى درجة الأمراض . فمن قبيل العيوب فى صورة الإفراط الشراهة أى الميل الذى لا حد له إلى الطعام ، وكذلك الميل إلى تعاطى أو التهام أشياء غير مغذية فى ذاتها كالخصى والورق والقماش بل المواد المتعفنة . ومن قبيل

الميوب في صورة النقص الإحجام المتواصل عن الطعام والعزوف عنه . ومن الميوب التي تشوب غريزة البقاء ، ضعف هذه الغريزة تبعاً لأنواع من العناية الجسدى أو النفسانى توالى على الفرد حتى زهدته فى الحياة وبفضتها إليه ، أو تبعاً لأنواع من الهذيان ، وهذا الضعف هو الذى يفضى عادة إلى الاتحار ، وقد يؤدى إلى جرائم عنيفة .

وغريزة الاقتناء ، قد تكون مشوبة هى الأخرى بميوب فى صورة إفراط أو نقص . فمن قبيل الميوب فى صورة إفراط ، الميل إلى التكديس والجمع بنير قييد ولا تميز وبصبر لا ينفد . وقد ينصب هذا الميل على أشياء عديدة القيمة ، أو على أشياء ذات قيمة ككتب أو لوحات فنية أو طوابع يريد أو أسلحة أو عصى الخ ... ومن قبيل الميوب فى صورة نقص ، الميل إلى الإسراف والتبذير . وكثيراً ما يتخذ العيب فى تلك الغريزة صورة من الهذيان هى الاعتقاد دون موجب بالفقر والبؤس .

والغريزة الجنسية أو التناسلية ، قد تكون معيبة هى الأخرى كما أو كيفاً . فتكون معيبة كذا إما بالإفراط كما فى شراهة الاشتهاء الجنسى ، وإما بالنقص كما هو الحال بالنسبة للمعنين . وتكون معيبة كيفاً ، إما على صورة انقلابية كما هو الحال فى اللواط ، وإما على صورة فسادية كما هو الحال لدى الأشخاص الذين يتبعون فى إشباع شهوتهم طرقاً غير طبيعية كتمذيب المرأة ، أو التبذل فى الكشف عن أعضاء التناسل واستعراضها .

وقد لوحظ أن عيوب الغريزة الجنسية كثيراً ما يكون لها دخل لا فى جرائم المرض فحسب ، بل فى جرائم الأشخاص وجرائم الأموال كذلك . فبقر

Hirsch أنه قد تبين له أن اللصوص الذين يرتكبون السرقة بطريق النشل هم على جانب كبير من التخنت ، وأن اللصوص الذين يرتكبونها بطريق الكسر على جانب كبير من الحشونة .

ويفهم مما تقدم أن لبحث الجانب الفريزي في المجرم أهمية كبيرة . فكل فرد تدخل في تركيبه النفساني غرائز أساسية لا بد منها هي التي تكلمنا فيما سبق عن عيوبها . غير أن الثقافة والتهديب يفتشان بالتفريع عن هذه الغرائز ، غرائز أخرى راقية سامية تسمى بالغرائز الثانوية . وكلما تفلتت في المرء غرائزه الثانوية على غرائزه الأساسية ، كان أبعد من سواء عن طريق الجريمة .

والأسلوب الذي يبحث به الجانب الفريزي هو إما استجواب المجرم تحرياً عن ميوله ورغباته ، وإما استخدام الطريقة التي يقترحها الطبيب الإيطالي Pende وهي أن تعرض على المجرم مجموعة كبيرة من الكلمات المعبرة عن أهواء خيصة وعن مثل عليا خانية في الوقت نفسه ؛ وأن يلاحظ الأثر الذي تحدثه هذه الكلمات لديه من استحسان أو استهجان أو عدم اكتراث . ومن طرق البحث في هذا النطاق أيضاً ، تسجيل ما قد يبوح به المجرم وهو في حالة حلم ، ولو أن هذه الطريقة يجب اتباعها بمتى الحيلة والحذر في تفسير ما يستفاد منها تفادياً للخطأ في هذا التفسير . على أن أهم طريقة للبحث هي دائماً تتبع سلوك المجرم نفسه وتسجيل ما بدر وما يبدر منه اختياراً .

هذا عن الجانب الفريزي . أما الجانب العاطفي فيتناول البحث فيه كما قلنا ضيق الترع ، والحساسية النفسانية ، وكيفية التعلق بالدين .

أما ضيق الترع ، فعناه أن قل في النفس الطاقة الاحتمالية لكل ما يرد على

رغباتها من قيود آيا كان نوعها . وبسام هذا العيب عادة في ارتكاب جرائم العنف بصفة عامة . ومظهره أن يصدر من المجرم رد فعل غير طبيعي ومبالغ فيه لقاء عوامل عادية لا يترتب عليها في الرجل العادي هذا الأثر ، كاحتساء الخمر وتقلبات الجو ، ومالا تخلو منه الحياة اليومية من مضايقات مألوفة تناقض أهواء الفرد ورغباته . ويتخذ رد الفعل من جانب المجرم صورة اعتداء عنيف يقع منه على نفسه أو على الغير، وتمرد منه على كل قيود النظام ، مصحوبين بهياج عصبي وغضب بالغ . ويتأتى الوقوف على مدى ضيق الذرع بالتحري عن الحياة الماضية للمجرم وما اكتنفها من أحداث وقعت له أو بدرت منه كاعتدائه على نفسه وتمرده على النظام ، وكذلك باستجواب المجرم نفسه على نحو خاص يهيء له الصفاء والهدوء في الإجابة ، وبفحص حساسيته الجلدية أيضاً .

وأما الحساسية النفسانية ، فالمراد بها ما تنشئه الظروف والمثيرات المختلفة في نفس المجرم من شعور باللذة أو بالألم ، بالاستحسان أو بالاستياء ، أى الوجهة التى تتخذها قابلية النفس للانفعال . وقد اختلف العلماء في بيان الصلة بين الانفعال النفساني وبين وظائف الأعضاء لاسيما إفرازات الغدد . فمنهم من يقول إن عامل الإفراز الداخلى هو الذى يسبق الانفعال ، ومنهم من يقول إن الانفعال هو الذى يسبق عامل الإفراز الداخلى . على أن رأى الراجح هو رأى De Sanctis ويذهب إلى أن الصلة بين الانفعال ووظائف الأعضاء هى صلة دائرية ، بمعنى أن الإدراك يتناول أمراً ما ، فيصادف هذا الأمر هوى لدى النفس ، وتثور إفرازات عضوية داخلية تضاءف من حدة التماق بذلك الأمر ، وتنعكس بدورها على الإدراك ، فينشأ من ذلك الانفعال .

ومن هذا يتضح أن انفعالات النفس تتوقف على ما يصادف أو يمرض  
هوى لديها . وهذا الهوى قائم بدوره على عنصر أساسي وعنصر تكبيلي .  
فالعنصر الأساسي هو الفرائز الكامنة في الجهاز العصبي المتصل بالداخل ،  
والعنصر التكبيلي فكري ثقافي نظري يسيطر على الجهاز العصبي المتصل بالخارج ،  
ويكون أفل وأقوى حين يصل في رسوخه إلى الاندماج في الجهاز العصبي  
المتصل بالداخل . ومن مجموعهما يتكون الوعي الخلقى للفرد فكل شعور غريزي  
لا يخلو من تأثير عامل فكري ، كما أن كل عامل فكري لا يخلو من تأثير شعور  
غريزي . والعامل الفكري الثقافي النظري لا يعدو أن يكون مدى ما يلقاه الفرد  
من تثقيف وتعليم . وهين على الفرد أن يتلقى الثقافة النظرية ، ولكن من الصعب  
أن يعيشها ويجاها ، أي من الصعب أن تندمج في عقله الباطن لتسيره في سهولة  
طبيعية لا تكلف فيها .

ويتفاوت الأفراد منذ الحداثة في الحساسية النفسانية ، فمنهم من يكون  
طبعاً ليناً قابلاً للتهديب ، ومنهم من يكون عاصياً متمرداً ، غير خجول ، وغير  
قابل للعقل ، وميلاً إلى إثبات أفعال من التماذج الجنسي السابق لسنه ، لإفراط  
في الفرائز الأساسية مصحوب بنقص في الفرائز الثانوية الناشئة من التهديب .

والحساسية النفسانية أو الانفعالية بهذا المعنى لها نوعان متطرفان ، يتناقضان  
في المظهر وإن اتحدتا في النتيجة . فهناك البلادة الحسية أو الانفعالية من جهة ،  
وهناك الإفراط الحسي أو الانفعالي من جهة أخرى ، ويتوسط بينهما نوع من  
عدم الثبات وعدم الاستقرار في الحساسية الانفعالية .

فالبلادة الحسية أو الانفعالية مظهرها ثبات أو وجود في الأعضاء الداخلية ،



وركود في التعبير ، وطبع من عدم الاكثرات ، مع خمول في الحركة الخارجية . ويتأى الكشف عنها بفحص قابلية الجلد للإحساس بالألم ، إذ ظهر منذ أن قرر ذلك لومبروزو أن البلادة في الحساسية الجلدية كثيراً ما تقابلها بلادة في الحساسية الانفعالية مصحوبة ببلادة في التماق بالمثل العليا الخفية ، وكذلك بفحص الحياة الماضية للمجرم والتحرى عما وقع فيها من أحداث القسوة في معاملة الإخوان والمشراء ، والعصيان والخروج على النظام في المدرسة أو في العمل المهني ، والميل إلى التصف والجور وإتيان أعمال خالية من التقوى والأدب الاجتماعي .

ولكن ضعف الوازع الخلقى قد تصحبه الحالة العكسية وهي الإفراط الحسى أو الانفعالى . وأسلوب الكشف عن هذا الإفراط هو مراعاة لون الوجه وكونه أميل إلى الاصفرار أو الاحمرار ، وقياس ضغط الدم من حيث كونه عالياً أو منخفضاً ، وقياس التنفس من حيث كونه سريعاً أو بطيئاً ، فضلاً عن تتبع سلوك المجرم في الحاضر وفي الماضى .

ومظهر الإفراط الحسى أو الانفعالى هو الزهد في القيود النظامية ، وإتيان أفعال العنف في الأسرة ، والمخالفات النظامية في المدرسة ، وعدم الثبات في القيام بالعمل وتحمل تبعاته ، والاضطراب بصفة عامة في التعبيرات والحركات الخارجية .

أما الأهواء التي يدور حولها النشاط الانفعالى بليداً كان أو سريعاً ، فيجرى فحصها عن طريق استجواب المجرم ، وتتبع طريقة سلوكه الحاضر ، والتحرى عن ماضى حياته وسلوكه بين أقربائه في الأسرة وأقرانه في

المدرسة أو في السجن الخ... فتلك الأهواء هي التي تبين مدى ما يسيطر على المجرم ويسيره من الغرائز ، ومدى ما أصابه المجرم من التهذيب ، وبالتالي مدى الوعي الخلقى لديه .

وأخيرا يتعين استكمالاً للبحث النفساني أن تضح لدى المجرم كيفية تعلقه بالدين . فالتعلق بالدين لدى الأفراد يتخذ صوراً ثلاثة . ففي إحدى الصور ، يتصور الفرد الدين تصوراً صحيحاً ، بأن يعتبره وسيلة حماية الإنسانية جماء من الأذى الذي تصيبها به الشرور . وفي صورة ثانية ، يتصور المرء الدين تصوراً خاطئاً ، بأن يعتبره وسيلة حماية الفرد نفسه من الأذى والشرور ، وضمان سعادته الشخصية في الدنيا والآخرة . وعن هذه الصورة الثانية الخطئة تتفرع الصورة الثالثة وهي أمن في معنى الخطأ ، وفيها يتصور الفرد الدين على أنه قوة سحرية غير طبيعية تضفي حمايتها على الفرد حتى حيث يقتل ويسرق ويمجرم ، فتقيه شر مطاردة البوليس ، وتنجيه من قبضة يد العدالة .

على أن فحص الحالة النفسانية للمجرم لا يقف عندما ذكرناه بل يجب أن يختم بفحص الإرادة وكيفية انعقادها فيما يصدر عنها من قرارات . والإرادة هي أهلية العزم والبت ، أي أهلية اختيار أمر معين من بين أكثر من أمر . وتكون هذه الأهلية معدومة حين لا يكون للمرء اختيار فيما يعتقد عليه عزمه ، أي حين يكون مسوقاً دون خيرة إلى أمر لا سبيل له إلى اختيار سواه ، وذلك في حالات المرض العقلي أو الجنون ولا شأن لنا بها . غير أن أهلية الاختيار لا تكون معدومة في غير هذه الحالات ،

أى لدى الأشخاص الطبيعيين . وإنما تكون عادة ناقصة في الفترة الزمنية المقارنة لارتكاب الجريمة ، إذ كثيراً ما يختار المرء طريق الجريمة بسبب عوامل تضعف قوة ضبطه لنفسه وتغلب لديه الدافع إلى الجريمة على المانع منها .

وأسلوب فحص الإرادة ، هو تتبع الخطوات التي يمر بها القرار الإرادى قبل أن تصدره النفس . فمن المعلوم أن هذه الخطوات تبدأ بإدراك إما أن يظل عالقاً بالدهن ، وإما أن يؤول إلى العقل الباطن من النفس وينزوى فيه . فإذا علق بالدهن أى بالعقل الواعى كفكرة تساوره ، تمحوّل إلى رغبة ثم إلى تأمل في مناسبة تحقيق هذه الرغبة . هذا التأمل هو مقارنة بين تنفيذ الرغبة وبين عدم تنفيذها ، تنتهى دائماً بعزم إما في معنى إيجابى وإما في معنى سلبى . وكثيراً ما تكون هذه الرغبة منسمة بعدم اكتراث لصالح الغير أو متجهة بالذات إلى الإضرار بالغير ، فتنشأ منها في الحالة الأولى جريمة غير عمدية وفي الحالة الثانية جريمة عمدية .

وإن كان إخضاع المجرم للاختبارات من وسائل فحص إرادته ، إلا أن أهم أسلوب في هذا الفحص هو تتبع سلوكه الاختيارى التلقائى .

ومن العيوب التي تشوب الإرادة ويعنى باستظهارها عالم الإجرام ، اختلال في التوازن النفسانى مظهره تحبط النفس بين رغبات متناقضة واتجاهات متعارضة . ومن قبيل ذلك أيضاً أن تكون الإرادة مشوبة بقوة اندفاعية تعجل باتخاذ القرار دون وزن سابق لوجه المناسبة فيه . وقد يكون هذا الاندفاع راجعاً إلى افعالات شديدة أو أفكار متسلطة أو أوهام .

قرغنا من بيان أسلوب البحث في علم الاجرام وكيف أن هذا العلم إنما يتناول بالفحص شخص المجرم جتما ونفسا للوقوف على أسباب الإجرام فيه . وقبل اختتام هذا الباب ، لا يسعنا إلا أن نوجه النظر إلى أن الفحص الجنائي والنفساني لشخص المجرم لا بد أن يكمله استقصاء يدور حول الأمور الآتية :-

١ - نوع الأسرة التي ينتمى إليها المجرم ، من حيث الأمراض التي تسودها ، والعادات والميول التي تتوافر في أجداده ووالديه وأقربائه ، وذلك في سبيل الكشف عن العوامل الوراثية .

٢ - مجموع العوامل التي أثرت على تكوين المجرم في أثناء الحمل .

٣ - تاريخ حياة المجرم منذ ولادته ، أى ما لابس حياته من ظروف في الأسرة وفي المدرسة أو المصنع ، وفي الجيش وفي السجون وفي كل بيئة حل بها .

٤ - سلوك المجرم وكيفية تصرفه لا من حيث الحركات المادية الخارجية فحسب ، بل من حيث ما يكشف عنه هذا السلوك من حياة نفسية داخلية يجباها المجرم وتصدر عنها أفعاله . والمراد بذلك سلوك المجرم في الماضي وفي الحاضر على السواء .

وتتبع في الكشف عن السلوك الماضي طرق ثلاث :-

(١) طريقة سؤال المجرم نفسه عن ماضى حياته ( ب ) طريقة التحرى عن هذا الماضى من مصادر أخرى حتى لا يكون الاعتماد في معرفة الحقيقة على أقوال المجرم وحدها ، وهي دائما محل شك . ( ج ) تفهم الكيفية التي ارتكب

بها المجرم جريمته أو جرائمه ، إذ كثيرا ما يكشف طريق الجريمة عن نفسية المجرم لا سيما بالنظر إلى نقطة البداية في هذا الطريق ومراحل السير فيه والمرحلة النهائية منه . وهنا تبدو أهمية علم البوليس الفنى فى مساعدته لعلم الإجرام .

وأما الكشف عن السلوك الحاضر والمتوقع للمجرم ، فلا يكون إلا بتتبع سير المجرم نفسه والمثابرة فى ملاحظة ما يصدر عنه من تصرفات اختيارية طبيعية فى مناسبات مختلفة تعرض عفوا أو تهايا قصدا ، بنية تسجيل ما يترتب عليها من آثار . ومما تناوله الملاحظة فى هذا الصدد ، طريقة مشية المجرم ، وموضوعات وأسلوب حديثه ، وخط كتابته ، وما يكون لديه من ميل اجتماعى يدنيه من فرد دون آخر ، أو يجعله على الاندماج فى طائفة من المجرمين دون أخرى ، الأمر الذى يبين ما يسيطر على المجرم فى طريقة شعوره وتفكيره وتصرفه .

على أن كل ما قدمناه بشأن أسلوب البحث فى علم الاجرام لا يفوت علينا إبداء ملاحظتين هامتين : -

**الملاحظة الأولى :** أن تفسير إجرام المجرم لا يتأتى للباحث فى علم الاجرام بناء على ما يكشف عنه الفحص الجثمانى والنفسانى من نتائج متأثرة . فالاعتماد فى ذلك التفسير على هذه النتائج متأثرة وعلى تقدير كل منها منفردة عن الأخرى ، كثيرا ما يفضى إلى أخطاء يتعين تفاديها ذلك لأن تفسير الإجرام فى كل مجرم فن شبيه بتشخيص المرض فى كل مريض ، وكما أن الطبيب لا يتقن التشخيص إذا عول فيه على بعض معلوماته النظرية

في تفسير مفردات الأعراض ، دون أن يُعمل نظره في الربط بين هذه الأعراض واستخلاص الداء من مجموعها ، فكذلك الباحث في علم الإجرام لا بد له من ذكاء وفراسة وحسن استنتاج في تفسير ما يفضى إليه فحص شخص المجرم من نتائج ، إذ ليس التشخيص قائما على هذه النتائج في مفرداتها أو مجموعها وإنما على حسن الفهم لها . ولا تقتصر أهمية هذه الملاحظة على استظهار أسباب الإجرام في المجرم فحسب ، بل تبدو أهميتها كذلك في تقدير مدى خطورة المجرم أي مدى احتمال وقوعه في الجريمة مستقبلا ، إذ يتوقف تحديد هذه الخطورة على حسن فهم للعوامل التي ينسب إليها وقوع الجريمة ، وعدم المبالغة في وزن الواحد منها على حساب الآخر . فالقاتل رغم خطورة جريمته ، قد لا يخشى عوده إلى القتل مرة أخرى ، بينما قد يخشى العود إلى السرقة من جانب لص ارتكب سرقة بسيطة .

**الموضوع الثانية :** أن علم الإجرام لم يصل في أبحاثه إلى تقرير قواعد عامة ثابتة تسودها ذات الدقة التي تمتاز بها القواعد الحسابية . فهذا العلم كغيره من العلوم التي تدرس شخص الانسان ، لن يتأتى له الوصول في هذه الدراسة إلى قواعد على هذا القدر من الدقة . فالنفس الإنسانية بحر خضم ولنز غامض ، ولن يتأتى لباحث أن يسبر غورها لاسيما لأن كل فرد قد أوتى نفسا تغاير نفس الآخر . وإن اتفقت النفوس كلها في صفات مشتركة ، فإن الاتفاق بينها لا يذلل الصعوبة الناشئة عما يفصل بينها من مغايرة . ولذا فإن علم الإجرام يضع قواعد قائمة على الترجيح لا التأكيد وعلى التغليب لا التعميم . وكثيرا ما تكون الميول الاجرامية

خفية في نفس المجرم ، لا ينبىء بها دليل أو تندر بها إمارة ، فإذا بالظروفه  
تكشف عنها على غرة . وهذا ما يشرح لنا كيف أن الجريمة كثيرا  
ما تبدو غريبة غير متوقعة بالنظر إلى ماضى المجرم ومصالحه والأسرة  
التي تضمه ، وكثيرا ما يكتنفها طابع من السر والغموض مرجعه التعارض  
الظاهر بينها وبين كل ما كان سلوك المجرم دالا عليه من معان نافية  
لشبهة الإجرام .

# الباب الثاني

## أسباب الجريمة

وأينا أن أسلوب البحث في علم الاجرام هو دراسة شخص المجرم . وسنرى الآن أن مصادر التكوين الإجرامى لاتعدى العوامل التى خضع لها شخص المجرم فى النشأة والنمو والتطور سواء كانت عوامل داخلية أو عوامل خارجية . فالعوامل الداخلية هى الوراثة والسلالة والجنس والسن . والعوامل الخارجية هى الوسط الطبيعى والوسط الاجتماعى .

ولما كانت كل جريمة كفعل إنسانى تنبعث من نفسية الإنسان الذى ارتكبها ولو كان وقوعها بناء على مثير خارجى ، ولما كانت فى الوقت ذاته وليدة تطلب الدافع إليها على المانع منها ، بطغيان الغرائز الأساسية فى شخص الإنسان على غرائزه الثانوية الناشئة من التربية والتهديب ، فان هذا التطلب إذا كان الراجع فيه تأثير العوامل الخارجية كنا فى صدد مجرم بالصدفة، أما إذا كان راجعاً فيه تأثير العوامل الداخلية كنا أمام مجرم بالتكوين . وأم الإشارات الكاشفة عن المجرم بالتكوين أن المثيرات الخارجية التى توقعه فى الجريمة لا تحدث هذا الأثر بالنسبة للأشخاص العاديين .

الجريمة إذن باعتبارها تطلباً للغرائز الأساسية على الثانوية ، يقتضى بيان مصادرها الكلام عن مصادر التكوين الإجرامى وهى العوامل



الداخلية للجريمة ، والكلام كذلك عن المثيرات الخارجية سواء كانت تكشف عن هذا التكوين وتظهر أثره ، أو كانت توقع عرضاً في الجريمة فرداً عادياً ، وهذه هي العوامل الخارجية للجريمة .

وسنبداً بمصادر التكوين الإجرامى باعتبارها العوامل الداخلية أو الفردية للجريمة .

# الفصل الأول

## مصادر التكوين الإجرامى

### أو العوامل الداخلية للجريمة

#### أولاً - الوراثة :

الوراثة هى انتقال خصائص الأصل إلى الفرع بطريق التناسل . ويكون التناسل بالإخصاب أى باتحاد خلية منوية للذكر ببويضة للأنثى على أثر جماع بينهما . ولما كانت خصائص الذكر كامنة فى خلية المنوية وخصائص الأنثى كامنة كذلك فى بويضتها التاسلية ، فإنه باتحاد الخلية المنوية بالبويضة ينشأ من هذا الاتحاد ناتج يجمع بين خصائص الرجل صاحب تلك الخلية وخصائص المرأة صاحبة هذه البويضة .

وليس الجسم الإنسانى إلا راعياً لخلايا التناسل فيه ، لأن مهمته حفظ هذه الخلايا إلى أن يبلى ويفنى . وإن كان الجسم قائماً فإن خلية التاسلية تبقى أساساً لحياة ممتدة بعده .

وبعد إخصاب الخلية المنوية للبويضة ، يتكون فى رحم المرأة حمل قابل للنمو يتأثر بكل ما يؤثر على جسم المرأة الحاملة له ، لأنه إلى حين الولادة متصل بهذا الجسم مستمد منه الغذاء وعوامل النمو .

ورغم أن الوراثة هى انتقال خصائص الأصل إلى الفرع ، ورغم أن وسيلة تحقيقها مادياً تستنفد بالتالى فى لحظة الإخصاب بالذات ، لأن هذا الإخصاب هو السبيل إلى ذلك الانتقال ، إلا أن كلامنا عن الوراثة سيتناول تجاوزاً ما قبل تاريخ المجرم بصفة عامة ، أى ما ساد تكوينه

ونموه قبل أن يولد من عوامل مختلفة سواء كانت وراثية بالمعنى الصحيح ،  
أو كانت تتعلق بظروف عارضة آرت على الرجل وقت أن واقع المرأة ،  
أو على المرأة نفسها بعد تمام الإخصاب وفي أثناء نمو الحمل .

ومن المعلوم أن الجدل محتم من قديم بين العلماء حول الوراثة  
كمصدر لتكوين الإجرامى . فيذهب بعضهم إلى إنكار كل دور للوراثة  
في نشأة الجريمة . ويذهب البعض الآخر إلى المبالغة في الربط بينها وبين  
الجريمة . ونرى أن الحقيقة وسط بين هذين المذهبين المتطرفين . ذلك  
لأن الوقوف على الحقيقة لا يتأتى إلا بالنظر إلى طبيعة الجريمة كفاعل  
وطبيعة المجرم كفاعل .

قلنا إن الجريمة وليدة تطلب الفرائز الأساسية للإنسان على غرائزه  
الثانوية . والفرائز الأساسية هي قوام حب الذات ، والفرائز الثانوية وإن  
كانت متفرعة عن الأساسية إلا أنها تهذيب لها يقوم عليه حب الغير .  
والناس في هذا الشأن أنواع . فالسواد الغالب منهم منسجم بعدم الاكتراث  
لغير سواء بإحسان أو بإساءة . هذا النوع تدخل فيه الجمهرة العظمى  
من الأفراد ، ويتميز الفرد فيه بأنه وإن كان مدفوعاً بنداء الفرائز  
الأساسية إلا أن هذا النداء حين يدعو إلى الاضرار بالغير ، يصطدم  
بماجز من الفرائز الثانوية يقطع مجرى صعوده ويمنعه من التحقق والظهور .  
هذا المماجز هو غالباً خشية العقاب . على أن هناك نوعين آخرين من  
الناس أحدهما يتميز النمو فيه بتقدم على المستوى الغالب ، والآخر يتميز  
النمو فيه بتأخر عن هذا المستوى . وكلاهما يختلف عن المستوى الغالب

وهو عدم الاكتراث بالغير ، في أنه على العكس يكثر بالغير . ولكن النوع الأول يكون اكتراته بالغير في صورة بر وإحسان ، والنوع الثاني يكون اكتراته بالغير في صورة إساءة وإضرار . فالأول نوع سام تغلب في نموه الغرائز الثانوية ، والثاني خسيس تغلب في نموه الغرائز الأساسية إلى حد لا يقف عند ترك الغير على حاله وعدم الاكتراث له ، وإنما يمتد كذلك إلى الاخلال بأمن الغير والاضرار بسلامته ، وهذا النوع الأخير هو الذي يضم فيما يشمله الجريمة والمجرمين .

ورغم أن للتربية والتهديب أثرهما في طبع النفس على حب الغير ، ورغم أن البيئة كذلك لها هي الأخرى فعلها في توجيه النفس وفي تغليب حب الغير فيها أو حب الذات أحدهما على الآخر ، إلا أنه ما من شك في أن النفوس منذ ولادتها تتفاوت فيما بينها من هذه الناحية . ولا ادل على ذلك من أن الأطفال الصغار الذين لم تفعل فيهم التربية أو البيئة بعد فعلها ، يناير كل منهم الآخر في ميله واستعداده كما دلت على ذلك تجارب العالم *De sanctis* . فمنهم من يغاب عليه حب الذات ومنهم من يتجلى فيه على العكس حب الغير ، الأمر الذي استخلص منه ذلك العالم وراثته الميل الإجرامى .

ففي الحدائثة يظهر دور الوراثة على نحو أوضح منه في أية مرحلة أخرى من مراحل الحياة الإنسانية .

على أنه ليس المراد بدور الوراثة إنكار عامل التربية وعامل البيئة . ولا قصد بالوراثة أن قول إن ابن المجرم يتحم عليه أن يصبح مجرماً دون

مفرهما صادف تربية حسنة وبيئة طيبة . ليس هذا مرادنا من تقرير دور الوراثة في نشأة الجريمة . وإنما كل مبتغانا هو توجيه الأذهان إلى حقيقة غاية في الأهمية ، وهي أن ابن المجرم لا يتحتم أن يصير مجرماً وإنما يسهل عليه أكثر من سواء أن يصبح كذلك فابن المجرم لا يرث الجريمة . وإنما يرث الميل إليها لا سيما إذا كان مورثه مشعباً مجرماً موعلاً في طريقها . هذا الميل الموروث إلى الجريمة قد يصادف تربية وبيئة طيبتين تحمضان منه وتتناولانه بالصقل والتهذيب ، بحيث يقضى وارثه حياته كلها بغير أن يجرم ، ولكن قليلاً ما تفلح التربية والبيئة في اقتلاع ذلك الميل ومحوه كلية .

وليس أقوى في التدليل على دور الوراثة في نشأة الجريمة من الحجج الآتية :

(١) أن الميل الوراثي هو الذي يوجه الصبي في اختياره للبيئة ، وفي تكوينه لهذه البيئة ، وفي مدى تأثره بعواملها . فليست الوراثة قدراً مقسوماً لا فكاك منه ، وإنما هي قوة موجبة ، وإلا فكيف يتأتى للمصاب بتشنج عصبي مثلاً أن يباشر مهنة قيادة الطائرات ؟ فالطفل يشبه أصل الصورة ، والمجتمع يشبه حوض الإظهار . فإذا كان أصل الصورة حسناً وحوض الإظهار سيئاً أثر هذا بطبيعة الحال على مظهر الصورة في خروجها . ولكن إذا كان أصل الصورة فاسداً بأن أسبغ التقاطها وكان حوض الإظهار حسناً طيباً في مادته ، فقد يجدي الحوض عندئذ في تحسين الصورة والإزالة من وجه الميب فيها ، ولكنه لا يفلح مطلقاً في إزادة هذا الميب كلية .

ليست معايشرة إخوان السوء هي سبب الميل إلى السوء ، بل إن هذه المعايشرة نتيجة لهذا الميل ، أى أن الميل إلى السوء هو سببها ، وهو أساس اختيارها . فالأخيار من الصبيان يدنون من أخيار مثلهم ويعرضون بوازع غريزية فيهم عن خلطة الأشرار . وقد شبهوا أثر الميل الوراثى فى الجريمة بأثر التكوين الجنائى فى عدوى السلّ ، فقال بعضهم إن جرثومة السلّ هي أساس المرض ، وأنكر البعض الآخر ذلك بحجة أن جميع الناس عرضة لتأثير هذه الجرثومة ومع ذلك فبعضهم لا يجيهم هم الذين يمرضون . والحقيقة وسط بين الزعمين . فالمرض وليد العاملين معاً : عامل الجرثومة وعامل التربة الصالحة لتلقى هذه الجرثومة . وحتى بعد اكتشاف البكتريا قال باستير « برنارد على حق ، ليست الجرثومة شيئاً وإنما التربة هي الكل » .

لا يمكن إذن إنكار عامل الوراثة فى نشأة الجريمة . ولكن لا يمكن فى الوقت ذاته التغالى فى قيمة هذا العامل والقول مع بعض العلماء الألمان مثل Lang إن الجريمة قدّر مقسوم لاسييل إلى الخلاص منه . فوباء السلّ قد يعم ويستشرى ويصاب منه كثيرون ، ومع ذلك يسلم منه ثلاثة أنواع من الأفراد : نوع على حالة قوية من التكوين الجنائى تحصنه ضد عدوى المرض ، ونوع ثالث رغم أنه لم يرث تكويناً جسيماً قوياً إلا أنه تلقى علاجاً مقوياً تحصننا ضد المرض ، ونوع ثالث لم يمرض لأن جرثومة المرض لم تصل إليه إطلاقاً .

فالليل الموروث إلى الجريمة قد لا يفضى مع ذلك إلى الجريمة كالجسم الضيف الذى لا يقوى على مقاومة المرض ومع ذلك تحصنه التقوية ضد المرض . ذلك لأن الصبي الذى ولد من أصل مجرم إذا أصاب كما قلنا تربية صالحة وبيئة

حسنة ، كان هذان العاملان بمثابة تقوية له في مقاومة الجريمة ، فلا يقع فيها وإن لم يُسمح من نفسه كلية الميل إليها . ليست وراثته الميل الإجرامى إذن وراثته حتمية للجريمة وإنما هي وراثته تربة صالحة لها .

٢ - تقدم العالم Marguglio في المؤتمر الدولى لعلم الإجرام الذى عقد فى روما سنة ١٩٣٩ بمثال واقعى لحالة يظهر فيها دور الوراثة فى نشأة الجريمة . هذه الحالة خاصة بصبي فى الثانية عشرة من عمره عاش منذ ولادته مع والدته ومع زوجها الثانى ومع إخوته لأمه أى مع الأبناء الذين أنجبتهم والدته من هذا الزوج . وقد كان من الثابت أن هذا الوسط المحيط بالصبي كان غاية فى السمو الخلقي . ورغم أن الصبي كان سليم البنية جسمياً وافر الصحة ، فقد بدت عليه منذ طفولته المبكرة أعراض عدم الخضوع للنظام ، والميل إلى السرقة وإلى إفتاق حصيلتها فى مختلف المنع وعلى الأخص فى لعب الورق . وبالتحرى عن سبب هذه الخصال فى الصبي وهى تعارض مع سمو الأسرة التى تضمنته ، تبين أنه لم يكن وليد العلاقة الشرعية لأمه لا بزوجها الأول ولا بزوجها الثانى ، وإنما كان وليد علاقتها الفرامية العابرة بمجرم عائد فى جرائم السرقة بالإكراه عرفته فى فترة كان قد غادر فيها السجن أثناء ترملها من زوجها الأول ، ولم يكن الصبي يعلم بأن هذا هو أصل نشأته . وظاهر فى هذه الحالة أن الجريمة لا ترجع إلى سوء تربية ولا إلى فساد فى البيئة وقد ترعرع الصبي فى ظلال أسرة طيبة ، وإنما ترجع إلى عامل الوراثة .

وقد يقال إن المجرم كثيراً ما ينشأ عن علاقة شرعية لأم صالحة بأب صالح ، ويكون له إخوة صالحون جميعهم ، وإن إجرامه يرجع إلى كونه لم يحفظ بذات التربية الطيبة التى ظفر بها إخوته ، وإلى كونه ترعرع فى بيئة فاسدة لم يكن من

نصيبهم الخوض فيها . ولكن هذا القول مردود عليه بأنه حتى في هذه الحالة كثيراً ما يرجع الإجرام كذلك إلى عامل وراثي خفي ظهر في بعض أفراد النسل دون البعض الآخر . وهذا ما يفسر ظهور من يسمون « بالأبناء الشواذ » في الأسر الطيبة العريقة في التقاليد السامية ، بل حتى في الأسر المالكة أحياناً ، ورغم أن الابن الشاذ تلقى تربية صالحة وترعرع في بيئة طيبة ممتازة . ذلك لأنه ليس من اليسير تتبع سلسلة النسب والوقوف على جميع الأصول والفروع القرابين منهم والبعيد . ويضعف من هذه الصعوبة أن بعض المواليد قد لا تدون أسماءهم في دفاتر القيد . ومن جهة أخرى فإنه حتى مع اطراد قيد أسماء الفروع والأصول في الدفاتر ، فقد لا يشار على بعض هذه الدفاتر ، وقد يظهر في الدفتر اسم والد للمولود غير الوالد الحقيقي كما يحدث بالنسبة للأولاد غير الشرعيين .

وقد عرف الولد غير الشرعي أي ابن الحرام يميل إلى الفساد صار عقيدة عامة تواترت عنه منذ القدم ، إذ يعتقد وجود الميل الإجرامي فيه حتى ولو كان والده الطبيعي صالحاً غير مجرم في ماضى حياته . غير أنه لا يصح التسليم بصحة هذه العقيدة على إطلاقها . فقد لا يكون الولد غير الشرعي مجرمًا . وإذا ظهرت فيه نزعة إجرامية فقد لا ترجع إلى الوراثة إذا كان أبوه الطبيعي صالحاً في ماضيه وكان الثابت أن جميع أصوله الطبيعيين صالحون كذلك . وإنما تفسر هذه النزعة إن وجدت بسامل غير وراثي بالمعنى الصحيح ، هو إما الحالة النفسية المضطربة التي كانت عليها الأم أثناء حملها بالولد غير الشرعي ، وإما العوامل التي تحيط به بعد ولادته ، وقد تكون خارجية تتعلق بالتربية والبيئة ، أو داخلية أهمها شعور الولد نفسه بمركب قصص مرجه عدم الانتساب إلى أب شرعي ، وهله بالتالي إلى تعويض هذا النقص بنشاط قد يكون إجرامياً .



(٣) تبين من فحص التوائم وتبع سير حياتهم أن التوأمين المولودين من بويضة واحدة اقسمت بعد الإخصاب قسمين ، يتشابهان تماماً في الخصائص الجمانية والعضوية والنفسانية كما لو كان الشق الأيمن والشق الأيسر من شخص واحد . وحين تظهر في أحدهما نزعة إجرامية تبدو كذلك على الآخر في نفس الوقت الذي تكشف به في الأول . وبما أثار دهشة الباحثين من العلماء أن التوأمين يتفقان في النزعة لامن حيث وقت ظهورها فحسب بل من حيث نوع الجرائم التي تفضى إليها كذلك ومن حيث أسلوب تنفيذ هذه الجرائم ، ومدى جسامتها ودرجة العود إلى ارتكابها . وقد لوحظ وجود هذا التوافق بين التوأمين حتى إذا لم يوضعا في بيئة واحدة بأن نما أحدهما في بيئة غير التي نما فيها الآخر . غاية الأمر قد يحدث حين ينموان في بيئتين مختلفتين أن يرتكب أحدهما عرضاً جرمية غير جسيمة لا تبدر من الآخر ، ويكون منشأ هذا الاختلاف بينهما راجعاً إلى أثر سطحي أحدثته بيئة أحدهما دون بيئة الآخر ، دون مساس بالتوافق القائم بينهما في السمات الأساسية العميقة . هذا التوافق والتشابه بين التوأمين الناشئين من بويضة واحدة أمر يعزز القول بأثر الوراثة أي بانتقال الميول من الساف إلى الخلف على نحو واحد لا يؤثر عليه اختلاف البيئة والتربية .

(٤) انضح من الأبحاث والإحصاءات التي قام بها العلماء في مختلف البلاد لاسيما ، Lenz ، Exner ، Stumpf ، في ألمانيا ، ولومبروزو ، و De Sanctis و Virgilio و Di Tullio ، في إيطاليا ، أن المجرمين يظن أن

يكونوا من أمر شاع الإجرام بين أفرادها في الحاضر أو في الماضي ، أو تشوب أعضائها حالات مرضية أو عادات سيئة من شأنها أن تفضى إلى الجريمة . ومما يساعد كذلك على وراثة الميل الإجرامى ، أن المحرم كثيراً ما يقترن من بين النساء بامرأة تنفق معه في ذات الميول ويطلب أن تكون من أسرته لا غريبة عنه . ولعللة نفسها يكون تزواج أفراد الأسرة بعضهم ببعض سبباً لوراثة الحالات المرضية وتفاقمها . وشائمة هي النصيحة القائلة بعدم تشجيع الزواج بين الأقرباء المتمين إلى أسرة واحدة . ولكن هذه النصيحة ليس مؤداها أن كل زواج بين رجل وقريبة له يفضى إلى نسل ضعيف . فشرط هذه الظاهرة أن يكون بالزوجين القريين عيب أو مرض . وإلا فليست القرابة بين الزوجين في ذاتها هي سبب النسل المعيب بدليل أن الأسر المالكة الفرعونية في مصر القديمة لم يؤثر على سلامة التناسل فيها وقوع الزواج أحياناً بين الأخ والأخت .

ومن الأمثلة التي أظهرتها الأبحاث والإحصاءات في وراثة الميل الإجرامى حالة أختها Dugdale خاصة بأسرة نشأت من رجل يسمى Max Juke ولد في سنة ١٧٢٠ وكان مدمناً الخمر ومفرماً بالنساء وزوجة له تسمى Ada Yalkes ولدت سنة ١٧٤٠ وكانت لصّة . وبتتبع سبعة أجيال تسلسل فيها التناسل في هذه الأسرة ، تبين أنها أنتجت ٧٦ مجرماً و ١٤٣ متسولاً ، ١٢٨ مومساً ، ٩١ ولداً غير شرعى ، ١٣١ من العننين والبله والمصابين بالزهرى والأمراض العقلية ، و ٤٦ من العقيمين تناسلياً . وكلفت هذه الأسرة خزانة الدولة ملايين من المصاريف القضائية ومن مصاريف السجون والعلاج في المستشفيات .

والميل الإجرامى الموروث لا يكون إلا خلافاً فى الفرائز الأساسية وهى غريزة البقاء ، وغريزة التنازل ، وغريزة القتال والدفاع وإن كان يلحقها البعض بغريزة البقاء . هذه الفرائز مقرها من النفس الجهاز العصبى المتصل بالداخل . وقد يكون ذلك الميل الموروث خلافاً فى غرائز متفرعة عن الفرائز الأساسية ومن أمثلتها حب الاقتناء وحب السيطرة أو فى غرائز مما يولدها التهذيب بالتفريع عن الفرائز الأساسية فتصبح غرائز ثانوية ، مثل الميل إلى التعاون وإلى إثارة الغير ، ومثل الخضوع لسلطة الحكم وحب الواجب وحب العدالة . ومقر هذه الفرائز الثانوية هو الجهاز العصبى المتصل بالخارج . وقد يكون محل الوراثة خلافاً فى الاستعداد الانفعالى أو العاطفى .

وهناك اتجاه علمى جديد لم يؤيد بعد ولم يصل إلى نتائج مقطوع بها ، يرجع الجريمة إلى خلل موروث أو طارىء فى تركيب المخ نفسه وفى ذلك الموضع الذى يطلق عليه بالإيطالية mesencefalo والذى يحكم الجهاز العصبى المتصل بالخارج منظمًا علاقته بالجهاز العصبى المتصل بالداخل .

والتكوين الإجرامى الموروث قد يتخذ وجهة محددة ، وقد يكون ذا وجهة غير محددة حين يتخذ مثلاً صورة ضعف فى الذكاء أو خلل فى الاستعداد الانفعالى أو العاطفى ، فلا يعرف مقدماً اتجاهه الإجرامى أى نوع الجرائم التى يفضى إليها .

مما تقدم تتجلى الوراثة من حيث طبيعتها أو جوهرها ، أما من حيث تسلسلها فقد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، ومن حيث نوعها قد تكون اتحادية أو تشابعية .

فالوراثة المباشرة هي التي تنتقل الخصلة فيها من الأب إلى الابن مباشرة ، والوراثة غير المباشرة هي التي يفصل فيها بين وارث الخصلة وبين مورثها له جيلان أو أكثر من سلسلة النسل .

والوراثة الاتحادية هي التي تنتقل فيها إلى الوارث ذات الخصلة التي كانت بالمورث ، بأن يكون المورث مجرماً ويكون الوارث كذلك أيضاً أى يكون كلاهما قاتلاً أو لصاً أو نصاباً الخ ... أما الوراثة التشابيهية فهي التي لا تؤول فيها إلى الوارث ذات خصلة مورثة وإنما عيب آخر مشابه أو معادل لها ، بأن يكون المورث مجنوناً مثلاً أو مصاباً بالتشنج عصبى أو مدمناً للخمر ، ولا يخلف وارثاً مصاباً بأحد هذه العيوب مثله ، وإنما وارثاً مجرماً ، أو بأن يكون المورث مجرماً وتكون من بين ورثته مومس أو بأن يكون المورث مصاباً بمرض عقلى ويكون وارثه سليماً من هذا المرض وإنما مضطرب النفس مختل الاتزان سريع الاندفاع ميالاً إلى تعاطى المكيفات أو إلى الإجرام ، أو بأن يكون المورث من المصابين بالتشنج العصبى فلا تتاب وارثه أية نوبة من نوبات هذا التشنج وإنما تبدو عليه أعراض أخرى يمتاز بها هؤلاء المصابون منها سرعة الاندفاع وسهولة الانزلاق إلى سبل الفساد ، والميل إلى الجريمة .

بينما الآن دور الوراثة بالمعنى الصحيح والآن تنتقل إلى الكلام عما قبل تاريخ المجرم من عوامل تؤثر على تكوينه أثناء الحمل به وقبل ولادته دون أن يصدق عليها وصف العوامل الموروثة .

من هذا القبيل أن يكون الزوجان أو أحدهما عند الوقاع المنتج للحمل على حالة من الإرهاق الشديد نفساً أو جسدياً ، ذلك لأن الأطفال الذين

يحمل بهم في حالات هبوط معنوي للنفس كثيراً ما ينشأون ضعاف الخلقه مصفري الوجه وعلى اعتماد الرقوع في أزمات عصبية تفضى إلى الجريمة أحياناً .

وفضلاً عن ذلك فإن الحمل في سن مبكر قبل العشرين أو في سن متأخر بعد الخامسة والأربعين أو حالة وجود فارق كبير في السن بين الرجل والمرأة ، قد ينشأ منه أطفالاً ضعاف التكوين جسماً وقسائياً سهل اقيادهم لنداء الجريمة . وهناك عامل ثالث قد ينشأ الوليد بسببه شاذاً ذا ميل إلى الجريمة ، وهو أن يحدث الوقاع والحمل بينما يكون أحد الزوجين أو كلاهما في حالة سكر . والسكر الذي يكون عليه الوالد أسوأ أثراً من السكر الذي تكون عليه الوالدة ، لأن أثر الكحول - على ما يبدو - أقوى على الخلية المنوية منه على البويضة . وكثيراً ما يكون النسل الشاذ راجعاً إلى حمل حدث أثناء الحروب أو في الفترات التالية لها حين يدب في الجماعة ديب الاضطراب ويسود الارهاق الجسمى والنفسى أفرادها وينتشر تعاطى الخمر . ولأن وقاع المخمورين ذو أثر سيء على الحمل الذي ينتج منه ، فقد نصح Licurgo العروسين بعدم تعاطى النبيذ كما نادى Pitagura . Plutarco شحاشى الوقاع في حالة السكر ، وكان أهل قرطاجنة يستبعدون النبيذ من حفلات العرس عندهم . ورجوع الباحثة Bozzola إلى تواريخ ميلاد ثمانمائة من الأطفال الشواذ ، اكتشف أن الحمل بهم يرجع إلى أوقات يعطى فيها سبل النبيذ جارفاً هي أعياد الميلاد ورأس السنة والكرنفال وقد سلم الألمان بالأثر السيء للخمر على الصحة الجسدية والنفسية للحمل

حتى أنه قد شاع عندهم استخدام عبارة « ابن السبت Samstag Kinder أى من حمل به يوم سبت وهو فى ألمانيا يوم قبض المرتبات والتقالى فى المنمة . وقياساً على هذه العبارة يمكن الكلام فى بلاد اخرى عن « ابن الأحد » أو « ابن الجمعة » . وكثيراً ما يفضى سكر المرأة فى أثناء الحمل إلى نتائج سيئة منها موت الحمل نفسه على أثر تسممه بالكحول ، وقد لوحظ فى حالات من هذا الموت أن نسبة الكحول الذى يوجد فى دم الحمل اليت هى ذاتها نسبة ما يوجد منه جاريماً فى دم الأم .

ويتلخص الأثر السببى للكحول فى أن حدوث الحمل فى حالة سكر كثيراً ما يفضى إما إلى موت الحمل أى إلى الإجهاض ، وإما إلى ولادته قبل الأوان الطبيعى ، وإما إلى موت الوليد فى سن مبكر للغاية . وحتى حين يبيض الوليد إلى سن النضج فإنه كثيراً ما يكون ضعيف المقاومة لبعض الأمراض كالسل ، أو يكون شاذ الطبع أو مجرماً ، أو أبلها أو مصاباً بتشنج عصبى .

وتقاس على الكحول فى ذلك الأثر السببى المواد المخدرة كالكوكايين والمورفين . وهذه المواد كما يضر تعاطيها بالحمل ، يضر كذلك بالوليد بعد ولادته ونموه لأن احتكاك الولد بوالدين معتادين على تعاطى المخدرات من شأنه أن يؤثر على طباعه وأخلاقه .

على أن ما قبل تاريخ الفرد لا يقف عند العوامل المؤثرة على الحمل فى نشأته أى ما يكون عليه الرجل والمرأة عند الوقاع بالذات ، بل تدخل فيه كذلك العوامل المؤثرة على الحمل بعد نشأته وفى أثناء تكوينه السابق

على الولادة أى الأحوال التى تكون عليها المرأة قبل أن تضع حملها . فمن قبيل ذلك الألم أو الاقباض النفسى العميق لا سيما إذا طال وتكرر والذى قد تصاب به المرأة أثناء الحمل لسبب من الأسباب فيؤثر تأثراً سيئاً على التكوين الجنائى والنفسانى للجنين . ومن ذلك أيضاً حالات القعر الشديد . فمن المسلم به أن كل اضطراب فى الحالة النفسية للمرأة الحامل يتردد صدىه فى نبضها وتنفسها والدورة الدموية لجسما والإفرازات الداخلية لقدمها وكل هذا يؤثر على الحمل الذى هو جزء داخلى متصل بجسدها . وكثيراً ما يسبب الاضغال الشديد للمرأة إجهاضها أو وضعها الحمل قبل الأوان الطبيعى للوضع . فإذا لم تحدث حدة الاضطراب النفسانى هذا الأثر فإنها على الأقل تنتج تغييرات فسيولوجية عضوية فى جسم المرأة يضار منها تكوين الجنين جسداً ونفساً ، وبالتالي مجرى حياته بعد ولادته . وإن ما يسود فترة الحرب من مخاوف واقلبات اجتماعية مضافاً إليها العسر الاقتصادى ، هو الذى يفسر نشأة من يطلق عليهم فى أوروبا « أبناء الحصار » « وأبناء الإغارة بالقنابل » « وأبناء الفرع »

ولا يفوتنا قبل اختتام الكلام عن الوراثة وما قبل تاريخ الفرد ، أن نشير إلى أمر سبق لنا ذكره وهو أن الخلق الشاذ الذى يبدو أحياناً فى الولد غير الشرعى قد لا يرجع إلى الوراثة وإنما إلى الحالة النفسية لأمه أثناء الحمل به .

وأخيراً فقد يكون العيب الخلقى أو النفسانى فى الفرد راجعاً إلى ضربات إصابت بطن أمه أثناء حملها به .

## ثانياً : السلالة

السلالة وراثية لا تميز فرداً عن فرد بقدر ما تميز جماعة عن جماعة . فهي وراثية عامة على مجموع من الأفراد يتفقون بامتضاها في مميزات لهم جنسية وعضوية وفسانية . فالخصائص التي كانت تميز الجرمان القدماء والتي وصفها قيصر الرومان لا زالت قائمة في ألمان اليوم . كما أن الصينيين مثلاً تميزم خصائص معينة خلفية وخلفية كانوا ولا يزالون مطبوعين بها على عمر الاجيال . والسلالة كما تشمل شعباً بأكمله قد تشمل دوائر أضيق نطاقاً أي مجموعات من القوم في داخل الشعب الواحد ، موزعة على أقاليم المختلفة . وتكون لكل مجموعة خصائصها المميزة الموروثة . ولو أن الخصائص الكاشفة عن الانتماء إلى سلالة معينة كثيراً ما تكون جنسية ظاهرية كشكل الرأس مثلاً *Forma capitis* فإنها تضم كذلك خصائص نفسية داخلية يمكن أن تسمى بشكل الفكر أو العقلية *Forma mentis* ولا أدل على ذلك من أن التأثير الخارجي الواحد يختلف أثره على الفرد باختلاف السلالة التي ينتمي إليها .

وبدیهی أن الخصائص النفسية المميزة لسلالة ما ، تطبع هذه السلالة بطراز معين في طريقة الحياة ، كما أنها كثيراً ما تفسر أنواعاً معينة من الاجرام .

ومما يساهم في تكوين الخصائص التي تنطبع بها سلالة ما ، ظروف البيئة الطبيعية الجغرافية التي عاش ويميش فيها أفراد هذه السلالة وكذلك ظروف البيئة المحيطة الاجتماعية من معتقدات وتقاليد وأحوال اقتصادية



ومن فإن تأثير هذه الظروف يمتد إلى جميع الأفراد الخاضعين لفعالها ، وباطرادهم عليهم وانتقاله من الأسلاف إلى الأجيال ، ينشأ منه الطابع المميز للسلالة والذي قد يفسر ميلا فيها إلى الجريمة بصفة عامة أو إلى أنواع معينة من الجرائم .

ومن المميزات الجثمانية للسلالة ، خاصة معينة هي أوضح في الصبيان الصغار منها في الرجال ، وهي درجة إحساس الجلد بالألم . ومن المميزات العضوية اختلاف الغدد الداخلية في مدى نموها وإفرازها . ومن المميزات النفسية اختلاف أحوال الطبع والمزاج . ولو أن العوامل الخارجية كما قلنا تساهم في تكوين هذه المميزات إلا أنه باطراد واستمرار تأثيرها على السلف والخلف ، تصبح عوامل شخصية تتابع الفرد المنتمى للسلالة أينما ذهب .

## الفصل الثاني

### عوامل داخلية مهية للجريمة

رأينا أن أهم الأسباب الداخلية للجريمة هو التكوين الإجرامى الذى يرجع إما إلى وراثة تحكم أفراد أسرة بعينها أو إلى وراثة تحكم أفراد سلالة بأسرها . غير أن هناك عوامل داخلية مهية للجريمة ، لا تسبب الجريمة بطريق مباشر كالتكوين الإجرامى رغم أنها داخلية مثله ، وإنما يقتصر دورها على إيقاف وتنبه مفعول هذا التكوين . والدليل على أن هذه العوامل لا تعد أسبابا للجريمة بقدر ما هي ظروف مهية لها ، أنها لا تؤدى بمفردها إلى الجريمة إلا عرضا وفي أحوال نادرة ، ومن ثم لا توقع الفرد فى الجريمة إلا إذا كان لديه من الأصل ميل إجرامى توقظه وترتب عليه آثاره .

تلك العوامل هي الجنس المذكر أو المؤنث ، والسن ، وتعاطى الخمر أو المخدرات ، والسئل الرئوى والزهرى والتيفود والملاريا والانفلونزا والتهاب المخ وجروح المخ ، والحلل فى وظائف الغدد ، والانفعالات والعاطفة ، والإيحاء الذاتى . والآن تناول كلا منها الواحد بعد الآخر .

#### أولاً - الجنس :

تبدو أهمية الجنس المذكر أو المؤنث كعامل مهية للجريمة من ناحيتين :

١ - من ناحية أن الإجرام يختلف كمية ونوعا تبعاً لما إذا كان الجنس مذكراً أو مؤنثاً .

٢ - من ناحية أن المرأة نفسها تحكمها أطوار فسيولوجية لا بد منها بحكم الطبيعة ولا يخضع لها الرجل .

فن ناحية الأولى دلت الإحصاءات على أن الجرائم التي يرتكبها الرجل تبلغ في عددها أربعة أو خمسة أضعاف الجرائم التي ترتكبها النساء ، ولعل هذا راجع إلى أن المرأة إنما تلعب دورها في المنزل دون كثير احتكاك بالخارج . على أنه لا يفوتنا في هذا الصدد أن نبدي الملاحظات الآتية : -

(١) أن المرأة كثيراً ما تكون هي الباعث الخفي على الجرائم وإن لم تتوافر في حقها وسيلة من وسائل الاشتراك المعروفة قانوناً ، فهي المهيمنة على أفكار من يكون على صلة بها من الرجال يستيحيون في سبيل إرضائها الجريمة ولو لم تشر عليهم بارتكابها .

(ب) أن الفرق العددي بين الجرائم النسائية وجرائم الرجال يقل مداه لو اعتبرنا الدعارة ضرباً من الإجرام ، لأنها نوع من النشاط تتميز به المرأة ويعتبره لومبروزو عديلاً مثيلاً للنشاط الإجرامي . فن المفهوم أنه حين لا يتوافر في المرأة قدر من الصفات الخلقية يؤهلها للدعارة ، ويتيح لها الكسب من هذا الطريق ، يدفع بها الاستعداد الاجرامي إلى ارتكاب الجرائم العادية التي يأتيها الرجل .

(ج) أن عدد الجرائم النسائية يتضاعف كلما تخلصت المرأة عن حياة الاقطاع للمنزل وخاضت غمار الحياة الاجتماعية وقاسمت الرجل في معمة الصلوات الخارجية متخذة ذات نشاطه ، طارقة نفس مسالكة .

(٤) أن إجرام النساء يفوق إجرام الرجال عدداً وفضاءة في أحوال القلاقل السياسية وهياج الفوضى.

ذلك من حيث تعداد الجرائم ، أما من حيث النوع ، فإن طيعة المرأة وضعفها الجسماني وما جبلت عليه من جبن أو حياء فطري كل هذا يؤثر في نوع الجرائم التي ترتكبها . فعوضاً عن جرائم العنف كثيراً ما ترتكب جرائم الاحتيال والسب ، والتحريرض على الفسق ، وحتى حالة ارتكابها القتل فإنه يغلب أن تستخدم فيه وسيلة غير عنيفة كإدخال سامة مثلاً . ثم إن خضوع المرأة للرجل المسيطر عليها كثيراً ما يجعلها ترتكب جرائم السرقات أو إخفاء الأشياء المسروقة بواسطة الرجل أو الاشتراك في القتل الذي يرتكبه . كما أن نزعات الخفة الغريزية لديها كالنزعة إلى الحسد والطمع والتزود بشمين الأشياء والحلى كثيراً ما تكون سبباً في جرائم السرقات من المتاجر والمنازل . ولا ينبغي أخيراً أثر غريزتها الجنسية وغيرها على الرجل في ارتكاب بعض الجرائم كالزنا والجرائم العاطفية الانتقامية .

ومن الناحية الثانية كثيراً ما تكون الأطوار الفسيولوجية التي تخضع لها المرأة عاملاً مهماً ومسهلاً للجريمة لا يتوافر لدى الرجل . من ذلك حالة الحيض وحالة الحمل وحالة الوجد السابق على الولادة وحالة الوضع وحالة الرضاعة . فكل هذه الحالات لها تأثيرها على نفسية المرأة وطريقة سلوكها . ففي أثناء الحيض تسرى في جسم المرأة سموم تثير فيها نزعات الأنانية وتعرضها لآزمات انفعالية وتقلبات مزاجية ومضاعفة للشبهة الجنسية مصحوبة بميل إلى التأويل الخاطيء للمحائق . وكل هذا من العوامل المهيئة للنشاط الإجرامي . فقد دلت بعض الإحصاءات على أن ثلاثة وستين في المائة ٦٣٪ من النساء اللاتي ارتكبن

سرقات من المتاجر كنّ في حالات حيض . وأخيراً فإن وجود المرأة في حالات الحمل والوجع والوضع والرضاعة كثيراً ما يترتب عليه إرهاق جسدي وعصبي لها يؤثر على طريقة تفكيرها وتبدو أهميته من ناحية الطب الشرعي حالة ارتكاب جرائم الإجهاض أو جرائم قتل طفل وليد .

### ثانياً - السن :

تختلف الأحوال الجسمية والنفسية للفرد باختلاف سنّه . وليس أدل على ذلك من مرحلي المراهقة والشيخوخة ، إذ تمتاز كل منهما بخصائص جسمية ونفسية كثيراً ما تكون عوامل منبهة لتكوين إجرامي كامل لدى الفرد ، وتؤثر بالتالي فيما ينشأ عن هذا التكوين من جرائم سواء في كميته أو نوعه . فالمراهقة يصحبها عادة اضطراب في الميول الغريزية والعاطفية وعدم ثبات في الوجهات النفسية وتقلب في المزاج وميل غير عادي إلى الجنس الآخر ، وضعف في القدرة على ضبط النفس .

والشيخوخة توهن لدى الفرد حرصه على التمسك بأهداب الفضيلة فتبدو عليه ميول من الأنانية وعدم الاكتراث بالغير مصحوبة كذلك بضعف في القدرة على ضبط النفس .

ودلت الإحصاءات على أن معظم الجرائم يقع من مجرمين يتراوح سنهم بين ١٨ و ٣٠ سنة ، وتغلب في هذه المرحلة الجرائم العاطفية وجرائم العنف والتهور . وهنا محل لتفصيل . ففي سن الحداثة حيث تكون الأنانية لدى الفرد بحالة بدائية لم يصقلها التهذيب ويكون الذكاء ومعيار تقدير الأمور أوليين وتكون السيطرة على النفس ضعيفة ، تسكث على الأخص جرائم السرقات

وجرائم العنف في العراك ، وتعدي القدر اللازم للدفاع ، وكذلك الأفعال الفاضحة المخلة بالحياء ، وتبلغ جرائم السرقة حداها الأقصى بين سن ١٦ وسن ٢٠ سنة ثم يبدأ عددها في النزول من سن ٢٠ إلى سن ثلاثين . وفي سن النضج تغلب جرائم القتل الفظيعة وبصفة عامة جرائم تنمو وتختمر فكرتها في حالة من الحقد والإعداد المتعمد ، وكذلك جرائم السرقات الكبيرة الخطيرة . وتبلغ الجرائم العاطفية حداها الأقصى بين سن ٣٥ وسن ٤٠ .

وفي الشيخوخة تعود إلى الظهور الأفعال الفاضحة المخلة بالآداب ، وتغلب جرائم القذف والسب والنصب والتزوير وإخفاء الأشياء المتحصلة من جرائم والتحرير على الفسق ، وبالإجمال جرائم يفسرها الضعف الجسماني والفكري والإرادي .

وليس المقصود من ذلك أن وجود الفرد في سن معين يترتب عليه حتما ارتكابه جرائم معينة مما ذكرناه . فالمرافقة أو الشيخوخة في ذاتها رغم ما يصاحبها من أطوار لا تفضي وحدها وبفردتها إلى الجريمة إلا عرضاً وفي أحوال نادرة . ومن ثم يتعين القول بأن مراحل السن المختلفة ليست إلا من العوامل الموقفة لميل إجرامي كامن أصلا في تكوين الفرد ، وتقتصر هي على تنبيهه وإحداث مفعوله على نحو يختلف بين سن وآخر اختلافا يبدو - على ما رأينا - في نوع الجرائم التي ترتكب .

ثالثاً : تعاطي الخمر أو المخدرات :

من العبث أن توضع قاعدة عامة مطلقة حول الأثر السيء أو الطيب للخمر على الصحة الجثمانية والنفسية للفرد . فهذا الأثر يختلف باختلاف الأفراد

لأن كلا منهم يفاير الآخر مفايرة تامة في درجة احتمال الخمر والتاثر به .  
على أنه وإن كانت لا توجد أسباب جدية قاطمة تبرر حظر الاستعمال  
المعتدل للخمر والنيذ ، فإنه قد لوحظ أن نسبة كبيرة من الأمراض  
العصبية والعقلية وأحوال الشذوذ النفساني والفساد الخلقى ترجع إلى الأثر  
الذي يحدثه إفراط تعاطى الخمر في الفرد وفي السلالة .

وإن حالة السكر قد تفضى في ذاتها وبفردتها إلى الجريمة أحيانا .  
غير أنها لا تكون وحدها سبباً للجريمة إلا في حالات تعد من جهة عرضية  
نادرة ، وتكون الجريمة الواقعة فيها من جهة أخرى طفيفة الجسامة  
لا تكشف عن خطورة . وإنما يظهر أثر الخمر على الأخص حين يكشف  
عن ميل إجرامي كامن أصلا في تكوين الخمور . فعالة وجود هذا  
الميل الإجرامي يكفي قدر بسيط من الخمر في سبيل ارتكاب جريمة  
شنيعة على جانب كبير من الخطورة . ودلت التجارب على أن المجرم  
العائد في جرائم العنف والدم يكفي أن يتعاطى كمية خفيفة من الخمر كي  
يصبح متعسفا متحزراً للاعتداء أمام أهون الأسباب ، بل متلصقا للشجار  
سبباً حيث ينتفى أي داع له ، وقد يرتكب عندئذ أبشع الجرائم في  
حق السلطة العامة أو في حق الأفراد ، وبشعر أحيانا بتلذذ كبير في  
رؤية مشاهد الدماء .

ذلك لأنه من المعلوم أن الخمر يضاعف الرغبة في الجريمة حين  
تولد في النفس ، ويبدد المخاوف الحائلة دون تنفيذها كالخشية من  
العقاب أي أنه يساعد على انقراض العزم وتخليب الدافع إلى الجريمة على

المانع منها ، لافى جرائم الأشخاص فحسب بل كذلك فى جرائم الأموال .  
فكثير من الصوص والنشالين والنصايين يتعاطى الخمر عن قصد قبل أن  
يرتكب جريمته حتى تواتبه القدرة على أن يعزم ويصمم عليها وحتى تتوافر  
لديه حالة من الهدوء والطمأنينة تمكنه من إحكام وإجادة تنفيذها وتجميله  
أكثر شجاعة وإقداماً .

وكون جرائم الخمور تتوقف خطورتها وجسامتها على وجود ميل  
إجرامى لديه لا على الخمر فى ذاته ، يدل عليه أن الخمر يحدث على  
العكس أثراً طيباً لا سيثاً عند الأفراد الذين لا يتوافر لديهم ذلك الميل  
وإنما ميل آخر إلى إنتاج فكرى نافع . فكثيرون هم عباقرة الفنانين  
والأدباء والفلاسفة الذين لا يقوون على حل ما يعرض لهم من معضلات  
ومشاكل عقلية إلا بتعاطى الخمر ، إذ تثير الخمر القوى والميول الكامنة  
فيهم وتضاعف حميتها ونشاطها ، وتزيد من حدة الانفعال والشعور عندهم  
وترهب لديهم حاسة التقدير والملاحظة والنقد ، فتصدر عنهم روائع مبدعة  
من الفكر .

ومن هذا يتضح أن اشد أنواع الأفراد خطورة على المجتمع ، ذلك  
النوع الذى يجمع بين الميل الإجرامى والميل إلى تعاطى الخمر ، فيقبل  
باستمرار على تناول الخمر ويتيقظ فيه تبعاً لذلك بدون انقطاع مبله إلى  
الجريمة أيضاً . وهكذا تصدر عنه سلسلة متصلة من الجرائم لا تقف عند  
حد إلا إذا أسعف بعلاج ناجح يتناول فى الوقت ذاته كلاً من ميله إلى  
الجريمة وميله إلى الخمر .



وأخيراً فإن إدمان تعاطي الخمر بكثرة وإفراط قد يفضي أحياناً إلى الجنون وعندئذ إما أن يكون السكر ذاميل إجرامى سابق فيزيد جنونه من حدة هذا الميل ويضاعف خطورته ، وإما ألا يكون لديه من الأصل ميل إلى الجريمة فيصبح جنونه مصدراً لها .

هذا عن الخمر . أما عن المخدرات مثل الكوكايين والمورفين فإنها هي الأخرى إما أن يفضي تعاطيها إلى جرائم عرضية على جانب قليل من الجسامة ، وإما أن يفضي إلى جرائم خطيرة جسيمة . فالجرائم العرضية قد تقع بسبب ما يحدثه تعاطي المخدرات من اضطرابات عصبية ونفسية وخلل في الأحوال الطبيعية للفريزة الجنسية وانحلال خلقى وضمف في القدرة على ضبط النفس . وقد تقع أحياناً بسبب حرص المدمن على الظفر بالمخدر بأى وجه لدم استطاعته بحكم العادة مقاومة الحاجة إليه ، فيستبيح في سبيل الحصول عليه كل وسيلة غير مشروعة ولو كانت جريمة .

أما الجرائم الخطيرة الجسيمة فلا يؤدي إليها تعاطي المخدرات إلا إذا كان في تكوين الفرد من الأصل ميل إجرامى يوقفه المخدر ويرتب عليه أثره ، فكثيراً ما يتناول المجرم العائد المخدر كي يصبح أكثر شجاعة وجسارة على ارتكاب الجريمة وأوفر ثمة في نفسه ، وعندئذ تصدر عنه جرائم شنيعة مرجحاً ذلك الميل عنده ويتخذ المخدر عاملاً مهماً لها ومساعداً على إتيانها .

وما يقال عن المخدرات يصدق كذلك على مواد أخرى سامة يتشبع بها جو العمل في أنواع معينة من المصانع ، فتؤثر على العمال الذين يشتغلون

في هذا الجو وتدفع بهم إلى الجريمة إما عرضاً وإما بإيقاظ ما يكون لدى بعضهم من ميول إجرامية . ومن أجل هذا ينصح العلماء في أوروبا بوضع مصانع معينة تحت إشراف مستمر من جانب أطباء ومراقبين تكون مهمتهم أن يبعدوا عن جو المصنع في الوقت المناسب عمالا معروفين بنزعتهم الإجرامية حتى لا يتأثروا بما يحتمل أن ينفثه فيهم ذلك الجو من سموم توقف تلك النزعة فيهم .

رابعاً : السل الرئوى والزهرى والتيفود والمالاريا والانفلونزا والتهاب

المنخ وجروح المنخ :-

يحدث السل الرئوى اختلالاً في التوازن الجئمانى والنفسانى للصاب به ، قد يكون بمفرده سبباً للجريمة لا سيما للجرائم الجنسية . فقد دلت أبحاث العالم Verweeck على أن السل من المثيرات غير الطبيعية للفريزة الجنسية . وما يقال عن السل من حيث تسبب الجريمة يصدق كذلك على الزهرى والتيفود والمالاريا والانفلونزا أى على الأمراض التى تسرى بسببها فى الجسم سموم تخل به وبالتالي تسبب إلى الحالة النفسية كذلك . على أن هذه الأمراض لا تكون بمفردها سبباً للإجرام إلا فى حالات عرضية نادرة تكون الجريمة فيها طفيفة . ولا تبدو أهميتها إلا حين تصبح عوامل موقظة منبهة لمفعول ما يكون لدى المريض أصلاً من تكوين إجرامى .

أما عن التهاب المنخ فإنه يحل بالمراكز العصبية التى تحكم الحياة الفريزية للفرد فتنشأ لديه دوافع نفسية إلى العنف أو أنواع من الشذوذ

الجنسى أو ميل إلى الدرقة ، ويكون ذلك المرض أشد خطراً حين يصيب الفرد في طفولته . على أن نتائجه الجسيمة تظهر حين يكون عاملاً ، ووقفاً منها لمفعول ميل لإجرامى كامن لدى الفرد .

وأخيراً فإن جروح المنع كثيراً ما تحدث لدى المصاب بها حالات من اختلاط الإدراك أو اضطراب الوعى أو الدوار أو الدهول النفسانى ، كما يكون المصاب بها ميالاً إلى حياة التواكل والتحول أو حياة التسول أو التطفل على الغير ، قليل الاحتمال لقيود النظام سريع الانفعال والتمرد وعلى استعداد للعنف . وإن كان هذا المرض يؤدي بالأفراد العاديين إلى الجريمة عرضاً وفي أحوال نادرة ، إلا أنه يكون أشد خطراً حين يلعب دور العامل الموقظ لتكوين اجرامى سابق فيكشف عن هذا التكوين ويرتب عليه مفعوله .

#### فهامساً : النحل في الإفرازات الداخلية للفرد :-

تؤثر الإفرازات الداخلية للفرد على الجهاز العصبى المتصل بالداخل وبالتالي على النشاط الغريزى والعاطفى للفرد ، الأمر الذى يحدث صدها كذلك فى الطبع وأسلوب السلوك . وإن الخلل فى تلك الإفرازات الداخلية قد تنشأ عنه تقلبات مزاجية تفضى الى الجريمة عرضاً وفي أحوال نادرة ، ولكن خطورته تظهر حين يكشف عن ميل اجرامى كامن لدى الفرد بأن يثير هذا الميل ويرتب عليه نتائج .

#### سارماً : الانفعال والعاطفة :

الانفعال هو اقطاع طارىء للالتزان الشعورى لا يدوم طويلاً .

أما العاطفة فليست كالانفعال بنت لحقتها وإنما هي حالة نفسية على قدر من الثبات والدوام وإن كانت مثله قاطمة للآلزان الشعورى . وكل من الانفعال والعاطفة قد يؤدى الى الجريمة عرضا وفى حالات نادرة . ولكن تبدو خطورة كل منهما حين يفضيان الى الجريمة عن طريق إيقاظ تكوين اجرامى فى الفرد .

### سابعاً : الإيحاء الذاتى :

الإيحاء الذاتى فكرة تتخذ النفس أمامها موقف الخضوع السلبي والانسحاق المنطوى على انكار الذات . وتدخل فى نطاق الإيحاء الذاتى حالات التقليد التى يندفع الفرد فيها الى محاكاة ما يأتبه الغير من جرائم رغبة فى التساوى به وفى اثبات الكيان الذاتى . وإن كان الإيحاء الذاتى يؤدى فى حالات عرضية نادرة الى الجريمة بمفرده دون عامل آخر ، إلا أن دوره الخطير إنما يظهر حين ينبه فى الفرد مفعول تكوين اجرامى قائم فيه من الأصل .

## الفصل الثالث

### العوامل الخارجية للجريمة

تناولنا فيما تقدم مصادر التكوين الإجرامى أو السبب الداخلى للجريمة وأردفنا ذلك ببيان العوامل التى وإن كانت داخلية كالتكوين الإجرامى إلا أنها ليست مثله مسببة للجريمة بقدر ما هى مهينة لها ومساعدة عليها . ونبين الآن فى هذا الفصل العوامل الخارجية للجريمة . فالإنسان ليس مخلوقاً منطوياً على نفسه تدور أسباب حياته على الداخل دون اتصال بالخارج ، وإنما هو خاضع لتأثير كل ما يحيط به من عوامل خارجية يطلق على مجموعها لفظ الوسط . وكلمة الوسط تعابها باللاتينية كلمة *ambiens* ومعناها محيط أو دائرة من حول . فالإنسان محكوم بكل ما يحيط به ويدور حوله بالإضافة إلى ما هو كامن فيه وقائم بداخله . والوسط أو المحيط قد يكون عاملاً عرضياً عابراً ، وقد يكون عاملاً ثابتاً قابلاً للدوام . فالمعامل المرضية العابرة هى كل ما يطرق حواس الإنسان من أمور مادية خارجية تحرك فيه على نحو ما شعوراً بالحاجة إلى ارتكاب جريمة . ومن ثم فهذه العوامل لا عدد لها ولا حصر ، تتوقف على ما يتصادف أن يلتقى به الإنسان فى غدوه ورواحه وفى حركاته وسكناته وفى حله وترحاله . ولا يمكن تعريفها بأنها عوامل إجرامية ، فقد تكون عوامل غاية فى البرامة يمر عليها الرجل العادى من الكرام ولكنها تستحيل إلى مثيرات للجريمة لدى من يكون عنده تكوين إجرامى من بين الأفراد . ويمكن أن نضرب

لذلك مثالا بواقعة فصل فيها القضاء الإيطالي ، وهي أن شخصا قتل أحد المارة لا شيء إلا لأنه إذ صدم هذا المارَ بسكته عفوآ في زحام المرور ، وجه إليه هذا عبارة قاسية تحت تأثير ألم الصدمة . قلنا تخلو أية جريمة من ظرف عرضي عابر طرأ في الوقت الذي نشأت به فكرتها فكان بمثابة مشير لهذه الفكرة . ولذا يمكن التمييز بين ما هو في الجريمة عامل مهيب مساعد وبين ما هو محض ظرف عرضي عابر يكون بمثابة العامل الطارئ المحرك . فبينما العامل الطارئ المحرك هو ابن لحظه يختلف من هنية إلى أخرى ولا يمكن التمكن بوقت تحفته ، فإن العامل المهيب المساعد يمتاز بقدر من الثبات والديموم يجعل له دوراً ثانوياً في تسبب الجريمة يزيد به على أن يكون محض مناسبة لها .

وسبق لنا الكلام عما هو داخلي من العوامل المهيئة المساعدة ، والآن نشرح ما هو خارجي منها . غير أنه لا مناص لنا قبل هذا الشرح من توجيه الأذهان إلى ملاحظة هامة ، هي أن العامل الخارجي لا يلعب دوراً سببياً في الجريمة بطريق تهيئتها والمساعدة عليها إلا إذا تحول أولاً إلى عامل داخلي أي إلى باعث أو دافع نفسي إلى السلوك ، بأن تردد صدام في النفس وصادف هوى وقبولاً لديها . فلا صلة للخارج بالداخل إلا حيث يكون للخارج تأثير على الداخل وهذا التأثير يتوقف على قابلية الفرد له ، أي على نوع الاستعداد الطبيعي للفرد وما لديه من ميل موروث يحسن به لقاء بعض الأمور دون البعض الآخر . بينا هذا حين دللنا على أثر الوراثة بقولنا إن الصبي يدمر عليه منذ الحداثة ميل يحكمه في اختيار محيطه الاجتماعي نفسه وبدنيه

إلى نوع من الأقران دون نوع آخر بحاسة اختيار غريزية لا تفسرها إلا الوراثة . وسيين ذلك أيضاً على نحو أكثر جلاء حين تكلم فيما يلي عن أثر المحيط الطبيعي والاجتماعي في تهيئة الجريمة والمساعدة عليها . فبديهى أن الغذاء مثلاً كمادة خارجية داخلة في تكوين المحيط الطبيعي لا يصبح عاملاً مهيباً أو مساعداً إلا إذا تحول إلى عامل داخلي بتناوله وهضمه .

كل هذا يثبت خطأ من يقولون إن سبب الجريمة اجتماعى بحت ، وأن مردها إلى العوامل الخارجية وحدها . هذا الرأى الذى ذهب إليه كثيرون ، منهم العالم Lombardi لا يستقيم لدى النظر السليم الثاقب . فيقول Lombardi إن الجريمة من صنع المجتمع نفسه حين يكون ضئيلاً فيه عدد الرجال المفكرين الفاضلين الذين يؤثرون الغير على أنفسهم ويحبون الجمال لأنه جميل ، ويكون غالباً ساحقاً فيه عدد الرجال المتوسطين الذين لا يعملون إلا فى سبيل بطونهم ولذتهم الشخصية وصنوف المتع المادية ولو كانت وضيفة خاضعين لخرافات من المعتقدات الدينية أو السياسية أو الخلقية السائدة على طبقتهم . فقد خفي على Lombardi أنه حتى هؤلاء المتوسطون الذين يكونون السواد الغالب لا يقع منهم فى الجريمة إلا قليلون . فلماذا يجرم بعضهم دون البعض الآخر ؟ أليس ذلك راجعاً إلى أن الجريمة لا يلبي نداءها إلا من يكون على تكوين خاص يجعل لديه استعداداً للوقوع فيها ؟ لا بدّ إذن من التسليم بأن هذا التكوين هو السبب الأساسى الجوهرى للإجرام وهو سبب داخلى لا يدخل فى عداد العوامل الخارجية . فهذه العوامل لا آثر لها إلا حيث يكون الفرد قابلاً لتأثر بها ليل داخل كامن فيه . ومن ثم فالجريمة فعل سببه داخلى

مُأرِجِي فِي أَوْقَاتِ ذَاتِهِ ، اجْتِمَاعِي فَرْدِي مَعًا ، لِأَنَّهَا تَصْدُرُ مِنْ جِسْمٍ وَنَفْسٍ  
لَا سَبِيلَ لِتَأْثِيرِ الْخَارِجِ عَلَيْهِمَا إِلَّا إِذَا قَبْلًا هَذَا التَّأْثِيرِ .

بَعْدَ هَذِهِ الْمَقْدِمَةِ قَسَمَ الْعَوَامِلَ الْخَارِجِيَةَ لِلْجَرِيْمَةِ بِاعْتِبَارِهَا مِنْ الْعَوَامِلِ  
الْمَبِيْئَةِ لَهَا أَوْ الْمُسَاعِدَةِ عَلَيْهَا إِلَى نَوْعَيْنِ : ١ - الْمَحِيْطُ الطَّبِيعِي ٢ - الْمَحِيْطُ  
الاجْتِمَاعِي . فَالْمَحِيْطُ الطَّبِيعِيُّ يَشْمَلُ الْجَوَّ وَالغِذَاءَ وَالْمَسْكَنَ ، وَالْمَحِيْطُ الْاجْتِمَاعِيُّ  
يَشْمَلُ الْأُسْرَةَ وَالْمَدْرَسَةَ وَالْأَصْدِقَاءَ وَالْمَهْنَةَ وَالْحَالَةَ الْاِقْتِسَادِيَّةَ وَالْمَعْتَقَدَاتِ  
السَّائِدَةَ وَالصَّحْفَ وَالسِّيْنَمَا وَالتِّيَاتْرُو وَالْأُمِّيَّةَ أَوْ التَّعْلِيمَ . وَتَتَنَاوَلُ الْآنَ كَلَامًا  
مِنْ هَذِهِ الْعَوَامِلِ الْوَاحِدِ بَعْدَ الْآخَرِ .

### أَوَّلًا - الْمَحِيْطُ الطَّبِيعِيُّ :

إِنَّ تَأْثِيرَ الطَّبِيعَةِ الْخَارِجِيَّةِ عَلَى النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ أَمْرٌ فَطَنَ إِلَيْهِ مِنْ قَدِيمٍ  
فَلَاسِفَةً مِثْلَ إِبِيَوْقْرَاطٍ وَأَرْسَطُو وَأَفْلَاطُونِ ، الَّذِي نَادَى فِي كِتَابِهِ عَنِ الْقَوَائِنِ  
بِأَلَّا تَعَارَضَ مَعَ مَقْتَضِيَّاتِ الْوَسْطِ الطَّبِيعِيِّ الَّذِي سَنَّتْ لِحُكْمِهِ . وَنَجَّدَ الْفِكْرَةَ  
عَيْنَهَا عِنْدَ مَوْتَسْكِيُو فِي كِتَابِهِ عَنِ رُوحِ الْقَوَائِنِ إِذْ ينادي بِضَرُورَةِ التَّوَاظُفِ  
بَيْنَ الْقَوَائِنِ وَطَبِيعَةِ الْجَوِّ وَالتَّرْبَةِ ، كَمَا نَرَى رُوسُو فِي كِتَابِهِ عَنِ الْعَقْدِ الْاجْتِمَاعِيِّ  
يُوجِهُ النَّظْرَ إِلَى أَنَّ النِّظَامَ السِّيَاسِيَّ الَّذِي يَسُودُ فِي شَعْبٍ مَا ، وَثَبِقَ الْعِصَّةُ مِنْ  
حَيْثُ نَوْعِهِ وَمَدَى مَا يَمْنَحُهُ مِنْ حُرِّيَّةٍ ، بِطَبِيعَةِ الْجَوِّ الَّذِي يَعْشَى فِيهِ هَذَا  
الشَّعْبُ . وَلَمْ يَفْتِ Taine, Dubos (1700) أَنْ يَشِيدَ بِالْأَثَرِ الَّذِي تَجْدِيهِ  
عَوَامِلُ التَّرْبَةِ وَالْجَوِّ وَالسَّلَالَةِ وَالزَّمَنِ فِي تَطْوِيرِ الْإِتَّاجِ الْفِكْرِيِّ مِنْ آدَابٍ . لُغَةٍ  
وَفَنُونٍ . وَيَقْرُرُ Herdre أَنَّ الْعَالَمَ الْخَارِجِيَّ الَّذِي يَجِيءُ فِيهِ الشَّعْبُ هُوَ الَّذِي  
يُرَبِّعُ لِحَيَاةِ الشَّعْبِ خُطَّ سَبْرِهَا وَتَطْوِيرِهَا إِذْ يَقُولُ إِنَّ تَارِيخَ الشَّعْبِ إِنَّمَا هُوَ



إلا الطبيعة الجغرافية للشعب متحركة خلال عصور الزمن . ونبين فيما يلي كيف أن الجو والغذاء والمسكن كعناصر يتكون منها الوسط الطبيعي تؤثر على أحوال النفس وبالتالي تقوم بينها وبين ظاهرة الإجرام صلة .

### ١ - الجو :

من المعلوم أن تقلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل في انقباض النفس أو انشراحها ، وأنها تؤثر على الوظائف العضوية والنفسية للفرد تأثيراً يتردد صداه في حالة المزاج والطاقة الجسدية والإنتاج الفكري . من أجل هذا قد يحدث قلب الجو لدى فرد جهازه العصبي ضعيف المقاومة ، خلاطارناً في وظائف جسمه العضوية والعصبية ، يتجلى في إتيانه تصرفات شاذة قد تصل إلى حد الجريمة لا سيما إذا كان من الأصل على تكوين إجرامي ، إذ قد يلعب الجو عندئذ دور العامل المساعد والمهيء لمفعول هذا التكوين .

وصلة الجو بالإجرام امر أيده كذلك ملاحظة الباحثين وشواهد الإحصاءات . فأشعة الشمس لا تؤثر على وجه الأرض فحسب ، بل بدا أثرها كذلك في وجه التاريخ ، إذ لوحظ أن سقوط هذه الأشعة على بقع الأرض المختلفة لا يكون بزواوية واحدة ، وأن مراكز الحضارة الإنسانية في آسيا وأوروبا وأمريكا ظهرت في بقع تتفق في أن الجو بها معتدل ، وفي أن أشعة الشمس تسقط عليها بنفس الزاوية . وفضلاً عن ذلك فإنه في المناطق الحارة ، يؤثر ارتفاع درجة الحرارة على نفسية المرء فيكون أميل إلى العنف وإلى تصرفات مختلفة التوازن ، ولذا تغلب عندئذ من حيث النوع أفعال الاعتداء على الأشخاص والاعتصاب الجنسي

والإتجار . ذلك لأن الفيض يضيف قدرة الأعصاب على المقاومة ؛ مع  
مضاعفته قوة الانفعال والماطفة .

أما المناطق الباردة ، فيكون هم المرء فيها منصرفاً إلى إمداد الجسم  
بالدفء الذى يتقصه والاستعانة على ذلك بالوقود ، فيستهلك فى سبيل  
ذلك النشاط الذى قد ينصرف إلى إيداء الآخرين لو كان الظرف مغايراً .  
وهذا ما يفسر قلة الحدة فى الانفعال والماطفة بالمناطق الباردة وقلة  
القابلية فى النفوس للاشتعال والاستنشادة ، ويلقى الضوء بالتبعية على ظاهرة  
تغلب جرائم المال على غيرها ، لأن هذه الجرائم تقتضى فى ارتكابها هدوءاً  
وتدبيراً يتعارض مهما الانفعال ، وسيطرة على النفس ، وتبنيته حياية  
للفاية والوسائل .

بل إنه من الممكن فى حدود المنطقة الواحدة أن يوضع لأزمته الإجرام  
ومواسمه قووم أو نتيجة . ففي الشتاء تغلب جرائم المال إذ تسوء الأحوال  
الاقتصادية وتضاعف فى الوقت عينه حاجات الجسد ، لاسيما إذا اشتدت  
قسوة البرودة ، وبالتالي يمكن الكلام عن إجرام شتوى . أما الربيع  
والصيف فتغلب فيهما جرائم الاعتداء على الأشخاص بما فيها الجرائم الجنسية  
كما تكثر فيهما أفعال الإتجار ، وتقع خلالهما عادة الثورات الشعبية .  
فابتداء الربيع يكون مصحوباً بتضاعف فى إفرازات الغدد تضيف معه  
قدرة المرء على ضبط نفسه .

والدولة الواحدة يختلف نوع الاجرام فيها من بقعة إلى أخرى فحين  
تكون لها بقعة جنوية حارة تغلب عادة فى هذه البقعة جرائم العنف ،

بينما تغلب جرائم المثل في البقعة الشمالية الباردة . على أنه في البقع التي يشتد فيها الحر أو البرد إلى درجة زائدة عن الحد ، غاية في الغلو ؛ يكون للحرارة والبرودة على حد سواء أثر واحد هو شل الحركة والقضاء على كل نشاط ، فلا يكون لظاهرة الجوية عندئذ شأن كبير من ناحية علم الإجرام .

## ٢ — الفقرة :

لا زالت قيد البحث مسألة اكتشاف ما لتغذية الإنسان من أثر في أخلاقه وطريقة سلوكه ، فكثيرون من العلماء الإيطاليين يننون بالقاء ضوء على هذه المشكلة مثل الطيب Pende ومثل De Castro, Visco غير أن تجارب العالم دى توليو في مراكز البحث بروما في شأن الأحداث ، أثبتت أن كثيرين ممن يميلون منهم إلى الخروج على النظام وإلى التسول والسرقة يعانون سوء التغذية . فقد غير ذلك العالم مميشة هؤلاء الأحداث بوضعهم فترة من الزمن تحت المراقبة في نظام كفل لهم حسن التغذية ، فبدأ عليهم بوضوح تحسين نفساني وخلقى وصاروا أكثر هدوءا واحتراما للنظام .

ومما يدل على أثر التغذية في النمو الجسماني والنفساني للأفراد والشعوب ويثبت بالتالي صحتها بظاهرة الإجرام ، ما حدث لدى بعض الشعوب من تطور على أثر معرقها واستعمالها مواد غذاء جديدة كانت مجهولة مثل التبغ والبن والكحول . فكثير من مواد الغذاء يحدث تعاطيه أثرا خاصا مخلا بوظائف الأعضاء أو بالاتزان الانفعالي . وليس أظهر في الدلالة

على ذلك من أن النباتين يمتازون عادة بالهدوء والرق في الطبع ، بينما يمتاز الحميميون على العكس بالحشونة والميل إلى العنف .  
يؤيد كذلك ما تقدم أن ضعف التغذية عن حدها الواجب يحدث ضعفا في الذاكرة ويبدد حضور البديهة كما يوهن الإرادة وينال من القدرة على ضبط النفس ، وبالتالي يحول دون متانة الخلق ويسهل الانزلاق أمام مختلف صنوف الإغراء .

وهناك كذلك صلة بين أنواع معينة من الغذاء وبين سير الجهاز التناسلي وحالة الفريزة الجنسية . فن المعلوم في الطب أنه يمكن أن يوصف لفرد غذاء يوجب شهوة الفريزة الجنسية لديه ، وآخر يقلل على العكس من أهم هذه الشهوة وحدثها . ولهذا بالتبعية أثره في الجرائم الجنسية بصفة عامة .

### ٣ - المسكن :

المراد بالمسكن مجموع العوامل والمؤثرات المادية المحيطة بالفرد في مضجعه الذي يأوى إليه ، سواء تعلقت بقدر التهوية أو بقدر الضوء أو بقدر أشعة الشمس أو بدرجة النظافة ومراعاة الشروط الصحية . فلا شك في أن كل هذا له أثره في التكوين الجسماني والنفسي للفرد وبالتالي في طريقة سلوكه . وكثيرا ما تذكر الكتب الأمريكية في علم الإجرام كلمة slums وتعنى بها الأحياء الوضيعة التي ينبع منها المجرمون .

### ثانيا - المحيط الاجتماعي :

رأينا أن عبارة المحيط الطبيعي يراد بها ما يحيط بالإنسان من مادة .

أما المحيط الاجتماعي محل كلامنا الآن ، فنعنى به ما يحيط بالإنسان من روح إنسانية .  
ونبحث الآن عناصر المحيط الاجتماعي واحداً بعد الآخر والصلة بين كل  
منها وبين ظاهرة الإجرام .

### ١ - الأسرة :

الأسرة هي أم عامل يؤثر في التكوين النفساني للفرد لأنها البيئة التي يحل بها  
وتحتضنه فور أن يرى نور الحياة . فهي أول مؤثر يخضع له تكوين الوليد ،  
ومن ثم تلعب في تنشئته أسوأ دور إن كانت تربة فاسدة تحول دون  
أن يأتي الغرس فيها بطيب الثمار . وعوامل الفساد في الأسرة إما  
أن تكون سلبية وإما أن تكون إيجابية من حيث آرها في نشأة الفرد .  
فن العوامل السلبية تفكك الأسرة وعدم تماسك أعضائها ، إما النزاع بين  
الوالدين يصير أسوأ أثراً إذا انتهى إلى طلاق أو انفصال ، وإما لتغيب  
الأم طويلاً عن البيت ولو من أجل الرزق ، وإما لوجود زوج أم أو  
زوجة أب ، وإما لتخلف المائل الذي يذود به الطفل غير الشرعي  
ويشعر بالانتساب إليه في القليل على صورة فعلية إن تعذر ذلك على  
صورة رسمية ، وإما لانصراف أحد الوالدين إلى علاقة عشق تلهيه عن  
الآخر وعن مقتضيات رعاية الولد ، وإما لتعدد أفراد الأسرة إلى حد  
لا يسمح للوالدين بإيلاء كل ولد القسط اللازم له من العناية .

ومن العوامل الإيجابية القدوة السيئة في سلوك جانح للوالدين أو  
لأحدهما سواء تمثل في طادات سيئة كادمان الخمر أو المخدرات أو الاعتياد  
على القمار ، أو في نشاط مناف للأخلاق أو متعمم بالطابع الاجرامي

كالتحريض على الجريمة بالإكراه أو التهديد أحياناً أو التحريض على الاستجداء من الغير .

فالعوامل السلبية السالف ذكرها كثيراً ما تبغض إلى الصبي البقاء في الأسرة إذ يشعر بحرمان قد يكون ملازماً له منذ أيام حياته الأولى ، فيضطر إلى الفرار من الأسرة سعياً وراء العطف والرعاية خارجها . والعوامل الإيجابية تدفع هي الأخرى بالحدث إلى هجر الأسرة أو إلى التسول أو السرقة أو أعمال العنف والتحلل من قيود النظام . كل تلك العوامل إذن يساعد على انزلاق الحدث إلى طريق التشرد أو طريق الجريمة ، لاسيما لأن الحدث طبع سهل الاقياذ لمن قد يستغله من المجرمين ورجال السوء الذين يلقونه فنون الجريمة ويسخرونه في ارتكابها والإتيان لهم بمحصيتها .

وأم دور للأسرة في تنشئة الفرد إنما تلعبه المرأة إذ يتوقف على سلوكها كزوجة وكأم ومصير الولد . ولا شك أن دور الأسرة أفقد وأفضل من دور المدرسة في تكوين الصبي ، ذلك لأن الصبي أقدم عهداً بالأسرة وأوثق صلة بها منه بالمدرسة .

## ٢ - المدرسة والاصدقاء والمهنة :

تحتل المدرسة المكان الثاني من الأهمية بعد الأسرة في التكوين النفساني للفرد . وقد لاتتاح للفرد فرصة التعلم في مدرسة بسبب المعجز عن دفع فققتها ، فيلجأ إلى العمل في مهنة من المهن تحت إشراف رب عمل يحمل بالنسبة للصبي محل المدرس في المدرسة . ويتوقف على المدرس في المدرسة أو رب العمل في المهنة التسمي بأهواء الصبي وميوله وتنمية الشغف لديه بالدراسة أو بالحرفة ، حتى لا يكون اهتمامه بهما سطحياً أو مقتضباً فينصرف عنهما إلى اللهو والمعبث ، بل

إلى أنواع من الإجرام قد يستخدم فيها أساليب يستلزمها مما تعلمه في المدرسة أو في الحرفة .

وفضلا عن ذلك فإن الأقران الذين يخالطون الصبي في المدرسة أو الحرفة أو في أوقات الفراغ على وجه خاص ، يؤثرون عليه تبعا لكونه أسلس قياداً وسط الجماعة منه وهو منفرد فتسوقه في تيارها ويقلد ما يفعله أعضاؤها بدافع الإيحاء الذاتي الذي تنهياً له عندئذ مادة غذاء وفهرة . غير أنه - كما سبق أن قلنا - يتوقف انحياز الصبي إلى عشراء السوء على مدى استعداده الطبيعي للسوء . فهذا الاستعداد الموروث هو الذي يوجه المرء منذ صباه في اختيار نوع العشراء الذين يخالطهم ويدنيه إلى بعضهم دون البعض الآخر . وهو الذي يتوقف عليه كذلك شغف الصبي بالدراسة أو بالحرفة .

على أنه متى أحاطت بالصبي بيئة سيئة من جو المدرسة أو الحرفة أو من أصدقاء يخالطهم ، عدت هذه البيئة ولو كان لميله الطبيعي دخل في تهيتها ، عاملاً مساعداً يتضافر مع هذا الميل في إحداث ما ينجم عنه من نتائج سيئة . ومن أوضح الأمثلة على أثر المشرة ما ينشأ لدى الفرد من شعور قوى بالحاجة إلى كليات كبيرة من المال على أثر نفقات مبالغ فيها سبق إليها بمشرة الأقران ، وبذخ لا موجب له حرص على أن يجاريهم فيه . وأخيراً قد يختار الفرد أقرانه من بين المجرمين لعزوفه عن العمل في سبيل الرزق الحلال أو لمجزئه عن الشور على عمل من هذا القبيل .

### ٣ - الحالة الاقتصادية :

رغم أن المجرمين الصغار والكبار ينتمون عادة إلى أسر فقيرة ، إلا أن

المجرمين الأثرياء كثيرين ، كما أن الفقراء الصالحين عديدون . فالفقر قد يكون هو الدافع إلى الجريمة ، ولكن الفقير قد لا ينزلق مع ذلك إليها ، إما أنه لا يشعر في نفسه بالقدرة على إتيانها رغم فقره أو لأنه يخشى حكم القانون . ومن ثم فالفقر لا يكون بمفرده العامل الوحيد المسبب للجريمة إلا في أحوال عرضية ، وتبدو أهميته حين يكون لدى الفرد من الأصل تكوين إجرامي ، فيكون الفقر بمثابة عامل مساعد ومهيء لمفعول هذا التكوين .

#### ٤ - المعتقدات السائدة :

كثيراً ما تكون المعتقدات السائدة في بيئة ما عاملاً خارجياً مساعداً على ارتكاب نوع من الجرائم فيها . فقد كانت تسود لدى عامة الناس في بعض جهات الريف عقيدة خرافية مؤداها أن الرجل إذا لم ينتصب عذراء متمنعة بغير مقاومتها وإتيانها كرها نزل الضعف برجولته واصيبت مقدرته الجنسية بسوء ، الأمر الذي ساعد على وقوع جرائم اغتصاب الإناث كرها . وتوجد في مصر بعض معتقدات سائدة مهيئة للجريمة كعقيدة الأخذ بالتأر وعقيدة الانتقام للعرض . فعدم الأخذ بالتأر في صعيد مصر مثلاً يؤوله القوم على أنه ضعف وجبن ، ولذا لا يقر لأسرة المجنى عليه قرار حتى تنتقم له من الجاني أو من أسرته ، وقد تتوالى أفعال الانتقام بين الأسرتين إلى حد يفتى كلا منهما ، وقد يترهب طالب التأر بخصمه دون أن يظفر به للنيل منه إلا وهو مائل أمام السلطة العامة فلا يثنيه الخوف من هذه السلطة عن صرع الخصم أمامها ، ولو كان ممن ذلك هو عقوبة الإعدام ، مادام الأخذ بالتأر في ذاته عمل فحار وكرامة . ثم إنه كثيراً ما تأخذ الأسرة بثأرها من أسرة الجاني عليها رغم وقوع هذا الجاني تحت قبضة العدالة ، بل قد تسكن أمره عن العدالة رغبة في أن تقتص منه بنفسها وعلى اعتبار أن



الشكوى منه إلى السلطات ضعف وغضاظة . وتشبه عقيدة الأخذ بالثأر في تهيشة الجريمة عقيدة أخرى في الشرق هي ضرورة صون العرض والانتقام له . فلا يبيع الرجل الشرقي للمرأة ما يستيحه لنفسه . وليست المرأة في نظره - خلافا للحال في الغرب - سيدة نفسها من الناحية الجنسية . ولذا يعد أي تصرف منها في جسدها لغير طراً خطيراً ما دام هذا الغير ليس زوجاً شرعياً . وكثيراً ما تؤدي هذه العقيدة إلى قتل المرأة محواً لذلك العار سواء من أخ أو من قريب لها .

كل هذا يبين خطورة المعتقدات السائدة في المجتمع كعامل مساعد للإجرام ، ويوجب على الدولة أن توجه الثقافة الشعبية إلى ما يحو من الأذهان مثل تلك المعتقدات ويرفع عن المجتمع ما تجره من وبال .

#### ٥ - الصحف والسينما والمسرح :

كبير هو تأثير الصحف والسينما والمسرح على الأفراد لاسيما الأحداث منهم ، وذلك عن طريق الإيحاء الذاتي . هذا الإيحاء معناه أن تساور نفس المرء فكرة قابلة لأن تباشر نفوذاً قوياً على حالة ذهنه وعلى طريقة سلوكه . وبديهي أن صفار السن أكثر عرضة لذلك الإيحاء وأسهل تأثراً به ، إذ ليس لديهم من ملكة النقد ونضوج الذهن ما يمكنهم من وزن الفكرة تمهيداً لدحضها واستبعادها . كما أن مجال الإيحاء واسع كذلك بين من يكون من كبار السن مصاباً بوجوه ضعف أو عيوب نفسية .

على أن المؤثر الخارجي في الصحف والسينما والمسرح سواء كان كلاماً يسمع أو كتابة تقرأ أو منظرأ يرى ، لا يكون مصدر إيحاء ذاتي إلا لدى من يكون من الأفراد على استعداد لاستساغته وقبوله . ومن ثم فلا يحدث صداه إلا في

النفس التي يصادف هوى لديها من بين نفوس السامعين أو القراء أو المشاهدين .  
ومعنى ذلك أن الإيحاء الذاتي لا يتوقف على المؤثر الخارجى من تعبير أو منظر  
أو مشهد يعاينه الفرد فحسب ، وإنما على التكوين الداخلى للفرد نفسه وما يسوده  
من ميول ورغبات أو ما يظلب عليه من ضمف ذهنى ، لأن هذا التكوين هو الذى  
قوم عليه قابلية خضوع الفرد لذلك المؤثر . والمراد من إيضاح هذه الحقيقة هو  
الرد على الزعم القائل بأن الجريمة ترجع إلى المؤثرات الاجتماعية الخارجية وحدها  
دون أن يكون لتكوين الفرد فيها نصيب . فالواقع أن تلك المؤثرات تأتى فى  
المكان الثانى من الأهمية بالنسبة لهذا التكوين الذى له المكان الأول . ويتفرع  
عن ذلك أن المؤثر الخارجى لا يحدث فعله فحسب فى بعض الأفراد دون  
البعض الآخر ، وإنما تتفاوت درجة مفعوله فى ذات الأفراد المتأثرين به تبعاً  
لاختلاف الواحد منهم عن الآخر فى تكوينه .

بعد هذه الملاحظة الأولية نبين فيما يلى كيف تكون الصحافه والسينما  
والمسرح مصدراً للإيحاء الذاتى بفكرة الجريمة . فهذا الإيحاء يتخذ  
صوراً ثلاثاً :

١ - إيحاء قائم على انحراف فى التصوير الخلقى ، إما بإعطاء الجريمة  
مظهر الفعل العادل الحق على نحو يضفى عليها صبغة الكفاح الاجتماعى  
الجانز مع إلباس المجرم ثوب من ينتصف لعدالة مسلوقة أو من يأتى عملاً من  
أعمال البطولة ، وإما باعتبار المجرم شخصاً ظريفاً فى بعض نواحي سلوكه أو  
شخصاً ظريفاً معذوراً بالنظر إلى أحوال نفسية شاذة لا يد له فى مقاومة  
- دفعها إياه إلى الجريمة ، وإما بإظهار ما يصيبه المجرم باستمرار من مقام

سهلة تاح له ل مجرد ما يشاع عنه من سطوة يخشى منها ، وما يناله من  
حظوة وسحر لدى النساء . وما يصل إلى يده من ثروات نظير الخروج  
على القانون .

٢ - إجماع قائم على هيام عاطفي بالشهرة ، وينشأ من النشر عن الجريمة  
أو الفضيحة أو فعل الاتحار على نحو واسع النطاق من الإذاعة والإشاعة  
يسول لبعض من يسودم الفرور إثبات ذات الفعل المنشور عنه ، للظفر بمثل  
الشهرة التي أتاحت لفاعله .

٣ - إجماع قائم على معرفة فن التنفيذ ، وينشأ من الوقوف على  
أسلوب تنفيذ الجريمة وعلى كيفية إخفاء أمرها عن السلطات وكونها اقتضت  
لمجرد الصدفة أو لعدم تميز من الجاني ، الأمر الذي يفتح ذهن من لديه  
استعداد للجريمة إذ يفتن إلى احتمال إفلاته من قبضة القانون حين ينفذها  
تضعف في نفسه لرغبة من القانون ، ويصير أكثر إقداما .

ومما يسترعى النظر في هذا الصدد الأثر الذي يحدثه ذبوع أخبار  
الاتحار عن طريق الصحافة أو السينما ، وذلك للصلة الوثيقة بين الاتحار  
كاعتداء على النفس والقتل كاعتداء على الغير . فتدل الإحصاءات على أن  
أفعال الاتحار تفوق في النسبة العددية أفعال القتل ، كما أنه بتحليل الاتحار  
يتبين أنه بمثابة تمديد لحل الاعتداء بجملة نفس المتحر عوضاً عن آخر  
يكون المقصود بالاتحار الانتقام أو التشفى منه . فالمتحر يقتص من نفسه  
عن ذنب غيره عوضاً عن الاقتصاص من هذا الغير ذاته . ولما كان الذبوع  
مكفولاً على نطاق واسع من النشر لسبب فعل يحدث من أفعال الاتحار ،

فإن استيقان الفكر في الاتجار من أن العلانية ستحيط بفعله ويواعثها  
وأسبابها ، وستقيم من جمهور الناس عدداً ضخماً من قضاة يصدرون حكمهم  
في الواقعة حين يقفون عليها ومن بينهم ذات الشخص أو الأشخاص المنسوب  
إليهم من جانبه السبب الدافع إلى الاتجار ، أمر يشجعه على المضي في تحقيق  
فكرته ويدفع به إلى وضعها موضع التنفيذ .

تلك الصور السابق بيانها من الإيحاء الذاتي تنجم عن الصحافة والسينما  
والمرح في نفوس جميع الافراد الذين يكون تكوينهم مهياً لها ، غير أن  
تولدها في نفوس النشأ والشباب أكثر وقوعاً وأفضل آراً . ذلك لان السن  
غير الناضجة تتميز بضعف ملكة النقد أو انعدامها وبإفراط في الاحاسيس  
وصوله في التأثر ، وتربة نفسانية لم يرسخ فيها بعد غرس الوازع الخلقى ،  
وميل إلى الانتماس في خيال خصب غير واقعى ، واستعداد للمغامرة يدعمه  
غرور مسيطر ، وهذه كلها أمور تيسر نشأة الإيحاء الذاتي بأفعال العنف أو  
الفسق أو الاجرام أو الاتجار والوقوع ضحية لهذا الإيحاء سواء كان مرجعه  
مقروءات أو مسموعات أو مراثيات .

وقد حدث يوماً في إيطاليا أن أصبحت الكتب الصغيرة المتداولة بين  
أيدي الأحداث والصبيان يدور كل أو جلّ أقاصيصها على طعنات وسيوف  
وبنادق وقنابل ومشاهد دم وموت . فضج رجال الترية بالشكوى من  
تلك المطبوعات التي يخيل للصبي معها أن الحياة لا تعدو أن تكون اعتداء  
أو كدما أو جرحاً أو قتلاً . ويزيد من خطورة المطبوعات في نشأة الإيحاء  
الذاتى منها ، أن تكون معززة بصور إلى جانب السرد الكلامى ، لأن

الصورة أكثر قابلية للرسوخ في الذهن من الكلمات ، وأكثر من الكلام إثارة للإيماء الدائى . وتكون الصورة بالبداهة أقوى تأثيراً حين تكون متحركة لا ثابتة ، وهى كذلك فى السينما التى لو أحصيت أفلامها لتبين أن هذه الأفلام فى ثلثها على الأقل تدور حول أفعال إجرام أو اتحار .

وليس المراد بما تقدم إنكار ناحية العبارة أو الموعظة الحسنة التى لا يخلو منها كل عرض سينمائى وتكون بمثابة الغاية المنشودة منه . فهذه الناحية قائمة متوافرة دون شك ، غير أنها لا تنفى طابعاً يسود معظم الأفلام وهو كونها تخاطب فى الإنسان غالباً ميولاً دفينة بدائية فى طبيعته بأسلوب تمرّ معه الغاية الخلقية المنشودة غير ملحوظة ، فلا يفتن إلى هذه الغاية إلا من كان من المتفرجين على قدر كاف من الذكاء لأنه على الأقل فى سن ناضج . بل إنه حتى حين يفتن المتفرج إلى الغاية المقصودة من الفيلم فإنه كثيراً ما لاتعلق منه فى مخيلته غير المواقف والصور الأخاذة فى ذاتها بصرف النظر عن سمو مغزاها ، وكثيراً ما تكون أقوى تعبير عن أمور تصادف هوى لدى المتفرج لتغذيتها فيه ميولاً باطنية غير متسامية ، أياً كان نوعها . وهذا ما يسوق صغار السن على الأخص ، إلى أن يتمثلوا دواماً فى مخيلتهم تلك المواقف والصور معجبين بأبطالها وممثلها ، وانغمسين فى التشبه بهم واحتذاء طريقهم ، الأمر الذى يصل أحياناً إلى حد الحلم بهم ، وبالتالي تدفعهم الرغبة فى تقليدهم إلى أن يكرروا فى واقع الحياة ماسبق أن ملك لبهم من مشاهد لم تتحقق إلا على الشاشة .

ولا يفوتنا قبل ختام الحديث عن هذا العامل الخارجى المساعد على الإجرام ،

أن نكرر ما سبق أن قلناه عن العوامل المساعدة بصفة عامة ، وهو أن الصحافة والسينما والمسرح كثيراً ما يمر عليهما الناس مرة الكرام باعتبارها ملهة أو مضمية للوقت لا يتولد منها لديهم إيماء ذاتي ذو شأن . ولكن لا يخلو الأمر من أناس هم عرضة للتأثر بها ، والمراد بهم على الأقل من يكون فيهم على تكوين إجرامى ، كبيراً كان فى السن أم صغيراً . فتبدو خطورة تلك العوامل إذن حين تنبه وتتحرك مفعول تكوين إجرامى كامن ، إذ لا تؤدى بمفردها إلى الجريمة إلا فى حالات عرضية .

ومفاد ذلك أنه من الواجب الإشراف على الصحافة والسينما والمسرح من حيث تخير موضوعاتها ومن حيث تحديد الأفراد الذين يباح لهم تتبع هذه الموضوعات على الأقل بناء على قيود من السن . ذلك الإشراف هو من مهمات رقابة الدولة ورقابة أرباب الأمر .

#### ٦ - الأمية أو التعليم :

الأمى هو من يجهل القراءة والكتابة . غير أن الأمية لا ترادف عدم الخلق كما أن معرفة المرء بالقراءة والكتابة ليس معناها أنه ذو خلق . فالعلم لا يفتح عينى السفيه على الخير وإنما يزيد إيماءنا فى الشر .

حقيقة إن أهلية الفكر والأدب لدى المرء يؤثر الجهل فيها إذ يجعل آفاق المرء ضيقة ويسد عليه مسالك إدراك الفعالم المنافية للقانون .

وصحيح أن التعليم كثيراً ما يقضى على أنواع من الجرائم بقضائه على ما يصحب الجهل من إيمان بخرافات تصدر عنها الجريمة أحياناً ، إيماناً لأن هذه الخرافات

شبهه فاعل الجريمة كما هو الحال في جرائم اغتصاب الإناث الصغار تحت تأثير الاعتقاد بأن هذا الاغتصاب كفيل بالإبراء من مرض ، وإما لأنها تهمة المجنى عليه في الجريمة مستهله بذلك وقوعها كما هو الحال في جرائم النصب أو في جرائم الزعم بالنفوذ لاجتلاب منافع لاحاجة إلى النفوذ في الحصول عليها .

ومن جهة ثالثة يمكن التسليم بأن التعليم يستغرق وقتاً في المدرسة يصرف الحدث عن عرض الطريق وإن كان يختلط في هذا الوقت بمن يكون في المدرسة من عشراء سوء .

غير أن تلك الفوائد التي قد يثمرها التعليم ليست ذات شأن بالنظر إلى ضآلة القسط الذي يحتويه من التهذيب الخلقى . فالمدرسة لازالت حتى اليوم بعيدة عن صقل قوس تلاميذها والسو بهم خلقاً .

ذلك لأن الإنسان إنما يسلك على مقتضى ما يحس به أكثر مما يسلك على حسب ما يعرفه ، والسلوك المطابق لحسن الأخلاق لا يتأتى إلا بمن رجل يحس بالليل إليه ولا يقتصر على مجرد العلم بالقاعدة التي تحت عليه .

التعليم يوسع العقل وأما التهذيب الخلقى فيصل القلب ويكون الطبع . ومن أجل هذا يتعين أن تتجه السياسة التعليمية إلى الحد من الإفراط في تلقين العلم مع إطلاق النشاط دون حد وبذل منتهى الوسع في غرس الأخلاق . فالإفراط في العلم حين يتهيأ لشخص عديم الخلق ، يولد لديه الشعور بمزيد من حاجات جديدة غير مقضية ، كما يفتح في الوقت ذاته الطريق أمامه لقضاء هذه الحاجات بأخطر الأساليب . وهذا ما يؤدي بنا إلى التسليم بأنه بينما يحد التهذيب الخلقى من دائرة النشاط الإجرامى ، يوسع التعليم هذه الدائرة كلما ظفر به عدو الأخلاق .

وليس التعليم العادي في هذا المجال ، خطراً بقدر التعليم العالي ، الذى يشحن نفس السفيه بالرفائب ويجمله مليثا يميل لا يتورع من إشباعها بسلوك طريق الجريمة سراً ، فيكون دور الثقافة في توجيهه أنها تنقل مشروعاته من العلن إلى الخفاء وتكفل تنفيذ هذه المشروعات بأساليب أكثر إحكاماً وأقل اقتضاحاً . وعديدون هم المجرمون الذين يسترون وراءهم فنية عالية تضفى عليهم مظهراً مشرقاً من التقدير العام ، فيستغلونه أسوأ استغلال إذ يصيرون أكثر حرية فى إتيان السوء وتحقيق مشاريعه الضخمة بلباقة وحسن تصرف . وأمثال هؤلاء ليس أشد منهم وبالاً على الأمة والإنسانية .

وإن التاريخ ليقدم لنا أمثلة كثيرة منهم ، يكفى أن نذكر منها مثالين سابقهما فى كتابه Edgar Hoover مدير البوليس الاتحادي الأمريكى . فقد عرف الناس إلى وقت طويل فى الطيب Moran قلباً جديراً بكل احترام من أقطاب الطب ، بينما كان فى خدمة عصابة السفاح الأمريكى Dillinger إذ كان يضم جراح أفرادها بأجور باهظة بل تخصص فى إجراء عمليات لهم تجعل من غير الممكن التعرف عليهم كصنع قناعات لهم تغير طبيعة الوجه ومظهره دون أن يظن أحد إلى اصطناعها ، وكسخ خطوط أصابعهم بحيث تحول بصماتها دون الاهتمام إلى أشخاصهم . وكان يتجر كذلك بالمخدرات تحت ستار مهنة الطب ويلقى فى التداول على دفعات تدريجية أوراق البنكنوت المسروقة بمعرفة عصابات السطو . وكان الأستاذ Piquett مثالا ثانياً للمجرم ذى المهنة الشريفة ، فقد وصل يوماً ما إلى منصب النائب العام لمدينة شيكاغو وكان مع ذلك المستشار القانونى لسفاح Dillinger كما كان فى السر أشد شركائه نشاطاً وأقواماً مراساً حتى أنه كان المدبر لهربه والمساعد على اختفائه عن أعين رجال البوليس الأمريكى .



وليس أدل من ذلك على أن العلم كثيراً ما يكون اشد خطراً على المجتمع من الجهل ، وذلك إذا تلقاه السفهاء وعديمو الخلق . فإذا أنت علمت وثقت صبيّاً ذا ميل إلى الجريمة ، وضمت بذلك سلاحاً فتاكاً في يد كفيفة باستخدامه . فليس الشأن في مكافئة الجريمة للتعليم والتثقيف ، بل إنها على العكس يؤججان الميل الإجرامي ويزيدان من خطره وشره . وإنما الشأن في ذلك لتنهيب أو التأديب الخلق . وفرق بين التعليم والتأديب . فالأول يبصر النفس بوجه الخير ويدلها كذلك على وجه الشر ، ولكن الثاني هو الذي يرغب النفس في الخير ويبغض إليها الشر . ومن ثم يكون العلم بمثابة بذرة تتوقف ثماره على نوع التربة التي تتلقاها ، فلا يأتي بصالح الثمار إلا إذا كانت هذه التربة صالحة . ويشبه العلم في هذه الناحية بالمال . فالثروة أداة شر في يد الشرير وأداة خير في يد الخير . وناهيك تمثيلاً لمصنع الجريمة بمن يجمع بين سلاحى العلم والمال معاً وهو شرير . فالعلم يفتح له آفاق شر جديدة والمال يهيئ له وسيلة التنفيذ . وهذه هي الطامة الكبرى .

قيل قديماً « كل مدرسة تفتح يقابلها سجن يطلق » وصاح Mirabeau في الجمعية التأسيسية للدستور الفرنسى بقوله « لا خلاق بدون علم » . ولكن كيف يتأتى التسليم بمثل هذا القول على إطلاقه وقد ثبت في المائة سنة الأخيرة أن نشر التعليم الابتدائى والثانوى صاحبه إزدياد فى عدد الجرائم ، وأن الفقات الطائلة انى صرقتها الولايات المتحدة الأمريكية فى سبيل التعليم لم تأت بالثمار الخلقية المرجوة منها ؟

ليست المدرسة هي التي تمحو الجريمة من المجتمع ، إذ ليست الأمية هي سبب الجريمة . وقد كان الميل إلى الجريمة قديماً يصحبه عادة عزوف عن المدرسة وقيود النظام بصفة عامة . فلما جعل التعليم إجبارياً ، أصبح كذلك حتى بالنسبة للأفراد المطبوعين على الميل الإجرامي ، فصاروا على غير شعور من الدولة وبأمر الدولة نفسها أشد خطراً على المجتمع ، إذ وضعت في متناول أيديهم مصادر جديدة عديدة للإيجام الذاتي هيأتها لهم أساليب الثقافة الجارية من مطبوعات ومصورات وأفلام سينمائية الخ ...

وقد يعترض أحد بقوله إن الاحصاءات قد دلت على تلازم بين الأمية والإجرام ، إذ لوحظ أن الجرائم أكثر عدداً في البيئة الجاهلة وأن عدد الجاهلين في السجون يفوق بكثير عدد المتعلمين . ولكن هذا الاعتراض مردود عليه بأن ذلك التلازم بين الجهل والإجرام ليس معناه أن الجهل هو سبب الإجرام . فالإجرام يرجع في الحقيقة إلى أسباب أخرى غير الجهل تعد هي السبب في الجهل كذلك ، منها الفقر والعيوب النفسانية الموروثة والضعف العقلي والضعف الخلقى . ومن جهة أخرى فإن الإحصاءات لا تسجل إلا ما وقع تحت قبضة العدالة من أفعال دون ما يكون قد أفلت من حكمها . فكثيراً ما تقصر العدالة عن الضرب على أيدي من يستميون بذكائهم وثقاقتهم أو قوادمهم على إخفاء جرائمهم ، ومن ثم لا يتأتى ظهور أفعالهم في قوائم الإحصاء الجنائي .

وإذا كان العلم اثر طيب في تلك الناحية ، فإن هذا الأثر مقصور على التلطيف من حدة الهمة في أسلوب تنفيذ الجريمة . فيذكر الأستاذ

Carrara العالم الإيطالي في القانون الجنائي أن سجناء أطلق سراحهم من السجن بعد أن تعلموا فيه القراءة والكتابة ، فاستخدموا هذا العلم اليسير في كتابة خطابات تهديد إلى بعض الناس بنية ابتزاز المال منهم . كما أظهر التطور التاريخي أن تقدم العلم صاحبه تقدم في أسلوب الأجرام . فبعد أن كانت وسيلة الأجرام هي العنف الوحشي ظهرت وسيلة التش والحداع ، فالوسيلة الثانية تالية في النشأة الأولى ، بمعنى أن الأجرام المنفع مرحلة لاحقة حديثة بالقياس إلى الإجرام السافر . ثم تحول النوعان من الأجرام - كما يقرر العالم Niceforo - إلى إجرام متقدم متمدين تقصر عن بلوغه يد القانون ، ونعل القانون نفسه هو الذي يوحى به إلى المتعلم المتمدين إذ يأمره بعدم الوقوع فيه .

مفاد ما ذكرناه أن الثقافة بدون خلق ، تمد الانسان بكل ما يلزم من الوسائل المنطقية والقانونية والفلسفية لتبرير أسوء الأفعال وأكثرها إيذاء للإنسانية . كما أن العلم بدون خلق يمدّه بأبرع الوسائل الفنية تنفيذاً للجرائم . ولعل Rousseau محق في قوله « أيها الناس لتعلموا أن الطبيعة قد أحسنت بكم صنفاً حين حجبت عنكم العلم بأسرارها على نحو ما تفعله الأم إذ تبدد سلاحاً ضاراً وقع في يد ابنها . فأسرارها ضرور أرادت أن تحفظكم من أذاها ، ومن أكبر أفضالها عليكم العقاب الذي تنزله بكم كلما أصبتم من العلم حظاً . فالناس فاسدون ولو شاء لهم سوء الحظ أن يولدوا متعلمين لكانوا أكثر فساداً » .

أليس تقدم الحضارة المادية والعلمية هو السبب في أساليب الإجرام

المصريه ؟ أليس تقدم العلم هو السبب في اكتشاف الأسلحة النووية  
وتسخيرها للخراب والدمار ؟ فلو كان علماء النرة أميين جاهلين لكان  
في أميتهم أمن الإنسانية ، ولكان الجهل بذلك أجدى عليها .

لا تنكر فضل أهل العلم وإنما شارك العالم الايطالى Flesch  
في صيغته « أيها الناس إنكم أحوج إلى أهل الأخلاق منكم إلى  
أهل العلم » .

# الباب الثالث

## عملية ميلاد الجريمة

### أو أعراض الجريمة

المراد بموضوع هذا الباب وهو مظاهر التكوين الإجرامي أو أعراض الجريمة بصفة عامة هو بيان كيف تولد الجريمة ، وذلك بتبع الفكرة الإجرامية في نشأتها وسيرها وخروجها إلى حيز التنفيذ وما صاحبها في كل ذلك من أعراض بدت على شخص المجرم وظهرت في طريقة سلوكه .

وسنبين فيما يلي أن كيفية تولد الجريمة تختلف باختلاف نوعها ، كما تختلف عملية الصنع في المصنع باختلاف نوع السلعة المصنوعة . غير أن الجرائم مهما اختلف نوعها وتنوعت بالتالي كيفية تولدها وظهورها يجمعها كلها من هذه الناحية أمر مشترك هو كون الجريمة دائما - كما بينا - وليدة تطلب الدافع اليها على أثر إفلات الزمام المسك عنها . هذا الأمر المشترك هو الذي سنبدأ الآن بإيضاحه متناولين بعده الأعراض المميزة لكل نوع من أنواع الإجرام على حدة .

## الفصل الأول

### تغلب الدافع تبعاً لافلات الزمام

كما أن لكل مرض أعراضه الكاشفة عنه والمينة لخط سيره ،  
فإن للجريمة كذلك أعراضها المميزة والمصاحبة لفكرة الإجرامية ، في  
نشأتها ونموها وتنفيذها . وكما أن المرض كظاهرة تختلف أعراضه باختلاف  
الأمراض ، فإن الإجرام أيضاً كظاهرة تتغير أعراضه تبعاً لنوع الجريمة .  
على أن الأمراض مهما تفاوتت أعراضها بتغير أنواعها يمكن بيان كيفية  
نشوئها بتعبير إجمالي تردّ إليه وتندرج تحته كل الأعراض . وهو القول  
في بساطة بأن المرض إنما يتولد تبعاً لتغلب جرثومته على القوة الحائلة دون  
فعل هذه الجرثومة في الجسم . فالجرثومة هي الدافع المحرك للمرض والجسم  
هو الزمام المسك عنه . وكذلك الحال في الإجرام ، إذ الجرائم مهما  
اختلفت أعراضها تبعاً لأنواعها يمكن إجمال كيفية تولدها في عبارة واحدة تندرج  
تحتها كل الأعراض الإجرامية ، وهي كون الجريمة ناشئة من تغلب الميل  
إليها على القوة المانعة منها .

ويان كيفية تولد الجريمة كموضوع لهذا الباب ، لا يختلط بموضوع  
الباب السابق وهو خاص بمصادر التكوين الإجرامي والجريمة بصفة  
عامة . فكلامنا الآن عن الجريمة هو بمثابة إجابة لسائل يستفسر بكلمة  
كيف ، بينما كلامنا عنها في الباب السابق هو بمثابة إجابة لآخر يستفسر  
بكلمة لماذا . ومن الجلي أن إيضاح كيفية تولد الجريمة لا يختلط بإيضاح

الأسباب أو المصادر التي من أجلها تولدت الجريمة بتلك الكيفية . فستان بين ذكر الوراثة مثلا كصدر للجريمة وبين بيان الكيفية التي تولد بها الجريمة بفعل الميل الموروث . فالأول بحث يبين لماذا أجرم المجرم والثاني بحث يشرح كيف أجرم .

على أنه من البديهي أن هذا الباب وثيق الصلة بالباب الأول الخاص بدراسة شخص المجرم كأسلوب للبحث في علم الإجرام ، كما أنه لهذا السبب عينه قوى الاتصال بالباب الرابع المقبل في تقسيم المجرمين إلى فصائل على أساس دراسة أشخاصهم ؛ العلة في هذه الصلة واضحة لأن كيفية تولد الجريمة من المجرم تتوقف على نوع شخصيته ، أي على طريقة تفكيره وطريقة انعقاد إرادته .

قلنا إن الجريمة - أيا كان نوعها - تولد بطئيان الدافع إليها على الزمام المسك منها . هذا الطئيان مرده إلى إفراط في قوة الدافع مصحوب في الوقت ذاته بنقص في قوة الزمام المانع . فالإفراط في قوة الدافع هو زيادة جاعمة في غريزة من الغرائز الأساسية عند الإنسان وهي غريزة البقاء وغريزة التناسل وغريزة القتال والدفاع باعتبارها متصلة بهما مدعمة لها . على أنه ليس كل إفراط في غريزة من هذه الغرائز يؤدي بالفرد إلى الجريمة حتما ، فالشعور بالحاجة إلى المادة وهو متفرع عن غريزة البقاء ، قد يزيد لدى الفرد على القدر العادي دون أن يفضى مع ذلك إلى ارتكاب سرقة والشعور بالحقن ضد عدو لهدود ، يتفرع هو الآخر عن غريزة البقاء وقد يتوافر لدى الفرد بقدر مغالى فيه دون أن يؤدي مع ذلك

إلى ارتكاب قتل . والشعور باشتهاء الجنس الآخر وهو متفرع عن الغريزة الجنسية قد يتجاوز عند الفرد الحد العادي المألوف دون أن ينتهي مع ذلك بارتكاب جريمة عرض مثل اغتصاب امرأة كرهاً . ومن ثم فالإفراط في قوة الدافع لا يكفي بمفرده لتوليد الجريمة ، بل لابد أن يكون مصحوباً كذلك بنقص في قوة المانع . والمراد بقوة المانع بتلك الفرائز الثانوية التي تشعر بحب الغير والتي تتكون منها الشخصية السامية للفرد ، وتنشأ من صقل الفرائز الأساسية القائمة عليها شخصيته الأصلية الدنيا وتوجيهها بالتأديب والتهديب إلى التعلق بخير الآخرين والسو على الانحصر في حب الذات . وظاهر أن هذه الشخصية السامية في الفرد تختلف باختلاف الناس ، وتتوقف على منبت الشخص وما تلقاه منذ صباه من تهذيب وتأديب ، وما تلقته وساد نموه من مبادئ خلقية أو دينية تشبع بها جو أسرته أو البيئة الاجتماعية التي أحاطت به . فهي قد تكون معدومة في تكوين الفرد وقد تكون قائمة مع تفاوت في درجات توافرها باختلاف الأفراد . وهنا نوجه الأنظار إلى ضرورة فهم تلك الشخصية على معناها الصحيح باعتبارها الزمام المسك عن الجريمة وعن الشر بصفة عامة . فليست تلك الشخصية مجرد إلمام نظري بقواعد الأخلاق ولا مجرد قدرة على تمييز الخير من الشر ... ذلك لأن هناك فارقا بين إدراك الخير وبين الإحساس بالميل إليه ، كما أن إدراك الشر شيء والإحساس بالنفور منه شيء آخر . فأم عامل يكون المانع من الجريمة ويعتبر بمثابة الزمام المسك عنها هو حب الخير وكره الشر بشرط أن يكونا ميلا طبيعياً تطبع الفرد به وخصلة راسخة تصدر عنها طريقة سلوكه على نحو تلقائي غير متكلف ولا مسطنع أما إذا اقتصرَت نَفْسيَةُ الفرد في تكوينها



على مجرد إلام نظرى بوجوه الخير ووجوه الشر دون تعلق عاطفى بالخير وعزوف شعورى عن الشر ، فإنها تهىء السبيل إما لظهور مجرم ذى تكوين إجرامى وإما لظهور شخص ذى تكوين غير خلقى يبعث فى الأرض فساداً دون أن تفلح يد القانون الجنائى فى الوصول إليه ، لبراعته فى طلاء مسالكه بمظهر خداع من مطابقة الأخلاق والقانون ، ومقدرته على الإفلات من كل محاسبة وصلى تفادى كل المآزق . والفرق بين إدراك الخير والشر وبين الشعور الطبيعى بالإقبال على الأول والانصراف عن الثانى ، إن هو إلا الفرق بين ثمرة التعليم وهو تقينى يتناول العقل وبين ثمرة التأديب وهو عاطفى يتناول القلب .

ولا ينبى عن البال أن مجرد طفنان الشخصية الدفينة للفرد كما قلنا لا يؤدى بمفرده إلى الإجرام . ذلك لأن هذه الشخصية القائمة على الغرائز الأساسية قد يؤدى طفنانها على العكس إلى ظهور روائع جليلة خارقة للعادة من الفكر والفن والشعر ، تنبث من الدائرة اللاشعورية للنفس باعتبارها الممكن الخفى لتلك الغرائز ، على أثر عناه آلام جسمية أو نفسية تثير وتحرك فى المرء قوى غريزية كانت فيه هامة ساكنة . فلكى يؤدى طفنان الشخصية الأساسية إلى الإجرام ، لابد أن يكون هذا الطفنان مصحوباً بضعف فى الشخصية السامية أى بنقص فى الغرائز الثانوية الخيرة ، يوجه النشاط النفسانى توجيهاً منحرفاً إلى عدم الاكتراث بخير الآخرين وصالحهم .

والواقع أن الناس قنات ثلاث . فئة يمتاز أفرادها بنمو فى الشخصية

السامية يقيد نشاط الشخصية الأساسية إلى حد يحول دون أن تكون هذه الشخصية مصدراً لأفكار إجرامية أو يقف بها عند الإجمام التصوري الذي لا يتعدى عالم الخيلة إلى عالم الواقع . وفئة ثانية تكون الغالية العظمى من الناس ويتميز أفرادها بأن الشخصية السامية عندهم والشخصية الأساسية توجدان على قدر واحد من النمو يحقق بينهما توازناً لا يسمح بجعل إحداهما طاغية على الأخرى ، ومن هذه الفئة ينتج المجرم بالصدفة ، وهو المجرم الذي يخشل التوازن عنده عرضاً بين الشخصية الأساسية والشخصية السامية فتغلب فيه الأولى على الثانية بفعل عوامل طارئة يكون من شأنها بعبارة أخرى إغلاء قوة الدافع والخفض من قوة المانع . وكثيراً ما تكون تلك العوامل الطارئة خارجية يمكن معها القول بأن إجرام المجرم بالصدفة راجع عادة إلى تأثير الخارج أكثر منه إلى تأثير الداخل ، وأن فعل اليثة وظروفها الملازمة أظهر فيه من فعل التكوين الداخلي لنفس . والفئة الثالثة والأخيرة تضم أفراداً يتميزون بنمو خارق للعادة في الشخصية الأساسية أي بإفراط في الفرائز الأصلية مصحوب بنقص في نمو الشخصية السامية يصل أحياناً إلى حد القول بتلاشيها . ونكرر هنا ملاحظة هامة يتعين أن تكون حاضرة في الذهن دائماً كما وردت في الكلام إشارة إلى الشخصية السامية ، وهي أن المراد بهذه الشخصية هو التعلق العاطفي بالخير والنفور العاطفي من الشر لا مجرد الإلمام النظري بهما . وظاهر أن هذه الفئة الأخيرة هي التي ينتمى إليها المجرمون بالتكوين ولهم خصال في تكوين الشخصية تميز طائفة منهم عن الأخرى كما سنرى ، ويشتركون جميعاً - رغم اختلاف خصائصهم ووجهاتهم النفسية - في خاصية مشتركة هي أن

إجرامهم راجع إلى الداخل أكثر من الخارج ، أى إلى عناصر النفس أكثر من ظروف البيئة .

وبديهى أن يان الكيفية التى تتولد بها الجريمة يقتضى إظهار ما لابس المجرم من عوامل خارجية وداخلية فى لحظة وقوع جريمته بالذات . ولما كان من العسير على الباحثين متابعة ما يجرى فى هذه اللحظة بالذات لكونها تفلت عادة من متناول مجهم وملاحظتهم ، لم يكن بد من الاستعانة على استظهار ما يدور فى تلك اللحظة بدراسة شخصية المجرم نفسها والرجوع إلى ما ساد تكوينها من عوامل داخلية وخارجية أثرت عليه فى ماضيه . غير أن تسجيل ما دار فى ذات لحظة تنفيذ الجريمة غير متعذر كلية وإنما تكتفه الصعوبة فى جانب كبير منه . ذلك لأن بعض الأعراض الملازمة للجريمة وقت ارتكابها قد يظل ماثلا فى مكان وقوعها إذ تكشف عنه آثار يخلفها الجانى فى هذا المكان أو فى شخص المجنى عليه . ولكن استبطان نفسية الجانى فى ذات الوقت الذى أجرم فيه ، وتتبع كيف نشأت الفكرة الإجرامية عنده . وكيف اختمرت وكيف تملك رأسه وكيف نفذها ، أمر لا يتأتى الوقوف عليه إلا بطريق غير مباشر أهم أسلوب له هو دراسة شخص المجرم نفسه ، كما سلف يان ذلك .

ومن ثم تبدو صلة هذا الباب لافحسب بالباب الأول الذى بينا فيه دراسة شخص المجرم كأسلوب للبحث فى علم الإجرام ، بل كذلك بالباب الرابع المنبل ، وسوف يقسم المجرمون فيه على طوائف تميز كلا منها خواص معينة لا شك تلقى الضوء على الكيفية التى تتولد بها الجريمة فى كل طائفة .

ومن جهة أخرى فانه من المفيد في دراسة شخص المجرم كما رأينا ،  
وبالتالى فى إلقاء الضوء على كيفية ظهور جريمته ، تحديد المصدر الذى  
ينتمى إليه المجرم من أسرة وسلالة ووسط اجتماعى وشعب . وتظهر  
فائدة هذا التحديد من ناحية معينة هى بيان وتفسير مدى السهولة  
التي يتغلب بها لدى الفرد الدافع إلى الجريمة على المانع منها ، ودرجة  
التكرار فى تحقق هذا التغلب . فضلا عن ذلك فإن لتحديد الشعب  
الذى ينتمى إليه المجرم فائدة أخرى ، هى تفسير ما يقع فى الشعب من  
إجرام كمية ونوعاً . فمن حيث الكمية قد يبدو الإجمام لدى شعب  
متأخر أقل كمية منه لدى شعب متمدين دون أن يشير هذا الأمر  
استغراباً ، إذ يمكن أن تعزى قلة الإجمام نسبياً فى الشعب المتأخر  
إلى انخفاض فى المستوى الأدبى والخلق لهذا الشعب يقل معه مجموع  
القواعد المقيدة للسلوك والتي بعد الإخلال بها جريمة . ومن حيث  
النوع كثيراً ما يسود إجرام اللص فى الشعب المتأخر بينما يسود فى  
الشعب المتمدين إجرام المال ، إذ لوحظ فى التطور التاريخى للشعوب أن  
إفراط النمو فى غريزة القتال والدفاع سابق فى الزمن على إفراط النمو  
فى غريزة الاقتناء رغم أن كلنا الغريزتين متفرعة عن غريزة البقاء .

ورغم أن كيفية تولد الجريمة تختلف باختلاف نوع المجرم نفسه  
أى نوع الطائفة التي ينتمى إليها المجرم ، إلا أن هذا الاختلاف  
سيظهر تفصيلاً من الباب الرابع المخصص لطوائف المجرمين وليس

محل يانه هنا . فحل عنايتنا هنا في الباب الثالث هو يان كيفية تولد  
الجريمة وكيف تختلف باختلاف نوع الجريمة . ونعنى بهذا أنه بينما  
ينصرف الباب الحالى إلى يان الاختلاف في كيفية تولد الجريمة تبعاً  
لنوع الجريمة ، يتناول الباب المقبل يان الاختلاف في كيفية تولد الجريمة  
تبعاً لنوع المجرم .

## الفصل الثاني

### اختلاف تولد الجريمة تبعاً لنوعها

أولاً : جرائم الاعتداء على المال : -

جريمة الاعتداء على المال في صورة السرقة على الأخص ، قد تولد إما عرضاً وإما بدافع ميل طبيعي إليها في تكوين السارق نفسه . وقد روعي هذا الاختلاف في سرقات الأحداث . فهناك سرقة يرتكبها الحدث بدافع الضرورة ويسمى علماء الإجرام خطأ بالسرقة دفاعاً شرعياً عن النفس كما في اختلاس رغيف خبز دفناً لفائلة جوع . وهناك سرقة يرتكبها الحدث بدافع الحرمان الذي يجد نفسه فيه تبعاً لظروف عائلية سيئة انفض فيها المظف عنه فعدم مهيا من يحتضنه وبرعاه . وهناك سرقة يأتيها الحدث إشباعاً لحاجته إلى إصلاح وضع يراه غير عادل أو إلى الظفر بشيء يعتقد أن له الحق فيه ، ويسمى بعض العلماء بالسرقة العزائية أو التعويضية . وهناك سرقة يرتكبها الحدث بفعل مركب تقص قائم لديه نتيجة سوء معاملة يلقاها في أسرته من الناحية المادية أو الأدبية أو نتيجة استحالة عشوره على ما يشبع مطامحه ومطامعه ، وتتخذ السرقة المرضية أحيانا صورة الاختلاس من النقي إشباعاً لحاجة محتاج فقير أي صورة السرقة في سبيل الغير باعتبارها مضادة للصورة المألوفة من السرقة في سبيل النفس . وظاهر أن هذه السرقات تتولد بصفة عرضية تميزها عن السرقات المنبثقة

من ميل طبيعي إلى السرقة طبع به تكوين السارق ،

هذه المقابلة بين السارق بالصدقة وبين السارق بمحكم الميل والتكوين تصدق كذلك على الصوص الكبار في السن . فمنهم من يسرق عرضا ومنهم من يسرق لميل عنده إلى السرقة . فمن قيل السرقة العرضية ما يحدث عادة من سرقات يرتكبها بعض أفراد الكتل الشعبية في أوقات الضيق الاقتصادي المصاحب للحروب والثورات والاضطرابات السياسية والاجتماعية . إذ يمز عندئذ على المرء أن يجد ما يسد له حاجاته الضرورية فتشع الموارد ويختل توزيعها وتصبح صعبة المنال ، وتطفئ قوة الحاجة الغريزية على نداء العقل فيستحل الفرد في سبيل إشباعها كل سبيل ولو كان هو السرقة أو أية جريمة أخرى من جرائم المال بل إنه حتى في تلك الأوقات الاستثنائية من الأزمات الاقتصادية يتميز المجرم بالصدقة عن المجرم بالتكوين . والسكى يتضح ذلك نبين فيما يلي الفرق بينهما تفصيلا وهو يظهر من وجوه ثلاثة : -

١ - أن المجرم بالتكوين حالة الضيق الاقتصادي ، وقوعه في الجريمة أسهل وأسرع من وقوع المجرم بالصدقة فيها ، ذلك لأن الأفراد يختلف كل منهم عن الآخر في مدى قوة المانع من الجريمة ، وبالتالي في مدى قوة الاحتمال والاستعداد للتضحية وللرضا بسلوك كل الطرق عدا طريق الجريمة . فحيث ينتمى الفرد إلى فئة يتوازن فيها الدافع والمانع فإنه لا يجرم بالصدقة في يسر وسهولة ، ولو كان الظروف استثنائية في شدة الإغراء بالجريمة ، وإنما يجرم بعد تردد وبعد

مقاومة لفكرة الإجرامية تنهى بالانصياع لهذه الفكرة ، الأمر الذى ينتفى لدى المجرم بالتكوين . فهذا المجرم سريع الانزلاق إلى الجريمة لا يتوانى فى تلبية نداءها إبان الظروف العادية ويكون هكذا من باب أولى فى الظروف الاستثنائية .

٢ - أن المجرم بالصدقة يصعب عوده إلى ذات جريمته من جديد ، خلافا للمجرم بالتكوين فهو سريع الوقوع فى الجريمة سريع العود إليها .

٣ - أن المجرم بالتكوين يشمر على ارتكابه الجريمة بنوع من الاغتراب والانصراف والمتعة لا يتوافر عند المجرم بالصدقة .

بعد هذه المقارنة نبين فيما يلى خصائص الميل التكويني إلى جرائم المال والأعراض التى تكشف عن هذا الميل وتميزه بالتالى السارق بالتكوين عن السارق بالصدقة . فالميل إلى السرقة يميزه ما يأتى :

١ - الاقتناع الدائى بأن السرقة ضرب من النشاط المشروع ككل نشاط آخر .

٢ - الاقتناع بأن العمل الشريف لا يجدى كوسيلة صالحة لكسب العيش وإرضاء مطالب الحياة .

٣ - الشعور بالحاجة إلى دخل سهل المتال وافر السكبة لإشباع



شهوات ورذائل لا يمكن أن يتيح إشباعها الدخل المستمد من العمل الشريف .

٤ - الرغبة الشديدة في المخاطرة والمجازفة وهي تفسر كذلك هيام محترفي السرقة بلب القمار .

٥ - الشعور بارتياح واستمتاع داخلين يصحبان تنفيذ السرقة .

٦ - الشعور بالغرور والكبرياء والترفع عن الاستجداء وطلب الإحسان .

٧ - انعدام الطاقة الاحتمالية للعمل الشريف وعدم الاستعداد الجثماني والنفساني للهوض به الأمر الذي يدل عليه قلب في المزاج وزهد في قيود النظام .

ويفسر هذا الميل التكويني إلى السرقة بانحراف في غريزة الاقتناء والامتلاك باعتبارها متفرعة عن غريزة البقاء سواء أكان هذا الانحراف منصباً على كية الحاجة الغريزية أو على نوع هذه الحاجة . وينطب أن يكون الانحراف في تلك الغريزة مصحوباً كذلك بخلل في الإفرازات الداخلية للفرد يزيد من حدته ويضعف جسامته .

ويندرج الميل التكويني إلى السرقة تحت نوعين رئيسيين : أحدهما يتميز به المجرم ذو التكوين الناقص والثاني يتميز به المجرم ذو الاتجاه السيكوباتي أو العصبي السيكوباتي . فالميل إلى السرقة عند المجرم ذي التكوين الناقص يفسر بأن هذا المجرم لديه نقص عام في النمو الخلق والتهدبي لشخصيته ، ومن ثم يجعله هذا النقص معداً لارتكاب

الجريمة بصفة عامة سواء كانت من جرائم المال أو من جرائم الدم أو العرض . والميل إلى السرقة عند المجرم ذى الاتجاه السيكوباتى أو العصبي السيكوباتى يفسر بظواهر خاصة عضوية ونفسية فى هذا المجرم تصحبها اضطرابات انفعالية وتساعد على نشأة الفكرة الإجرامية بحيث تسلط هذه الفكرة على الذهن من جهة وتقرن بها من جهة أخرى حالة من القلق النفسانى . تلك الظواهر ترجع إلى خلل فى وظائف الأعضاء والغدد والأعصاب . من أجل ذلك كثيراً ما تعترى ذلك النوع من الاضطراب فى لحظة تنفيذ السرقة نوبات من الرعدة الجسمية التى تزايد كلما كان التنفيذ مخفوا بالعقبات . كما أن بعضهم لا سيما النشالون منهم تعتريه أحياناً إلى جانب حالة القلق الذى يساوره عند تنفيذ السرقة حالة من الاضطراب النفسى تصل أحياناً إلى حد إنزال السائل المنوى .

أما عن العوامل التى توقظ الميل إلى السرقة وترتب عليه مفعوله فهى عديدة . وإن أولها وأهمها هو عامل الشعور بالحاجة . ولا يقاس هذا الشعور بمقياس مادية وإنما يتوقف على التقدير الشخصى للمجرم نفسه ومدى ما يطمح إليه من متع مادية أو من متع غير مادية ولكنها تتطلب المادة كوسيلة للحصول عليها مثل المتعة بالنساء . ومن منبهات الميل إلى السرقة كذلك تعاطى الخمر ولو لم يفض إلى السكر والإيحاء الدائى الناشئ من العشرة السيئة والمثل السيء ومن الصحف والسينما .

على أن الميل إلى السرقة كما يفضى إلى النوع البسيط منها يؤدى كذلك إلى السرقة بطريق الكسر وإلى السرقة بالإكراه وإلى النصب وغيره من جرائم الاعتداء على المال بصفة عامة .

فالسرقه بالإكراه تكون عادة وليدة الجمع بين عامل غريزة القتال والدفاع وعامل غريزة الاقتنا. إما عرضاً لاصطدام الامس بمقتبات لم يكن يتوقعها أو بمقاومة فجائية من جانب المجنى عليه ، وإما لخلل مشوبة به غريزة القتال والدفاع إلى جانب ذلك الذى يشوب غريزة الاقتنا . فيتوافر مع الميل إلى السرقه ميل إلى العنف . والنصب اعتداء على مال الغير كالسرقه يتميز عنها بأن وسيلته هى الاحتيال والخداع . وينتهى الميل إلى السرقه بالاعتداء على المال فى صورة النصب حين تكون لدى الفرد إلى جانب ذلك الميل خصال معينة منها الخيال الحصب والإفراط فى التصورات غير الواقعية ، والمفالات فى الإحساس بالكيان الدائى ، والشره مع الرغبة فى المشاريع الضخام ، والضعف فى ملكة النقد وفى الحساسية الحقيقه الأدبية .

مثل هذه الحصال هو الذى يفسر كيف ينتج الميل إلى السرقه أنواعاً مختلفه من الاعتداء على المال . فلبعض ينشل والبعض الآخر يسرق بطريق الكسر أو يسرق من الفنادق أو يسرق بالقسر والإكراه أو ينصب . وكثيراً ما يكون لدى الامس تخصص فى نوع معين من إجرام المال بحيث يحس بالمعجز عن ارتكاب أى نوع غيره بل يشعر أحياناً بالنفور من الأنواع الأخرى وعدم استساغتها . وقد لوحظ على امرأة عائدة فى جرائم المال من المودعات سجون روما ، أنها كانت ترتكب سرقاتها خارج المنزل الذى كانت تقوم بالخدمة فيه ، ولم تكن تستسبح مطلقاً لنفسها أن تحتلس شيئاً مما بداخل المنزل عزوفاً منها عن أن تقوم بمخدوميتها ومصدر رزقها . ومما تقدم تبدو أهمية الدور الذى

تلمبه في علم الإجرام دراسة شخص السارق كجرم ، إذ أن هذه الدراسة تلتقي الضوء على تكوينه النفساني وتفسر انصرافه إلى نوع دون آخر من جرائم المال .

والسرقة التي ترتكب لميل إليها لا تختلط بالسرقة التي ترتكب لمرض عقلي . فكثيرة هي الأمراض العقلية والنفسية التي يكون ارتكاب السرقة من أعراضها ، وليس هذا مجال دراستها . وإنما نشير إشارة عابرة إلى أم السرقات المرضية المعروفة ويطلق عليها *Cleptomanie* . وتتولد هذه السرقة من فكرة توحى بها تتسلط بقوة على ذهن المريض فتدفعه إلى تنفيذ السرقة كرهاً عنه بنوع من القهر لإرادته الواعية بل في حالة من العناء النفساني ؛ ويرتكب السرقة لذاتها دون أن يكون له أي هدف منها أو مطمع يريد إشباعه من وراثتها . هذه السرقة الكليبتومانية مختلفة عن أخرى شبه كليبتومانية يرتكبها السارق تحت تأثير حالة مرضية طفيفة من الخلل العقلي وال عاطفي ، ولكنه يشعر فيها على العكس بلذة وتمعن ويستخدم حصيلتها في اشباع مطالب شخصية .

ثانياً : جرائم الاعتداء على العرض :

هذه الجرائم ينتجها شذوذ في الغريزة الجنسية . غير أن هذا الشذوذ بمفرده لا يؤدي إلى الجريمة كوسيلة لإشباعه إلا إذا اقترنت به ظروف تجعل منه عرضاً مصدراً للجريمة ولا تبدو خطورته إلا حين يكون مصحوباً بتكوين إجرامي كذلك . فن الظروف التي تساعد على إشباع الشذوذ الجنسي بطريق الجريمة ما يحيط بالفرد من أحوال صحية سيئة وعادات

قيحة وأسرة منحلة خلقياً وصور فاضحة تثير الاشتهاه . على أن هذه الظروف حين يفضى الشذوذ الجنسى تحت تأثيرها إلى الجريمة بحكم الصدفة تنتج منها عادة جريمة على جانب غير كبير من الجسامه كالفعل الفاضح . ولا يحقق الشذوذ الجنسى جريمة خطيرة إلا حين يقترن بتكوين إجرامى فى الفرد . وكثيراً ما تقع جرائم العرض الخطيرة من أفراد يرتكون كذلك جرائم اعتداء على المال والأشخاص ، ويقرون عادة اعتداهم على العرض باستخدام العنف .

ومن الجلى أن للفريزة الجنسية دوراً كبيراً فى تكوين شخصية الفرد وفى تكييف نشاطه والاتجاه به إلى أعمال جليلة خيرة أو الى أعمال وضعية مؤذية . فلدراسة هذه الفريزة عند الفرد أهمية كبيرة فى تفسير ما يصدر عنه من أفعال بصفة عامة ومن جرائم اعتداء على العرض بصفة خاصة .

على أن الشذوذ كما قلنا الآن كثيراً ما يكون كامنا لدى الفرد دون أن تنتج منه الجريمة . فلكى يشعب الفرد هذا الشذوذ بطريق إجرامى لا بد أن يكون تعلقه العاطفى بقواعد الأخلاق ضعيفاً ، وأن يكون لديه ميل تكوينى إلى الجريمة لا بصفة عامة تبعاً لتخلف أو لارتخاء الزمام المسك عنها لديه وتصاب الفريزة الجنسية بشذوذ إما كام وإما كيقاً ، أى إما كمية وإما نوعاً . فالشذوذ من حيث الكمية يتعلق بإفرازات الغدد الجنسية ونوضح فيما يلى الشذوذ من حيث النوع .

فالشذوذ النوعى فى الفريزة الجنسية إما أن يتخذ صورة اقلالية وإما

أن يتخذ صورة فسادية . والصورة الاقلاقية هي الجاذبية بين فردين من جنس واحد مذكر أو مؤنث . ولا تختلط هذه الصورة من الشذوذ بأفعال الاختلاط الجنسي التي تقع صدفة بين فردين من جنس واحد وتتميز عنه بأنها مقصورة على ظروف عابرة كالاجتماع في سجن أو في مدرسة أو أى مكان لا يكون مستطاعا للفرد فيه أن يباشر النشاط الجنسي الطبيعي مع آخر من جنس مفاير . فلك الأفعال العرضية تكون على خلاف الشذوذ الاقلاي بمثابة وسيلة تعويضية تحمل محل الوقاع الطبيعي بين ذكر وأنثى ، وترجع عادة إلى تفاوت بين الأفراد فى التكوين الجنسى وفيما يتوافر بهم من خصائص الرجولة وخصائص الأنوثة ، ويفضى هذا التفاوت عند الذكور إلى تمييز بينهم يتيح للفعل الطرفين اللازمين لارتكابه بأن يهيه له إلى جانب الطرف الإيجابى فيه طرفا سلبيا .

ويعلل العلم تعلق الفرد بآخر من جنسه ، إما بعامل وراثى وإما بعامل من الاضطرابات التى أصابت والدته أثناء الحمل به فأثرت على تكوينه وهو جنين ؛ إذ يكون من شأن هذين العاملين أو أحدهما التأثير على القوة الدافعة الموجبة للتويح الجنسي ، فتنمو الخلايا الجنسية للجنين بقدر واحد فى كلا الاتجاهين : الاتجاه المذكر والاتجاه المؤنث ، أو يبدأ نمو خلاياه الجنسية على نحو طبيعى منتظم - ولحلال فى تكوين الهرمونات - تنشأ به خصائص ثانوية لكل من الجنسين فى وقت واحد . وهكذا يئلب على الفرد قدر كبير أو صغير من الميل إلى ذات جنسه . ويتجلى هذا الميل إما فى صورة هيام أفلاطونى وإما فى صورة أفعال مادية ، وقد يتخذ

صورة مخلة بالآداب العامة تصل أحياناً إلى الفضيحة وإلى التهديد بإثارتها بنية ابتزاز المال . بل يفضى ذلك الميل أحياناً إلى غيرة على الفرد المحبوب من ذات الجنس بل إلى جرائم عنف وجرائم قتل ، لا سيما حين يكون الميل نفسه مقترناً بتكوين إجرامى فى الفرد .

أما الصورة الفسادية للشذوذ فى الفريزة الجنسية فتتخذ أشكالاً عديدة فن أشكالها حبّ المرض أى ميل الفرد إلى الكشف عن عضوه التناسلى وعرضه على الغير وشعوره فى ذلك بلذة جنسية . هذا الشكل من الشذوذ تنشأ عنه جريمة الفعل الفاضح العلى .

وهناك شكل آخر من الشذوذ يطلق عليه ( ساديزم ) *Sadisme* وفيه لا تتور الشهوة الجنسية عند الفرد ولا تكتمل لذتها إلا إذا أتى أفمالا من العنف على جسم المرأة . هذه الأفعال تتفاوت فى الجسامة من ضرب بسيط إلى جروح بالغة فى الثديين أو فى عضو التناسل ، وأحياناً تصل إلى حد القتل خنقا أو بكتّم النفس . وقد يتجلى هذا الشذوذ الجنسى المعروف بالساديزم فى نوع آخر من أفعال التصف والقسوة والاعتداء التى تبدو فى ظاهرها مقطوعة الصلة بالفريزة الجنسية بينما تكون فى الواقع صادرة عن ذلك الشذوذ فيها . من هذا القبيل التزام الرجل فى علاقته بالمرأة غلظة وفظاظة لا موجب لهما سعي وراء اللذة الجنسية التى يشعر بها حين يراها على حالة من العناء الجسدى أو النفسانى وتقوم مقام الساديزم ظاهرة أخرى شاذة هى بمثابة عوض عنه ، وهى المتعة الجنسية التى يحسّ بها الفرد حين ينزل بالأشخاص الخاضعين لسلطانه عناء مادياً

أو أدنيا أو حين يقع عليهم عقوبات جسدية وكثيراً ما تبدو هذه الظاهرة على بعض المعلمين في المدارس . على أنه يجب عدم الخلط بين العنف الراجع إلى الساديزم وبين العنف الذي وإن صحب جريمة العرض - لا يرجع مع هذا إلى ذلك الشذوذ الجنسي وإنما إلى تكوين إجرامى لدى الفرد يجعله ميالاً إلى العنف بصفة عامة سواء عند مباشرة النشاط الجنسي أو عند إتيان أى نوع آخر من النشاط .

ويقابل (الساديزم) شذوذ آخر عكسى يسمى (ماسوكيزم) Masochismo ومعناه أن يستساغ في سبيل إثارة الشهوة الجنسية وإشباعها الخضوع لأفعال من العنف والإذلال يرتكبها الشخص المحبوب . وقد يلجأ المصاب بهذا الشذوذ إلى العنف في سبيل أن يقابل بمثله أو بأشد منه من جانب المعتدى عليه أو في سبيل أن يلقى اضطهاداً وإذلالاً أو أن يقبض عليه البوليس .

وهناك أيضاً شكل من الشذوذ يطلق عليه (فيتيسزم) Feticismo وفيه تثار الشهوة الجنسية عند رؤية أجزاء معينة من جسم الغير رجلاً كان أو امرأة أو ملابس من لون معين يرتديها الغير ، دون أن يكون لهذه الرؤية عند الفرد العادى ذلك الأثر المثير للشهوة . ويؤدى ذلك الشذوذ إلى إتيان أفعال مخلة بالحياء أو إلى أفعال اعتداء على المال كما إذا أقبل المصاب به على إختلاس الشيء أو الملابس الذى رآه على جسم المرأة وراق له ، ويفضى كذلك إلى أفعال عنف حين تكثف إشباعه صعوبة أو مقاومة .

وأخيراً يتخذ الشذوذ شكل الميل الجنسي إلى المحارم أى الجاذبية بين جانبيين من رجل وامرأة لا يسوغ أن يشتهى أحدهما الآخر كأب وابنته أو أم وولدها . وبصرف النظر عن التعليل العلمى لهذه الظاهرة



التي لازال تفسيرها محل بحث ، فإنه مما يدخل في نشوئها انحطاط أدبي راجع إلى عدم تعلق عاطفي بأصول الخلق وشدوذ جنسى أو عضوى ينشأ عنه جموح في الشهوة وبالتالي انهيار في قوة ضبط النفس يساعد عليه فساد الجو العائلى وتشبعه بعادات سيئة مثل تعامى المكيفات ، فضلا عن اتاحته للخلطة على نحو مغالى فيه غير مقيد .

من ذلك الشذوذ الذى يصيب الفريزة الجنسية سواء في الكية أو في النوع تتولد جرائم الإعتداء على العرض بصورها المختلفة من وقاع بالإكراه أو هتك عرض أو فعل فاضح أو خطف إناث . على أن خطورته تتضاعف حين يصحبه تكوين إجرامى عند الفرد المصاب به ، فيصبح اجرام العرض عندئذ أكثر تكراراً وأشد جسامة .

ولما كان للفريزة الجنسية تأثير كبير على النشاط النفسانى للفرد ، فإنها كثيراً ما تكون الباعث الخفى لجرائم تبدو منقطعة الصلة بها ، ويفسر خفاء الطابع الجنسى في هذه الجرائم إما بأن الطبيعة الجنسية الأصلية لكثير من الأفكار الإجرامية تخضع لتغييرات تحدثها الظروف والملابسات المحيطة بنمو هذه الأفكار وإما بالانجهاات النفسية التى يتخذها المجرم فى سبيل وضع فكرته الإجرامية . موضع التنفيذ ، وإما بالحرص الطبيعى على إخفاء الأصل الجنسى للفعل الإجرامى لاسيما حين يكون هذا الفعل منبعثاً عن ضعف أو شدوذ فى الفريزة الجنسية أو عن ظروف يبدو معها شائنا لكرامة المجرم . فحينما يكتب الغموض مبعث الجريمة يكون من المفيد فى الكشف عن كيفية تولدها البحث والتقصي عن الحياة

الجنسية لمرتكبها ، لاحتمال أن يكون قد ساهم في توليد الجريمة  
شدوذ جنسى .

وأخيراً فانه يمين التفريق في الجرائم الجنسية بين الجريمة المرضية  
الواقعة بمحض الصدفة والجريمة المنبثقة عن تكوين إجرامى وبين الجريمة  
الصادرة عن مرض عقلى ، إذ لا تدخل الجريمة الأخيرة في موضوع  
دراستنا . وبالنسبة للجريمة الناشئة من تكوين إجرامى لا يختلط العامل  
المسبب لها وهو هذا التكوين مصحوب بشذوذ كى أو كينى فى الغريزة ،  
بالعامل المساعد أو المنبثق ومثاله تعاملى الحر أو المبكيات إذ يترتب  
عليه إيقاظ الليل الإجرامى مصحوباً فى الوقت ذاته بإضعاف للزماد  
المانع من إشباع هذا الميل . كما أن كلا من هذين العاملين يتميز أخيراً  
عن محض الظرف المهيء وهو ما يعرض للمجرم فى الوسط المحيط به  
من أمور مختلفة . وقد سبق أن بينا ذلك فى الكلام عن  
مصادر الجريمة .

تالياً : جرائم الاعتداء على الأشخاص :

تتولد هذه الجرائم من شذوذ كى أو كينى فى غريزة القتال والدفاع  
المتفرعة عن غريزة البقاء . فتتجلى غريزة القتال والدفاع فى الأفعال التى  
يهدف الفرد بها إلى صون وجوده ضد ما يمس به من طغيان الآخرين ،  
ولذا فهى غريزة نافعة لبنيان الجماعة حين تجرى مجراها الطبيعى ،  
ولا تصبح ضارة إلا حين تنحرف عن هذا المجرى . وتنحرف غريزة

القتال والدفاع إما إلى قصان وإما إلى إفراط . قالتصان يظهر في تهيب الخصام والمنازعة والاستسلام للجبن والركون إلى السكون وأحياناً في عدم الثبات على مبدأ تبعاً للانصياع إلى الجانب القوي أينما كان وفي التمسح بالغير والتزلف له . والافراط يظهر في عنف مغالى فيه ويميل إلى التعدى الذى لا موجب له . والتفاوت بين الأفراد في غريزة القتال والدفاع هو الذى يفسر اختلافهم فى الطبع والمزاج ولاسيما فى الكيفية التى يقابلون بها المؤثرات الخارجية من حيث مدى السرعة فى الرد على هذه المؤثرات ومن حيث مدى العنف فى هذا الرد .

وقد تصاب غريزة القتال والدفاع بخلل طارىء عابر يرجع إلى عامل خارجى شاذ صدر من البيئة المحيطة أو إلى اضطراب انفعالى أو عاطفى ، وعندئذ تنفتح ثغرة فى الزمام المسك عن الجريمة يكون من شأنها أن يفلت هذا الزمام فتقع الجريمة . وهكذا تولد الصدفة جريمة العنف فى صورتها العرضية . ولا تكون درجة العنف فى هذه الجريمة متناسبة مع جسامه العامل المثير فحسب بل مع طبع الفرد نفسه ومدى ما يميزه من ثبات فى الحساسية يصحبه أحياناً ميل إلى احتمال الإساءة والعفو أو على العكس من حساسية جياشة مفرطة يصحبها ميل إلى الاستشاطه والعنف . وتكون هذه الجريمة العرضية إما اضمالية إقلا تولدت من اقطاع فجائى سريع المفعول للاتزان العاطفى وإما عاطفية إذا نشأت من اقطاع فى هذا الاتزان دام فترة من الزمن فسكان .  
على المفعول نسبياً .

ومن العوامل المساعدة على جريمة العنف المرضية عامل السموم التي تنفذها المكيفات في الجسم وعامل الايمحاء الذاتي وعامل الإفرازات الداخلية للغدد إذ يقرر الطبيب Pende أن الميل إلى العنف ينفذه ويدعمه إفراط في إفرازات الغدة الدرقية .

على أن جريمة العنف المرضية لسكونها وليدة خلل طارئ عابر في التوازن بين الدافع والمانع ، تفتقر عن جريمة العنف الصادرة عن تكوين إجرامي أي عن خلل مستمر دائم في هذا التوازن . ذلك لأن التكوين الإجرامي كما قلنا هو استعداد فردي للأجرام يتميزه قوة في الدافع إلى الجريمة مع ضعف في المانع منها يكفل لهذه القوة قابلية التغلب لا بحكم الصدقة وإنما على وجه دائم . والجريمة بحكم التكوين على هذا المعنى تميزها عن الجريمة المرضية الفروق الآتية :

١ - أن الفترة السابقة عليها من التردد النفسي بين الدافع والمانع أقصر بكثير منها في الجريمة المرضية . ٢ - أن عواملها المثيرة غالباً ما تكون نافذة عديمة الشأن ، بالقياس إلى العامل الذي يثير الجريمة المرضية . ٣ - أنها لا تكون متناسبة مع جسامه العامل المثير كما يحدث عادة في الجريمة المرضية ، ولذا تتميز بالمبالاة والإفراط إلى حد الوحشية أحياناً بل إلى حد التمثيل بمحنة المجنى عليه . ٤ - أنها لا تكون متبوعة بأي تأنيب أو وخز ضمير ولا ينتاب مرتكبها أي إحساس من هذا القبيل إلا في اللحظة السابقة على النطق بالحكم ، فإذا ماتم النطق بالمعقوبة تلاشي هذا الإحساس . أما الجريمة المرضية

فتميز بأن فاعلها يقع فريسة لتأنيب داخلي مستمر يلزمه إلى ما بعد النطق ضده بحكم الإذانة أو بحكم البراءة .

وبديهى أن كثيراً من الأمراض العقلية مصدر لجرائم العنف والاعتداء على الأشخاص . غير أن جريمة العنف المرضية لا تدخل في مجال دراستنا وتناول فيما يلي أمثلة لحالات تبين كيف يفضى التكوين الإجرامى إلى ارتكاب جرائم العنف عامة والقتل بصفة خاصة .

(١) الانتقام : من الأفراد من لا يتورع عن ارتكاب أشنع جرائم القتل في سبيل إشباع الميل إلى الانتقام . هذا الميل فطرى بدائى يتفرع عن غريزة البقاء وبالتالى عن غريزة القتال والدفاع ، ولا أدل على الصفة الفطرية فيه من أنه متوافر حتى في الحيوانات ، بل حتى في العنقل الصغير . فمن المشاهد أن العنقل كثيراً ما ينتقم لنفسه حتى من الجماد إذا أصابه الجماد بألم . وقد قيل خطأ إن الميل إلى الانتقام ناشئ من الشعور بالكراهة الذى يتولد منذ الحداثة في نفس الصبي ضد كل مصدر لقسوة أو لقيود النظام ابتداء من الوالد باعتباره أول مصدر من هذا القبيل . فليس هذا هو الأتامن الحقيقى للميل إلى الانتقام لأن هذا الميل مبنى على أحاسيس غريزية عند الفرد كالغضب والغيرة والكبرياء والحقد .

والانتقام باعتباره مقابلة للسوء بمثله أو بأشد منه قد يكون على صفة عنيفة أو غير عنيفة مباشرة أو غير مباشرة . وقد يؤلف جريمة عنيفة غير منتظرة ولا معدة إعداداً سابقاً كما يحدث من رجل

يطلباً مثلاً برؤية زوجته مثلية بجيانتها ، أو جريمة عنف يتقدمها إعداد سابق مع فترة من الكراهية والحقد ، أو جريمة عنف مع سبق الإصرار أى مع التعرؤى في بحر نضائى من ضغينة وعداوة مستترتين دون أن يتصلح هذا التعرؤى مشيداً بصجل وقوع النتيجة الإجرامية .

والميل إلى الانتقام دليل تأخر في تكوين الأفراد والشعوب ، إذ أنه يشهد بطغيان الشخصية الأساسية وانعدام أو ضآلة الشخصية المهذبة ، وهو من آثار الوقت الذى لم يكن فيه للدولة وجود ، فكان الأفراد والقبائل يستعينون في الدفاع عن أنفسهم بسلطانهم الشخصى ، وكان الانتقام عندئذ قاعدة حيوية من قواعد السلوك ينهض الفرد به لا باعتباره سقياً فحسب بل بوصفه واجبا كذلك . ولا زالت هذه القاعدة مسمولاً بها حتى في الوقت الحاضر بعد ظهور سلطان الدولة ، ورغم قوة هذا السلطان إلى حشد ينفى في إقامة العدل بين الناس عن سلطان الفرد .

وتواتر الميل إلى الانتقام عند الفرد الذى يشمر بشرفه شعوراً حثالى فيه لا وجود له في الغالية العظمى من الناس ، أى عند من يجمع في نفسه مع الكبرياء المبالغ فيها تقصاً في نمو ملكة النقد وحساسية جاهحة وقابلية غير عادية للانفعال . وأعراض الميل إلى الانتقام في الفرد الذى من هذا النوع ، تبدو في التأويل الحاطى . لمخاتق وإنساد معنى الإساءة والمساس بالشرف إلى أمور لا يقم منها الرجل العادى . هذا

المعنى ، وفي شعور الفرد على التو بالحاجة الماسة إلى الانتقام لأنه - كما يقول هو نفسه أحياناً - لا يقوى على احتمال الإساءة . وتظل فكرة الانتقام بعد الشعور بالحاجة إليه منسلطة على ذهن صاحبها هذا ، لا يفلح في اقتلاعها أى ظرف من الظروف الملائمة للصلح والمفوح حتى يتم الانتقام ويصبح أمراً واقعاً وعندئذ فقط يعود الصفاء إلى نفس المتعم .

(ب) فعل الأذى هباً في الأذى : كثيراً ما يكون الفرد على تكوين إجرامى بحيث يميل إلى الأذى جاً في الأذى وإلى القتل جاً في القتل . وقد يتوافر هذا الميل عند النساء لاسيما عند من تكون منهن ذات ولع خاص بالتسميم ، فتشعر بانسراح ومتمعة في تنفيذ جريمتها ويبلغ شعورها بالذمة أشده حين تبدأ أعراض التسمم في الظهور على شخص المجنى عليه وحين يحقق السم أثره بإحداث الموت .

(ج) الغيرة : قد تتولد جريمة العنف أو القتل من الغيرة . والشعور بالغيرة مرتبط بالغيرة الجنسية من جهة وبغريزة الاقتناء من جهة أخرى . وليست الغيرة هي الحسد . فالغيرة الجنسية شئ والحسد شئ آخر . كما لا يصح الخلط بين الغيرة والحب للاعتقاد الشائع بأن الحب الشديد لا بد أن يكون مصحوباً بالغيرة على الشخص المحبوب . ذلك لأنه بينما ينحصر الحب في التعلق بشخص الحبيب ، تنحصر الغيرة في الخوف من فقدانه أى الخوف من ضياع السيطرة عليه . ولذا قلنا إنها متصلة أوثق اتصال بغريزة الاقتناء والامتلاك .

وتنشأ الغيرة إما من مبدأ متحكم في عقيدة الفرد هو مبدأ السلطة المطلقة للرجل على المرأة ، وقد كانت هذه السلطة شبيهة في نوعها ومعاصرة كذلك في نشأتها للسلطة الأبوية عند الرومان ، وإما من كون العلاقات الغرامية بين الرجل والمرأة قد دب فيها ديب الشك وعدم الثقة ، وإما من كون العلاقة بين الرجل والمرأة يقوم جلها على الناحية الجسدية الحسية دون ناحية روحانية من الحب السامى النبيل ، فلا يتوافر فيها الانسجام الكفيل بإيجاد الثقة بين الطرفين والذي بدونه لا يكون كل طرف مستيقناً من اتجاهات وميول الطرف الآخر . على أنه متى نشأت الغيرة فإنه يمتبها اضطراب في الملكات النفسية للفرد إذ تفقد اتزانها ونزعتها الواقعية ، فيساعد ذلك على تولد الأوهام والتفسيرات الخاطئة للوقائع .

وكما كان للغيرة وجود في الفرد البدائي والشعوب المتأخرة فإن لها وجودها حالياً بين الشعوب المتقدمة كذلك . ويتفاوت الأفراد من حيث مدى استعدادهم لها . فمن الأفراد من تتنابه غيرة عرضية قد تؤدي بحكم الصدفة إلى جريمة انفعالية أو عاطفية ، ومنهم من يكون ذا خصال معينة من سهوة الانفعال والتأويل الخاطيء للأمر فيكون أكثر وأسهل وقوعاً في الغيرة من سواه . ومنهم من تتنابه غيرة مرضية راجعة إلى داء عقلي من صورته ما يسمى بهذيان الغيرة . على أن الغيرة تكون من ناحية علم الاجرام أشد خطراً حين تتناب فرداً لديه تكوين إجرامى ، فتهيء له فرصة لارتكاب جرائم جسيمة .



(د) الشعور بالنقص الاجتماعي أو النفساني : قد يتولد الميل إلى العنف من مركب نقص لدى فرد يشعر أنه أقل مستوى من الآخرين لعبج جسدى أو نفسى فيه ، فيقابل بالعنف كل من يعتقد صدور إهانة منه بسبب هذا العيب . وكثيراً ما يكون هذا النوع من مركب النقص مصحوباً بسهولة انفعال غير عادية وسرعة زائدة في رد الفعل .

(هـ) الفرور والمتعة بمشاهد النار : قد تتخذ جريمة العنف صورة الحريق العمد وعندئذ تتولد غالباً من مجرمين معينين يتميزون بفرور يجملهم شغوفين باسترعاء أنظار الآخرين إليهم ، كما يحلو لهم النظر إلى مشاهد النار ويرون فيها متعة خاصة . ويتحقق هذا على الأخص من المجرم ذى التكوين الإجرامى .

وأخيراً لا ينبغي عن البال أن من العوامل المنبهة لتكوين الإجرامى والمساعدة على ارتكاب جرائم العنف ، ما ينتاب المجرم من انفعالات أو عواطف وما يتعاطاه من مكيفات مثلاً لأن كل هذا من شأنه أن يضاعف القوة الدافعة إلى الجريمة ويزيد من ضعف الزمام المانع منها .

#### رابعاً : جرائم الجمهور أو إجرام الكتلة الشعبية :

إجرام الجمهور ليس منقطع الصلة بإجرام الفرد الداخلى فى تكوين الجمهور . ومن ثم لا يمكن إغفال علم النفس الفردى فى دراسة إجرام الكتلة الشعبية وإن كان من اللازم فى هذه الدراسة أن يستعان كذلك بعلم النفس الجماعى . فقد سبق لنا أن بينا كيف أن لتكوين الفرد نفسه

وخلا كبيراً في تحديد الوسط المحيط به من الأشخاص ، ومن ثم يتضح كيف أن إجرام الكتلة الشعبية راجع إلى وجود أفراد فيها لديهم ميل طبيعي إلى التطرف واستعداد للدخول في زمرة المتطرفين والانضمام إلى صفهم . ولا يكفي تكتل الأفراد في ذاته لكي يتولد منه إجرام جماعي ، وإنما يجب أن تسود هذا التكتل لفكرة مستحوزة على أذهان جميع أفراده ومسيطرة عليهم ، ويغلب أن تكون هذه الفكرة ثورية ناشئة من صعوبات اقتصادية أو من كفاح سياسي اجتماعي أو من نزول الفوضى بالمعايير الخلقية . وسيطرة فكرة واحدة على أفراد الكتلة الشعبية معناها أن يكون الأمر غير قاصر على مجرد تجمع بين عدة أفراد وإنما أن يتعلق الأمر كذلك بوعي جماعي عام لهذا التجمع . ونبين فيما يلي العوامل التي تفسر كيف يفضى هذا الوعي العام إلى ارتكاب الجرائم :

- ١ - عامل الميل إلى التعدي : فمن المعلوم أن لكل فرد ميلا غريزيا إلى التعدي يصبح بفعل الظروف الاستثنائية ميلا إلى العنف بل ينجم عنه ارتكاب القتل أحيانا حين يجد الفرد نفسه في كتلة شعبية نائرة هائجة .
- ٢ - عامل التقليد : يبلغ الميل إلى التقليد منتهاه حين يوجد الفرد وسط آخرين مجتمعين ، إذ يكون عندئذ أسهل وأسرع انسياقا لتأثير سواء عليه لا سيما لأن وجوده منفصلا وسط كتلة يسودها ذات الأفعال ، يوهن لديه ولو وقتياً القدرة على ضبط النفس باعتبارها الزمام المسك عن الجريمة . ولذا فكثيراً ما يأتي الفرد وهو في الجماعة فعلا تبدو له غريبة ويلوم نفسه من أجلها حين يخلو إلى نفسه . ( الحكمة في قانون منع التجمهر ) .

٣ - عامل طفيليه الشر على الخير : فن المشاهد أن الكتلة الشعبية تربة صالحة لنمو جرثومة الشر ومن ثم تكون هذه الكتلة عادة أميل إلى أفعال الشر منها إلى الخير . ذلك لأن الحصل الحميدة للفرد وهو في وسط الجماعة التأثير نفوس وتختفي بينما تلو وتتغلب خصاله السيئة ، لأن حالة الانفعال التي هو عليها من شأنها أن تظهر في المعمة شخصيته الأساسية وتوجب شخصيته المهذبة . ويزيد من خطورة هذا العامل أن التقليد - وقد رأينا أن الميل إليه يتضاعف عند الفرد وسط الجماعة - يكون منصبا على محاكاة أشرار الجماعة لا أختيارها تبعاً لأن الأفراد لاسيما غير المكترئين منهم أصلاً ينساقون إلى من يكون في الجماعة أشد نشاطاً وأكثر حركة .

٤ - تعطيل ملكة الذكاء : من المعلوم أن افعال الفرد يعطل لديه إلى حد ما ملكة الذكاء والتفقد فتسم فعاله بالاندفاع والتسرع وعدم التروي . وقوة الانفعال تناسب تناسباً طردياً مع عدد الأفراد الذين يعضون له في ذات الزمان والمكان ، فيكون الانفعال أكثر حدة كلما كان المنفعلون به أكبر عدداً . وينبثق على تداعي ملكة الذكاء والتفقد انهميار التمسك بالعدالة وبالمثل الخلقية وإفلات الزمام المسك عن الجريمة والتهيشة لاسوأ صنوف العنف والقسوة .

٥ - الظروف التي يخبئها فيها التعب : إن كل كتلة من الشعب لا بد أن تكون متأثرة بظروف الشعب الذي هي جزء منه . فدراسة هذه الظروف اقتصادية كانت أو اجتماعية تلقي الضوء على حالة الانفعال

والهياج والغضب والحقد السائدة على الكتلة الشعبية . وهذه الدراسة تبدو بالغة الأهمية بالنسبة للقائمين على حكم الشعب ؛ فإن مهمتهم القضاء على أسباب العناء المادى والمعنوى فيه وبالتالي على مصادر الحقد والتذمر عنده . وقد دلت أحداث التاريخ وما صاحب الثورات من جرائم ، على أن الشعوب دائماً تقيم لإيمانها السياسى رمزاً تحترمه إلى حد التقديس والمعبادة طيلة الوقت الذى يظل فيه هذا الإيمان . فإذا ما ضعف أو انهار الإيمان بما يمثله الرمز ، انقلب الشعب على الرمز عينه بعنف يزداد حدة كلما كان فقد الإيمان أكثر غورا وكلما طال الوقت الذى ظل فيه رمز الإيمان المنهار ، سائداً على الأذهان مفروضاً على الوعى العام . وهكذا يتغير الشعب فيجمل محلاً للزراية والاحتقار ذات الشيء الذى كان لديه محلاً للتقديس والمعبادة .

**الشعور بالقوة والجبروت :** إن من طبيعة الفرد ذى السلطان أن يسكره الشعور بالسلطان ، وبالتالي يسهل أن تصدر منه أفعال التعسف والاستبداد . وكذلك الحال فى الكتلة الشعبية ؛ فالاتحاد بين أفرادها يشعرهم بقوة قصوى لا يعلى عليها فى نظرم ولا محل أمامها لمحاسب أو مسائل ، ولذا يستجرى الفرد فى الكتلة الشعبية على أفعال لا يتأتى له مطلقاً أن يرتكبها منفرداً .

٧ - وجود عناصر فردية تغذى جو الجرم : من المفيد فى دراسة إجرام الكتل الشعبية الوقوف على نوع الأعضاء الداخلين فى تكوينها . فمن المعلوم أن احتواها على أحداث وعلى نساء يساعد على حدوث

الإجرام . ذلك لأن الحدث لمدم نضجه وقص ملكة النقد عنده ، أكثر قابلية للتأثر وأوفر استعداداً لأن ينهار عنده المانع من الجريمة ، كما أن المرأة لكونها بطبيعتها عاطفية سهلة الانفعال ، أسرع وقوفاً من الرجل في حالات الثورة النفسية ، وهذا ما يفسر ارتكاب الصغار والنساء لأبشع أفعال العنف حالة دخولهم في تكوين كتلة شعبية نائرة . وقد تحدث من الكتلة الشعبية جرائم بالغة في القسوة حد الوحشية لوجود أفراد في هذه الكتلة إما من المصابين بأمراض عقلية وإما من ذوى التكوين الإجرامى . فالشاهد على الفرد ذى التكوين الإجرامى أن التجمع الشعبى التأثير يكون عاملاً مهيباً ينبه مفعول هذا التكوين عنده ، فيكون أسبق من سواء إلى مواقف العنف وأول الداعين والمنفذين ، لأفزع الأفعال الوحشية التى عند صدورها من غيره لا يرتكبها هذا الغير إلا وهو محس بضرب من النفور والاشمئزاز .

الآن وقد بينا كيف يتولد إجرام الكتلة الشعبية ، يتعين علينا أن نوجه النظر إلى الفرق بينها وبين العصاة الإجرامية . فالكتلة الشعبية تختلف عن العصاة الإجرامية من ناحيتين : من ناحية التكوين ومن ناحية طبيعة الجريمة المرتكبة . فالأفراد الداخلون في تكوين الكتلة الشعبية يجتمعون عادة بمحض الصدفة ولا يلزم أن يكون بينهم تعارف سابق ، في حين أن العصاة الإجرامية أفرادها معروفون بعضهم لبعض اجتمعوا على أساس اختيار الواحد منهم للآخر . والجريمة التى تقع من الكتلة الشعبية لا تكون معدة إعداداً مسبقاً ومن ثم تحدث في العادة

عرضاً بنسب أن يكون من الممكن تحديدها مقدماً أو التكهّن بنوعها ،  
أما الجريمة التي ترتكبها المصابة الإجرامية فتقع بناء على خطة مرسومة  
وتتقدمها برنامج متفق عليه بين أفراد المصابة . ومن قبيل المصابات  
الإجرامية الجماعات التي تؤلف للسرقة أو للقتل بناء على برنامج يعدّه  
أعضاؤها بطريقة منظمة بعد التروى والتدبر .

على أن الكتلة الشعبية والمصابة الإجرامية تتفقان من حيث كيفية  
نشوء الجريمة في كل منهما . فكلاهما تحتوي على قائد ومقود إلى الجريمة .  
فالقائد هو المحرض في الكتلة الشعبية أو الزعيم في المصابة الإجرامية ،  
ويطلب أن يكون ذاتكوين إجرامى . والمقود هو شخص أضعف فضا  
وإرادة من القائد وبالتالي يكون عرضة للانصياع إلى ما يشير به هذا  
الأخير على نحو من الإيحاء الذاتى الذى ينشأ لدى شخص ضعيف بالنظر  
إلى شخص قوى . وهذان الطرفان لازمان في توليد الجريمة الجماعية .  
وقد يكون الطرف القائد محترفاً للسر أو التويم المناطيسى فيوجه بهما  
إلى ارتكاب الجريمة الطرف المقود . وبديهي أن الطرف المقود  
لا ينساق على هذا الوجه إلى الجريمة إلا إذا كان كما فى هو الآخر  
ميل إلى الإجمام يكون بمثابة تربة صالحة لفعل الإيحاء والتحريض  
الذين يقتصر أثرهما عندئذ على مجرد إيقاظ هذا الميل وخلق مناسبة  
لتحقيق مفعوله .

وقد تنشأ الجريمة الجماعية من معتقدات خرافية سائدة على أذهان  
الأفراد ، ومن هذا القبيل اعتداؤهم بالعنف على من يُعتقد فيه الخضوع لسياجة

الجن أو على من يُعتقد فيه أنه مجلبة للعنة وسوء الحظ . وعندئذ لا تكون تلك المعتقدات الخاطئة هي بمفردها مصدر الجريمة وإنما يلزم لكي تتولد الجريمة منها أن تحدث أثرها في أفراد لديهم من الأصل تكوين إجرامى وبالتالي ميل إلى الجريمة يكون المتعد بمثابة عامل منبه له .

### خاصاً: المهارة :

قبل الكلام عن المهارة باعتبارها ظاهرة متماثلة مع ظاهرة الإجرام ، يتعين أن نفرق بينها وبين ما قد يختلط بها من ظواهر أخرى . وقصر كلامنا هنا على المهارة في نوعها الحالى بصرف النظر عن أنواعها التي عرفت قديماً واقترضت مثل المهارة الضيافية والمهارة المبادية . فالنوع الحالى للمهارة هو المهارة الرسمية المروفة أي المهارة المنظمة قانوناً ، وحتى بالنسبة لهذه المهارة نجد أن كثيراً من التشريعات قد قضى عليها وقرر إلغائها . والفرقة بين المهارة بمعناها الحالى وبين الظواهر الأخرى التي قد تختلط بها ، لا تتأتى إلا بتعريف المهارة ذاتها . فالمهارة هي أنجاز المرأة بجسدها وذلك بتقديمها هذا الجسد على وجه الاعتياد ، نظير المصلحة المادية ، إلى أي رجل قادر على تحقيق هذه المصلحة . ومن هذا التعريف يستفاد أن المهارة تقوم على أركان ثلاثة : -

أولاً : ركن المصلحة ثانياً : ركن الاعتياد ثالثاً : ركن التصرف في الجسد لأي رجل قادر على تحقيق المصلحة المادية ولو كان على درجة من التبعية الخلق لا تقبل معها المرأة العادية أن تواجهه . فإذا كانت المرأة لا تتوخى في وقاعها للرجال مصلحة مادية وإنما مجرد المنفعة الشخصية

بهم فلا تعد عاهرة ولو كانت متزوجة تخون الأمانة الزوجية إذ يعد سلوكها عندئذ في نظر القانون زنا لا عاهرة . كما لا تتوافر صفة العاهرة في المرأة التي تسمى إلى قضاء مصالحها المادية عن طريق واقعة الرجل دون أن تحدث منها هذه الواقعة على وجه الاستمرار والاعتیاد . فإذا استسلت امرأة بحكم المصلحة المادية إلى واقعة أكثر من رجل دون أن تتوافر في مسلكها هذا صفة الاعتیاد اللازمة في كل تجارة وإنما كان هذا المسلك منها وليد ظروف عرضية عابرة ، فإنها لا تعتبر عاهرة . وأخيراً فإن كل وقاع تكون المرأة مدفوعة إليه بحكم إعجابها الشخصي وهيامها بالرجل الذي تواقفه لا يتحقق به معنى العاهرة . وسيان في المصلحة المادية التي تقوم عليها العاهرة أن تكون شيئاً مادياً كالنقود أو الهدايا ، أو غنماً ذا قيمة مادية ، وإن لم يكن شيئاً ملموساً ، كتقديم شخص أو قضاء أمر لدى مصلحة عامة .

ولذا فالتانون السوفيتي يعتبر من قبيل الرشوة أن يؤدي الموظف لامرأة عملاً من أعمال وظيفته نظير موافقته إياها . وأقرت هذا النظر نصوص القانون المصري الأخيرة في باب الرشوة إذ قضت م ١٠٧ بأن المعية في باب الرشوة يراد بها بالنسبة للموظف أية فائدة مادية أو غير مادية .

وعلى هذا أيضاً قضاء محكمة النض الإيطالية في تفسير النص المقابل من القانون الإيطالي .

كما تقدم يتبين أن العاهرة بالمعنى الصحيح ليست هي الواقعة التي



تم مع أكثر من رجل في ظروف عابرة ولو بدا عليها مظهر الاعتياد ما دامت وقتية زائلة ، وإنما هي التجارة بالجسد بمعناها وأركانها السابق يانها أي جعل الواقعة الجنسية صناعة أو حرفة تؤدي لقاء أجر والانحراف بها عن الدور الروحاني الاجتماعي السامي الذي أعدتها من أجله الطبيعة . ولانتشأ المهارة بهذا المعنى إلا بناء على ميل تكويني كامن في المرأة يجعل لديها استعداداً لأن تكون عاهرة . هذا الميل التكويني إلى المهارة شبيه ومماثل للميل التكويني إلى الإجرام كما سيجي .

على أنه بين المهارة بمعناها الصحيح والمهارة المرضية الناشئة عن حالة استثنائية مؤقتة من الظروف الخلقية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو العائلية ، يوجد نوع آخر من المهارة يدنو بالمرأة في الظاهر إلى مستوى المرأة الطبيعية الشريفة ، ويطلق عليه اسم المهارة المترفعة . ويمتاز الماهرات في هذا النوع بذكاء وقوة مراس وروح مجازفة وإرادة قوية وحظ لا بأس به من الثقافة يتيح لمن الامتزاج بالأوساط الاجتماعية الراقية وإتيان وجوه من النشاط الدقيق كالتجسس مثلا . ويطلب عليهن كذلك إحساس مفالي فيه بالشخصية الذاتية وغرور وعدم استقرار في العواطف وإفراط في الإيحاء الذاتي المنافي للأخلاق وشفغ بكبير الصفقات ونوع من حياة مضطربة تقوم على المتعة واللذة ، وجشع وجسارة وعدم تورع فضلا عن خيال خصيب يذكر بالمحتالين والنصابين ويبرر اعتبار عاهرتهم بمثابة عوض عن إجرام الاحتيال والنش .

أما المهارة بالمعنى الصحيح وهي القائمة على ميل تكويني إليها في

نفس المرأة فينما وبين الإجرام بالتكوين شبه كبير . هذا الشبه يبدو في أن العاهرة بالتكوين تكون عادة ذات نمو ناقص في الجسم وفي وظائف الأعضاء وفي النواحي النفسانية التي يتوقف عليها النمو الخلقى للفرد . فكثيراً ما تنسم بسعات خلقية بدائية وتكون حساسيتها الجلدية للألم قليلة ، كما تتميز بحظ قليل من الذكاء وبرود عاطفي وقتور خلقى ، ومن ثم ينعدم لديها الإحساس بالحياء ويغلب عليها حب الذات والاعتساف وقصر النظر وعدم الاكتراث بأية إساءة توجه إلى كرامتها أو أنوثتها فضلاً عن برود جنسى كبير . وقد تكون العاهرة بالتكوين من نوع آخر ، فتوافر فيها أحياناً وجوه من الشذوذ الخلقى كما يغلب عليها الاضطراب العصبى والفكرى والخيال الخالم والميل إلى الكذب والتقلب في العاطفة وفي المزاج والإفراط في قابلية الانفعال والضعف في الإرادة مع الميل إلى العنف . ويتجلى كل هذا لديها إذ تكون كثيرة الرغبات والأهواء نهمة مقترنة كذابة سهلة الانفعال عنيفة . وكثيراً ما يكون هذا النوع من الماهرات خلافاً للأمر في سابقه على شراهة جنسية لاحد لها قد يتخذ التعبير عنها صورة عنيفة أو صورة فاضحة مخلة بالحياء أو صورة فسادية أو اقلالية في الغريزة الجنسية مما سبق لنا بيانه .

وفضلاً عما تقدم فإن العاهرة بالتكوين كثيراً ما يكون لديها كذلك ميل تكويني إلى الإجرام لا سيما إلى السرقة والنصب والسب والقتل بالسلم أو الاعتداء العنيف الذي يتفاوت في الجسامه بين حالة وأخرى ويصل أحياناً إلى القتل . وإذا كانت النساء المحرّمات أقل عدداً من

الرجال المجرمين فإن هذا راجع إلى كون العاهرات تحت وقاية رقائهن من الرجال ، كما أن إجرامهن كثيراً ما يتخذ صورة الاشتراك بالتحريض بل كثيراً ما تقصر العدالة عن بلوغه لأنه قد ينحصر في مجرد الإيحاء بالجريمة على نحو لا تتوافر به صورة من صور الاشتراك .

وأخيراً فإن المهارة قد تكون لا عرضية ولا تعسفية وإنما مرضية . فهناك أمراض عقلية تكون المهارة من أعراضها . هذه الأمراض مثلها المستيريا والصرع والسكينسوفرينيا ( أو توم الاضطهاد ) وليس هذا مجال دراستها .

ولا تبقى لنا في الكلام عن المهارة سوى مسألة أخيرة هي وجه المناسبة في إلغاء المهارة الرسمية أو الإبقاء عليها فالمهارة الرسمية هي ذلك النوع من المهارة الذي تسمح به الدولة وتنظمه تنظيمًا إداريًا بأن تخضمه لضروب من الرقابة لا سيما من الناحية الصحية . وأهم مميزات هذه المهارة التي تسمى أيضا بالبغاء الرسمي أن المرأة العاهرة تخضع فيها لفحص طبي مستمر يكفل اكتشاف ما قد تكون مصابة به من أمراض تناسلية على الأخص ويضمن استبعادها وعزلها حين يتبين أنها ابتليت بمرض من [هذا القيل ، حتى لا تسرى عدواه إلى غيرها . وقد ألقى البغاء الرسمي في كثير من الدول حاليًا كما في إيطاليا وفرنسا ومصر ، بحجة أنه مما يشين الدولة وهي القوام على الأخلاق أن تعترف رسميًا بجمته يتنافى الأخلاق .

غير أن هذه الحجة لا تستقيم في نظر كثيرين من الباحثين في علم الإجرام لكونها نظرية مجتة . فمنهم من يجذون الإبقاء على البغاء الرسمى لسببين : إذ يرون من جهة أن إلغاء هذا البغاء من شأنه أن يدع المجال واسعا للمهارة السرية وهي أخطر من المهارة الرسمية لكونها تفلت عملا من رقابة الدولة ولا تخضع للنظام الصحى الذى تكون مقيدة به حالة الاعتراف بها رسميا ، فيعم المرض بفعلها ويستشرى بين الأفراد على نحو يهدد الصحة العامة بالخطر . فع التسلیم بأن الإبقاء على المهارة الرسمية ضرر ، فإن القضاء عليها يكون ضرراً أجسم وأشد ، ومن الحكمة أن تقبل الدولة أهون الضررين عملا بالقاعدة القائلة بأن الضرر اليسير يدفع به الضرر الخطير . ومن جهة أخرى يذهب أولئك المجذون إلى القول بأن المرأة العاهرة حارسة واقية للمرأة الشريفة وأنها حصن يرد عنها عادية الرجال الذين لا تتوافر عندهم أسباب الأمانة فى معاملة المرأة ، وبذا تكون المهارة متمشية لامتناعضة مع المتعضيات الختية للنظام الاجتماعى . ولا زالت هذه المشكلة على أية حال من مشاكل الساعة ، ومن المسير البت فيها برأى قاطع .

#### سادسا : التسول والتسرد :

التسول وهو الاستجداء من الغير . ظاهرة اجتماعية تتخذ فى الأخرى صورتين : صورة التسول عرضا وصورة التسول بحكم ميل تكوينى . فالتسول عرضا هو الذى يغلب فى تسوله فعل ظروف خارجية من اليئة العائلة أو الاجتماعية ويظهر بكثرة فى فترات الضيق الاقتصادى

والفوضى الخلفية . أما التسول بحكم التكوين فيعزى تسوله إلى ميل  
كامن فيه مصحوب بضعف في الذكاء وقصور في العاطفة وبرود في قابلية  
الافعال وإرادة ضعيفة وعدم اكتراث بالمثل الأدبية . ويتجلى مفعول  
هذه الخصال عنده في الركون إلى الكسل والتحول والزهد في العمل  
واستعذاب القعود عنه والاتجاه في العيش إلى الطرق غير الخلفية  
والمعاملات المتخفية الملتوية .

أما التشرذم فهو القعود عن كسب العيش بالطريق الطبيعي ، ويضم  
فيما يشمله من الصور ، صورة التسول ، غير أنه أوسع معنى منه ، إذ  
يتخذ أشكالاً أخرى غير الاستجداء من الغير . والتشرذم بدوره  
إما أن يكون كذلك عرضاً وأما أن يكون كذلك بحكم ميل  
تكويني .

فالتشرذم عرضاً يرجع تشرده إلى ظروف استثنائية من البطالة أو  
الأحوال النفسية الطارئة أو المشاكل الاجتماعية أو السياسية . أما التشرذم  
بحكم التكوين فهو الذي يتوافر عنده ميل تكويني إلى التشرذم من  
أعراضه عدم الاستعداد للماشاة والحاجة إلى الجديد والحرب من كل  
طريقة للحياة تجرى على وتيرة واحدة أو تقوم على عادات معينة أو تخضع  
لنظام ما . ويتميز هذا التشرذم أيضاً بقدرة غير عادية على مقاومة مختلف  
أنواع المتاعب الجسمية أو النفسية ، الأمر الذي يفسر استعداده للامتزاج  
بكل بيئة والعيش على كل طريقة .

ومن أمثلة التشرذم العرضي نوع يسمى بالتشرذم « تديناً » وفيه يكون

المتشرد مأخوذاً بشعور ديني يدفعه إلى سلسلة غير منقطعة من أعمال  
الحرمان والصيام والصلاة ، ونوع آخر يسمى بالمتشرد « شوقاً وحنيناً »  
وفيه ينقطع المتشرد عن موارد العمل والرزق لفرط تعلقه العاطفي بقيمة  
مدينة أو وسط معين .

أما التشرد بحكم التكوين فمشاله التشرد الذي يلجأ إليه ذوو  
التكوين الإجرامى سواء ليألمهم الطبيعي إلى النفلت من كل القيود  
النظامية ، اجتماعية كانت أو خلقية أو لرغبتهم فى التخفى والإفلات من  
القبض والعقاب .

وأخيراً قد يكون التشرد مرضياً أى راجعاً إلى مرض عقلى مثل  
البله والمهتريا وهذا النوع منه خارج عن موضوع دراستنا .

على أنه يعنىنا قبل ختام الكلام على التشرد أن نشير إلى صورة  
خطيرة يتخذها هى صورة التمويل التام على النير . ووجه الخطورة فى  
هذه الصورة إنما يبدو حين يكون المتشرد معولاً فى معيشته على امرأة  
يماشرها ويستغلها أبشع استغلال ، ويسمى عندئذ بالتواد . وكثيراً ما تتوافر  
فى قلبه إلى جانب صفة التشرد جريمة خاصة .

### سابعاً : الإهرام السياسى

لا تختلف الجريمة السياسية فى شئ عن الجريمة العادية ، فطبيعتها  
واحدة من حيث الجوهر ولا يميز كلا منهما عن الأخرى سوى الظرف  
الخارجى المبهى . فحيث يكون هذا الظرف سياسياً توصف الجريمة فى لغة

أئمة القانون بأنها سياسية . غير أن الجريمة السياسية بالمعنى الصحيح ليست إلا جريمة عادية عرضية يرتكبها مجرم بمحرم الصدقة تحت تأثير نوبة انفعال أو عاطفة طارئة تطلب فيها نزعة الإيثار والتفاني في حب الوطن لا نزعة الأثرة وحب الذات . ومن ثم تفترق الجريمة السياسية بهذا المعنى عن الجريمة شبه السياسية ، فالجريمة شبه السياسية إنما يرتكبها مجرم بمحرم التكوين لديه من الأصل ميل إجرامى كامن ولا يكون الظرف السياسى بالنسبة له إلا مناسبة تهيء لهذا الميل فيه سبيل الظهور .

يتعين إذن أن نستبعد من عداد الجرائم السياسية تلك الجريمة التى - رغم وقوعها فى ظروف سياسية - يرتكبها مجرم بالتكوين . ذلك لأن هذا المجرم لا يكون الظرف السياسى بالنسبة له إلا بمثابة عامل مساعد أو مهيء لجريمته بينما يكون العامل المسبب لها هو الميل الإجرامى الكامن فيه . وتكون الجريمة السياسية الحقة ضرباً من الجريمة العادية الواقعة من مجرم بالصدقة . غاية الأمر تمتاز بأن العامل المسبب لها ليس فحسب كما هو الحال فى الإجرام بالصدقة عامة - خارجياً أكثر منه داخلياً ، وإنما مطبوعاً بصيغة سياسية أهم خصائصها نبل الغاية واستهداف مصلحة الغير لا مصلحة النفس . بل ينكر البعض على الجريمة السياسية نبل الغاية ويقولون إنها هى الأخرى جريمة عادية لا تختلف عن غيرها من الجرائم الواقعة لمصلحة شخصية ، وليس الظرف السياسى فيها إلا قناعاً يستر هذه المصلحة ويضفى عليها مظهرأ خداعاً من حب الغير والسعى لصالح الآخرين . وهذا ما يفسر اختلاف المعاملة التى تلقاها الجريمة السياسية من جانب الشرعيين الجنائين فى الدول المختلفة .

فهنالك دول تشدد العقاب على الجريمة السياسية وهي عادة دول  
دكتاتورية كروسيا السوفيتية وهناك دول تخفف العقاب عليها كفرنسا  
وأخيراً تسوى بعض الدول بينها وبين الجريمة العادية كصر ، وإن كان  
قانون العقوبات المصري يحتوي أحكاماً تعامل الجريمة السياسية  
بالشدة حين تضر بأمن الحكومة وبالرفق حين تتخذ صورة جريمة  
النشر أو الرأي .

وأخيراً هناك جريمة سياسية مرضية ترجع إلى أمراض عقلية أو نفسية  
لا محل لدراستها في هذا المجال .



# الباب الرابع

## طوائف المجرمين

سبق أن بينا أن الجريمة لا بد أن تكون بالنسبة للمجرم وليدة الداخل والخارج معاً أى ناتجة من ازدواج العامل الداخلى والعامل الخارجى سوياً . أما كونها راجعة إلى فعل الداخلى أكثر منها إلى فعل الخارج أو العكس فيتوقف على دراسة كل حالة على حدها ، وتحليل السكيفية التى تولدت بها كل جريمة وقت . وقد كشفت دراسة الجرائم وأشخاص المجرمين عن اختلاف كبير يميز جريمة عن غيرها ومجرماً عن آخر ، تبعاً لكون الجريمة قد تطلب فى إنتاجها عامل داخلى من النفس أو عامل خارجى من البيئة مع التسليم بضرورة اقتران العاملين معاً فى توليدها . فهناك أفراد لديهم - كما قلنا مراراً - ميل إجرامى كامن فى تكوين أنفسهم فتكون جريمتهم مرتبطة بهذا الميل ارتباط المسبب بالسبب على اعتبار أن العامل الخارجى مع مساهمته فى إنتاجها يعدّ من الناحية السببية ثانوياً بالنسبة لذلك الميل كعامل داخلى . وهناك أفراد ليس لديهم هذا الميل الإجرامى وإنما يرجع إجرامهم إلى تأثير عامل خارجى طارىء ، وترتبط جريمتهم بهذا العامل ارتباطاً سببياً على اعتبار أن العامل الداخلى رغم اشتراكه فى إحداثها يعدّ ثانوياً بالنسبة له . فالنوع الأول من الأفراد يكون طائفة المجرمين بالتكوين ويعتبر العامل الداخلى فيها بمثابة العامل المسبب للجريمة بينما يكون العامل الخارجى مجرد عامل مهيء أو مساعد

والتنوع الثاني من الأفراد يكون طائفة المجرمين بالصدفة . وفيه يكون العامل الخارجى على العكس هو العامل المسبب للجريمة بينما يلعب العامل الداخلى دور العامل المساعد ليس إلا .

والناس فى سوادهم الغالب يتوازن عندهم فعل الخارج والداخلى فيؤثر عليهم كل منهما بذات القدر ، غير أن منهم من يكون أكثر تأثراً بالعوامل الخارجية بحيث يطفى عنده فعل الخارج على فعل الداخلى . وكلا النوعين يظهر منه المجرم بالصدفة حين يصبح الفرد مدفوعاً إلى الجريمة وهو متأثر فى ذلك بفعل عامل خارجى أكثر منه بفعل العامل الداخلى . أما المجرم بالتكوين فهو من يكون فى الناس ذا ميل إجرامى ، فيقع فى الجريمة متأثراً بهذا الميل أكثر منه بفعل العامل الخارجى الذى قد يكون عاملاً عادياً بسيطاً لا يأبه له الفرد العادى . وإذا رمزنا إلى فعل الداخلى بحرف ( ا ) وإلى فعل الخارج بحرف ( ب ) فإن المجرم بالتكوين هو من تكون ( ا ) عنده زائدة على ( ب ) ، والمجرم بالصدفة هو من تكون ( ب ) عنده زائدة على ( ا ) أو مساوية لـ ( ا ) ، كما يبين من الرسم الآتى . -

|                 |                |
|-----------------|----------------|
| المجرم بالتكوين | المجرم بالصدفة |
| $a < b$         | $a \geq b$     |

وسبق لنا القول بأن المجرم بالتكوين مصاب باختلال مستمر فى التوازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع منها على اعتبار أن الدافع إليها لديه قوى بالنسبة للمانع الذى يكون ضعيفاً بل معدوماً ، ومن ثم يكون

على استمداد دائم لأن بطنى لديه الدافع على المانع فتقع منه الجريمة .  
أما المجرم بالصدقة فعنده على العكس توازن بين الدافع إلى الجريمة والمانع  
منها ولا يصاب هذا التوازن عنده بالاختلال إلا على نحو طارىء عرضى  
تحت تأثير عامل خارجى فجائى ، فتقع الجريمة على أثر هذا الاختلال .

وسنبداً الآن بالكلام على أنواع المجرم بالصدقة ثم نردف ذلك  
بالكلام على أنواع المجرم بالتكوين .

## الفصل الأول

### المجرم بالصدقة

المجرم بالصدقة شخص ينتمى إلى الطائفة التى يتكون منها السواد الغالب فى الناس ومن ثم يكون الدافع إلى الجريمة والممانع منها لديه فى حالة من التوازن ، ولا تقع الجريمة منه إلا تبعاً لحلل عارض يصيب هذا التوازن ، ويرجع إلى تأثير عامل خارجى غير عادى . المجرم بالصدقة إذن يدخل فى ذلك الجمهور من الناس الذى يكون الغالبية فى كل شعب من الشعوب ، والذى يسوده الاستعداد للاقتياد لا لقيادة ، ويحرص على تقاليد معينة من المسير أن يجيد عنها ، ويلتزم مستواه المادى والأدبى فى قناعة لا محل معها لطموح أو المغالاة فى المطالب ، ويقضى كل يوم من أيامه على وتيرة واحدة ينال عليها الهدوء ، ويحجم عن الشر إما خوفاً من عقاب القانون وإما خوفاً من العقاب السماوى الذى ينذر به الدين . المجرم بالصدقة شخص عادى من أولئك الأشخاص المكونين لغالبية الشعب ، يقع فى الجريمة تحت تأثير ظرف خارجى استثنائى ، من شأنه أن ينزل الحلل بذلك التوازن القائم لديه أصلاً بين القوة الدافعة إلى الجريمة وبين القوة الحائلة دونها وهى خشية العقاب فى الدنيا أو الجحيم فى الآخرة ، فتصدر الجريمة منه عرضاً نتيجة لذلك الحلل الطارىء . والواقع أن الظرف الخارجى الذى يخل بتوازن الممانع من الجريمة مع الدافع إليها ، ويغلب عرضاً ومصادفة الدافع على الممانع ، هو بالنسبة للمجرم بالصدقة ظرف استثنائى لا يمكن التسكهن به مقدماً ، وليس فـ

الوسع التنبؤ به قبل تحققه ، ولا باستطاع تحديد الوقت الذى يطراً فيه .  
غير أن المجرم بالصدقة ليس شخصاً طبيعياً من جميع الوجوه ، وإنما  
هو أقرب المجرمين إلى للشخص الطبيعي . ذلك لأن المؤثر الخارجى  
الذى تولد منه الجريمة بالصدقة ، لا يترتب عليه ذات الأثر بالنسبة  
لجميع الأشخاص العاديين لو تعرضوا له ، وإنما يجرم بفعله البعض دون  
البعض الآخر ، الأمر الذى يدل على أنه حتى المجرم بالصدقة لا بد أن  
يكون إجرامه وليد امتزاج الخارج بالداخل معاً ، وأن يكون لديه هو  
استعداد داخلى نفسانى يجعله أكثر عرضة من سواه للتأثر بالعامل  
الخارجى ، مع التسليم بأن هذا العامل هو الغالب الطاغى فى إنتاج الجريمة .

ومن أجل ذلك ينقسم المجرمون بالصدقة أربعة أنواع تبعاً لمدى  
النور الذى يصل إليه تأثير العامل الداخلى ضدّهم فى توليد الجريمة بالنسبة  
للعامل الخارجى . فإذا رتبوا ترتيباً تصاعدياً تبعاً لدرجة النور فى تأثير  
العامل الداخلى اقساموا إلى (١) مجرم بالصدقة المحضة (٢) ومجرم بالصدقة  
من نوع عادى (٣) ومجرم بالصدقة ذى جنوح (٤) ومجرم بالصدقة  
عاطفى . فهؤلاء جميعاً يعزى إجرامهم - كما قلنا - إلى العامل الخارجى  
أكثر من العامل الداخلى ، غير أن تأثير العامل الخارجى على أولهم  
أقوى منه على من يليه وهكذا كما سيظهر مما يأتى :

فالمجرم بالصدقة المحضة هو الذى يكاد يكون غير محسوس منه فى  
إنتاج جريمته أى مفعول لاستعداد إجرامى داخلى ، فهدو جريمته ولبدة  
ظروف استثنائية بحتة ، لكن يرتكب جرائم من نوع المخالفة أو من

يرتكب جريمة راجعة إلى جهله بالقانون أو إلى إهمال أو عدم احتياط أو عدم تبصر .

والمجرم بالصدفة من النوع العادى هو الذى يقع فى الجريمة تحت تأثير ظروف خارجية استثنائية مثل الحرب أو الثورة أو الاضطراب السياسى أو الاجتماعى ، إذ تضعف هذه الظروف ثقة الناس فى سلطان القوة الحاكمة من جهة كما يترتب عليها ضيق وحرَج فى أحوال المعيشة من جهة أخرى ، وكلا الأمرين يشجع على ارتكاب الجريمة إذ يضعف القوة المانعة منها ويغلب الدافع إليها ، فيزيد فى مثل تلك الظروف عدد المجرمين بالصدفة ، ويغلب أن يقع فى الجريمة عندئذ أفراد يهيمهم الاستعداد الداخلى لها أكثر من سواهم تبعاً لأن قوة المانع من الجريمة عندهم ليست ثابتة صلبة أى ليست متمكنة راسخة .

أما المجرم بالصدفة ذو الجنوح فيكون فعل العامل الداخلى فى جريمته أظهر منه فى جريمة سابقة ، لأنه وإن كان ينتمى هو الآخر إلى طائفة الأفراد العاديين إلا أنه يختلف عنهم فى كونه جانحاً . وجنوحه هذا معناه أن حياته أحاطت بها منذ حدوثه ظروف سيئة من المعيشة غير الصحية والمعاشرة الرديئة والمعادى القبيحة والحرمان من العطف والرعاية والانتعاش فى وسط مشبع بالأمور المناهية للأخلاق والصور الباعثة للإيحاء. الدانى بالجريمة ، فكان من شأن قيام هذه الظروف واطراد تأثيرها عليه ، أن صار لديه استعداد داخلى لتسأّر بالعوامل الخارجية للجريمة ، لا يتوافر عند سواه من أفراد جرت حياتهم الماضية فى ظروف طبيعية ، ومن أم الظروف الخارجية التى تولد الجريمة عند المجرم الجانح حياة

الترف والهوى وما تقتضيه من نفقات طائلة لا مسوغ لها تدفع إلى الجريمة في سبيل الحصول على الموارد اللازمة لها .

وأخيراً يتميز المجرم بالصدقة العاطفي ، بأن تأثير العامل الداخلى في توليد جريمته أقوى عليه منه على المجرم بالصدقة الجانح ، وذلك تبعاً لخلل في صحته الجسمية أو النفسية يجعله أكثر عرضة من سواء للوقوع في الحالات الانفعالية والعاطفية تحت تأثير العوامل الخارجية .

ومن المعلوم أن الانفعالات والعواطف مردها إلى الفرائز الأساسية ، فترجع إما إلى غريزة البقاء وذلك في صورة الجشع طمعا في المال ، وإما إلى غريزة التنازل وذلك في صورة الحب والغيرة الغرامية ، وإما إلى غريزة القتال والدفاع وذلك في صورة الغضب أو البغض أو الانتقام . بل إن الانفعال أو العاطفة قد ينشآن لا من الفرائز الأساسية فحسب بل كذلك من الفرائز الثانوية المتفرعة عنها والناشئة من التهذيب والتأديب والمنصرفه إلى حب الغير لا حب الذات . ولذا قد تكون الجريمة التي يرتكبها المجرم بالصدقة العاطفي منسمة بصيغة من إثارة الغير والعمل لصالحه . ولما كان الناس جميعهم خاضعين لحكم تلك الفرائز وتنتابهم بفعلها دون شك أنواع مختلفة من الشغور ، كالبنض أو الحب ، فلا مناص من القول بأن من يندفع بسبب ذلك إلى الجريمة منهم ، هو الذى يكون أكثر قابلية من سواء للوقوع في الانفعال أو العاطفة على أثر التعرض للعوامل الخارجية وأسهل انسياقا وراءها .

ولا ينبغي عن البال أن المجرمين بالصدقة جميعهم أيا كان نوعهم ،

لا يظن الدافع إلى الجريمة عندهم على المانع منها إلا صدفة وعرضا كما ذكرنا . ولأن جريمتهم خاتمة لحالة عارضة، فإنها في الوقت ذاته تصير عندهم فاتحة لحالة مستمرة من تأنيب الضمير والندم المرير والشعور بالخطيئة والاستعداد الدائم للتكفير عنها . وفي هذا يختلف المجرم بالصدفة عن المجرم القوي تكون ظروفه الخارجية أو تكون قابليته للوقوع في الانفعال أو العاطفة مجرد عامل مهيء للكشف عن ميل تكويني فيه إلى الإجرام .



## الفصل الثاني المجرم بالتكوين

إذا كان المجرم بالصدقة يدخل - كما رأينا - في عداد الأفراد الذين يتكون منهم السواد الغالب في الناس ، فإن المجرم بالتكوين يدخل في إحدى طائفتين تعدان بمثابة طرفي النقيض في مجموع تكون منه أقلية الشعب . فالأقلية إما أن تشمل الأشخاص الممتازين في الذكاء وفي الخلق أى في تكوين العقل وتكوين القلب ، وهؤلاء هم طائفة الصفوة التي تقوم عليها قيادة الأمم ويتقرر بها نهائياً مصير الشعوب ويكاد يكون الدافع إلى الجريمة عندها منعماً بجوار المانع منها . وإما أن تشمل الأشخاص الذين يقل مستواهم العقلي والقلبي عن المتوسط المتوافر لدى معظم الناس ، وهؤلاء هم طائفة المجرمين بالتكوين التي تمثل مصنع الجريمة في حضن الجماعة ويكاد يكون المانع من الجريمة عندها منعماً بجوار الدافع إليها . المجرم بالتكوين إذن رجل دون المتوسط هو أحد طرفي قبيض يتكون الطرف الآخر فيه من الشخص الممتاز الذي يعد رجلاً فوق المتوسط ، وهو أخيراً أدنى من الرجل المتوسط العادي الذي يتكون منه جمهور الناس والذي يسلس القيادة للقوة القائدة وينساق دائماً وراء توجيهاتها ، ويوجد المانع من الجريمة عنده في حالة توازن مع الدافع إليها .

وينقسم المجرم بالتكوين إلى :

( ١ ) مجرم بالتكوين من نوع عادي .

- (٢) مجرم بالتكوين ذى نمو ناقص .
- (٣) مجرم بالتكوين ذى اتجاه عصبى سيكوباتى .
- (٤) مجرم بالتكوين ذى اتجاه سيكوباتى .
- (٥) مجرم بالتكوين ذى اتجاه مخناط .

وتجسّم جميعاً صفة مشتركة هى الميل الداخلى التكوينى إلى الإجرام  
تبعاً لانعدام أو ضعف القوة المانعة من الجريمة .

#### المبحث الاول

### المجرم بالتكوين من النوع العادى

لأن المجرم بالتكوين على ما رأينا - رجل دون المتوسط يتوافر  
لديه ميل داخلى إلى الجريمة تميزه الخصائص الآتية : ...

أولاً : قص فى الوظائف النفسية يظهر فى اضطراب الوعى أو  
الإدراك والحلّل فى طريقة التفكير والحكم وفى ملكة النقد ، مع  
شعور مبالغ فيه بالشخصية الذاتية ينتج منه الانطواء على النفس  
والانغترار بها .

ثانياً : تكوين عاطفى معيب يتميز بقابلية الانفعال بسهولة وضيق  
الذرع ، وعدم الاستعداد للتقيد بأى قيد من قيود النظام ، فضلاً عن  
بعض وجوه الشذوذ الجنسى كما أو كفاً .

ثالثاً : إرادة ضعيفة تمتاز بسهولة الاتقياد لفعل الايحاء وعدم القدرة على صدّ القوة الشمورية الدافعة إلى فعل السوء والقصور عن التمشى مع مقتضيات الحياة الاجتماعية .

رابعاً : انعدام أو ضعف التعلق العاطفي بالخير والبرّ أى تخلف أو نقص قوة المانع من الجريمة .

وقد يختلط المجرم بالتكوين مع الشخص الشاذ نفسانياً ، ولكنها يختلفان في أن هذا الأخير ليس عنده ما يتميز به المجرم بالتكوين من انعدام أو ضعف التكوين الخلقى أى التعلق العاطفي بالخير ، ولذا نجد أن الهوة التى يوجد على حاقها المجرم بالتكوين هى هوة الإجرام بينما تلك التى يوجد على حاقها الشاذ نفسانياً هى هوة الجنون .

على أن المجرم بالتكوين الموصوف فيما تقدم ، يعدّ مجرمًا بالتكوين من النوع العادى . وقد تتوافر فيه إلى جانب الخصائص السالف ذكرها ، بعض خصائص تميز أنواعاً أخرى من المجرم بالتكوين . هذه الأنواع أربعة تشمل المجرم بالتكوين ذا النمو الناقص ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه المصعب السيكوباتى ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه السيكوباتى ، والمجرم بالتكوين ذا الاتجاه المختلط ، ومعنى هذا أن المجرم بالتكوين من النوع العادى قد تتوافر لديه بالإضافة إلى مميزاته السابق يانها بعض مميزات أخرى هي :

١ - إما وجوه نقص جنانية كالنظر البدائى الفطرى وقلة الحساسية الجلدية بالألم . وهذه الخصصة الأخيرة تصبحها عادة خصصة من ذات

نوعاً نفسية لا جسمية هي قلة الحساسية بألم الآخرين كذلك وعدم  
الاكتراث بما يلحق بهم من أذى . ويلاحظ أن هذه الحصيفة من  
مميزات المجرم بالتكوين ذي النمو الناقص كما سنرى .

٢ - وأما وجوه شذوذ في وظائف الأعصاب تظهر في قابلية مفرطة  
للافعال والاستشاطاة وضيق الذرع . وهذه القابلية من مميزات المجرم  
بالتكوين ذي الاتجاه العصبي السيكوباتي كما سنبين .

٣ - وإما وجوه شذوذ في وظائف النفس تبدو في التأويل الخاطيء  
للأمور وتعدّ من مميزات المجرم بالتكوين ذي الاتجاه السيكوباتي  
كما سيجيء .

على أن المجرم بالتكوين من النوع العادي وإن توافرت فيه أحيانا  
بعض مميزات مجرمين بالتكوين من أنواع أخرى - كما بينا - ، يعد في  
تدرج الخطورة وسطا بين المجرم بالصدفة وهو أقل خطورة وبين المجرم  
بالتكوين ذي النمو الناقص أو ذي الاتجاه العصبي السيكوباتي أو  
السيكوباتي وهو أشد خطورة . ويميزه عن المجرمين بالتكوين الداخليين  
في هذه الأنواع الأخرى ، أنه بينما يرجع العامل المساعد أو المهيء  
لمفعول الميل الإجرامي عنده إلى ظروف البيئة الخارجية ، يعزى هذا  
العامل لدى هؤلاء إلى أنه إلى جانب ميلهم الإجرامي وهو داخلي يوجد  
لديهم تكوين خاص ، داخلي هو الآخر لا خارجي ، يعزز هذا الميل  
ويهد له سبيل الظهور .

ونبين فيما يلي ما هو العامل الداخلي المساعد أو المهيء لفعل التكوين  
الإجرامي في كل نوع من الأنواع الأخرى للمجرم بالتكوين .

## البحث الثاني

### المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص

يرجع اكتشاف هذا النوع من المجرم بالتكوين إلى لومبروزو وفتيرى اللذين قررا أن بينه وبين الإنسان البدائي الوحشى شباها كبيرا ، إذ يميز كلا منهما الاندفاع المنهور والمزوف عن كل عمل مرتب وعدم قابلية الخضوع لأى نظام .

ويمكن تعريف المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص بأنه مجرم تغلب لديه الحياة المادية على الحياة الروحية ، وينطوى على نفسه أكثر مما يتصل بالخارج ، ويتميز بنقص فى نمو وظائفه العضوية والنفسية التى يتوقف عليها التسامى بالطبع . وله خصائص بعضها جنائى وبعضها عضوى وبعضها نفسانى . فمن خصائصه الجنائية شذوذ فى شكل الدماغ والوجه واتساع فى مدى انفتاح التفاعلات بالنسبة للبيئة وآثار جروح ملتئمة فى جلد الرأس من أعلى ترجع إلى صدمات من أجسام صلبة كالأحجار وتفسر بميل إلى العنف ظهر مبكراً ، فضلا عن وشمات متعددة متنوعة . وإنما يندر أن توجد بذلك المجرم آثار جروح أحدثها بنفسه ، لأن مثل هذه الجروح - كما سنرى - تميز المجرم ذا الاتجاه العصبى السيكوپاتى .

ومن خصائصه العضوية ، بطء وخمول يفتقران على نشاط الوظائف الداخلية لأعضائه ، ونظر حاد قوى يفوق المستوى العادى ، وحساسية

مفرطة بتقلبات الجو ، وقابلية لمواجهة المشقات تفسر تحمل الحياة في السجن مع ما فيها من صواب ، ومناعة ضد الأمراض ، وعدم تأثر بالجروح وبمختلف صنوف الآلام الجسدية ؛ وقلة في الإحساس الجلدي بالألم يصحبها برود في العاطفة كذلك وفي التعلق بالخير .

ومن خصائصه النفسانية نقص في نمو ملكة التفكير والنقد ، وقصر نظر مرتبطان بسبب في تكوين الجبهة ، الأمر الذي يؤديه أن كل إصابة تحدث بالجبهة قصيراً كان وقتها أو طويلاً ، ينتج منها عادة اضطراب في الملكات الفكرية ، فضلاً عن أن ذلك المجرم بالذات تكون جيبته عادة ضيقة ناقصة النمو . هذا النقص في الملكات الذهنية هو الذي يميز المجرم بالتكوين ذا النمو الناقص ، عن الشخص عديم الأخلاق الذي تكون الملكات الذهنية عنده طبيعية وقدرته على ضبط النفس متوافرة فلا يشع ميوله المنافية للخلق عن طريق الجريمة وإنما بسلوك سبل أخرى ضارة خطيرة تفتك مع ذلك من قبضة القانون الجنائي .

على أن أهم مميزات ذلك المجرم هو النقص الخلقى ، لأن الإرادة إنما تتأثر في انعقادها بالعامل الشعوري أكثر من تأثرها بالعامل الفكري . فيغلب على ذلك المجرم برود انفعالي هو الذي يفسر لديه صلة التقابل بين عدم إحساس الجلد بالألم وعدم إحساس النفس بحب الخير وبنفس الشر . بل إن هذا البرود الانفعالي يصاحبه كما رأينا جمود وخمول في وظائف الأعضاء كما يتوافر معه فنور في التعبير وعدم اكتراث في المزاج

وركود في الطبع وكمل في النشاط بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عدم الحساسية الجلدية بالألم فليس المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص شخصاً عاطفياً غضوباً ثائراً ، وإنما هو على العكس هادئ ساكن بارد ، على نحو يفسر كيف يسهل عليه أن يجيأ حياة الإجرام وكيف يوفق في إخفاء جريمته . بل كثيراً ما تصدر منه أفعال القتل المصحوبة بوحشية تصل أحياناً إلى حد إحراق الجثة أو ملامستها بوسائل كيميائية .

وذلك النقص الخلقى المميز للمجرم بالتكوين ذي النمو الناقص ، يرجع عادة إلى الوراثة وإلى ما قبل الولادة وإلى ما بعدها من ظروف أحاطت على الأخص بدرر الحداثة . ويتجلى في هذا المجرم منذ الصغر ، في صورة التشاحن مع الأقران والقسوة عليهم والفرار من المنزل لعدم الشعور بالمحبة نحو الوالدين أو أفراد الأسرة ، والقسوة على الحيوانات ، وعدم الاكتراث لآلام الآخرين ، وعدم الاستعداد لتأثر باللوم أو التعنيف ، وعدم الشعور بالخجل أو بالتأنيب أو بالاستهجان ، فضلاً عن عدم القابلية لتلقى العلم لا سيما لأن النقص في الملكات الذهنية عنده يعرقل الجهود اللازمة للتعليم من انتباه واستدكار وتصور .

والغريب في المجرم بالتكوين ذي النمو الناقص ، أنه يكون أحياناً مصاباً بما يسمى « الفشاوة الخفية » ومعناها التعلق بمبادئ خلقية منحرفة شاذة ، بأن يبرر جريمته الشخصية ويشتمز من جريمة صواه ، ويفخر بأنه نشال مثلاً بينما يحتقر غيره من المصوص الماديين ، ولا يتحرج من ارتكاب قتل مثلاً بينما يتحرج من السرقة . كما أنه لا يخلو أحياناً من

أحاسيس بدوية في ظاهرها ولكنها تنحصر مع ذلك في نطاق غرائز الأساسية وفي الشعور بالحب والمطف نحو أفراد أسرته دون سواهم ، بينما تنعدم لديه الأحاسيس الصادرة عن الغرائز الثانوية والمنصرفة إلى مصادقة الآخرين ومبادلتهم الود والحرص على عدم إيذائهم .

خلاصة ما تقدم إذن أن أهم مميزات للمجرم ذي النمو الناقص هو قص في النمو الخلقى مرجعه إلى طغيان الغرائز الأساسية وانعدام ما يتفرع عنها بطريق التهذيب من غرائز ثانوية ، وهذا النقص متوافر كما قلنا ونكرر القول - في جميع المجرمين بالتكوين ، إلا أنه في المجرم بالتكوين ذي النمو الناقص ، يكون مصحوباً بنقص كذلك في الملكات الذهنية من شأنه أن تكون معينة مختلفة مرحلة التفكير والتردد السابقة لانقراض الإرادة على الفعل الإجرامى ، وأن تكون معطلة بالتبعية القدرة على ضبط النفس .

وكثيراً ما يتفاقم ويتضاعف هذا النقص في الملكات الذهنية إلى حد المرض العقلى فيتحول المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص إلى مجرم مجنون ، تسمى عاهته العقلية « بالجنون الخلقى » على اعتبار أن أظهر أساس لإجرامه قبل جنونه هو قص النمو الخلقى .



### المبحث الثالث

## المجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبي السيكوباتي

يتميز هذا المجرم بأن العامل المساعد أو المهيء لمفعول التكوين الإجرامي عنده هو خلل في الجهاز العصبي مصحوب بظواهر من الآلية النفسية تبدو في الانسياق السريع وراء شعور طارىء لا يقاوم .

ويختلف عن المجرم بالتكوين ذي الاتجاه الناقص ، في أن لديه إفراطاً في القوى الغريزية المتعلقة على الأخص بالقابلية للاستشاطة والانفعال ، وفي أن هذا الإفراط يؤدي إلى أفعال يفتب فيها التعسف والتعدى والعنف .

وتتوافر في هذا النوع من المجرم بالتكوين خصائص جنائية معينة منها عدم التناسب والتناسق بين أجزاء وجهه ودماعه وصدرة ، واختفاء عظمة أذنه تقريباً ، وانتشار آثار لجروح ملتئمة بحمسه ترجع إما إلى الأزمات العصبية وإما إلى اعتدائه على نفسه ، مع قلة في الوشحات تفسر بأن ذلك المجرم - على خلاف المجرم بالتكوين ذي النمو الناقص - ليست به خاصة عدم الإحساس الجلدي بالألم .

وينقسم المجرم بالتكوين ذو الاتجاه العصبي السيكوباتي إلى (١) مجرم ذي اتجاه صرعى (٢) ومجرم ذي اتجاه نورستاني (٣) ومجرم ذي اتجاه هستيري .

فالمجرم ذو الاتجاه الصرعى يتميز بأن لديه خللاً في الوظائف العصبية المتعلقة على الأخص بالحركة النفسية المتولدة من المؤثرات الخارجية ،

ويطلب عليه ارتعاش جسمي ولون جلدي أميل إلى الاحمرار يفسر بحالة من الاضطراب في حركة الأعضاء الداخلية ، كما أن الخلل يسود كذلك إفرازات الغدد عنده ومنها الغدة الدرقية ، ويكون لديه غلو في غريزة القتال والدفاع ، وعدم ثبات شعوري وقابلية لسهولة الانفعال تنشأ عنها أزمات من الهياج العصبي تنتهي إما بمجروح يحدثها المجرم بنفسه وإما بأفعال عنف يرتكبها على الغير . لذا كلما تسنح لهذا المجرم فرصة احتكاك بينه وبين سواه أو تصادفه عقبه ما في تحقيق رغبة له ، تستولى عليه حالة من الهياج النفساني مصحوبة برعشات جسمية منتشرة ، واضطراب في الأوعية الدموية ودقات القلب وسير التنفس ، وتوتر عصبي ، فيصبح على استعداد لأفعال العنف أيا كان نوعها ، ويقع منه اعتداء على الأشخاص بالقتل أو الجرح أو تعدى على السلطة العامة الخ . . . . وقد تؤدي تلك الخصائص الصرعية إلى الجريمة بمفردها ولكن هذا لا يحدث إلا صدفة . ولا خطورة لتلك الخصائص إلا حين تنبه في مجرم بالتكوين مفعول التكوين الإجرامي الكامن فيه .

على أن المجرم ذا الاتجاه الصرعي قد يصل به الانفعال إلى حد الوقوع في حالة من التشنج . عندئذ إما أن تبدد في هذا التشنج قوة الانفعال ، فلا تقع جريمة ما ، وإما أن تقع بسببه جريمة من نوع أخف كجريمة اعتداء على المال أو على العرض .

أما المجرم ذو الاتجاه النورستاني فيتميز بأنه تسود عليه حالة من الإرهاق العصبي تنشأ عنها إما ظاهرة توتر نفسي وإما ظاهرة انقباض

نفسى . فالتوتر النفسى يتولد عنده من بعض مؤثرات إما خارجية وإما داخلية كالمكيفات ، ويتخذ صورة من التوجس والقلق تتحول بتفاتها إلى قابلية مفرطة للهباج والانفعال تفضى إلى أفعال عنيفة . وينظب على المجرم ذى الاتجاه النورستانى إلى التوتر النفسى اصفرار فى لون الوجه وميل إلى عض أظافر اليد .

والانتقاض النفسى يبدو فى الانهيار المعصبى المصحوب بضعف الإرادة والركون إلى الخمول . وإن كان يؤدى أحيانا إلى جرائم اعتداء على المال أو على العرض إلا أنه ينتهى فى معظم الأحيان بأفعال أقل جسامة مثل النسول أو التشرذ أو التعويل فى المعيشة على ما تكسبه الداعرات .

وأخيراً فإن المجرم ذا الاتجاه الهيستيرى يظهر غالباً من النساء ، ويتميز بخيال خصب تصدر عنه أشد أنواع الأكاذيب غرابة فضلاً عن مختلف أنواع القذف ، وبتقلب كبير فى المزاج وطموح مفرط إلى حد الغرور ، وقابلية للانفعال يلزمها استعداد لتأثر بفعل الإيحاء وضعف فى قوة الإرادة .

هذا الاتجاه الهيستيرى كثيراً ما يتوافر فى النساء محترفات المهارة . وهو يفضى كذلك الى ارتكاب جرائم النصب والقذف أو السب والقتل بالتسميم . وقد يكون مصحوباً أيضاً بأزمات عصبية تنتهى أحيانا بأفعال عنف على النفس أو الغير .

وأخيراً نوجه الأذهان إلى ما سبق أن قلناه مراراً . وهو أن الاتجاه المعصبى السيكوباتى أيا كان نوعه إنما يلعب دور العامل المساعد أو المنبه

لمفرد تكون إجرامى كامل أصلاً فى نفس المجرم ، وإلا فهو بمفرده لا يؤدى إلى الجريمة إلا عرضاً ومصادفة .

#### المبحث الرابع

### المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتى

هذا النوع من المجرمين يبرز الميل الإجرامى لديه خلل فى الملكات الذهنية لا يصل بطبيعة الحال إلى حد المرض العقلى . وينتمى إليه جانب كبير من المجرمين العائدين . فقد دلت أبحاث علماء الإجرام فى ألمانيا على أن نسبة كبيرة من المجرمين العائدين يكونها مجرمون بالتكوين ذوو اتجاه سيكوباتى ، فتبلغ هذه النسبة فى نظر العالم Strumpf ٩٩٪ من بين العائدين عوداً متكرراً .

وينقسم المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتى بدوره إلى : -  
(١) مجرم ذى قصور فى ملكتى الاستنتاج والنقد (٢) مجرم سريع الانسياق وراء فكر منسلط (٣) مجرم غير طبيعى فى الاعتداد بالذات (٤) مجرم ذى انطواء على الداخل (٥) مجرم متقلب فى الوضع النفسانى (٦) مجرم قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة .

١ - فالمجرم بالتكوين القاصر فى ملكتى الاستنتاج والنقد ، يتميز إلى جانب الحسة الخلقية القائمة فى كل مجرم بالتكوين ، بنقص كبير فى الجانب الفكرى والذهنى من نفسه . وهو من الناحية الخلقية وإن كان لا يصل فى الوضاعة والحسة إلى حد المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص ،

إلا أنه يفوق هذا المجرم من ناحية النقص الذهني ، الأمر الذي يجعل إجرامه منسما بقصور النظر وعدم الاحتياط وسرعة الانسياق وراء العامل الموحى بالفكرة الإجرامية داخليا كان أم خارجيا . ولأن النقص الذهني يغلب في تكوينه على النفس الخلقى لا تكون جرائمه على ذات القدر الذى تكون عليه جرائم المجرم بالتكوين ذى النمو الناقص من حيث الشراسة والتوغل فى الفساد . ومن جهة أخرى لا تتوافر فيه الخصائص الجنائية والمضوية والنفسانية القائم عليها الانحطاط فى التكوين لدى المجرم ذى النمو الناقص مثل عدم حساسية الجلد بالألم وما يقابلها من عدم الحساسية الأدبية .

٢ - والمجرم سريع الانسياق وراء الفكر المتسلط تميزه ظاهرة العجز عن التحكم فى النفس بمعنى أن الفكرة الإجرامية اذ تساوره يتجمد وعيه حولها وتنحصر نفسه فيها على نحو يبسر لها سبيل التحقيق ، كما أنها تستحوذ عليه سواء من ناحية تكرار تعرضه لها واستمرار متابعتها اياه أو من ناحية استسلامه لها فور نشأتها والشعور بالقلق وعدم الارتياح ما لم تحقق ولو بشروع فى تنفيذها . ولا يختلط هذا النوع من المجرمين بالتكوين ، بنوع آخر من المجرمين يكون مصابا بالفكر المتسلط كمرض عقلى . ذلك لأن جنون الفكرة المتسلطة يميزه أن هذه الفكرة تكون غريبة على شخص صاحبها بحيث تدخل فى صراع معه ويصحبها احساس بالنفور وشعور بالقلق ، فى حين أن المجرم بالتكوين غير المريض تدخل الفكرة المتسلطة كجزء فى تكوينه النفسانى بحيث يكون تحقيقها لديه مصحوبا على العكس بشعور من الارتياح والاستعداد . ومن جهة

أخرى فإن كل مجنون بفكرة متسلطة يحققها بنوع من الآلية في الاندفاع لا يتوافر لدى المجرم بالتكوين . وسبق أن ضربنا مثالا يميز النوعين من المجرمين حين تكلمنا عن السرقة الكليبتومانية وهي مرضية ، وعن السرقة شبه الكليبتومانية التي يرتكبها على العكس مجرم بالتكرين غير مريض في عقله .

ويغلب أن يتوافر ذلك النوع من المجرم بالتكوين المنساق وراء فكرة متسلطة ، من بين المعتادين على السرقة بطريق النشل أو بطريق الكسر ومن بين لصوص الفنادق . ويوجد كذلك بين المعتادين على الجرائم الجنسية كالفعل الفاضح وهتك العرض أو المعتادين على جرائم الاعتداء على الأشخاص وإن كان هؤلاء تصطبغ عندم ظاهرة الانسياق لفكرة المتسلطة بظاهرة أخرى سنتار لها هي الإفراط غير الطبيعي في الاعتداد بالذات .

أما عن المحرك المثير للفكرة المتسلطة فقد يكون شعوراً بحاجة وقد يكون مادة مسكرة أو مخدرة تعاطاها المجرم ولو بقدر ضئيل وقد يكون أى عامل طارىء من العوامل الخارجية . فإذا ما تحركت الفكرة صار لازماً أن يمضى المجرم في سبيل تنفيذها ما لم تمترض طريقه مصادفة عوامل جديدة تنحرف بحالته النفسية عن الطريق الذى كانت ماضية فيه .

٣ - والمجرم بالتكوين غير الطبيعي في الاعتداد بالذات يتميز بميل ظاهر إلى التأويل الخاطيء للأمر ، إذ ينسب إليها من معانى الإساءة ما ليس فيها . ويغلب أن توجد هذه الصورة من المجرم بين المجرمين السياسيين . أو المجرمين المعتادين على النصب أو المجرمين السابق أن حكم عليهم أكثر من مرة فكان

من شأن توالى إجراءات التحقيق معهم أن تولد لديهم شعور بأنهم مضطهدون و صار سلوكهم منسما بعدم الثقة وقلة الصبر والحقد الدائم على السلطات . غير أنه بصرف النظر عن هذه الفئة الأخيرة التي قد تتخذ فيها الظاهرة محل البحث صفة عرضية ، يعني أن تناول بالتفصيل تلك الفئات من المجرمين التي تكون هذه الظاهرة فيها بمثابة ميل راسخ في تكوين أفرادها مهما اختلفت جرائمهم من حيث النوع .

والمراد بصفة عامة من المجرم بالتكوين غير الطبيعي في الاعتداد بالذات ، ذلك المجرم الذي بالإضافة إلى أنانيته وشراسته وكبريائه وعدم ثقته وعناده وميله إلى الثورة والمنازعة والتمرد على النظام ، يفهم على وجه خاطئ حقوقه ومواهب الشخصية بحيث يعتبر نفسه بدون موجب ضحية لإهمال أو سوء معاملة أو إهانة أو اضطهاد لا وجود له في الحقيقة والواقع ، ومن ثم يصدر منه السلوك الإجرامي كلما وجد نفسه في موقف يشعره بنجية أمل أو بإخفاق ، لا سيما لأن مبالغة في الإحساس بالكيان الذاتي تسهل أن يتولد عادة مثل هذا الشعور لديه دون مبرر ، فيرتكب قذفا أو أية صورة أخرى من صور العنف ويصبح هو نفسه مصدر اضطهاد للآخرين على قدر شعوره بأنه محل اضطهاد .

هذا الاتجاه غير الطبيعي في الاعتداد بالذات قد يتخذ ظهراً آخر من الحماسة والتعصب لوجه من وجوه الإصلاح الذي لا داعي له ، وعندئذ يطالب المجرم بمحقوق لا أساس لها ويرسم للإصلاح برامج لا عقل ولا مناسبة في السير عليها ، ويزعم لنفسه الحق في سلوك أي سبيل لتحقيق هذه البرامج ولو بال العنف الجسيم ، وهكذا يتخذ ذلك النوع من المجرمين صورة المجرم السياسي .

وقد يظهر الاتجاة غير الطبيعي في الاعتداد بالذات على صورة شاذة من الهيام الغرامى تنتج عنها أفعال فاضحة عنيفة أو غير عنيفة ، لاسيما لمبالغة المجرم في الاعتقاد على خلاف الحقيقة بأنه جميل الجسم الأمر الذى من أجله يفهم أنه شخص محبوب أو مرغوب فيه ، إذ يتبادر إلى ذهنه هذا الفهم تفسيراً لأمور لا تؤدى إليه إطلاقاً ، وتكون علاقته بزوجه إن كان متزوجاً مشوبة بغيرة مبالغ فيها على هذه الزوجة وميل إلى التأويل الخاطىء لسوكها العادى . وقد يمحصر كل نشاطه ذهنى حول التفكير فى امرأة يتعلق بها ، ولو على نحو من الهيام الأفلاطونى ، فإذا ما صادفته العقبات فى تحقيق رغباته منها وقع فى حالة من الاضطراب العاطفى العميق ، وأول الحقائق أغرب تأويل ، وانزلاق إلى الجريمة كردة فعل أو تعداً أو انتقام . وقد يتخذ الاتجاء نفسه فى بعض الحالات صورة الميل إلى مراودة النساء وغزو قلوبهن لمجرد اشباع الغرور الشخصى والمتعة الروحية بالغزو فى ذاته . وعندئذ تتضاعف نشوة الغزو فى نفس المجرم كلما كان الغزو محفوفاً بالمجازفات ، بل كلما وجدت فى طريق الغزو عقبات ، صار المجرم أشد جسارة فى سلوك هذا الطريق وأكثر اصراراً على بلوغ الناية منه . ومن شأن هذا الميل أن يدفع المجرم عادة إلى ارتكاب سرقات فى سبيل ارضاء المطالب الشخصية الناشئة من الميل نفسه كالتألق فى الملبس والاعتماد فى الانفاق على النساء ، أو إلى ارتكاب جرائم عنف كلما اعترضت العقبات طريق الاغواء والاعتراف .

وكثيراً ما يكون اجرام العنف كما قلنا راجعاً إلى ذلك الاتجاء غير الطبيعي فى الاعتداد بالذات ، الذى يسهل انزلاق المجرم إلى أفعال الاعتداء على الغير كلما



اعتقد في مسلك الغير اهانة ؛ بينما لا يكون لهذه الاهانة وجود الا في مخيلته تبعا  
لاغتراره بنفسه وإفراطه في الكبرياء . وبديهي أن مثل هذا الاتجاه النفساني  
للمجرم لا يؤدي بذاته وبمفرده الى الجريمة الا صدفة وعرضا ، ولا تبدو  
خطورته الا حين يكون - وقد كررنا القول بذلك في أكثر من مناسبة -  
بمثابة عامل مساعد أو مهيء لمفعول تكوين اجرامى قائم أصلا في نفس المجرم  
وهو انتفاء الزمام المسك عن الجريمة .

وأخيراً كثيراً ما يكون الاتجاه غير الطبيعي في الاعتداد بالذات عاملا  
مساعداً للإجرام بطريق الاحتيال . فالمحتال يبدو في الظاهر على ذكاء  
وثقافة غير عادية ، ولكنه في الواقع ذو معلومات سطحية ، كما تموزه  
الجدية وينقصه العمق في فهمه للحياة ، ولا يغلب النظام على تفكيره ،  
كما يكون تقديره للأمور مجرداً من كل عاطفة خيرة ومشوباً في الوقت  
ذاته بدمم النضج . ويصف علماء الإجرام بمبارات أخرى الكذاب  
النصاب بقولهم إنه رغم خياله الخصب ، ضعيف في ملكة النقد وفي  
الإحساس بالوازع الخلقى ، وإن نفسه قابلة لأن تشحن داخليا بالإيحاء  
الذاتى على نحو خارق للمادة يضمن طابعا من الثبات والسهولة التلقائية  
على الطريقة التي يعرض بها أكاذيبه وبلون بها حيله ، حتى أنه لا يفلح  
في إقناع بعض الأذكياء أحيانا فحسب وإنما قد يصل إلى حد الاقتناع هو  
شخصيا بصحة ما يديه من أقوال وحسن ما يأتيه من أفعال ، وبأنه  
بالتالى ذو شخصية جذابه . وهذا ما عناه أيضا لومبروز حين وصف  
الغشال بأنه مجرم تنتفي فيه جميع الخصائص التي تثير الحذر وعدم الثقة ،

وتوافر فيه على العكس مظاهر بهية جذابة هي التي تكسبه الاستطاف والثقة من الغير وتسهل له بالتالي ارتكاب فعله الإجرامى . وهو ما عناه كذلك علماء آخرون بقولهم إن النصاب والاص وإن اتفقا من حيث الطمع فى مال الغير وأحيانا من حيث التعطش إلى الكسب الوفير ، يختلفان فى أنه بينما يتميز الاص عادة بمخمول إرادى وميل إلى الرزق السهل ، يتميز النصاب على للعكس بنشاط كبير ومجازفة خارقة للعادة وهيام بكبار الأعمال والصفقات .

مفاد ما تقدم أن النصابين باعتبارهم نوعاً من المجرمين غير الطيبين فى الاعتداد بالذات ، تتميز الخصائص الآتية :

- ( ١ ) نشاط غير عادى فى التخيل .
- ( ٢ ) قص فى ملكة النقد .
- ( ٣ ) مفالاة فى الشعور بالكيان الذاتى .
- ( ٤ ) تعطش غير عادى إلى كسب المادة .
- ( ٥ ) حالة دائمة من القلق النفسانى الخفيف .

وبديهي أن هذه الخصائص لا تؤدى بمفردها إلى جريمة النصب إلا عرضاً ، وتبدو خطورتها حين تنبه مفعول ميل إجرامى كامن أصلاً فى نفس القاعل بأن تهيئ لهذا الميل سبيل الظهور . ولا أدلّ على ذلك من أن الفرد حين ينتفى عنده مثل هذا الميل ، أى حين يكون الزمام المسلك عن الجريمة قويا لديه ، لا يميل منه البتة إلى المادة نهائياً

كبيراً ، وإنما يصيره رجل أعمال كبيراً ينفع نفسه وأمته بنشاط اقتصادى مباح ولو كان ضحياً .

وإجرام الاحتيال عند أولئك المجرمين ، كما يتخذ صورة النصب ، قد يتخذ صورة الزعم بنفوذ غير حقيقى لاستلاب المال ممن يود استغلال هذا النفوذ فى قضاء مأرب . وقد يتخذ أيضاً صورة تنمية النساء بالزواج احتيالا عليهن . فى هذه الصورة الأخيرة يندفع المحتال عدداً من النساء قد يكون كبيراً ، إذ يعنى المرأة بالزواج منها ويستولى بالتبعية على مالها فى صورة هبة أو هدية أو قرض ، فاذا ما بلغ مأربه منها بحث عن ضحية أخرى فى غيرها وهكذا ، مستخدماً فى ذلك مقدرته على إقناع التظاهر الذى يجذب النساء وعلى الإيجاء لمن بكل ما يصادف فى قوسهن هوى .

وأخيراً فانه لا يفوتنا أن نوجه النظر إلى ظاهرة كشفت عنها ملاحظات علماء الإجرام ، وهى أن جريمة النصب كثيراً ما تكون راجعة إلى ما يكون عند المجنى عليه فيها من استعداد لوقوع ضحية لها . هذا الاستعداد بالاضافة إلى السلوك الاجرامى للجانى نفسه هو الذى يتيح للجريمة سبيل التحقق ، وهو ينحصر فى تعطش إلى الكسب وهيام بكبار الصفقات يتميز بهما المجنى عليه نفسه وبدونهما ما كان يسهل الاحتيال عليه . ومن أجل ذلك قيل بحق إن المنسوب عليه يكون عادة على استعداد شخصى يمكن معه أن يصبح هو نفسه نصاباً .

٤ - والمجرم بالتكوين المنطوي على الداخلى يختلف عن سابقه فى أنه

محصور في ذاته مفلق النفس تدور حياته حول الداخل دون الاكتراث لما يجرى في الخارج . ولذا يفرق في التفكير إلى حد يبعد به عن واقع الأمور وبتجه ذهنه اتجاهات غريبة لا تجاوب بينها وبين مقتضيات الحياة الاجتماعية في معاملة الناس ، وينصرف نشاطه إلى العناية بالذات على نحو مبالغ فيه . كل هذا من شأنه أن يولد في ذلك المجرم حساسية غير طبيعية لقاء أمور العالم الخارجى تتخذ صورة عدم الاكتراث بالناس وبنقض وسطهم الاجتماعى ، وتفسر التنافر بين مقتضيات رعاية النفس ومقتضيات معاملة الغير وما يستتبعه هذا التنافر من إتيان أفعال خالية من كل معنى ، أو ارتكاب أفعال عنف فجائية أو جرائم لا يعرف لها أحد غرضاً .

ولأن ذلك المجرم يحيا حياة خاصة دائرة حول قصور من الخيال يشيدها داخل نفسه ، وتجمله في واد آخر بالنسبة للحياة العامة وفي معزل عن علاقات الناس ، فإنه يقابل مؤثرات العالم الخارجى على نحو شاذ غريب ، ويكون مضطرباً قليل الميل إلى العشرة أنانيا دائم الزهد في الحياة المنظمة متظاهراً على خلاف حقيقته سريع الانزلاق إلى العنف . وكثيراً ما تقع منه جرائم عنف خطيرة تكون وليدة تسرع ظاهر وقد تصل خطورتها في بعض الأحيان إلى حد القتل بل قد تتخذ صورة بشعة كقتل الأب أو الأم . وعندئذ لا يجد الباحث في المؤثرات الخارجية التى أحاطت بارتكاب جريمة على هذه الجسامة أى عامل يمكن أن يمال به وقوعها . بل إن ذلك النوع من المجرم حين يرتكب جريمة كهذه ، تسود عليه لا سيما بعد تنفيذها حالة من عدم الاكتراث لما

حدث بل حالة من الاسـتهار والسخرية .

وأخيراً فإنه من البديهي كما سبق أن قلنا أن هذا الاتجاه النفساني الشاذ لا يولد بمفرده الجريمة ألا عرضاً ولا يفضى إليها عادة إلا حين يلعب دور العامل المنبه لتكوين إجرامي كامن أصلاً في الفرد تبعاً لتخلف الزمام المسك عن الجريمة لديه .

• - والمجرم بالتكوين المتقلب في الوضع النفساني يتميز بنوبات دورية تتناوب من الاقباض تارة والانشراح تارة أخرى . فنوبة الاقباض تنبه لديه الميل إلى الخمول والنفور من العمل والتعويل على الغير في الارتزاق بطريق غير مشروع . ونوبة الانشراح تثير لديه اليقظة النفسانية والنشاط الذهني فيقبل على أنواع من السلوك غير المشروع الذي قد يتخذ صورة الاعتداء على مال الغير لا سيما بطريق النصب أو صورة الاعتداء على الأشخاص .

٦ - والمجرم بالتكوين قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة ، ينبه التكوين الإجرامي فيه تقلب في المزاج يجعله غير أهل للمشاورة على أي عمل أو أية مهمة ، وذا ميل إلى تغيير المهنة ومحل الإقامة ومضطرباً في نظامه ومهملاً في أداء واجباته العادية ، وتبعاً لعدم ثباته الحسي بالإضافة إلى ضعف إرادته ، تتناوب دائماً الرغبة في السعي وراء كل جديد ، والانتقال إلى نشاطه أو وسط مختلف ، ولذا يتخذ إجرامه عادة صورة التشرذم أو التسول أو الدعارة أو التعويل على ما تكسبه الداعرات . كما أن ضعف إرادته يسبزه عن تدليل ما يلاقه في الحياة من عقبات يقرى عادة على

تخطيها الرجل العادي ، ويجمله أكثر عرضة للتأثر بكل صنوف الإيحاء والاستسلام للردائل والمعادن السيئة . والدخول في زمرة الكتل الشعبية الثائرة ، إذ كثيراً ما يفدى جو الإجرام في هذه الكتل مجرمون قليلو الاحتمال للأوضاع الثابتة يدخلون في تكوين جمهورها ويكونون بمثابة أداة طيعة سهلة الاقبياد في تلبية النداء إلى الجريمة .

ومن النادر أن تتوافر في المجرم بالتكوين قليل الاحتمال للأوضاع الثابتة هذه الخصيصة بمفردها بل يغلب أن تكون مقترنة لديه بأخرى غيرها مما سبق أن تناولناه في تصويرنا لمختلف الاتجاهات السيكوباتية فيكون في الوقت ذاته قاصراً في ملكتي الاستنتاج والنقد أو سريع الانسياق وراء فكر منسلط أو غير طبيعي في الاعتداد بالذات أو متقلبا في الوضع النفساني .

### المبحث الخامس

## المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط

هذا المجرم يكون التكوين الإجرامي لديه مصحوباً بعوامل منبهة له من الشذوذ النفساني تجمع بين اثنين أو أكثر مما سبق لنا يانه من اتجاهات يتخذها هذا الشذوذ ، ولذا سمي بالمجرم بالتكوين ذي الاتجاه المختلط . وكما أن الحالة الصحية للمريض تزداد سوءاً كلما تشعبت العوامل المرضية التي تقدر في سلامتها إذ يكون العلاج معقداً على قدر تعقيد الداء ، فكذلك المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط إذ تتجمع لديه خصائص أكثر من اتجاه واحد في الشذوذ النفساني ، تبدر منه جرائم غاية في الخطورة من جهة ويكتنفها الغموض البالغ من جهة أخرى .

فقد يجمع هذا المجرم في وقت واحد خصائص النمو الناقص مع خصائص الاتجاه السيكوباتي فيكون نشاطه الإجرامي مطبوعاً بالفساد والعنف أو خصائص الاتجاه العصبي السيكوباتي مع خصائص الاتجاه السيكوباتي ، أو خصائص الاتجاهات الثلاثة معاً .

وقد يجمع بين أكثر من طابع مميز لذات الاتجاه ، كالعابحين الصرعي والمستيري معاً ويميزان كما رأينا الاتجاه العصبي السيكوباتي ، أو خصائص التصور في ملكني الاستنتاج والنقد ، والانطواء غير الطبيعي على الداخل ، والتعجب في الوضع النفساني ، وهي تميز كما رأينا الاتجاه السيكوباتي .

فحين تظهر أفعال خطيرة شاذة من الإجرام ، يغلب أن تكون هذه الأفعال صادرة من مجرم بالتكوين ذى اتجاه مختلط ، تفاعلات لديه تيارات عديدة من الشذوذ النفساني الجارى فى أكثر من اتجاه واحد ، فمززت الميل الإجرامى الكامن فيه ويسرت لهذا الميل طريق الظهور بصور غاية فى التعقيد والجسامة .

### المبحث السادس

## وضع المجرم العائد بين طوائف المجرمين

من المعلوم أن المجرم يكون عائداً فى نظر القانون الجنائى حين يكون ارتكابه لجريمته مسبوفاً بحكم نهائى صدر عليه فى جريمة أخرى . وعندئذ يقيم القانون وزناً ، إما لجسامة هذه الجريمة الأخرى ، وإما لوقت الذى ارتكبت فيه بالنسبة لوقت ارتكاب الجريمة الجديدة ، فى سبيل تحديد المعاملة التى يلقاها المجرم جزاءاً له على عدم الارتداد بالحكم السابق أن صدر عليه فيها . ففارة يشدد القانون العقاب على المجرم الذى سبق أن وقعت منه جريمة خطيرة قبل ارتكابه للجريمة الجديدة مهما كان الوقت الفاصل بين الجريمتين ، وتارة يتطلب لتشديد العقوبة على الجريمة الجديدة أن تقع فى حد زمنى معين بالنسبة لوقت ارتكاب الجريمة السابقة وذلك حين لا تكون هذه على درجة كبيرة من الخطورة فى سلم الجرائم . هذا الاعتداد بالجسامة المادية للجريمة السابقة مرة ، وبالوقت الفاصل بينها وبين الجريمة الجديدة مرة أخرى ، جرت عليه التشريعات الجنائية كلها فى وضعها لأحكام العود وتقريرها .



للجريمة الجديدة عقوبة أشد من تلك التي كان يستحقها الفاعل لو لم تكن له في الإجرام سابقة . ويوجد مثال لذلك في المائتين ٤٩ ، ٥٠ من قانون العقوبات المصري .

ومن جهة أخرى ، فإنه طبقاً للقانون الجنائي المصري ، لا محل لتشديد العقوبة على جريمة جديدة وقعت من ذات الفاعل لجرائم أخرى ، حيث لا يكون قد صدر على هذا الفاعل حكم نهائي في واحدة على الأقل من هذه الجرائم الأخرى وقت ارتكابه لتلك الجريمة الجديدة . وهذا ما يعبر عنه بضرورة التفرقة بين حالة العود إلى الجريمة وبين حالة تعدد الجرائم . فبينما يشدد العقاب على المجرم من أجل جريمته حين يكون وقت ارتكابه لها قد سبق صدور حكم نهائي عليه في جريمة أخرى ، لا توقع عليه إلا عقوبة جريمته بدون تشديد حين لا يكون قد صدر عليه هذا الحكم وقت أن ارتكبها مهما تعددت في حقه الجرائم الواقعة منه قبلها أو معها . هذا النظر تكاد تجمع عليه القوانين الجنائية . ذلك لأن سبق صدور حكم نهائي في جريمة سابقة على نفس المجرم الواقعة منه الجريمة الجديدة ، هو الذي يدل على عدم ارتداع هذا المجرم ، وعلى اجترائه في مخالفة القانون الجنائي رغم سبق مجازاته عن هذه المخالفة ، الأمر الذي يسوغ التشدد في معامته ، ويبرر النسوة في عقابه لجله على عدم الوقوع مرة ثانية في هذا العود إلى عصيان القانون . ولا وجود لهذا الاعتبار من عدم الارتداع حيث تعدد الجرائم من الفاعل دون أن يكون قد سبق صدور حكم عليه في إحداها وقت ارتكابه للأخرى التي تلوها .

على أن المدرسة الوضعية في الفقه الجنائي الإيطالي لا تقر هذا النظر ولا ترى مبرراً للتفرقة بين العود والتعدد في تشديد العقوبة ، إذ ترى أن هذا التشديد في العود ليس مبناه عدم الارتداد بحكم سابق وإنما أساسه ما كشفت عنه وقائع الحال من خطورة في المجرم تجلت في استمراره طريق الإجرام ، ويستوى في الكشف عن هذه الخطورة أن يكون قد صدر عليه حكم سابق في إحدى الجرائم المتعددة التي وقعت منه أو لا يكون قد صدر عليه مثل هذا الحكم .

والعود في نظر القانون الجنائي إما أن يكون بسيطاً بأن يتحقق مرة واحدة ، وإما أن يكون متكرراً بأن يقع أكثر من مرة . فالعود المتكرر معناه أن يكون المجرم وقت وقوع جريمته قد صدر عليه في إجرام سابق لا حكم واحد بل أكثر من حكم . وحكم القانون الفرنسي والقانون الإيطالي في المجرم العائد عوداً متكرراً ، أنه لا تشدد عليه العقوبة عن جريمته الجديدة فحسب بل يحكم عليه ، إذا توافرت فيه شروط معينة ، إلى جانب العقوبة المشددة بالخضوع لتدبير وقائي يتخذ معه بعد انتهاء تنفيذ هذه العقوبة عليه . هذا التدبير هو طبقاً للقانون الفرنسي الصادر في ٢٧ مايو ١٨٨٥ النفي المؤبد خارج فرنسا وهو طبقاً للمادتين ١٠٩ ، ٢١٦ من قانون العقوبات الإيطالي الإبداعي لأجل غير مسمى في مستعمرة زراعية أو في إحدى مؤسسات العمل . والحكم بهذا التدبير الوقائي إلى جانب العقوبة المشددة إجباري بالنسبة للقاضي طبقاً للمواد ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ من القانون الإيطالي ، وكان كذلك

أيضا طبقا للقانون الفرنسى إلى أن صدر فى ٣ يوليو ١٩٥٤ قانون يجعله اختياريا للقاضى أما تشديد العقوبة بسبب العود فى ذاته ولو كان بسيطا ، فهو إجبارى بالنسبة للقاضى فى القانونين خلافاً للأمر فى القانون المصرى .

وقد كان هذا الجمع بين العقوبة والتدبير الوقائى فى وقت واحد بالنسبة لنفس المجرم محل تقد شديد من أئمة علم الإجرام والقانون الجنائى لا سيما من جانب الأستاذ العالمى Fillippo Griaspigni . ذلك لأن العقوبة كوسيلة إيلام تتعارض مع التدبير الوقائى كوسيلة علاج ، ولا يسوغ الجمع بينهما معاً فى معاملة مجرم واحد بعينه ، إذ الطبيعى أن يحكم عليه إما بالعقوبة وإما بالتدبير الوقائى طبقاً لما تقتضيه حالته ، لا بهما معاً . وأبدى رأى نفسه كذلك المؤتمر الدولى للقانون الجنائى وعلم العقاب المقود فى لاهاي ١٩٥٠ كما أوصى به المؤتمر الدولى للقانون الجنائى المقود فى روما ١٩٥٣ وبعض القوانين يجرى عليه فمثل القانون السويدى الصادر ١٩٣٧ والقانون الانجليزى Criminal Justice act الصادر فى ١٩٤٨ والقانون اليونانى الصادر سنة ١٩٥١ . وهو الرأى الذى يسير عليه القانون الجنائى المصرى على كل حال . فالمواد ٥١ وما بعدها من قانون العقوبات المصرى تجعل القاضى مخيراً فى جميع أحوال العود المتكرر بين أن يقضى على المجرم المائد بالعقوبة المشددة وبين أن يقرر اعتباره مجرماً اعتاد الإجرام ويقضى بوضعه فى المهل الخاص أى إصلاحية الرجال ، دون أن يملك الجمع فى حكمه بين الأمرين بالنسبة للمجرم الواحد .

فالوضع في إصلاحية الرجال طبقاً للقانون المصري ، تدبير وقائي يتخذ مع المائد عوداً متكرراً ولكنه يتميز عن مثله في القانونين الإيطالي والفرنسي بأنه من جهة يحكم به منفرداً لا بالإضافة إلى العقوبة ، وبأن الحكم به من جهة أخرى خلافاً للأمر في القانون الإيطالي جوازي لا وجوبي على القاضي .

وتقتضى المبادئ الأساسية في علم العقاب أن يكون الوضع في الإصلاحية كتدبير وقائي غير مقيد بحد أقصى ، وألا يتحدد أجله إلا بالوقت الذي يتطلبه علاج المجرم . وهذا بالفعل ما قضى به القانون الإيطالي في صدد التدابير الوقائية المنصوص عليها فيه ، إذ تنص المادة ٢٠٧ منه على أن هذه التدابير لا يمكن الرجوع فيها إذا لم يكن الأشخاص الخاضعون لها قد زالت عنهم حالتهم الخطرة على المجتمع . غير أن القانون المصري قد قيد الوضع في الإصلاحية بالنسبة للمجرمين المائدين عوداً متكرراً بحد أقصى هو إقامت سنوات وإما عشر سنوات على حسب الأحوال .

الآن وقد بينا المراد بالمجرم المائد في نظر القانون الجنائي ، بقي أن نحدد الطائفة التي يندرج تحتها - في نظر علم الإجرام - من بين طوائف المجرمين .

نص القانون الإيطالي على صورتين للمجرم المائد عوداً متكرراً وهما صورة المجرم المعتاد وصورة المجرم المحترف . فتعرف المادة ١٠٢ منه المجرم المعتاد بأنه ذلك المجرم الذي - بعد سبق الحكم عليه ثلاث مرات في

جرائم عهدية متماثلة - يحكم عليه في جريمة من نفس النوع ارتكباها خلال عشر سنوات من وقت وقوع آخر تلك الجرائم . وتعرف المادة ١٠٥ المجرم المحترف بأنه ذلك المجرم الذى إلى جانب استيفائه شروط الاعتياد السالف ذكرها تدل طبيعة جرائمه وطريقة حياته على أنه يعول في معيشته ولو جزئياً على الحصيلة الناتجة من هذه الجرائم .

وقد قلنا إن المجرمين بصفة عامة ينقسمون إلى طائفتين كبيرتين : طائفة المجرم بالصدقة وطائفة المجرم بالتكوين . فمن يجرم بالصدقة يندر أن يعود إلى نفس جريمته إذ تبدر منه في حالة عوده النادر جريمة تختلف في النوع عن جريمته السابقة أما المجرم بالتكوين فهو الذى يظن أن تظهر منه صورة المجرم العائد عوداً متكرراً . فقد دلت الإحصائيات في فرنسا على أن كثيرين من المجرمين العائدين لا تفلح العقوبة في ردعهم فيعودون إلى ارتكاب جرائم من نفس النوع الذى سبق أن حكم عليهم من أجله بل وفي صورة أشد من سابقتها كأن ينقلوا من السرقة البسيطة إلى السرقة مع حمل السلاح أو إلى السرقة بطريق العضوية في عصابة إجرامية . ويمزى هذا عادة إلى كونهم لم يتأثروا بالعقوبة وأتيح لهم كذلك أن يصلوا إلى مزيد من الإقنان في عملية تنفيذ الفعل الإجرامى بحيث يأملون في أن يفتلوا من قبضة العدالة حالة العود إلى ارتكاب هذا الفعل .

غير أن للسبب الحقيقى الدفين لعودهم في نظرنا هو ما يكونون عليه من تكوين إجرامى يظل باقياً بغير علاج من جهة كما تستمر في الازدواج به من جهة أخرى عوامل مساعدة أو مهيئة ، إذ دلت ملاحظات علماء الإجرام في فرنسا

على أن معظم العائدين عوداً متكرراً في جرائم متعاقبة لم يتلق التعليم الكافي أو لم يتلقن أية حرفة يمكن أن يرتزق منها ، فبانضمام عامل الجهل بوسيلة الارتزاق إلى التكوين الإجرامى السكامن أصلا فى نفس الفاعل ، يظل بعد خروجه من السجن عرضة لأن يسلك طريق الإجرام من جديد فى سبيل قضاء ما يشعر به من حاجات .

المجرم المعتاد والمجرم المحترف فى القانون الايطالى مضافاً إليهما المجرم العائد عوداً متكرراً فى القانون المصرى ، يندرجون جميعاً تحت طائفة المجرمين بالتكوين ذوى الانجاء السيكوباثى إذ تظل عندهم حالة التفاعل قائمة بين تكوين إجرامى لم يصادف فى السجن علاجاً ناجحاً وبين عوامل خارجية مهيشة للإجرام تستمر فى إحداث مفعولها بالإضافة إلى هذا التكوين .

## المبحث السابع

### الخبرة في المسائل الجنائية

لا يخلو أى قانون للإجراءات الجنائية من نص يخول للقاضى نذب خبير فيما تثيره القضايا من مسائل فنية . ومن الواجب فى سبيل الوصول إلى عدالة مثالية تمكين القاضى من نذب خبير فى القضايا الجنائية . فقد جرى القضاء الجنائى حتى الآن على الحكم فى كل جريمة بناء على ملف الدعوى الخاص بها وهو يتعلق بالفعل ، دون ملف آخر يكمله هو الآخر ضرورته ، وهو ملف الفاعل .

ومهمة الخبير فى القضية الجنائية تنصب على فحص شخص المجرم لتحديد قدر ما كان لديه من أهلية الإدراك والاختيار وقت أن ارتكب جريمته ، ومدى خطورته الاجرامية كذلك أى مدى ماتنذر به حالته من جرائم جديدة يرتكبها بعد الجريمة الواقعة . ويلزم لأداء هذه المهمة نوعان من الدراسة : دراسة خط سير المجرم إلى أن هوى إلى الجريمة ، ودراسة شخصية المجرم أيضا . فالدراسة الأولى تدور حول استعادة الظروف النفسية التى أحاطت سواء بالعقل الواعى أو بالعقل الباطن للمتهم وتولد منها الحدث الاجرامى .

ونبين فيما يلى الأجزاء التى يجب أن يتكون منها تقرير الخبير .

الجزء الأول : هو إعادة سرد الواقعة مع الاستمانة فى هذا السرد بكل المستندات المتعلقة بها مثل محاضر البوليس ، والاقتصار على إبراز التفاصيل التى تفيد فى الكشف عن ندية المجرم والملابسات التى أحاطت به وقت أن ارتكب

الجريمة وأفضت به إليها . ومن المستندات الهامة في هذا الصدد الأوراق المتعلقة بصحة المجرم وما آل إليه من عوامل موروثية تكشف عنها سوابق مرضية أو شاذة في أفراد أسرته أو أمراض أصابته في مراحل حياته الماضية . كل ذلك يقرره الخبير مستخدماً علمه في أسباب الجريمة بصفة عامة وفي العلاقة بين الوراثة أو المرض أو الشذوذ وبين الجريمة بوجه خاص .

ومما يفيد في دراسة الواقعة شهادة الشهود إذ تعاون في الكشف عن الأفعال ذات المغزى التي بدرت من المجرم قبل تنفيذ الجريمة أو أثناء أو بعد هذا التنفيذ .

الجزء الثاني : ينصب على الفحص الكلينيكي للمتهم أى فحص الناحية الجثمانية والناحية النفسية في تكوينه . ويلزم في الخبر الذى يتولى هذا الفحص ، أن يكون على إلمام تام بعلم الخصائص الجثمانية وعلم وظائف الأعضاء وعلم النفس ولا سيما بالنواحي التى تتصل من هذه العلوم بعلم الاجرام . ومن ثم يتعين أن يبرز فحص التكوين الجثمانى ووظائف الأعضاء مثلاً المميزات ووجوه الخلل التى تبدو مهمة فى صلتها بالاجرام ، ومن قبيلها آثار الجروح الملتئمة والوشمات والخمول فى الجهاز العصبى المتصل بالداخل والاضطراب فى إفرازات الغدد فلا بد إذن فى الخبر من أن يكون على الأخص محيطاً بعلم الاجرام إلى جانب إحاطته بعلم الطب البشرى والشرعى وعلم النفس وعلم وطب الأمراض العقلية .

الجزء الثالث : يتناول تفسير العوامل المستقاة من بحث الجريمة ومن فحص شخص المجرم . هذا التفسير يقتضى على الأخص إلماماً بمشاكل علم الاجرام



وبكيفية تولد الجريمة ، حتى يتأتى للخبير لإيضاح الصلة بين الأحوال الصحية  
المادية للمجرم والخصائص الأساسية لتكوينه النفساني والظروف المساعدة  
أو المهيئة التي تعرض لها وبين الظاهرة الاجرامية التي بدرت منه . ومن هنا  
يتضح كيف أن دراسة شخص المجرم هي التي تهيئ السبيل لدراسة جريمته  
وتتلقى الضوء عليها .

ومن الخطأ الجسيم أن يقتنع الخبير بما كشفت عنه دراسته شخص  
المجرم دون أن يقيم الصلة بين نتائج هذه الدراسة وبين الجريمة التي  
وقعت بالفعل . فلوك الخبير على هذا النحو المييب يفضى به إلى  
نتائج مغلوطة ضارة بحسن سير القضاء . عليه إذن أن يبدأ يبحث الصحة  
الجسمية والنفسية والعقلية للمجرم لتحديد ما إذا كان شخصا عاديا صحيحا  
أو شخصا شاذا أو شخصا مجنوننا . وإنما عليه بعدئذ أن يظهر الصلة بين  
نتيجة هذا البحث الأول وبين الجريمة الواقعة حتى تتضح الظروف العقلية  
والنفسية التي كانت تفتاب المجرم وقت أن أجرم . ولعل فشل الخبراء  
النفسيين في القضايا الجنائية راجع إلى عدم عنايتهم باظهار حالة المجرم  
وقت أن ارتكب جريمته وإلى اقتصرهم على تشخيص حالته النفسية أو  
العقلية بصفة عامة دون يان ما عساه كان لهذه الحالة من صدى أثر على  
المجرم أو استحوذ عليه حين انهدر إلى جريمته ، فهذا أمر يعنى القاضى  
الجنائى بالوقوف عليه فى سبيل أن يكون حكمه فى تحديد مدى المسؤولية  
سلما عادلا .

فلا تنحصر مهمة القاضى فى تحديد نوع المنهم المائل أمامه من بين أنواع

الرجال بقدر ما تنصب على تحديد مدى ما كان المتهم يملكه من أهلية الإدراك والاختيار وقت أن أنزلق إلى جرمه حتى يتأتى قياس الجزاء على قدر الإثم .

وبناء على ذلك فإنه من الخطل الظاهر أن يقرر الخبير عدم مسؤولية المتهم لمجرد اكتشافه أن هذا المتهم مصاب بمرض عقلي أو بشذوذ ففساني . فحتى المرض العقلي الإجرامى قد لا يكون هو السبب فى الجريمة التى وقعت بالذات على النحو الذى ارتكبت به ، إذ قد تكون راجعة إلى سبب آخر غير ذلك المرض وإن كان من الأمراض التى يمكن أن تولد عنها الجريمة . ويكون من المفيد عندئذ فى تحديد المسؤولية بيان ما إذا كان سير المرض قد أدى إلى الجريمة بطريق غير مباشر أى عن طريق التأثير على استعداد سابق فى نفس المجرم .

وعلى العكس فإن عدم اكتشاف مرض عقلي فى المجرم وقت الفحص لا يقطع بأن حالته وقت ارتكاب الجريمة كانت غير مرضية .

كل هذا يثبت ضرورة أن ينصب البحث لا على تشخيص الحالة العقلية والنفسية للمتهم بصفة عامة فحسب ، بل على صلة هذه الحالة بالجريمة التى وقعت ، حتى يتحدد مدى أهلية الإدراك والاختيار وقت ارتكاب هذه الجريمة . وقد تأيدت هذه الفكرة عنها بأبحاث العالمين Ottolenghi & De Sanctis حول التشنج العصبى وصلته بالجريمة .

ولا مانع هنا من وضع إرشادات يستهدى بها الخبير في أداء مهمته .  
فلا بد أولاً من بحث مدى ما كان للمجرم من أهلية الإدراك وقت  
تنفيذ الجريمة . والمراد بهذه الأهلية لا ملكة الوعي المجرد وإنما ملكة  
الوعي السليم . فقد يكون المجرم على قدر من الوعي يتيح له استجماع  
أفكاره وتحديد غاياته بل الإلمام بخطورة هذه الغايات وما تستتبعه من  
تأثيرات ، ورغم ذلك لا يصح اعتباره ذا وعي سليم .

على أن فحص مدى ما كان للمجرم من أهلية إدراك وقت الجريمة ،  
يجب أن يكله فحص ما كان لديه من أهلية اختيار عندئذ أى الحالة  
التي كانت عليها إرادته . ذلك لأن كثيراً من المجرمين يكون على  
حالة سليمة من أهلية الإدراك وقت ارتكاب الجريمة فيكون مقدراً  
للغاية الإجرامية محبطاً بها وبنتائج تحقيقها ، وإنما يكون انزلاقه إلى تنفيذها  
راجعاً إلى قصور لا في أهلية الإدراك وإنما في أهلية الاختيار أى في  
ملكاة الإرادة ، إذ لا تقوى إرادته على تغليب المانع من الجريمة على  
الدافع إليها فيقع الحدث الإجرامى . على أنه لما كانت كل جريمة وليدة  
خلل في ملكة الإرادة كان من شأنه تغليب الدافع إلى الجريمة على  
المانع منها ، فانه لا يفهم مما تقدم أن كل جريمة يعتبر مرتكبها  
معدوراً . فالخلل في ملكة الإرادة أو الاختيار ليس معناه انعدام هذه  
الملكة أى ليس معناه أن المجرم يساق بغير طوع إلى جريمته دون أن  
تكون له خيرة في الإحجام عنها . ذلك لأنه إذا بلغ الخلل في  
ملكاة الاختيار هذا الحد يعتبر المجرم مصاباً بجنون لا شخصاً سليم  
العقل ، وهو ما يعنى الخبير باستظهاره على كل حال .

فهمة الخبير بيان مدى ما كان للمجرم من ملكة الارادة والاختيار أى مدى ما طرأ على هذه الملكة من خلل وقت الجريمة وما إذا كان هذا الخلل يعد مرضا عقليا يعدم المسئولية أو شبه مرض يتقصها أو لا يعد كذلك وبالتالي لا يؤثر على المسئولية إطلاقا .

على أن مهمة الخبير لا تقف عند الكشف عن حالة المجرم العقلية والنفسية وقت الجريمة وإنما تمتد كذلك إلى الكشف عن مدى الخطورة الإجرامية فى المجرم . ويلزم لقياس الخطورة الإجرامية هي الأخرى فحص شخصية المجرم أولا وتفهم الجريمة الواقعة منه ثانيا . وعلى أساس هذا البحث المزدوج يمكن تحديد نوع الخطورة الاجرامية من حيث كونها عامة تنذر بالجريمة أيا كان نوعها أو خاصة تهدد بنوع معين من الجرائم . وعلى الخبير كذلك أن يستعين بهذا البحث لتحديد ما إذا كانت الخطورة الاجرامية مطلقة من شأنها أن تجعل المجرم عرضة لوقوع فى الجريمة بفعل مختلف أنواع المثيرات أيا كان زمانها أو مكانها أو بفعل أنواع معينة منها وفى زمان أو مكان معين . وعليه أخيرا أن يحدد درجة الخطورة الاجرامية وتكون كبيرة حين ترتبط قابلية الانزلاق إلى الجريمة بعوامل داخلية أكثر منها خارجية ، والعكس بالعكس . وهنا تبدو أهمية دراسة الفعل الاجرامى الواقع وتتبع الفكرة التى أفضت اليه والعوامل التى أحاطت بها فى نشأتها وتطورها وخروجها الى حيز التنفيذ ، وكيف جرى التفاعل بين قوة الدافع وقوة المانع ، وكل هذا يتضح على الأخص بالنظر الى زمن الجريمة ومكانها ووسيلتها والطريق الذى سلكه فاعلها فى سبيل تنفيذها *Modus operandi* .

وعلى الخبير أن يتوخى منتهى الحذر في بحثه ، وأن يظن الى تصنع الجنون حالة النجاء المتهم الى هذا التصنع . والامارات الكاشفة عن الجنون التصنع منها ألا يكون هناك أى ارتباط جدى بين وجوه الخلل البادية على سلوك المتهم وبين مرض عقلى ما ، وأن تكون مشوبة بالاضطراب والتناقض وعدم الاتساق فيما تتخذه من صور .

وقد لاحظ علماء الاجرام أن الأمراض العقلية التى يظن تصنعها هى التى يكون من أعراضها الوعى المختلط أو الهذيان أو الوهم . وقد دلت التجربة كذلك على أن المتظاهر بالجنون كثيرا ما يلجأ الى الاجابات غير المقولة وتكون هذه الاجابات عادة أقوى دليل على التصنع . وقد يندى أحيانا بإجابات أو يبدى أفعالا أو مواقف أو حركات مصنفة منوعة ينقلها من نماذج فكرية مختلفة تمثلها مخيلته .

وكما أن العاقل يتصنع الجنون فإن هناك صورة عكسية يعنى الخبير باستظهارها وهى أن يتصنع المجنون التمثل . ويظن تصنع التمثل لدى المصابين بجنون متقطع تتخله فترات من الافاقة مثل وهم الملاحقة . وتصنع التمثل يصعب التنبه له حين يكون المجنون طليقا ويسهل اكتشافه على العكس حين يكون المجنون فى سجن أو مستشفى .

الجزء الرابع : يستخلص الخبير فيه رأيه حول ملكة الإدراك والاختيار عند المتهم وحول خطورته الإجرامية . هذا الرأى له أهميته التصوى فى سير العدالة الجنائية لا سيما من حيث تفريد العقوبة أو التدبير الواقى .

ومن أجل هذا ينادى علماء الإجرام في إيطاليا بضرورة تعميم الخبرة في جميع المحاكم الجنائية والاستعانة بها في محاكمة المجرمين الكبار كما هو الحال في شأن المجرمين الأحداث . فليس في وسع القاضي بمفرده أن يقف على الفصيلة التي ينتمى إليها المجرم حتى ينطق بالعقاب أو بالتدبير الواقى الملائم له . فهو مضطر لا إلى الإلزام فحسب بعلم الإجرام وبقسط على الأقل من علم الأمراض العقلية الإجرامية ، بل لا بد له كذلك من الاستعانة بالخبراء في دراسة المجرم والجريمة المرتكبة ، لاسيما حين تكون هذه الجريمة على قدر خطير من الجسامه . فهذا أمر أصبح من مستلزمات العدالة الجنائية في العصر الحاضر .

وقد أحست بذلك محكمة النقض الإيطالية سنة ١٩٣٧ حين قضت بأن جسامه الجريمة تفرض على القاضي ألا يهمل في تقدير العناصر المشتلة عليها القضية والمتصلة بالشخصية الجثمانية والنفسانية للمجرم ؛ وبأنه حين تظهر القضية على جانب خاص من التقييد والجسامه يتعين على القاضي أن يسلم بوجه المناسبة في الاستعانة بعلماء النفس وبأنه كلما تبين للقاضي أن المتهم لأسباب تتعلق بسوابقه العائلية والشخصية ليس شخصاً طبعياً ، صار لازماً له أن يتطلب عمل الخبير في سبيل إظهار طبيعة مالمدى المتهم من وجوه الشذوذ وأثرها على ملكاته الذهنية والإرادية .

# الباب الخامس

## اجرام الاحداث

الإيمان ببراءة الطفولة خطأ شائع بين الناس يجافي حقائق العلم .  
ففس الطفل ليست كما يظن الناس ساذجة تقية نقاوة الملائكة الأطهار ،  
وإنما هي مطبوعة على العكس بسجايا النفس الإنسانية البدائية .

فقد ألف الناس سوررات الغضب التي تنتاب الأطفال دائما ، كما  
لا يمنحني على أحد ما يديه الطفل عادة من ميل إلى الانتقام العاجل أو الآجل  
ونو لمجرد أن عقبة اعترضت إشباع رغبة من رغباته . كما أنه من المعلوم  
عن خلق الأطفال الشعور بالفيرة لقاء ما يصيبه الغير من عناية واتباه ،  
والميل إلى الفرور والكذب واللهو ، والمزوف الشديد عن الجهود  
الجسمية والفكرية ، والقسوة على الضعيف أو الفقير أو الشائه ، وانعدام  
الشعور بالرفق والرحمة ، والإحساس الضعيف بمحبة سطحية مفرضة ، والحرص  
على الاستئثار بكل شيء في سبيل الذات .

وتتجلى في الطفل على الأخص وجوه نقص في الإحساس بالوازع  
الخالق ، كما ينعدم لديه معيار التمييز بين الخطأ والصواب ، حتى أنه إذا أحجم  
عن فعل السوء ، لا يكون ذلك راجعا إلا إلى خشيته أذى العقاب . أليست  
هذه الميول والمشاعر شبيهة بتلك التي تفعل فعلها في المجرمين الكبار وتدفع  
هم إلى ارتكاب الجرائم ؟

غاية الأمر أن قص النمو في الوازع الخلقى وفي القوى الضابطة  
لنفس عند الصبي ، إذا أمكن تفسيره ولو جزئياً يكون النمو العصبي  
النفساني للصبي لم يكتمل بعد ، فإن الدائرة الخلقية من نفس المجرمين الكبار ،  
يمكن وصفها على العكس بأنها ذابلة قانية بسبب عدم الغذاء . وإذا صح  
أن تستعار في تصوير النفس تشبيهات جنائية مادية ، فإنه يمكن القول كذلك  
بأن الفرق بين المجرم الحدث والمجرم الكبير هو كالفرق في عالم الطب  
الجنائي بين جنين يملأ الكبد كل فراغ بطنه تقريباً وهذه ظاهرة فسيولوجية  
معروفة وبين رجل كبد مصاب بسرطان وهذه ظاهرة مرضية .  
قد يكون انحراف الحدث راجعاً إلى أسباب فسيولوجية كثيراً  
ما تزول بفعل الطبيعة من تلقاء نفسها ككثير من الظواهر الخاصة  
بسن الحداثة .

وتكون الشخصية الانسانية من جملة طبقات بعضها فوق بعض ،  
منها ما هو راسخ لرجوعه إلى الماضي البعيد بل إلى ما قبل التاريخ  
ويراد به الطبقات البدائية المكونة من الفرائز الطبيعية الأصلية ، ومنها  
ما هو أقل ثباتاً ورسوخاً لكونه حديثاً في تكوينه ويراد به الطبقات  
المكونة من الأفكار والمشاعر السامية الناشئة من انتطور والمتسمة بالطابع  
الخلقى الاجتماعى .

وإن خط السير الذى يتخذه النمو العقلى والأدبى للطفل يكاد يمثل  
مختلف المراحل التى مرّ بها الجنس البشرى فى تطوره البطل . من أول  
المصور إلى حين بلوغه عهد الرق الفكرى والأدبى الذى يمثل فى سنّ  
قواعد معينة للسلوك وفى نشأة القيم الخلقية .



وكثيراً ما تفضى الفرائز الأصلية الدنيا حين تتخذ صورة منحرفة ، إلى ارتكاب أفعال شاذة ، يكون معنى الشذوذ فيها أنه لا يأتيها الفرد العادى المتوسط من أفراد المجموع الذى وقت فيه . وهذه ظاهرة ملهوسة لا فى عالم البشر فحسب بل فى عالم الحيوانات كذلك . فكثيراً ما يرتكب بعض أفراد جنس حيوانى معين أفعال سرقة واغتصاب بل أفعال قتل على أفراد آخرين من نفس الجنس ، مع أن المؤلف بين غاليته العظمى المسكونة من الأفراد العاديين فيه أن الكفاح الغريزى فى سبيل البقاء لا يؤدى إلى إثبات مثل تلك الأفعال . ومن ثم يبدو بجلاء شذوذها .

يصدق هذا على الأحداث الصغار من البشر . فكثيراً ما يرتكب أفراد منهم أفعالاً شاذة إما أن تتخذ صورة جرائم منصوص على عقابها فى القانون ، وإما صورة أفعال أخرى إن لم تبلغ جسامتها حد الجرائم يمكن مع ذلك أن تسمى « نظائر الجريمة » .

وقد لاحظ بحق العالم الايطالى Tanzi أن الأطفال يخالجهم غالباً شعور مختلط بالحاجة إلى العمل ، وتساورهم رغبة غامضة فى المخاطرة ، ويفلب عليهم هيام شديد باللعب ، وأن الجريمة فى بداية الطريق إليها ليست إلا ضرباً من اللعب ، بل إنها أكثر الألعاب تلبية ، ولكنها اللعب المحرم المحظور وإن كانت فى مخيلة الصبي من قبيل لعب الكبار بل لعب الأبطال . وليس ذلك الميل الى التوثب والتحفظ والنشاط والحركة استثنائياً بين الأطفال . وليس هو بالفساد ولا بالخطر فى ذاته ، ولكن منه تنبت جرائم الأحداث ، حين يسوقون أنفسهم إلى قارعة الطريق العام مضطرين إلى ذلك أو شبه مضطرين ، بفعل البؤس والحرمان من رقابة الأسرة إذ يشتغل جميع أفرادها خارج البيت أو يجتمعون

واكدين في أمكنة ضيقة خائفة يعوزها الهواء . عندئذ يدفع بالأحداث إلى الشوارع حب في الاستطلاع نهم لا يشبع ، يجذبهم إلى الرفقاء ويجعل همهم منصباً على إيجاد السبل لتمضية الوقت ، يضاف إلى ذلك أن الميل إلى التنقل والمخاطرة عندم يعززه حب التقليد وهو غريزة طبيعية فيهم ، فينشأ بينهم نوع من التضامن يضاعف إقدامهم وقد يصل بهم إلى تكوين جماعة إجرامية تهدف إلى المجازفة للكشف عن كل مجهول ومجاهبة كل خطر . فلكي لا يتحول هذا النشاط إلى عادة أو حرفة ، أو يقصد طابعه الظاهري من البراءة واللاشعورية ليصير نشاطاً إجرامياً شعورياً ، يتعين التدخل للحد منه في الوقت المناسب دون تسامح عاطفي أو مفالاة في اللين يصبح معها من قبيل العبث الصياني ما هو في حقيقته نواة لجريمة الغد إن لم يكن قد أصبح بالفعل جريمة .

ويطيب لنا بهذه المناسبة أن ننقل صحيفة حية واقعية من اعترافات أوريليو أجوستينو إذ جاء فيها « من أجل هذه الأمور التي أسردها وأعترف بها أمامك يا إلهي ؛ كنت محل ثناء من أولئك الذين كان تأييدهم في ذلك الوقت يعني في نظري الحياة الشريفة . ذلك لأنني لم أكن مبصراً بؤرة الفساد التي كنت قد تردت فيها بعيداً عن عينيك . والواقع أنه لم يكن في نظرها مخلوق أكثر دنساً مني ، وقد صرت مجلبة للاستياء حتى من هؤلاء : من الرببي والمعلمين والوالدين ، إذ كنت أخدعهم بأكاذيب عديدة ، إما حبا في اللهو ، وإما رغبة في رؤية مشاهد الرعونة ، أو حرصاً على تقليد ممثلي المسرح . كنت كذلك أصرق من مخزن البيت أو المائدة ، إما بدافع الشهية ، وإما دفما لأجر الصبيان

الذين كنا نلهو بمشاهدة ألعابهم . غير أنه حتى في اللعب كان يظلب على التعطش  
النبي إلى التفوق ، فكنت أحرز النصر عن طريق الغش . ومع ذلك فإنه لم  
يكن بين الأخطاء التي كنت أضبط الآخرين يرتكبونها ، أى خطأ يفقدني  
صبرى ويضعف قسوتى في اللوم ، بقدر ذلك الخطأ بالذات الذي كنت أنا أول  
مرتكب له في حقهم ؛ فإذا ما ضبعت وأنا أرتكبه كنت بدلا من التسليم أنزلق  
إلى الغضب . أهذه إذن هي براءة الأطفال ؟ لتصفح عنى ياسيدى ، فليس هذا  
من البراءة في شيء . ذلك لأن ما كان يكثرث له المربون والمعلمون من أفعال  
الاحتيال لسلب نواة فاكهة أو كرة لمب أو عصفور طير ، ليتحول على مر السنين  
إلى الاحتيال لسلب ذهب أو قطعة أرض أو عبيد ، مما يضج له الحكام والملوك ،  
على ذات النحو الذي به تلو ضرب السياط أجزية أشد جسامة .

على أن الكلام عن إجرام الأحداث يقتضى أمراً أوليا هو بيان المراد  
بالحدثات وتحديد مبدئها ونهايتها في حياة الإنسان . لذلك نعرف الحدثات بأنها  
تكوّن من الحياة الإنسانية تلك المرحلة التي تتميز بمجموع من الظواهر الحيوية  
الجنائية والمعضوية والنفسية التي ينتقل بها شخص الانسان من دور التكوين  
والنمو الجسمى والنفسى الخاصين بالوليد إلى دور التكوين والنمو الجسمى  
والنفسى الخاصين بالبالغ .

ويمكن تقسيم هذه المرحلة على وجه التقريب الى الفترات الآتية :

١ - فترة الولادة وتشمل الأسبوعين الأولين من حياة الوليد بعد ولادته .

٢ - فترة الطفولة الأولى وتمتد الى نهاية السنة الثالثة بعد الولادة .

٣ - فترة الطفولة الثانية وتمتد من السنة الرابعة الى نهاية السنة السادسة .

٤ - فترة الطفولة الثالثة أو الصبي وتمتد من السنة السابعة إلى نهاية السنة الرابعة عشر .

٥ - فترة الفتوة وتمتد من الخامسة عشر الى نهاية الثامنة عشر .

٦ - فترة الشباب وتمتد من التاسعة عشر الى نهاية الثلاثين تقريبا .

ويمكن كذلك من الناحية البيولوجية أن تدخل في سن الحداثة فترة من الحياة السابقة على الميلاد خاصة بالجنين .

ولكن كلامنا عن اجرام الأحداث يقصد بالحداثة فترة الصبي وفترة الفتوة بوجه خاص .

ومن أصعب الأمور تحديد الوقت الذي يكتمل فيه نمو وتطور الشخص الانساني ، لاسيما من الناحية النفسانية . فرغم أن النفس تبدو كاملة النمو بصفة عامة في سن الثامنة عشر ، وذلك فيما يتعلق بخصائصها الجوهرية على الأقل ، إلا أنها لكي تكون نفسا ناضجة من جميع الوجوه ، فقد يلزم لذلك أحيانا تجاوز سن الثلاثين .

ورغم أن نهاية السابعة عشرة تعتبر في القانون الجنائي المصري سن النضج الذي تصبح فيه المسؤولية الجنائية للانسان كاملة ، إلا أن هذا السن كثيرة مايتخلف النضج فيها فعلاً . ولما كان بلوغ النضج الكامل جسدياً ونفسياً يختلف باختلاف الجنس والبلد والجو بل من فرد الى آخر في نفس الظروف ، فإنه لايمكن - الا من الناحية النظرية - تحديد سن واحد يكتمل فيه على حد سواء نمو الجميع .

ويتناول علماء الاجرام عادة نوعين من عمر الانسان : نوع يسمى بالعمر

الزمنى وآخر يسمى بالعمر العقلى . فالعمر الزمنى يمثله عدد السنين والشهور التى انقضت على الولادة ، والعمر العقلى يمثله درجة النمو الفكرى للشخص العادى فى سن زمنى معين .

فكلما تقدم الزمن بالطفل تطورت ملكاته العقلية وكل سن تقابلها كقاعدة درجة متوسطة معينة من النمو العقلى يمكن قياسها بأساليب خاصة لتشخيص النفسانى . ويتقدم النمو العقلى للفرد العادى باطراد ليس واحدا وإن كان يمكن تصويره بخط صاعد يرتفع درجات معينة يعتبرها علم النفس التربوى بمثابة مراحل للعمر العقلى ويمكنه أن يحدد على وجه التقريب بسنين وبكسور من السنة . وإن العمر العقلى للأشخاص الطبيعيين يتفق عادة مع العمر الزمنى سنة وشهراً .

والميار الأساسى الذى يحدد التدرج فى نمو الذكاء هو اختبارات الذكاء المعروفة فى علم النفس . فلكل عمر زمنى ذكاؤه ، وإن طفلاً طبيعياً فى الثمانية من العمر أقل ذكاءً من طفل طبيعى فى التاسعة وأكثر ذكاءً من طفل طبيعى فى السابعة ، هذا هو الأصل . غير أنه إذا افترضنا أن طفلاً فى التاسعة لم ينجح إلا فى الاختبارات المخصصة لدوى الثامنة ، فإنه يعتبر متخلفاً سنة من الناحية العقلية . أما إذا نجح حتى فى الاختبارات المخصصة لدوى العاشرة من العمر فإنه يعتبر عندئذ متقدماً سنة .

ورغم أننا سنتناول فيما يلى تقسيم المجرمين الأحداث بالتفصيل ، إلا أنه يمكننا منذ الآن إدراج الأحداث المنحرفين عامة فى طائفتين كبيرتين : طائفة الشواذ فى الذكاء وطائفة الشواذ فى الطبع . فالطائفة الأولى تتكون من أفراد دائرة العقل لديهم معينة . أما الطائفة الثانية فغيب أفرادها يتوافر فى دائرة القلب أى فى دائرة الأهواء التى يدور حولها التعلق العاطفى للفرد وتتجلى فى طريقة سلوكه ونواحي نشاطه ، كما سبق أن بينا .

فالمراد بالشواذ في الذكاء أولئك الأحداث الذين يعتبرون من ناحية العمر العقلي متخلفين بالقياس إلى عمرهم الزمني . ومن الخطأ الفاحش أن يعامل المعلم هؤلاء الأحداث نفس معاملته للأحداث الطيبين في ذكائهم أو يطالبهم بذات النتائج التي ينتظرها من هؤلاء ، أو أن يفسر حالتهم على أنها من قبيل التراخي أو التكاسل أو عدم الاجتهاد مع أنها في حقيقتها حالة عجز أو قص تحول دون أن يسير صاحبها ركب الآخرين . وبديهي أن مثل هؤلاء الأحداث الضعاف أو المتخلفين من الناحية العقلية ، تبدو أهمية دراستهم في علم الاجرام من ناحية أنهم يستوجبون عناية خاصة تحول دون تعرضهم لعدوى الأوساط الفاسدة أو الإجرامية ، إذ أنهم بحكم الضعف العقلي قابلون لتأثر السهل بالمثل السيء أو للوقوع أداة طيعة في يد عتاة المجرمين . وعن هذا سنتكلم بالتفصيل حين تناول بالبحث علاج الجريمة والوقاية منها .

على أن الجريمة حين تظهر في محيط الأحداث ، إنما تقع من بعضهم دون البعض الآخر كما هو الحال حين تحدث في محيط الكبار . ومن ثم يحق التساؤل عن السبب الذي يفضي إلى جريمة الحدث والذي من أجله ، رغم تعرض أحداث معينين لذات المؤثرات الداخلية أو الخارجية ، يجرم بفعل هذه المؤثرات بعضهم دون البعض الآخر . يصدق في الرد على هذا التساؤل ما سبق أن قلناه في صدد إجرام الكبار .

فالمجرم الحدث إما أن يكون مصابا بمرض عقلي ترجع إليه الجريمة وعندئذ تخرج عن نطاق بحثنا ، وإما أن يكون مجرما بالتكوين ، وإما أن يكون مجرما بالصدفة .

فأحدث المجرم بالتكوين ترجع جريمته إلى تكوينه الإجرامى الذى سبق أن حددنا معناه فى كلامنا عن المجرمين من الكبار . وقد سلم بوجود هذا التكوين الإجرامى حتى فى الأحداث الصغار ، عدد كبير من علماء الإجرام الذين تقدموا بأبحاثهم وتقاريراتهم إلى المؤتمر الدولى الأول لعلم الإجرام المقود سنة ١٩٣٨ . بل إن التكوين الإجرامى فى المجرمين الكبار لا بد أنه كان متكشفاً فيهم منذ طفولتهم . وأعراضه التى تبدو منذ الطفولة المبكرة تنحصر فى التعلق الفاتر بالأسره بل عدم الاكتراث بها أحيانا ، وفى تخلف مشاعر المحبه السامية ، وتقوى هذه الأعراض فى مرحلة الفتوة إذ تتخذ صورة ضعف فى الشعور بالإخاء والتحاب الاجتماعى ، وإفراط فى الاندفاع النفسى الأرعن ، وقسوة بل وحشية مصحوبة بدم استعداد للتضحية ، وتراخ فى قوة الوازع الخلقى ، أى تمثل إجمالا فى الطرفين المطلق لقوى الفرائز الأصلية الدنيا والمعجز التام عن إخضاعها لمقتضيات الحياة الاجتماعية . ومن ثم فليس التكوين الاجرامى كما سبق أن قلنا سقوطا حتميا فى الجريمة لا سبيل إلى تفاديه ، وإنما هو ميل أو استعداد سابق للانزلاق إليها يجمل صاحبه أسير وقوعا فيها من سواه . وما دامت حتمية الاجرام ليست متوافرة فى التكوين الإجرامى ، فإنه يمكن بالتبعية الحيولة بينه وبين أن يفضى إلى الجريمة ، وذلك عن طريق التدخل لملاجه فى الوقت المناسب ، لاسيما فى الوقت المبكر الذى يبدأ عنده ظهور الأعراض الأولى ، حتى لا يستفحل الداء مع مضي الزمن ويتعذر بالتالى الدواء .

ومن أظهر الأمثلة للأحداث المجرمين بالتكوين ، مثال تضمنه تقرير الجمعية الدولية لقضاة الأحداث ، المقدم إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين ( جنيف : أغسطس - سبتمبر سنة ١٩٥٥ ) بعنوان « وسيلتان للوقاية من إجرام الأحداث : الكفاح ضد المؤثرات الضارة بالحالة المعنوية وتهذيب الآباء » . فقد ورد في الصحيفة الخامسة من ذلك التقرير أن كل من لا توجد بعد روابط بينه وبين ذوية أو من يعيش في حالة نزاع ولو خفي مع أسرته قد ينضم إلى جماعة من أحداث ضالين مثله منحرفين على شاكلته . ويصبح بعدئذ جزءاً لا يتجزأ من هذه الجماعة أو العصابة ؛ ويداعب الحلم رؤسها ، وأبطالها الصبيان . وعندئذ تملكه روح الجماعة ويحذو حذو زملائه فيها ، ويسمى إلى أن يكون ذا شأن بينهم . ومن هنا ينشأ ذلك النوع من الفرور الإنساني المشؤوم الذي قد يدفع بصاحبه إلى سلوك سبيل القتل لمحض التباهي والتخايل المجرد وبشعور بارد لا حياة فيه ويقال إن هناك أكثر من مائة عصابة يؤلفها أحداث دون العشرين من العمر ، من جنسية واحدة في العادة ، ويحملون لأنفسهم حق السيادة على بقعة معينة من نيويورك حتى أن كل حدث أجنبي عنهم يمتدق حدود دائرة نفوذهم بكون عرضة لأن يعتبروه عدواً لهم .

وتناولت الصحافة بالسرد أخيراً تفاصيل جريمة بالغة الفظاعة تكشف عن عقلية الأحداث المكونين لتلك العصابات . مرتكب هذه الجريمة كان على رأس عصابة بنويويورك يؤلفها صبيان بين الخامسة عشر والسابعة عشر وتسمى Navajos



وقد وقعت جريمته على النحو الآتي : احاطت جماعة من أعضاء العصبة بصبي في الخامسة عشر من العمر كان وديما مسالماً صريحاً لطيفاً ، وسأله أفرادها عما إذا كان ينتمى إلى عصبة معادية فأجاب بالنفي . ومع ذلك شعر عليه أحدهم مسدسه ثم عدل . عن استخدامه وهم بإعادته إلى حيث كان . وفي هذه اللحظة رمى رئيس العصبة هذا الأخير بالجبن وقتل ذلك الصبي على التو . وحين قبض على القاتل لم يبد أى أسف على فعلته وظل عديم الاكتراث . وعرضاً عن أن تثير فعلته الشنءا موجه من الامتعاض ، لم يتورع فتيات صغيرات من الذهاب الى مقر البوليس للتعبير عن تعاقبهم برئيس العصبة الاجرامية طرزانهن المحبوب . وحتى فى جناز المحقق عليه تجلت مظاهر اخلاص منقطع النظير من الأحداث المنحرفين لصلهمم ( الرجل ذى الرداء الجلدى الأسود الذى كان يبنى الفوز بالبطولة فى عالم الملاكمة ، وكان يستخدم المسدس فى سبيل ألا يرهق يديه ) .

والحدث المجرم بالصدفة هو الذى يقع فى الجريمة عرضاً دون أن يكون فى تكوينه استعداد سابق للوقوع فيها . فهو لا ينزلق إلى الجريمة حباً فيها واستمراء لها ولا يتكرر ارتكابه إياها كما هو الحال فى كل مجرم بالتكوين ، وإنما فعل الخارج فى جريمته أقوى من فعل الداخلى . فهو يرتكبها عرضاً ومصادفة دون أن تبدو منه أمارات تنذر مقدما بوقوعها منه . ويتوقف حدوثها على عامل خارجى طارىء . وقد يكون هذا العامل داخليا كذلك مثل الأزمات المميزة للبور المراهقة ، وعندئذ يمتين عدم الخلط بينه وبين التكوين الإجرامى كعامل

داخلي هو الآخر . على أن المجرمين بالصدفة من بين الأحداث هم  
كالمجرمين بالصدفة من بين الكبار ، يرجع تأثرهم بالعامل الطارىء إلى  
استعداد داخلي عندهم للتأثر به لا يتوافر في الفرد المادى المتوسط  
منهم . هذا الاستعداد الداخلى هو الذى يهبى لجريمة الصدفة سبيل  
الوقوع مع التسليم بأنه لا يصل إلى حد التكوين الإجرامى ، وأن  
هذه الجريمة تغلب عليها صفة الصدفة المرضية ويمزى وقوعها إلى العوامل  
الخارجية أكثر مما ينسب إلى العوامل الداخلية .

وسبق أن تكلمنا عن مصدر التكوين الإجرامى فى المجرم  
بالتكوين وإليه يرجع كذلك ولو جزئيا الاستعداد الداخلى فى المجرم  
بالصدفة . وبيننا أنه الوراثة والسلالة ؛ فلا داعى للخوض فيه من  
جديد ، وإنما نحيل إلى ما سبق أن قلناه فى صدره عند الكلام عن  
الجريمة بصفة عامة . ذلك المصدر يفعل فعله فى الإجرام عامة سواء فى  
محيط الأحداث أو فى محيط الكبار . وإنما يعيننا أن نوجه النظر إلى  
أن كون الوراثة مصدرا للتكوين الإجرامى ، وعاملا مسببا للإجرام ،  
أمر ليس يبيد إجماع علماء الإجرام عليه . فقد جاء فى التقرير المبدئى من  
سكرتارية المنظمة التهذيبية والعلمية والثقافية للأمم المتحدة ، والمقدم  
تحت رقم 1 A/CONF. 6/C. 3/L. 1 إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة  
فى شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين ، الذى عقد فى جنيف  
بين أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٥ بضوان « النواحي التهذيبية  
والإجرام الأحداث » .

The Educational Aspects of Juvenile Delinquency.

ما يأتي في الصحيفة الثالثة من :

" Heredity appears to operate, not directly through the transmission of a criminal disposition as such, but rather indirectly, through such constitutional conditions as a dull or defective intelligence, an excitable and unbalanced temperament, or an over-development of some single primitive instinct. Of environmental conditions, those obtaining outside the home are far less important than those obtaining within it; and within it, material conditions such as poverty are far less important than moral conditions such as ill-discipline, vice and, most of all, the child's relations with his parents. Physical defects have barely half the weight of psychological and environmental. Psychological factors whether due to heredity or environment are supreme both in number and strength over all the rest. Intellectual conditions are more serious than bodily; and emotional than intellectual ",

ومعنى هذا أن الوراثة يبدو أثرها لا مباشرة عن طريق تحمل الاستعداد للجريمة كما هو ، وإنما على نحو غير مباشر بطريق عوامل تدخل في تكوين الفرد مثل ذكاء منطقي أو معيب ، وطبع سهل الانفعال أو غير متزن ، وإفراط في نمو بعض الغرائز البدائية . وتعتبر العوامل الخارجية المحيطة بالفرد خارج بيته أقل أهمية من تلك المحيطة به داخل البيت . ومن بين العوامل المحيطة داخل البيت تعتبر الظروف المادية كاللبؤس أقل أهمية من الظروف المعنوية مثل النظام المنحل والردبة وعلى الأخص علاقات الطفل بوالديه . وللميوب الخلقية نصف أهمية العيوب النفسية وعيوب الوسط المحيط . وتفوق العوامل النفسية غيرها سواء في المدد أو في القوة ، وسواء كانت ترجع إلى الوراثة أو إلى الوسط . وتمتد الظروف الفكرية أفضل أثراً من الظروف الجسمية ، كما تعتبر الظروف العاطفية أهم من الظروف الفكرية ...

وجاء في التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر سالف الذكر الاتحاد العالمي للصحة العقلية أن الوراثة تلعب دورها كمصدر للجريمة . فقد ورد في الصحيفة الثالثة من هذا التقرير المقدم تحت عنوان " Comment prévenir la délinquance juvénile " أنه مهما كان مدى الدور الذي تلعبه الوراثة فإنه من المسلم به عامة وجود عامل تكويني يقوم عليه طبع المجرم .

" Quel que soit le rôle exact de l'hérédité on convient généralement qu'il entre un facteur con-

stitutionnel dans la formation d'un caractère de  
délinquant..."

هذا عن مصدر التكوين الإجرامى أو الاستعداد الداخلى للجريمة .  
وقد سبق أن تناولنا بالبحث فى كلامنا عن الاجرام بصفة عامة ،  
مختلف العوامل المساعدة أو الهيئة للجريمة داخلية كانت أم خارجية .  
فما قلناه فى صددنا يصدق على الأحداث فى إجرامهم . غير أن اجرام  
الأحداث يقتضى الكلام بسبب طابعه الخاص عن عوامل مساعدة له  
داخلية وخارجية اما مقصورة عليه واما أظهر فى ميدانه منها  
فى سواه .

لذا سنخصص مبحثا لهذه العوامل ثم آخر لأسلوب البحث فى اجرام  
الأحداث ، قائلا لتقسيم المجرمين الأحداث . أما علاج اجرام الأحداث  
والوقاية منه فنسوجه فى الباب السابع المخصص لعلاج الجريمة والوقاية  
منها بصفة عامة .

### المبحث الأول

## العوامل المساعدة أو المهيئة لاجرام الاحداث

ليس إجرام الأحداث إلا وجهاً من وجوه مشكلة أعم وأشمل ، هي انحراف الطفولة . ومن البديهي في هذا الميدان كما في غيره أن الوقاية خير من العلاج ، وأن الترم المالى والاجتماعى الذى تتعمله الدولة من جراء جرائم وقت ، باهظ ضخم بالقياس إلى ما كانت تكلفه لو عنيت بالوقاية من هذه الجرائم قبل أن تقع . الوقاية من الجريمة إذن مهما كانت تكاليفها تعد أهون عبءاً على ميزانية الدولة واجتماعياتها من علاج الجرائم بعد وقوعها . وأحد ميادين هذه الوقاية أن لم يكن أهمها ، هو بالذات ميدان الطفولة المنحرفة .

ولقد كانت النظريات القديمة تصور إجرام الأحداث على أنه مرض لا يختلف عن سواه إلا في كونه مرضاً نفسانياً أو عصبياً ، وأن كل ما يتطلبه هذا المرض هو العلاج فيما يمكن تسميته بمسنشفيات الجريمة ، بأساليب طبية ونفسانية .

غير أن هذه النظريات لم تحط بالحقيقة إلا في جزء منها هو الخاص بالجريمة المرضية . أما بالنسبة لأحدث المجرم بالتكوين ، والذى ترجع جريمته إلى تكوينه الإجرامى وهو ليس مرضاً كما يتنا ، فتدخل في إجرامه عوامل مساعدة أو مهيئة تنبه مفعول هذا التكوين وتؤدى به الى الجريمة . ومن ثم فهذه العوامل وان لم تكن سببية بالنسبة الى هذا المجرم لسكون جريمته راجعة إلى تكوينه الإجرامى ، تعد مع ذلك ذات شأن بالنظر الى أهمية الدور الذى تلعبه كهيئة لهذا التكوين . ولذا يتعين - كما سنرى عند الكلام عن علاج الجريمة والوقاية منها - أن

تعنى الجهود العلاجية والوقائية لا بالحد من التكوين الإجرامى فحسب ، وإنما بمكافحة العوامل التى توقفه وتميئه له سبيل الإفضاء الى الجريمة .

هذه العوامل إما داخلية وإما خارجية . وقد سبق أن تناولناها فى الكلام عن الإجرام بصفة عامة . وقلنا انها أحياناً تصبح من العوامل السببية للإجرام ولا تقتصر على مجرد التهيئة له والمساعدة عليه ، وذلك حين تتخذ صورة استثنائية تفضى عرضاً الى جريمة تقع من مجرم بالصدفة .

وذكرنا كذلك أن المجرم بالتكوين كثيراً ما ينبه تكوينه الاجرامى ظرف تافه داخلياً كان أو خارجياً ، يمرّ أمامه الرجال العاديون مرّة الكرام وهم بالذات أولئك الذين يظهر من بينهم أحياناً مجرمون بالصدفة . وقررنا أن هذا التكوين الاجرامى ليس مع ذلك سقوطاً حتمياً فى الجريمة لامفرّ منه ، وأنه من الممكن ، لو عولج فى الوقت المناسب ، الحيلولة بينه وبين أن يفضى الى الاجرام . وما من وقت أنسب لذلك غير عهد الطفولة والحدائث . فإذا ماترك هذا العهد يمضى حتى تضافرت فى تغذية التكوين الاجرامى لدى الحدث عوامل داخلية وخارجية اطرد تأثيرها عليه فمززت هذا التكوين فيه ، أصبح العلاج عندئذ أمراً شاقاً . ولن نتناول فى هذا البحث من بين العوامل المهيئة للإجرام ، وقد سبق الكلام عنها ، إلا ما يكون منها ذا أهمية خاصة فى جريمة الحدث بالذات ، ونعنى بذلك من بين العوامل الداخلية أزمات المراهقة والشباب ، ومن بين العوامل الخارجية حالة الأسرة . وسيد الدراسة .

## أولا - العوامل الداخلية

### أزمات المراهقة والشباب :

يقرر العالم البلجيكي Quetelet أن الميل إلى الجريمة *penchant au crime* يختلف باختلاف المراحل التي تمر بها حياة الإنسان . ودلل على ذلك بالإحصاءات المبينة لنسبة عدد المجرمين في كل طائفة من طوائف العمر الإنساني بالقياس إلى عدد أفراد هذه الطائفة ، إذ تبين له أنه بينما تنخفض هذه النسبة قبل سن السادسة عشر ترتفع بعدئذ بسرعة في طائفة من يتراوح عمرهم بين ١٦ ، ٢١ سنة ثم توالي الارتفاع في طائفة المتراوح سنهم بين ٢١ و ٢٥ سنة إذ تبلغ في هذه الطائفة أقصى حدها .

هذه الإحصاءات التي يستند إليها Quetelet ترجع إلى المدة الواقعة بين سنة ١٠٢٦ ، سنة ١٨٢٩ . وقد كانت محل دراسة منه لا لتحديد نسبة عدد المجرمين بصفة عامة في كل طائفة من طوائف السن فحسب ، وإنما لتحديد نسبة كل نوع منهم في حدود طائفة السن التي ينتمون إليها ، أي نسبة عدد اللصوص من بين أفراد كل طائفة أو نسبة عدد القاتلين ، إلى غير ذلك من نسب تكشف عن كمية كل نوع من الإجرام على حدة ولا تقف عند الكشف عن كمية الإجرام في مجموعه . وتبين له أن السرقة تبلغ أقصاها في السن الواقع بين ١٦ سنة ، ٢١ سنة ، وأن جرائم العرض توجد أقصى نسبة لها بين سن ٢١ ، ٢٥ ؛ وأن جرائم القتل والضرب والجرح تقع أكبر نسبة لها في السن بين ٢٥ ، ٣٠ سنة ، وجرائم التزوير تصل إلى أقصى نسبة لها بين سن ٣٠ ، ٣٥ .



وإذا ترجحت الإحصاءات نفسها بلغة أخرى يتبين أن درجة إجرام الرجال المتراوح سنهم بين ٦٥ ، ٧٠ سنة ، تمدت أقل ست مرات من درجة إجرام الشبان المتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأنها فيمن يقع سنهم بين ٥٠ ، ٥٥ سنة أقل ثلاث مرات منها في طائفة هؤلاء الشبان ، وأنها فيمن هم بين ٤٥ ، ٥٠ سنة أقل أكثر من مرتين منها في طائفة الشبان عينها . وتبدو الحقيقة نفسها من وجهة النظر الثانية الخاصة بدرجة الإجرام في كل نوع خاص من أنواعه : فقد أظهرت تلك الإحصاءات أن الميل إلى السرقة لدى الرجال المتراوح سنهم بين ٥٥ ، ٦٠ أقل عشر مرات منه لدى الشبان بين ٢٥ ، ٣٠ ؛ وأن الميل إلى القتل أقل عشر مرات كذلك الخ ...

خلص العالم البلجيكي من ذلك إلى القول بأن النمو الفكري والنفسي للإنسان يستغرق وقتاً أطول مما يستغرقه محض النمو الجثائي لبعض الخصائص الجسمية كالبنية أو القوة العضلية ؛ وأن الإجرام إنما يبلغ أقصاه في طائفة الشباب بالنظر إلى بلوغ النمو الجثائي كماله في هذه الطائفة بالإضافة إلى ازدياد العواطف لديها حدة وشدة وأنه حين يبلغ النمو الفكري والنفسي كماله في وقت لاحق ، يصبح بمثابة ضابط للسلوك الانساني ينحى به الاعتدال ويحدث بالتالي مع تقدم السن أثره في الحد من موجة الاجرام . فاذا ما حان وقت الشيخوخة وجاءت بما يميزها من تدهور جثائي وعاطفي ، صار هذا العامل بالإضافة إلى سابقه مقيداً لدرجة الاجرام ؛ اذ ينكسر سلاح الجريمة في يدين ولي عنهما عهد القوة وصارتا تنداعيان رعشة وارتعناء .

وبالرجوع إلى الإحصاءات الإيطالية في الموضوع نفسه ؛ تبين من احصاء

سنة ١٩٢٨ أنه في كل ١٠٠ من المحكوم عليهم وجد أكثر من ١٢ حدثاً يتراوح  
 عمرهم بين ٩ سنين ؛ ١٨ سنة ؛ وأنه في كل ١٠٠ ألف من أفراد الشعب  
 الأحداث المتراوح سنهم بين ٩ سنين ؛ ١٨ سنة ؛ وجد نحو ٥٠٠ محكوم عليه ؛  
 وأنه في كل ١٠٠ ألف من الأفراد المتراوح سنهم بين ١٨ ؛ ٣٠ سنة وجد نحو  
 ٨٠٠ محكوم عليه ؛ وأنه في طوائف الأفراد المتجاوزين من العمر الثلاثين أخذ  
 يتناقص عدد المحكوم عليهم . بل اتضح أن درجة اجرام الرجال الذين يتجاوز  
 عمرهم الخمسين أقل بمراحل من درجة اجرام الأحداث المتراوح سنهم بين ١٤ ؛  
 ١٨ سنة ؛ بمعنى أن الحدث أكثر اجراءاً من الرجل الناضج أو الرجل الشيخ .  
 ويستفاد من احصاءات سنوات ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ في مجموعها أن درجة  
 اجرام طوائف العمر الواقعة بين ١٤ ، ٥٠ تملو على المتوسط ؛ بينما تقل عنه من  
 جهة درجة اجرام الصبيان المتراوح عمرهم بين ٩ ، ١٤ ومن جهة أخرى درجة  
 اجرام الشيوخ المتجاوز عمرهم خمسين سنة .

وأظهر الإحصاء الخاص بالسنوات من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ والإحصاء  
 الخاص بالسنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩ ، أنه من بين ١٠٠ حدث محكوم  
 عليهم لمختلف الجرائم كان يوجد نحو ٧٥ محكوم عليهم لسرقات أو لجرائم  
 اعتداء على المال ، ونحو ٩ محكوم عليهم لجرائم اعتداء على الأشخاص .  
 وبين إحصاء ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ عدد المحكوم عليهم في كل ١٠٠ ألف مواطن  
 من سن معين ، وبالنسبة لكل نوع من أنواع الجرائم ، فاتضح أن  
 الأحداث المتراوح سنهم بين ٩ سنوات ، ١٤ سنة وبين ١٤ ، ١٨ سنة  
 إنما يكون أكثر ميلهم منصرفاً إلى السرقة المشددة عقوبتها ، وأن أقصى  
 نسبة للمحكوم عليهم في هذه السرقة إنما توجد في الأحداث الواقع سنهم

بين ١٨ ، ٢١ سنة ، وأن أعلى نسبة لجرائم الاعتداء على الأشخاص تحقق في الأحداث بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأن النصب والإخفاء يلبغان أقصى نسبة لهما بين ٢٥ ، ٣٠ وبين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، في حين أن السب يصل إلى أكبر نسبة له فيمن م بين ٤٠ ، ٥٠ سنة .

فعلى ضوء الإحصاء الأخير ، يمكن أن يقال بحق إن الإنسان في بداية شبابه لا يضرب ولا يمتل بقدر ما يسرق ، وأنه في عنفوان شبابه يجرح ، وفي رجولته يمتل أو يقذف أو يسب .

وبالرجوع الى الإحصاء الإيطالي الخاص بالخمس سنوات من ١٨٩٦ الى ١٩٠٠ وهو من أقوى الإحصاءات تعبيراً ، يتضح كذلك أن أعلى نسبة لعدد المحكوم عليهم في السرقة باكراه وغصب المال بطريق التهديد والسرقة القرونة بظروف مشددة والجرائم الجنسية ، إنما توجد في طائفة المواطنين المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٢١ سنة .

لذا اذن يبلغ الإجرام أشده في سن العداثة الواقع بين هذين العديين ، وتختلف درجته وصورته باختلاف السن على النحو الذي بيته الاحصاءات المتقدمة ؟

اختلف الرأي في تحليل هذه الظاهرة . فذهب بعض المثالين في أهمية العوامل الاجتماعية الى القول بأن تاور الاجرام كية ونوعا في مراحل العمر الانساني يرجع هو الآخر الى تطور الظروف الاجتماعية المحيطة بالانسان في هذه المراحل . ذلك لأن الوسط المحيط بالطفل والصبي يختلف عن ذلك الذي يحيط فيما بعد بالشاب ثم بالرجل وبعده بالشيخ .

فبينما الوسط الذي يتبأ للانسان في أولى مراحل عمره لا يتعدى الأسرة والمدرسة ، نجد أنه في المراحل التالية يمتد ويتسع بدخول الانسان في معمة الحياة العملية وتشعب علاقاته واحتكاك مصلحته بمصالح سواه . ومن أجل ذلك يرجع تطور الاجرام تبعاً لمراحل العمر الى تطور الوسط ، ولا محل لارجاعه الى اعتبارات شخصية خاصة بتطور النمو العضوى والنفسانى للانسان ذاته .

ويعزز أصحاب هذا الراى وجهة نظرهم بقولهم إن كمية اجرام الأحداث تختلف اختلافاً محسوساً من بلد الى آخر ، بل من وقت الى آخر في البلد الواحد ، الأمر الذى يدل على أن هذا الاجرم متوقف على ظروف البيئة المحيطة بالأحداث والتي تختلف باختلاف الزمان والمكان . ولو كان الأمر متوقفاً على عامل التكوين العضوى ما كانت درجة اجرام الأحداث تختلف حتى في الشعب الواحد من وقت الى آخر مع تجانس أفراده في هذا التكوين .

غير أن هذا النظر مردود عليه بأنه يبالغ في نفي أهمية التطور العضوى والنفسانى لنمو الإنسان باختلاف مراحل سنه وأثر هذا التطور بالتبعية على درجة الإجرام ونوعه . فلا ينكر أحد أن الإنسان في بداية كفاحه العملى يستولى عليه نوع من القلق وعدم الطمأنينة يفتابه حين تعرض أمامه للمرة الأولى مشكلة الظفر لنفسه بمركز اقتصادى واجتماعى ، وأنه بفعل السعى وراء هذا المركز تولد لديه تلك البواعث التى بتزايدها وتوالى ضغطها عليه قد تدفع به إلى سلوك منحرف بل إلى فعل إجرامى . ولا

يشك أحد كذلك في أنه يلوغ الإنسان في مستهل سنه الناضجة أول مركز اجتماعي له ، تأخذ في التناقص تلك البواعث التي تدفع في القليل إلى الإخلال بقواعد الأخلاق إن لم تدفع إلى الإجرام . وثبت أيضا أن الإجرام يتناقص كمية منذ الفترة التي يبدأ فيها تزايد الإنتاج الاقتصادي للإنسان ، وأنه يستمر في التناقص حتى في فترة الشيخوخة التي يغلب الركود أو التدهور الاقتصادي على معظم أفرادها ، الأمر الذي يدل على نفسية الشيوخ وما يغلب عليها من زهد وإذعان للأمر الواقع .

على أنه مع التسليم بأن تلك الأمور وما إليها من ظروف اجتماعية تعكس أثرها على الاجرام ، فانه ما من شك في أن هذا الأثر إنما ينصب على كمية الاجرام في مختلف مراحل السن لا على خط سيره بين هذه المراحل . فالظروف الاجتماعية تؤثر على مجموع الاجرام في كل مرحلة من السن من حيث ارتفاع هذا المجموع أو انخفاضه ، لا على الوجهة التي يتخذها كمية ونوعا بالانتقال في العمر من مرحلة إلى أخرى ، إذ تظل هذه الوجهة ثابتة مهما كانت الظروف ، والمراد بها حالة الاجرام لا في كل مرحلة على حدها وإنما بالقياس إلى المراحل الأخرى . فالنسبة التي يكشف عنها هذا القياس تظل ثابتة وإن اختلفت الكيات الجارية القياس بينها بارتفاعها تارة وانخفاضها أخرى تحت تأثير العامل الاجتماعي .

وبناء على ما تقدم يذهب رأى آخر هو الراجح إلى التسليم بأنه ما دام للسن أثره الملموس في تطور النمو الانساني سواء من الناحية الجسمية أو من الناحية النفسانية ، فانه لا بد أن يكون بالثبته ذا شأن في اختلاف الوجهة

التي يتخذها الاجرام كية ونوعا باختلاف مراحل السن . فكما يتطور النمو الجسدى والنفسى يتطور الاجرام كذلك ، وقد اختلفت الآراء فى تصوير هذا النمو الانسانى .

فذهب رأى إلى القول بأن للفرد الواحد شخصيات متعاقبة مختلفة باختلاف سنه رغم ما يبدو فى الظاهر من أنه ذو شخصية واحدة لا تتغير . فشخصيته بالأمس غير شخصيته اليوم وغير شخصيته فى الغد ، بمعنى أنه يموت أكثر من مرة ليحيا حياة جديدة كلما ولّى عهد وبدأ عهد آخر من الزمن .

وذهب رأى آخر إلى القول بأن شخصية الفرد واحده مهما تغير الزمن وتظل كماهى باقية على خصائصها الذاتية من المهد إلى العهد .

غير أن هناك رأيا ثالثا يتوسط بين المذهبين ويمزو إلى الفرد الواحد شخصية واحدة فى خصائصها الأساسية وإنما متعددة فى صورها الخارجية . فطبقا لهذا الرأى ، يظل تكوين الشخصية على ما كان عليه وقت أن ولد الفرد بها ، فيفعل الزمن والسن فعلهما لا فى الأساس الذى تقوم عليه الشخصية وإنما فى الصورة المعبرة عنها . فمن يولد شرسا يظل كذلك على مرّ السنين ، ولا يتغير سوى القناع الذى ترتديه شراسته .

والرأى الأخير فى نظرنا هو أقرب الآراء إلى الصواب ، غير أنه يتطلب مزيدا من التحديد والتفصيل . فلاشك فى أن تقدم الإنسان فى السن يؤثر على الوجه الخارجى والداخلى لشخصيته على حدّ سواء ، بحيث ينعكس هذا التأثير كذلك على طريقة السلوك ، غير أن نمو الإنسان

تبعاً للسن محكوم بثلاثة أنواع من العوامل : عامل الشخصية التي ولد بها وعامل التغيرات الجسمية والنفسية التي ترسم مع الوقت آثارها على الأساس القائمة عليه تلك الشخصية ، وعامل الظروف المادية والمعنوية التي تنهياً للشخصية من المجتمع المحيط بها وتؤثر بالتبعية عليها من بين هذه العوامل يظل ثابتاً ، العامل الأول وهو عامل الشخصية ، بينما يتغير العاملان الآخران بتغير الزمن وباختلاف مراحل السن ، وينتج من ذلك أن الفرد الواحد كلما تقدم به المسير في طريق الحياة ، وإن ظل على شخصية واحدة ، تبدو عليه مع ذلك صور أفراد متبايرين ، يقتصر التباير بينهم على بعض النواحي فقط دون البعض الآخر ، أى على النواحي القابلة للتطور تبعاً لكونها لا ترجع إلى أصل راسخ في تكوين الشخصية . وليس لنا في هذا المجال الخاص بالعوامل الدخيلة المهيئة سوى أن نتكلم عن عامل التغيرات الجسمية والنفسية المرتبطة بمراحل السن في ذاته ، مرجئين الكلام عن عامل الظروف المحيطة إلى وضع آخر هو الذي سنتناول فيه العوامل الخارجية المهيئة .

فمن وجهة التغيرات الراجعة إلى السن ذاته كعامل داخلي ، لا يشك أحد في حدوث هذه التغيرات مع الزمن سواء من الناحية الجسمية أو من الناحية النفسانية .

وأول ما وقع عليه الملاحظة هو التطورات الجسمية . فقد قيل قديماً إن الرجل مخلوق يسير في فجر حياته على أربعة أقدام وفي وضع نهارجا على قدمين وفي غروب شمسها على ثلاثة أقدام . وقال Lavater إن كل

إنسان يحمل في وجهه شهادة ميلاده ، كما وصف كثيرون من أتباعه  
الاقلابات الجثمانية التي تحدثها المراحل المختلفة للسن في جسم الإنسان  
تاركة على وجهه أثارا لا تمحى ، ومؤثرة كذلك على شكل الجسم وحجمه  
ولونه وتكوينه . وقد وصفوا على التوالي ملامح الطفل والشاب والرجل  
والشيخ حتى وصلوا إلى وصف الموت باعتبار أنه يعدم كلية كل تعبير  
للامح ؛ وإن كان الوجه بعد الموت بقليل تبدو ملامحه أكثر وضوحا  
وتناسبا مما كانت بل أكثر إنساقا ونبلا . على أن هذه الأوصاف لم  
تتخذ صورة التعبير بالأرقام ووحدات القياس إلا منذ عهد الباحث  
البلجيكي Quetelet

منذ ذلك الحين أصبحت التطورات الجسمية محلّ قياس بالستيمترات  
والمليمترات فيما يتعلق بالطول والمرض وكذلك بالجرامات فيما يتعلق  
بالوزن كما امتد القياس من الأعضاء الخارجية إلى الأعضاء الداخلية  
وأمكن به الوقوف حتى على مدى قوة التنفس والقوة العضلية والقوة  
الاحتمالية للمخ .

ومن جهة ثانية كلنا يعلم كيف يتأني للطب الشرعى أمام جثة المجهول  
أو أمام أشلاء جثة أو بقايا عظام ، أن يتعرف على سن صاحبها ، إذ  
يستعين في هذا التعرف بما كشف عنه العلم من مميزات جسمية للإنسان  
في كل مرحلة من مراحل السن . من قبيل هذه المميزات مثلا في مرحلة  
الشيخوخة ، وجود دائرة حول قزحية العين وعدم وجود تباعد بين  
العظام في خطوط اتصالها ، ووجود تجميد في الثنية القمرية للعين وفي  
ذناد غضروف الأذن الخ ...



ومن جهة ثالثة قد أثبتت أبحاث العامل في الوظائف الداخلية للأعضاء أن هذه الوظائف يطرأ على سيرها تغيير بالتقدم في السن ، كما يحدث هذا التغيير حتى في تكوين الدم وفي تكوين العظام . فالدم مثلاً يتناقص فيه مع الزمن المواد المنبهة بينما تتكاثر المواد السامة . ومن أجل ذلك تقل مع الزمن قابلية الجروح لسرعة الالتئام ، فبينما تبلغ هذه السرعة أقصاها في نواة الجنين ، تنزل درجة في الجنين ثم في الوليد ويستمر نزولها في الشاب ثم في الرجل حتى تبلغ حدها الأدنى لدى الشيخ .

ومن جهة رابعة يبدو أثر السن كذلك في شكل الكتابة ونبرات الصوت وطريقة المشي . فقد أثبت فحص الكتابة سواء بتصويرها تصويراً مكبراً أو بقياس جزئياتها أو بتتبع سرعة حركاتها أن كتابة الشخص الواحد وهو صبي تختلف عنها وهو شاب وعنها وهو شيخ ، بمعنى أن للكتابة منها كذلك مثل الشخص الذي يخطها سواء بسواء هو بقياس نبرات الصوت كذلك سواء بترجمة خصائصها في أرقام أو بتسجيل الصوت نفسه تبين أن للصوت هو الآخر سناً مثل صاحبه . وأخيراً فإنه بفحص آثار الأقدام التي يتركها الرجل في طريق مسيره وقياس مسافات وزواياها ومدى غورها ، تبين أن مشية الرجل في صباه غيرها في شبابه وغيرها في شيخوخته .

ومن جهة خامسة فقد أظهرت الأبحاث الحديثة في علم وظائف الغدد ، أن الإفرازات الداخلية للغدد ذات شأن كبير في نمو الإنسان . فهي العامل المحرك لهذا النمو سواء في الناحية الظاهرة منه على أعضاء الجسم الخارجية

أو في الناحية الخاصة منه بأعضاء الجسم الداخلية . بل إن تلك الأبحاث قد كشفت عن أمر أجل شأنًا وهو أن الإفرازات الداخلية للغدد وثيقة الصلة بطريقة سلوك الإنسان إذ هي التي توجه أحاسيسه وتتحكم في تيارات نفسه وتكيف مزاجه . وقد وصف علماء الغدد المراحل المختلفة لنموها من سن إلى آخر ، وأظهروا كيف أن كل مرحلة من هذا النمو تعاصرها مرحلة مقابلة من طرق الإنسان في الحياة وفي الشعور وفي التصرف .

وسنرى إلى أي مدى تتوقف الأطوار النفسية لدور المراهقة على الإفرازات الداخلية للغدد من ناحية أن هذه الإفرازات تتخذ صورة مميزة لهذا الدور عن سواه ، كما أننا سنرى أهميتها كذلك في دور الشيخوخة وما يصاحبه من أعراض نفسانية مرتبطة بشيخوخة الجسم في أعضائه ووظائف غده .

هذه إشارتنا إلى تطورات الجسم تبعاً للسن ، ومنها يبدو صدق الفيلسوف الذي قال إن الحياة موت بطيء يبدأ ببداية الحياة نفسها ، وإن سيرنا إلى الموت راجع إلى أننا رأينا نور الحياة . بل إنه إذا لاحظنا أن سرعة التام الجرح أوفر في نواة الجنين منها في الجنين نفسه ومنها بعدئذ في الوليد ، فلا يكون من المفالاة أن نقول إن ديب الشيخوخة إنما يصيب الإنسان لا من وقت ميلاده فحسب بل كذلك من وقت سابق على هذا الميلاد .

ورغم أن تطور الإجرام تبعاً للسن مرتبط بالتطورات النفسية

أكثر منه بالتطورات الجسمية ، إلا أنه لم يكن من العبث ذكر ما قدمناه عن تطورات الجسم لإظهار التلازم القائم بينها وبين تطورات النفس على ما سيجي .

فالنفس هي الأخرى تتطور بالتقدم في السن . ورغم أن العلم لم يصل إلى قياس هذه التطورات بذات الدقة الحساسة التي تقاس بها تطورات الجسم ، إلا أنه يمكن تحديدها إجمالاً بوصف ما يظهر من إشارات دالة عليها . وقبل الخوض في هذا الوصف لا يفوتنا إبداء ملاحظة أولية هي أنه بينما يقف النمو الجثامى عند سن معينة فإن النمو النفسى لاسيما من الناحية العقلية وما يوسع دائرتها من معلومات وتجارب لاتقطع مادام الزمن سارياً ، يظل في تزايد أو يبقى على الأقل محتفظاً بمستوى مرتفع مهما تقدم الإنسان في السن . ومن أجل ذلك فإن الإنتاج الاقتصادى للرجل حين يكون متوقفاً على القوة الجثامية ، يقف أو يأخذ في النزول عند سن مبكرة بالنسبة للسن التي يظل فيها الإنتاج قائماً حين يكون منبعثاً على العكس من القوة الذهنية والفكرية . والتاريخ مليء بأمثلة إنتاج فكرى لأناس بين سن الخمسين وسن الخامسة والخمسين أثبتت تفوقهم بكثير على الشبان الذين يقل عمرهم عن ثلاثين سنة ممن يشتغلون بالإنتاج نفسه .

وفيما يلي وصف التطورات النفسية .

يقول Boileau إن لكل سن مسرته وروحه وعاداته . وإن الزمن كما يغير كل شيء يغير كذلك طبعنا . والشاب إذ يبيض صدره

بالأهواء سهل الانسياق وراء الإغراء بالذيلة ، مغرور قلب قليل الاحتمال لتتقد متعطش إلى اللذات والسُن الثالِية الناضجة أكثر تأملا وعلى جانب من الحكمة ، غير أنها مضطربة متربصة ، تحم نفسها في مجال الكبار ، وتسمى بكل وسيلة إلى تحاشي الضربات المضادة والوقاية منها ، وتدفع يصرها بعيداً إلى المستقبل بثقة و يقين . وتأتي بعدئذ الشيخوخة الشاكية البخيلة لتسير في كل طريق بخطوة باردة بطيئة ، تحمل على الحاضر وتثني على الماضي ، وإذ تعجز عن المتعة بالمسرات التي يسيء الشباب استخدامها توجه إليها على الدوام كل لوم .

وإذا بدأنا بوصف الطفولة الأولى وجدنا أنها تتميز بنزعة فطرية إلى الأنانية والإحراز وحصر العالم الخارجي في نطاق الذات . وكثيراً ما يتخذ الإحراز فيها صورة الابتلاع . وحين تبدأ القواعد الاجتماعية للسلوك في فرض نفسها على الطفل بطريق التهديدات والجزاءات تبدأ في الظهور لديه إمارات روح اجتماعية نفعية ، وإنما تظل باقية فيه صفات الحسد والغيرة كما يتولد الحقد في نفسه على أثر الألم والإذلال اللذين يشعر بهما نتيجة الأفعال الأولى لتأديب . وفضلا عن ذلك تسيطر عليه ميول إلى الكذب حتى أنه يجد لنفسه ملهاة في توالي الأكاذيب .

وتأتي بعدئذ فترة المراهقة والمراد بها تلك الفترة التي يبدأ عندها الشهور الجنسي في الاستيقاظ . وقد دلت أبحاث العالم Godin على أنه في أجناس أوروبا الوسطى تمتد هذه الفترة عادة بالنسبة للإناث من الثالثة عشر إلى الخامسة عشر ، وبالنسبة للذكور من الرابعة عشر

أو الخامسة عشر إلى السابعة عشر ونصف . ومن ثم يمكن القول بأن بداية هذه الفترة تتقدم سنة أو أكثر في البلاد الحارة ، وتأخر سنة أو أكثر في البلاد الباردة .

على أن دراسة المراهقة تقتضى زيادة في الإيضاح أن يمتد البحث إلى ما قبل المراهقة أى إلى الحادية عشر والثانية عشر بالنسبة للإناث ، وإلى الثانية عشر والثالثة عشر بالنسبة للذكور ، على اعتبار أن هذه الفترة هى المهددة لنمو الجنسى وأن المراهقة يبدأ فيها هذا النمو ثم ينتهى بنهايتها .

ففى الفترة السابقة مباشرة على المراهقة يطرأ تطور فى الإفرازات الداخلية للثدى ، بأن يزداد إفراز الغدة الدرقية وهى التى يتكيف على أساسها استعداد الإنسان للتمدى والمنازعة ، ويزداد كذلك إفراز الغدة النخامية وهى المتحركة فى وظائف غدد الجسم كلها ، وإفراز الغدة التيموسية وهى المكيفة لقابلية الافعال ، وتبدأ الغدة الجنسية إفرازها ، وكثيرا ما يصحب ذلك تحول شديد أو سنة غير عادية ، إلى غير ذلك من أعراض عنى باستظهارها الأطباء .

وبالدخول فى دور المراهقة بالمعنى الصحيح ، تبدأ فى الظهور أعراض تطور نفسانى سببه ابتداء الصراع بين الإنسان وبين الوسط المحيط به ، على أثر تفتح ملكاته النفسية والدهنية نتيجة لذلك التطور الطارىء فى إفرازات الغدد . ويكون هذا الصراع عادة أظهر فى الإناث منه فى الذكور . وفى أثناءه تبرز العقبات طريق التربية والتهذيب ، إذ يتحقق

في نطاقهما نوع من التقهقر قد يبلغ من الجسامة حد الإفراط. إلى ارتكاب أفعال إجرامية يطلق عليها العلماء « إجرام المراهقة » .

وأول أسباب ذلك الصراع ، ما تتميز به فترة المراهقة من نزعة فردية فوضوية يفوض فيها عمل العقل بسبب طغيان النشاط الغريزي والعاظمي على النشاط المنطقي ، كما يعززها قصور في القوة الضابطة للنفس وراجع إلى عدم النضج ، فيسهل عندئذ الخضوع للمؤثرات المحيطة ، ويتعين بالتبعية أن يحل الآباء والمربون تفكيرهم محل التفكير الناقص للمراهق ، وأن يجعلوا من أنفسهم في نظره مثالا يحتذى . فالمثال في هذا المجال أقوى وأفضل بكثير من محض الكلام ، إذ يحدث في نفس المراهق آثارا إيجابية مباشرة تيسر بها سبيل التقليد .

وذلك المراهق يتميز بأنه تارة يتوقد وتارة ينطفئ ، لأسباب تتعلق بالنمو الداخلي العضوي . وإنما يغلب على المراهقين عادة ميل إلى تفسير الأوضاع والتمرد على كل المعتقدات التي لفتت إياهم في الطفولة والصبي ، وإلى قد الأفكار الدينية والسياسية والحلقية والعملية وإعادة النظر فيها ، فضلا عن نزعة إلى إثبات الكيان الفردي وإلى السيادة والاستقلال .

على أنه إلى جانب ذلك الإفراط في روح الشك والنقد ، يتوافر في المراهق نوع من الهيام العاطفي والتشبث بالرأي والإسراع إلى حب كل ما يروق للمواطن . كما تتميز إرادة المراهق بالقصور والانطلاق من كل قيد ، وتنقصه سيادته على نفسه ، وتتجدد لديه الحاجة إلى

الحركة والعمل وإن كانت هناك أحوال نادرة ينزع فيها إلى  
الاقباض والانطواء حتى يتيسر له في العزلة الاستسلام إلى الخيال البعيد  
عن الواقع .

وأما الناحية الشعورية عنده فيسودها الاضطراب والتخبط ، لأن  
مشاعره عرضية عابرة ، يفتر القديم منها دائماً لفرط السعي وراء الجديد ،  
كما أنه سريع في التحمس والاندفاع الأعمى ، حاد العواطف ، حائر  
أمام الدوافع الجنسية الناشئة فيه ، يتأبه عدم فهم وشعور بالنقص ، كما  
يتخذ أحياناً بعض المواقف الانتقامية وينزع إلى إساءة الظن وإلى إدراك  
الوسط المحيط بطريقة شخصية خاصة ، وقد تدفع به حاجة التنفيس عما  
في صدره إلى أفعال عنيفة تتخلف من العقاب عليها والحد منها آثار  
جسيمة في طباعه .

كل هذا يقف عقبة في طريق السلوك الطبيعي المراهق ، فتبدر  
منه أفعال من الخروج الفجائي على القيود الاجتماعية . وعندئذ يتمين  
التحقيق دائماً مما إذا كان هذا الخروج عرضياً موقوتاً بالفترة التي تستغرقها  
التطورات الفسيولوجية للمراهقة وزائلاً بزوالها أو من أنه على العكس  
علامة تكوين إجرامي كان قائماً في نفس المراهق أصلاً وأتاحت له  
المراهقة سبيل الظهور . وتظهر في هذا المجال أهمية الظروف المحيطة  
بالمراهق وبما هو عليه من سهولة التأثر وسرعة الاقبياد ، ومن ثم يتمين  
استمرار الإشراف بحكمة على صلاته بالمجتمع وبالأصدقاء وعلى ميوله  
وبما يستولى عليه من حب أفلاطوني وما يديه من تفضيله لأنواع معينة

من الهرو أو المرب قد تكشف عن وجوه انحراف فيه  
قابلة للإصلاح .

ويمكن هنا كما قلنا أن نفرق بين المراهقة كعامل سببي عارض  
لإجرام بالصدقة ، وبينها كعامل مساعد منه لإجرام بالتكوين . ذلك  
لأنه في الحالة الثانية تظهر على المراهق أعراض خاصة تميزه عن غيره  
ممن ليسوا على هذا التكوين . هذه الأعراض هي شعور مبالغ فيه  
بالذات يضاعف حدة الإحساس بكل إهانته توجه إليها ، وميل شديد  
إلى التمرد والمصيان ، ونظرة شخصية إلى الحياة تضخم الاعتداد  
بالنفس ، فيكون المراهق سريع الغضب قليل الاحتمال لوم ولكل  
ما يعترض طريقة تفكيره أو تحقيق رغباته أو التمتع بحريته . ومن  
هنا تنشأ كراهيته النظام عائلياً كان أو مدرسياً . وإذا تستولى عليه  
الأهواء والدوافع العاجلة لا يطبق المثابرة على أى عمل لا سيما إذا  
كان متظلماً ، فيهجر المصنع أو المزرعة أو المدرسة ويلجأ الى التشرذم  
ثم الى السرقة لكي يحصل مع قليل من الثمن بما كان يكلفه بالطريق  
الطبيعى تعباً كبيراً . ولأنه شديد الاعتزاز بنفسه ، يزدري بالآخرين  
ولا يستسيغ أى قيد فيشور على الوالدين أو المعلمين بل على مشلى  
السلطة العامة ، ومن ثم فكثيراً ما يُقبض عليه بسبب أفعال تعدى  
ومقارمة من المؤلف حدودها في اجرام الأحداث . وقد تدفقه لذة  
استعراض مهارته الشخصية إلى ارتكاب أشد الأفعال وحشية في التدمير  
والاعتداء على الأشخاص . فإذا ما أضيف الى ذلك انعدام أو قصور



الوازع الحلقى لديه ، أمكن تفسير ما يرتكبه أحيانا من جرائم خطيرة كالقتل تشفيا أو تعطشا أو تفاخرا ، ولأنه غير ثابت في مشاعره ؛ ينتقل من الحب الى الكره بنابة السهولة ، ولأنه غير قابل للشبع من اللذات ، يسوده الحرص الدائم على التلهي والتسلي ، ويستسلم بدون ضابط الى تعاطي الخمر والى التدخين وإلى ألعاب القمار . ولأن نشاطه الجنسي يظهر عادة على نحو مبكر وغير طبيعي ؛ يعزز لديه الميل الى التعدي والمنازعة واثيان أفعال عنيفة ، بل اجرامية قاسية .

وكثيراً ما يتكفل المراهقون من هذا النوع فيؤلفون عصابات اجرامية يبرع أفرادها في النشل أو انسرقة أو الإخلال بالأمن العام أو تدمير الحدائق أو المباني العامة أو التعدي على السلطات أو القتل أو الجرح بوحشية . وتظهر خطورتهم على الأخص في الأوقات اللاحقة للحروب وفي أوقات الاضطرابات السياسية اذ تتحجب عندهم ضوابط القانون فلا يجد اجرامهم حداً يقف عنده .

وأخيرا فان المراهق المجرم بالتكوين ، يتميز عن المراهق المجرم الصدفة في أنه لا يكفّ كهذا الأخير عن الجريمة باقضاء فترة المراهقة ، وإنما يكون عنده قد اعتاد على الإجرام وأتقن وسائله فيستأنف السير في طريقه ، وهذا ما يفسر أن عددا كبيرا من أخطر الجرائم يحدث بالذات من فاعلين منهم بين الثامنة عشر والواحدة والعشرين . ذلك لأنه بانتهاء المراهقة كفترة دقيقة مثيرة تظل باقية خصائص التكوين الإجرامي الذي لم تفعل المراهقة سوى اظهاره وايقاظه . ولا تتوانى

هذه الخصائص بمدئذ في الظهور كما طرأ من المنبئات ما يكشف عنها  
من جديد .

هذا عن أزمت المراهقة . والآن تنتقل الى الحديث عما يتبع  
المراهقة من تطورات نفسية مميزة للشباب .

فبعد المراهقة تحمل فترة الشباب بقوتها واقدامها ، وفيها تتوقد شعلة  
الماطفة ، وتفيض روح الشجاعة لا فيما هو نبيل فحسب بل فيما ليس  
كذلك ، فبينما يتشل الشبان في الشجاعة قمة الفضيلة الإنسانية فإنه  
كثيراً ما يتخذون منها ذريعة حتى في اقرار الرذيلة . ويخيل الى  
الشاب أن الدنيا التي بقيت الى الأمس زائفة شائفة ، سيتغير غدا  
وجهاً بوجه . يرى في نفسه سمواً يعلو بها على كل نفس ولا سجا على  
نفوس الرجال المستين إذ ينتقدم تارة بروح ازدراء سافر أو مستور  
وتارة بروح إشفاق . يعوزه الصبر ويحتد لديه الفلق فيستبطنه الزمن في  
مروره ويستعجل قدوم المستقبل متلهفاً الى لمسه على الفور يده . مثل  
الشاب في ذلك مثل طفل أهديت إليه كرة سحرية من خيط الذهب ،  
يمثل خيطها في انفسكا كه منها مجرى الحياة في سريانه ، فيادر بحمل  
خيط الكرة على الفور في عجلة تصل به الى نهاية الحيط ، وكأنما  
بلغ به التلف الى رؤية الند والعيش فيه حداً جعله لا يجبا إلا ليموت  
على الفور . يلج باب الحياة وإذا بدأ في مفاجأته بوادر ضرباتها ،  
يخطر له أن يلجأ الى كل حيلة ليظفر بمكان فيها إن لم يفسر في  
الإلتجاء كذلك الى العنف .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن الشاب ولم يكتمل بعد نضج الوازع الخلقى لديه ، كثيرا ما تبدر منه مواقف غير مستحبة تبدو له من قبيل الأفعال المستساغة للشباب أو الألوان الطريفة للمزاح أو الأعمال الفذة الجديرة بإنشاء روائى يصورها أو بتفكير رجل متعال على الرجال ، يحمل فى طيات نفسه دون أن يشعر علما فى طريق الولادة أو حديث الصهد بها ، وقصا حتميا فى الخبرة وإلما خاطئا بالطريقة المعقدة التى تسير عليها حياة الإنسان الداخلية والخارجية وحياة المجتمع . غير أن التعالى الذى يحفظ فيه نفسه يفضى به الى الاعتقاد لراسخ بأن كل مشكلة حلها ميسور ، ويمكن تفسير ذلك بما يظل عالقا لديه من آثار طفولته السابقة على الفطام أو اللاحقة له مباشرة ، حين كانت كل حركة من حركاته تصادف جوابا فوريا يشبع لها ما تطلبه ، وكان من مجواره حريصا على الإسراع الى تلبية نداءه . ولعل هذا هو الأساس الذى تقوم عليه الأفكار السحرية الأولية سواء لدى الفرد أو عند الشعوب البدائية ، والتى يمتنضاها يرسخ فى الدهن الاعتقاد بأن حركة معينة لا بد من أن يتبها أثر معين ، حتى حيث لا يكون بين تلك الحركة وهذا الأثر أى اتصال .

ولما كانت بضدها تتميز الأشياء فلا مانع من الحديث كذلك عما يتبع المراهقة والشباب من مراحل للممر تعاصرها هى الأخرى تطورات فى النفس .

فبعد الشباب تبدأ مرحلة السن الناشج . ذلك لأن استئناف المير فى طريق الحياة يهيء للإنسان فرصا أكثر من الاحتكاك بمصاعب هذا الطريق ، كما يضاف لديه الخبرة وييسر له استخداما أفضل لذكائه

بعد أن نما هذا الذكاء واغتنى بالمعلومات . ويمضى الوازع الخلقى عند الفرد في طريق النمو وإن كانت تظل كامنة تحت الرماد آثار مقنعة من الطفولة والمراهقة وما بعدها ، هي حب الذات والرغبة في السيادة والتغلب . وتبدأ في النمو وفي الثبات حاسة التحرز وبعد النظر . ويأخذ في النشوء إحساس بالضغينة ضد المجتمع الانساني إذ يعتبر خصما معاديا ويمزى إليه كل سوء في المصير وترد إليه كل خيبة في الأمل . ويعتقد الرجل أن أي حق له لم يلق من المجتمع احتراماً لا سيما بالنظر إلى ما يزعمه لنفسه من حقوق لا حصر لها ، بل يتهم المجتمع بأنه قد سحق له حقوقه بكل قسوة أو يزعم - إذا استخدمنا تعبيراً أكثر شيوعاً - أنه كان ضحية عدم فهم من جانب المجتمع . ومن هنا تنشأ من خيبة الرجاء عقلية تبرر أفعالاً مستهجنة يؤمن فاعلها بدافع ما يملؤه من سخط على المجتمع ، أن من حقه إثباتها . وفضلاً عما تنتج هذه الأحوال النفسية من إجرام في بعض الأحيان ، فإنه تتزاحم من جرائها على مسرح السلوك على الأقل أفعال سيئة فاسدة لا تبلغ حد الإجرام ، تمتد مرتكبيها بالنجده وتبدو في نظره سائفة ، ببرة .

ثم تحلّ المرحلة الممهدة للشيخوخة وعندئذ ينتفض الغبار عن العينين . فبعد الاعتقاد بأن توهج الشمس مضافاً إليه الأثر الطيب لظروف ملائمة ، من شأنه أن يدخل تخميناً على ما يسمى بالانسانية والانسان ، فيطرحان ما عساه ظل عالفاً بهما من وحشية بدائية سابقة على التاريخ أو آيلة بالميلاد ، يحلّ وقت الغروب بعد عبور شاق لنهار الحياة ، فيبدأ ذلك الاعتقاد طريقه إلى الدبول والزوال . وبينما كان الانسان يعتقد في شبابه

إمكان التغلب على كل شرس بأساليب الرقة والآخاء ، وإمكان الزجّ  
بالعوص في السجن واحدا فواحدا ينكشف له عند فضوجه عكس  
ما كان يعتقد ، إذ تظهر له تجربته الشخصية أكثر من تجربة سواه إلى  
أى حد يقل عدد الشرسين القابلين للين أمام الصراحة والوفاء ، وكيف  
أن واحداً في الآف لا واحداً فواحداً من أشداء المراس يترك مأواه  
المتزايد مع الزمن وراءه ليسلك بمدئذ طريقه إلى الزنزانة . وهكذا يهين  
الرجل لنفسه في هذه السن ينبوعا داخليا يستمد منه العزاء ،  
كما أخفق في إشباع حاجاته الفريزية مهما كانت الصورة التي تتخذها  
هذه الحاجات .

وبينا يستأنف الإنسان بمدئذ عيشه لاهياً شاردأ ، تسترق إليه  
الشيخوخة خطاها فبعد أن كان ممثلا على مسرح الحياة يتحول إلى محض  
متفرج . وبانهيار آماله في النصر والتغلب على سائر الأشخاص والأشياء  
يبدأ في الابتعاد بنفسه عن الحياة والحقيقة الواقعية ، ولا ينتظر الطرق  
على بابه إلا من الريح أو من الموت . ويصبح في انزوانه شبيهاً بفيلسوف  
يقبل على مشهد عام يضحج بالرواد ، ورغم رؤيته البعض يهرولون  
إلى اللهو والإنشاد ، والبعض الآخر يشتغلون بالبيع أو الشراء ، لا يفعل  
من جانبه سوى أن يستعرض ويشاهد . ومع ذلك فإن للشيخ فضائل  
ثلاثة هي الصبر والعمو والتساهل ، من شأنها أن تجعل حياته خفيفة  
الظل عليه وعلى الآخرين . كذلك . حقيقة أن هذه الفضائل قد لا تكون  
منبعثه من داخل النفس بقدر ما تكون مفروضة على الشيخ بحكم

الظروف الخارجية وضرورة الأشياء . غير أنه مهما كان أمرها فإنها تنشأ تلقائياً وآلياً في نفس الشيخ ولو كانت وليدة التجارب ، وكلنا يعلم كيف أن الشاب إذا اقتطف وردة يندر ألا تخزه أشواكها وألا تدمى يدها ، في حين أن الشيخ إذا اقتطف وردة لا تخزه أبداً .

وإلى جانب اعتزال الحياة الواقعية تميز الشيخ خصيصة فسانية ثانية ، هي طرح حياة اليوم للنظر إلى الوراء والنغوص في حياة الأمس ، وعندئذ يرتدى الماضي في عينيه ثياباً جديدة ، ويبدو له جيلاً على عكس الحاضر الذي يظهر أمامه زائفاً بغيضاً . وهو بذلك يدأب على استبقاء ورود ذابلة من الذكريات .

والخصيصة الثالثة في الشيخ أنه يخشى دائماً قدوم الموت . فينما كان بالأمس يرى الموت نائياً ، وكان في شبابه يجيأ وكأن القدر لا يريد له الفناء ، نجد اليوم مصاباً بخوف من الموت يلاحقه ويشعره بأن رحلته الأرضية قد أشرفت على نهايتها . وقد صور ذلك تولستوى حين قال « بعد أن عشت وعملت وصرت إلى الأمام جانباً كبيراً من الحياة ، وصلت إلى حافة هاوية فلم يبق أمامي سوى الوقوع فيها . ومع ذلك فلم يعد مستطاعاً لي لأن أتوقف ولا أن أراجع إلى الخلف ولا أن أغض عيني كيلا أرى » هكذا يكون حال الشيخ في خشيته الموت وفي تعقبا إياه . وقد يحلّ في المستقبل عهد من التقدم يفلح فيه العلم في القضاء على أسباب الانحلال التي تضيّق الحنّاق على جسم الإنسان وتقتصر بفعلها الحياة ، وعندئذ تنشأ في الإنسان رغبة في الراحة وعدم الحياة لا يشجعها

غير الموت كما تنشأ في العامل الكادح عند حلول المساء بعد نهار من السكد  
رغبة صادقة هادئة في النوم . على أنه إلى حين تحقق مثل هذا الحلم البعيد ،  
وحى عند المؤمنين بخلود الحياة وعند الفلاسفة القائلين بوجود عدة أسباب  
تبرر عقلا عدم الخوف من الموت بل ازدياد الموت ، يظل الخوف منه مع  
ذلك قائماً يفعل فعله .

والخصيصة الرابعة للشيخ أن مرور الزمن يبدو له سريعاً بينما يراه  
الشاب بطيئاً . فالوقت طويل في عيني الشاب بالغ القصر في عيني الشيخ .  
والساعات تمر أمام الشاب كما لو كانت سنيناً بينما تمر السنون أمام الشيخ  
كما لو كانت ساعات . ومن أجل ذلك قيل إنه يمضي السنين بضيق  
الوقت على من يعيشون فيه ، بحيث لو تصورنا وجود جد وحفيد له  
ما في نفس البيت ، وكان تقويم الزمن يسجل أمامهما نفس اليوم ،  
فإنهما يبدوان كما لو كانا يعيشان في يومين مختلفين من حيث طريقة  
التفكير والشعور والتصرف رغم أنهما جاران متلاصقان ومترتان ناشئتان  
من غرس واحد .

والخصيصة الخامسة للشيخوخة هي الشعور بمركب قصص راجع إلى  
التدهور الطارئ على حياة بدأ أو من المعتقد أنه بدأ يدب فيها ديب  
المجنون والتصور . وهكذا يتحقق نوع من التشابه بين الحد الأول للحيا  
وحدما الأخير . فكثيراً ما يشعر الطفل في ظروف مختلفة اجتماعية  
وعائلية أنه مخلوق ناقص لا سيما إذا كانت به في الوقت ذاته وجوه قصص  
خلفية ، وفي هذا يتشابه الشيخ مع الطفل . وإلا فكيف لا يشعر الشيخ

بالنقص حين يخطو في الطريق خطوة صارت بفعل السنين بطيئة مقلقة ،  
و حين يتبع بذلك للآخرين الذي يسبقونه في سرعة المسير أن يتركوه  
وراهم متخلفاً ؟

تلك مراحل تطورات النفس بتطور السن . ومنها يتضح أن كل  
إنسان خلال حياته كلها ، باستبعاد الشق الأخير منها وهو يتميز بالصمت  
وباعتزال العالم الخارجى ، إنما يعيش في عالم خيالى من صنعه معتقداً أنه  
العالم الواقى ، وهكذا تستيره الأوهام .

فن قبيل هذه الأوهام عقيدة الفرد عن تفكير الآخرين فيه وكيفية  
رؤيتهم له ، ومن قبيلها أيضاً عقيدته التى يكونها عن نفسه هو ،  
وعقيدته عن الحياة وعن البواعث المحركة للناس في نشاطهم وكذلك  
في احتكاكهم بعضهم ببعض من جهة وبه هو من جهة أخرى . وقد تتغير  
هذه الأوهام في محتواها وفي صورها بالتقدم في السن ولكنها تبقى على كل  
حال وكما هي أوهاما .

ولا داعى للخوض في مختلف التسميات التى وضعها علماء الإجرام  
ولا سيما علماء طب الغدد ليصوروا بها تلك المراحل التى يمر بها تطور  
النفس بالتقدم في السن . فهى كلها تنفق فيما انتهت إليه من خلاصة بسطناها  
فيما تقدم . غير أنه لا مانع من أن نذكر على سبيل المثال تسمية منها وضعه  
Pende الطيب الإيطالى العالمى في أمراض الغدد مقتصراً على عهد الحدائثة .  
فهو يقسم هذا العهد إلى :

١ - مرحلة أولى من سن الواحدة إلى سن السادسة ويسمىها فترة



الحس على اعتبار أن الطفل فيها يبدأ إدراكه عن طريق حواسه فيتلقى بها مختلف المؤثرات الصادرة من الأشخاص والأشياء. في العالم الخارجى المحيط به . وكثيرا ما يعزوا إلى الأشياء الجامدة روحا ليس فيها فتصورها أشياء حية على نحو ما كان يفعل الرجل البدائى في الشعوب المتأخرة .

٢ - مرحلة ثانية من سن السادسة إلى سن الثانية عشر يسميها فترة التقليد الهدفي وفيها يكون الإنسان مادة طيبة في يد من يشكلها ، إذ يحذو حذو المحيطين به ويفعل ما يفعلونه ، وعندئذ يبدأ لديه تكوين العادات التي تفرسها فيه وتفرضها عليه ظروف العائلة وظروف الوسط الاجتماعى .

٣ - مرحلة ثالثة من سن الثانية عشر إلى سن الثامنة عشر يسميها فترة الفردية والاستنتاج كما تعرف أيضا بالفترة الفوضوية وفيها يميل الإنسان الى التمرد والنقد وإعادة النظر فى الأفكار الجارية والمطالبة بالتغيير والتبديل .

٤ - مرحلة رابعة من سن الثامنة عشر إلى سن الخامسة والعشرين يسميها فترة التروى العلى .

تستخلص من هذا التقسيم وأمثاله صورة موجزة لما فصلناه عن الأحوال النفسية في مراحل العمر عامة وفي مرحلة المراهقة والشباب بصفة خاصة . فالكل متفقون على أن الكائن الإنسانى يشعر فى حداته بضغط التعاليم التي تملأها عليه الأمرة والمدرسة ، وأنه حين يشب ويكبر قد

يبحث في شخصه وجود مرب أقسى من ذلك الذى كان له في حياته مرياً ، وأنه حين يتقدم به المسير في طريق الحياة يشعر في النفس بمرارة ترجع إلى الجبائل التى تنصب له والحياة التى تصيب آماله ، والمصاعب التى تعترض مبادئه كفاحه ، حتى أنه يتخيل في كل إنسان سواه عدواً ، وأنه حين يشيخ يندب الماضى دائماً ويسخط على الحاضر . فهو في كل خطوات حياته ومهما اختلفت صور أحاسيسه ، يهون على نفسه عناء الحاضر بالأمل في راحة يجيء بها الغد ، يبحث بدون انقطاع عن راحة تعوزه اليوم ويأتيه بها الغد ، ولكنها على الدوام كما يقول العالم الإيطالى Niceforo ، راحة على الأشواك .

ينجلي من كل ما تقدم كيف تتطور النفس بتطور السن على نحو يتردد صداه في طريقة السلوك الإنسانى وبالتالي في الإجرام كنوع شاذ من هذا السلوك . فلك التطورات النفسية هى التى تفسر خط سير الإجرام في مراحل العمر كما كشفت عنه الإحصاءات ، وتلقى الضوء بصفة خاصة على ظاهرة تضاعف الإجرام في عهد الحداثة وبدئه في التناقص باقتراب الشيخوخة وهدوء عاصفته بحلوها . ولا محل بمدئد للشك في أن السن يحكم أحوال النفس ، وأن الناس سواء في خضوعهم لهذه الأحوال . غير أن أكثرهم يجتازها بسلام ولو كلفت جهداً وعناء ، فلا يظاً بسلوكه عتبة الإجرام ، وقليلاً منهم على العكس يمنح تحت تأثيرها إلى سلوك شاذ هو الإجرام . وقصارى القول أن هذا الجنوح -تعلو نسبه في مقبل العمر ثم تنخفص في المرحلة النهائية منه .

بقي أن نخص بالذكر الإجرام غير العمدى والإجرام الجنسى لنبين أثر تقدم السن عليهما بصفة خاصة .

أما عن الإجرام غير العمدى ، فقد ذهب رأى مرجوح إلى القول بأنه لا يتأثر بالسن بقدر ما يتأثر بظروف الحياة الاجتماعية ، وكان وقوع إلقاء الزهور الملق على النافذة بطريقة تنذر بسقوطه ، لا يرجع إلى خطأ واضعه بقدر ما يرجع إلى خطأ الريح . الرأى الراجح إذن أن هذا الإجرام كسواه يخضع فى سيره لتأثير السن . فقد بين الإحصاء الجنائى لعامى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ بإيطاليا عدد المحكوم عليهم لجرائم غير عمدية فى كل ١٠٠ ألف مواطن من سن معين . فظهر منه أن أكبر نسبة يبلغها هذا العدد إنما تحقق بين المواطنين الذين يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وإن كانت هذه النسبة مرتفعة كذلك فى المواطنين المتراوح سنهم بين ١٨ ، ٢١ سنة . ثم تأخذ النسبة فى الانخفاض عند من يقع سنهم بين ٢٥ ، ٣٠ سنة وإن كانت تظل قريبة من الحد الأقصى الذى بلغته لدى المتبين إلى مرحلة السن السابقة . وتستمر فى التناقص بمراحل السن التالية حتى تصل إلى حدها الأدنى عند الشيوخ المتجاوزين فى العمر سبعين سنة .

فارتفاع نسبة الجرائم غير العمدية بين الأحداث والشبان راجع دون شك إلى قلة خبرتهم وعدم تمرزهم وقوة اندفاعهم وعدم دقتهم فى حساب النتائج وتوقع العواقب ، رغم ما يلفونه فى سنهم من قوة جسمية ومهارة وإلى جانب هذا الاعتبار يمكن تعليل الظاهرة نفسها

باعتبار آخر كذلك هو أنهم أكثر من سوامم احتكاكا بالحياة وأوفر حركة وتنقلا . ولذا فالتحديد الدقيق لدرجة الإجرام غير الممدى في كل طائفة من طوائف السن ، لا يتأتى إلا بقياس مجموع حركات الفرد في كل طائفة والوقوف على نسبة ما يوجد فيها من حركات تسرع وعدم احتياط ، وهو أمر متعذر . ومع ذلك فلا محل للشك في أن الرجل الناضج والمتقدم في السن أدق ترقما وأوفر انتباها وأكثر سيطرة على حركاته المنعكسة وأبعد احتياطاً وأغنى خبرة من الحدث والشاب . وهذا ما يظهر من الإحصاء الايطالى سالف الذكر . إذ يتبين منه أن درجة الإجرام غير الممدى عند الرجال المتراوح سنهم بين ٥٠ ، ٦٠ سنة تقل ثلاث مرات عنها عند الشبان الواقع سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، وأنها عند المتجاوزين السبعين من العمر تقل خمس بل ست مرات عنها عند هؤلاء الشبان .

وقد قيل إن الجرائم غير الممدية وإن قلت نسبتها بين الشيوخ بالقياس إلى نسبتها بين الشباب ، تعتبر نسبتها مع ذلك مرتفعة بالقياس إلى نسبة الجرائم الأخرى التي تقع في دائرة الشيوخ أنفسهم . غير أنه إن صح هذا بالنظر إلى بعض الجرائم الأخرى فإنه لا يصح كما يستفاد من الإحصاء المتقدم ذكره - بالنسبة لبعض الآخر منها مثل أفعال العنف والتهديد والاعتداء على الأشخاص والسب والمراقبة... الخ .

وأما عن الإجرام الجنسى ، فقد قرر العالم البلجيكي Quetelet

مستنداً إلى إحصاء جنائي تم عن السنوات من ١٨٢٦ إلى ١٨٤٤ ، أن درجة هذا الإجرام وإن كانت تبلغ أقصاها فيمن يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ، ثم تنقص في مراحل السن التالية ، إلا أنها بعد التناقص يطرأ عليها إما ثبات وإما ارتفاع وقي طفيف تارة في المرحلة الواقعة بين ٤٥ ، ٥٠ سنة من العمر ، وتارة في المرحلة الواقعة بين ٧٠ ، ٥٥ سنة .

وأثبت الإحصاء الايطالي الخاص بالسنوات من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٠ ، أن درجة الإجرام الجنسي في كل ١٠٠ ألف مواطن من نفس السن ، تبلغ أقصى نسبتها في مرحلة السن الواقعة بين ٢١ ، ٢٥ سنة كما تظهر بوادر هذه النسبة التصوي منذ المرحلة الواقعة بين ١٨ ، ٢١ سنة . كما بين الاحصاء الايطالي الخاص بعامي ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، أنه بينما تبلغ جرائم إفساد الصغار أقصى نسبتها فيمن يتراوح سنهم بين ٢١ ، ٢٥ سنة ( وأحيانا بين ١٨ ، ٢١ سنة ) ، وبينما تنقص نسبتها في مرحلة السن التالية ؛ يقف تناقص هذه النسبة فثبت وقياً في المرحلة الواقعة بين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، ثم يستمر بعدئذ تناقصها بنير وقوف حتى تصل إلى حدها الأدنى عند من تجاوزوا السبعين .

لا يحتاج الأمر إلى تفسير فيما يتعلق بلوغ درجة الإجرام الجنسي أقصى نسبة لها في السن الواقع بين ٢١ ، ٢٥ سنة . فهذا يرجع بوضوح إلى استيقاظ الغريزة الجنسية والتزايد المطرد في إفراز غدتها عند بلوغ تلك المرحلة من العمر فضلا عما يصاحب المرحلة ذاتها من تطورات نفسانية

سبق أن بسطناها . وإنما التفسير لازم لتعليل ما يطرأ على تناقص هذه النسبة فيما بعد ، من وقوف أو ارتفاع وقى ، أثناء المراحل المتأخرة من السن . فيقرر العالم Gazzaniga ( في المجلة الإيطالية لقانون العقاب - عدد يوليو وأغسطس سنة ١٩٣٥ ) أن درجة الإجرام تتناقص عند الشيوخ بفعل الموت إذ يقضى على أشدم إصابة بالعيوب ، وبفعل السجن إذ يقيم فيه جانب منهم ، وبفعل تيجانهم تحت تأثير التجارب مع الحياة الاجتماعية ، وبفعل تفوقهم في النضج العقلي وكذلك تخلفهم في شدة الجسم وحدة العاطفة أى في القدرة التنفيذية اللازمة لبعض الجرائم ، غير أن الجرائم الجنسية في سنهم يزيد عددها نسبيا لإصابتهم بأزمة اختلال في توازن الهرمونات ويعنى بذلك اختلالا في توازن إفرازات الغدد . فضلا عن ذلك الثبات أو الارتفاع الوقى الطارىء في درجة الإجرام الجنسي ، تبدو في المراحل المتأخرة من السن ظاهرة أخرى كذلك هي من قبيل الصورة الفسادية أو الاقلالية في إشباع الفريضة الجنسية . فكيف تفسر كلتا الظاهرتين ؟

إن تفسيرهما يستفاد من تلك الأزمة التي أشار إليها ذلك العالم ، والتي تصيب الإنسان رجلا كان أو امرأة حين تبدأ نضارته الجنسية في القبول . فكما أن المرأة يبدأ نجمها الجنسي في الأفول من بعد اقطاع الحيض تقريبا ، فكذلك الرجل تأخذ طاقته الجنسية في التدهور بين الخمسين والستين من العمر . هذا الغروب في شمس الجنس حين تدق ساعته ، تنشأ من جرائه أحداث باطنية وتطورات نفسية .

يقتد إحساس الإنسان بالقوة الشخصية ، وقيل مقاومته للأزمات  
العصبية ، ويتناقص انسيابه التلقائي واندفاعه الجثماني ، ويضعف ميله إلى  
التجديد والمغامرة وكذلك تقديره لوجوه المناسبة في الإقدام على  
العمل . وكثيرا ما يعاوده الخيال العاطفي الحالم المميز لمهود الصبا ،  
يفسره هو على أنه افتتاح لآفاق مثالية جديدة ، بينما هو المرض  
الكاشف عن تراخي الحياة الجنسية الطبيعية ، وقد أظهر العلم أن الواقع  
بين والدين أحدهما متقدم في السن قد ينتج عنه طفل ناقص في  
عقله أو مصاب بيب في وظائف غدده ؛ وغالبا ما يكون هذا الطفل  
آخر حبة في عنقود التناسل .

وبالإضافة إلى ذلك - وهذا هو الأهم - يتحول النشاط الجنسي  
عن طريقه الطبيعي ويتخذ أوضاعا شاذة تحمل محلّ وضعه الطبيعي  
أو تنضاف إليه . من قبيل ذلك أفعال يانسة من عجب الإنسان يجسمه  
وهيامه بشخصه ومن إشباع نفسه بنفسه جنسياً ، أو تعلقه بأوضاع خيالية  
شاذة ، أو إبدائه ميلا إلى أشخاص من نفس جنسه . ولعل هذا  
الانحراف الجنسي راجع عند الكبار إلى نفس الظروف التي يرجع إليها  
عند تحقته بين الشبان . فقد بين الأطباء النفسانيون أن الفرزة الجنسية  
تجنح عن طريقها الطبيعي لدى الشبان حين يجدون أنفسهم أسرى مكان  
معين لا يتاح لهم فيه إشباعها مع شخص من جنس مغاير . عندئذ  
يرتكب بعضهم تحت تأثير هذا الأسر أفعال تمازج جنسي مع أفراد من  
نفس الجنس ، سواء أكان مكان الأسر صبغياً أو مستشفي ، أو غير

ذلك من أمكنة يتجمع فيها سويًا أفراد من جنس واحد . وما دام الأمر كذلك لدى الأسرى من الشبان ، ألا تعتبر من قبيل الأسر بالنسبة للإنسان المسن كذلك ، تلك الحالة التي يوجد فيها حين تملو التجميد سطح وجهه أو حين تلاحقه المرأة بإهاناتها كلما نظر فيها يومياً إلى نفسه ؟ كيف يتأني له وهو على هذا الحال الفظير بشخص من الجنس الآخر ليشبع مع هذا الشخص هواه ؟ إنه قد تغير في مظهره ، ولكنه في جوهره لا زال يحس بأنه لم يصبح بعد جثة هامدة ، فتظل تداعبه أحلام المفامرة . يعوزه الجمال ، ومع ذلك لا يكف عن السعي وراء الجمال . يفعل ويقدم ، ولكن الغالب في ذلك أن يركب مطية الإخفاق . وقد يصاب كذلك بوابل من رشاش السخرية والاستهزاء . فلنكي يطلق سراح نفسه من هذا السجن بغير حوائط ، قد يشذ عن سائر الناس في إشباع هوايته وقد يجرم في سبيل إشباعها ، إصراراً على الشباب وإن مضى ، وعلى إثبات الكيان ولو أنكر . وهكذا تنجلي الظاهرة . وقد قلنا ونؤكد القول بأنها أكثر وقوعاً في مرحلة الشباب كما رأينا منها في مرحلة النضج والشيخوخة . بل تبلغ في تلك المرحلة أقصى درجاتها .

بعد ما قدمناه في شأن الحداثة والشباب والشيخوخة ، يحق لتقاربه أن يتساءل عما عساه يكون لهذه المراحل من قيمة اجتماعية في الحياة الإنسانية . فقد عالجتناها من ناحية صلتها بالإجرام كسلوك إنسانى شاذ ضار ، ولم تناوئها من ناحية صلتها بغير الإجرام من أنواع السلوك



الإنسانى الطبعى النافع . ولا شك فى أن هذه الناحية الثانية إنما تدخل دراستها فى علم الاجتماع العام ، أكثر مما تدخل فى علم الإجرام ومع ذلك فلا مانع من إشارة عابرة إليها .

لم يخف على الباحثين الاجتماعيين أن يلاحظوا فى معمة التيارات المتعارضة بين الناس بالمجتمع الواحد ، وجود تعارض بين فئات أفراده أساسه اختلافهم فى السن . فلاشك فى أن تباير الحياة الجسمية والنفسية بين الأفراد بتبايرهم فى السن ، من شأنه أن يجعل لكل منهم حسب سنه طابعا خاصا فى الميول والرغبات . عن هذا الطابع تنشأ بالضرورة مصلحة معينة يهدف الفرد إلى إشباعها وتعارض مصلحة سواء ممن يختلفون عنه فى السن ومن هنا يتولد نوع من تضارب المصالح إذا نظر إليه سطحيا بدا مقصورا على الاتجاهات المتعارضة لهذه المصالح ، بينما يتبين من إعمال النظر فيه أنه مستمد مصدره وسبب وجوده من أساس عميق دائم هو بالذات الاختلاف فى طريقته التفكير والشعور .

وفى هذا الصدد يقول الشاعر الإنجليزى Chaucer قلا عما كتبه فيلسوف الرومان Cicerone فى شأن الشيخوخة De Senectute إنه إذا كان قهر الشيخ بالقدمين ممكنا فإن قهره بالرأس مستحيل . فلا شك فى أن الشيخ محنك بطول التجارب التى مر عليها ، وأنه أسلم تقديرا للأمور وأحكم حسابا للمواقب ، حتى أن الشعوب منذ فجر تاريخها كانت تعتمد فى قيادتها وتدير شؤونها على مجالس من الشيوخ .

رأينا أن الشباب يجب معه موجة صاخبة يبلغ بها الإجرام أقصى

درجاته . ومع ذلك فقد يحدث أن هذه الموجة من حدة المواطن بدلا من أن تنحرف بالشاب عن القاعدة في اتجاه خسيس هو الإجرام ، فقد تنحرف به عنها في اتجاه جليل هو العبقرية . ولكن العبقرية في الشباب ليست قاعدة .

فالتاريخ يثبت أن المذاهب المختلفة في الآداب والعلوم والفنون كانت في الغالب من عمل الرجال والشيوخ ، وأنه إذا كان للشباب فيها فضل ، فقد كان مقصورا على الدعاية والترويج لها . وفي هذا تمثل القيمة الاجتماعية للشباب باعتباره أسرع تمحسا وأكثر قابلية للإيمان الأعمى ، وبالتالي خير وسيلة تكفل لمتجعات الفكر ذيوعا وانتشارا . وبديهي أن النضج الفكري - كما قلنا - يتأخر أوان اكتماله بكثير عن وقت النضج الجسماني ، وأن هذا الناموس الطبيعي هو الذي يجعل للرجولة والشيوخوة روائها وبهاهما بالقياس إلى العصبى والشباب ، فحسبهما ما في هذا من عزاء . ألم يؤلف Victor Hugo جانبا من رواياته وهو في الخامسة والسبعين ؟ ألم يضع Verdi قطعا من موسيقاه الرائعة بعد أن بلغ السبعين ؟ ألم يرسم Michelangelo روائع من لوحاته الفنية بعد تقدمه في الشيخوخة ؟ ألم يوال إدارة دفة الحكم والسياسة رجال مثل Gladstone , Clémenceau بعد أن ملأ الشيب شعر رءوسهم ؟

ثم إن للشيخوخة قيمة اجتماعية ثانية . ففي ذلك التضارب بين مصالح الشباب من جهة ومصالح الشيوخ من جهة أخرى ، يصطدم الإندفاع العنيف للشباب غير المتعقل بلجام من الاعتدال يمسك به

الشيوخ ، فيصبح من فضل هؤلاء الدائم - رغم الازدراء بهم دائماً ،  
ضبط عملية التطور الاجتماعى والسير بها فى طريق طبيعى ينأى بها عن  
كل تطرف .

وأخيراً فقد بقى أن نختتم هذا الموضوع بكلمة عن شيخوخة  
الشعوب . فالشعب كالفرد قد يكون شاباً وقد يكون شيخاً . وقد دلت  
الأبحاث على أن الشعوب فى طريقها إلى الشيخوخة . ذلك لأنه بخص  
جماجم القدامى تبين أن قليلاً منها يحمل العلامة المميزة للشيخوخة وهى  
التحام الحظ الفاصل بين العظام ، الأمر الذى يدل على أن الموت كان  
يدم الأفراد فى سن مبكر . وعلى العكس فإن تقدم أساليب العلاج  
الطبي فى حضارة القرنين التاسع عشر والعشرين كان من شأنه الحد من  
أسباب الموت المبكر والمضاعفة من عدد الشيوخ فى الشعب تبعاً لظفر  
أفراده بطول العمر . هذا هو المراد بقولنا إن الشعب يشب وبشيخ  
مثل الفرد .

ويعتبر الشعب شاباً أو شيخاً تبعاً لنسبة عدد الشيوخ فى مجموع  
أفراده . فإذا كانت هذه النسبة منخفضة كان الشعب شاباً وكان معنى  
ذلك أن الموت يصنف بصغار أفراده وأن العمر فيه قصير وإن كانت  
المواليد فيه عديدة . وإذا كانت تلك النسبة مرتفعة كان الشعب شيخاً  
وكان معنى ذلك أن عمر الفرد فيه طويل وأن المواليد قليلة ، وأن  
كثرت الرجال المتقدمين فى السن عديدة .

وبديهى أن الشعب الشيخ يختلف فى نفسيته كجموع أفراد عن

الشعب الشاب ، تبعاً لاختلاف النفسيات الخاصة بالأعضاء الداخلين في تكوينه ، وأن هذا الاختلاف النفساني يبدو واضحاً في طريقة سلوك الشعب بين الشعوب . على أنه اختلاف يلعب دوراً هاماً خطيراً في درجة الإجرام كذلك .

## ثانياً - العوامل الخارجية

إن العوامل الخارجية المحيطة بالإنسان بوجه عام وبالحدث بوجه خاص ، يمكن تقسيمها على درجات من حيث نطاقها الزمني والمكاني . فالمراد بهذه العوامل على الأخص الحالة الفكرية والشعورية السائدة على الوسط المحيط . ذلك لأن الإنسان منذ حداثة إتمامه يتجاوب أفكاره ومشاعره بدون انقطاع مع أفكار ومشاعر الزمان والمكان اللذين يعيش فيهما . ومن البديهي أن هذه الأفكار والمشاعر التي تؤثر عليه ويحمرى التجاوب بينها وبين نفسه ، قد تكون من الناحية الزمنية خاصة إما بالجيل وإما بفترة من الجيل . وقد تكون من الناحية المكانية خاصة إما بنطاق واسع هو نطاق الدنيا جمعاء في فترة معينة من الزمن ، وإما بنطاق ضيق يتدرج في ضيقه من أرض الدولة إلى أرض الإقليم . ويختلف نطاق الأفكار والمشاعر كذلك باختلاف الفئات الإنسانية في حدود الإقليم المكاني الواحد . فكل فئة من الأشخاص أفكارها ومشاعرها سواء كانت هذه الفئة اجتماعية أو اقتصادية أو مهنية أو مدرسية أو بلغت في مداها أضيق الدوائر المحيطة بالفرد وألصقتها به وهي دائرة الأسرة . وهكذا تتدرج الأفكار والمشاعر التي يتلقى الفرد تعبيراً عنها

من الوسط المحيط به ، فننزل في تدرجها من دائرة واسعة هي الإنسانية  
جماء إلى دوائر أضيق هي الشعب ففئاته الإقليمية ثم فئاته الاجتماعية  
أى الاقتصادية والمهنية ثم المدرسة فالأسرة .

وقد احتدم النقاش من قديم بين علماء الاجتماع حول التأثير المتبادل بين  
الفرد وعوامل الوسط المحيط به ، ونشأت في هذا الصدد نظريتان متطرفتان .

النظرية الأولى تغالى في تقدير أهمية الوسط حتى أنها تمحو شخصية الفرد  
في المجموع . فيرى أصحابها أن الفرد لا يفكر برأسه وإنما برأس المحيطين به ،  
وأن المشاعر التي تبدو منه ليست إلا صدى للمشاعر التي أبدت حوله ، وتجلت  
صورها أمامه . ليست أفكار الفرد ومشاعره شخصية وإنما هي أفكار ومشاعر  
الأوساط التي يعيش فيها . وإن معظم الأفراد الذين يتكون منهم كل مجتمع  
يفكرون ويشعرون على نحو واحد متجانس ، إذ يرى كل منهم أن من صالحه  
مسيرة الوسط حتى يتيسر له أن يقضى حاجاته منه ، لعله بأن معارضة الناس  
وعدم السير على وتيرتهم نوع من المخاطرة يذهب برضاهم ويجلب سخطهم ويعوق  
حسن النفاذ معهم ، ولودقق الباحث النظر في مختلف الأوساط البشرية لوجد  
لكل وسط طريقته في التفكير والشعور ، حتى أنه كثيراً ما يضطر الفرد  
الواحد إلى التلون كلما انتقل من وسط إلى آخر ، كي يتاح له قضاء حاجاته من كل  
وسط جديد يحمل فيه . وحتى مع التسليم بأن الأوساط على اختلافها تتفق في  
إيمانها المشترك ببعض المثل العليا الخلفية ، فإنه رغم إجماعها على هذه المثل ، نجد  
أن كلامها يلونها على طريقتها ، ويظهرها أو يفسرها على الصورة التي تبدو له  
أكثر من سواها انسجاماً مع ميوله وتجاوباً مع مصالحه . وهكذا يتلون الفرد  
بلون المجتمع ، وتنعكس في آرائه ومشاعره آراء الآخرين ومشاعرهم حتى لو بدا

له - ويغاب أن يبدو له - أن الرأي رأيه وأنه إنما يبدى شعوراً شخصياً .

وبستلرد دعاة النظرية في تأييدها بقولهم إن تفكير الفرد محكوم بما وصل إليه التقدم الفنى في الزمان والمكان ، فطفل اليوم إذ تستخدم أمامه وسائل الاتصال بالبرق أو المسرة أو الطائرة ، يختلف في تفكيره عن طفل الأمس الذى كان بين الإغريق مثلاً يشاهد العربة تسير بمجلة يديرها العييد . وليس ما يتلقاه الطفل من تربية وتعليم إلا نموذجاً صنعه المجتمع نفسه يعتبر بمثابة قالب نصب فيه نفس الطفل ويختلف باختلاف الزمان والمكان . وإن كل من يلج باب الحياة يجد أدوات العمل الفكرى معدة أمامه ، فلا يكون عليه سوى أن يستخدمها . فهو على الدوام يباشر نشاطه بأدوات من صنع الآخرين ، وينبئ تفكيره على أسس وضما سواه في فهم مختلف الأشياء والكائنات . بل إن إدراك الفرد وذاكرته - وإن كان الظاهر فيهما أنهما فرديان - يعتبران هما الآخران من صنع المجتمع ، إذ تطبع رسومهما على نسيج من إنتاج المجتمع . بل إن ذكاء الفرد لا وجود له إلا حيث يكون المجتمع ذكياً . وأن رأس مال واحد من الذكاء يختلف ربحه من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة الذكاء بينهما . وكما يصدق ذلك على الناحية الذهنية في الفرد ، يصدق أيضاً على الناحية الشعورية فيه . فشعور الفرد بالشرف وبالميل إلى الانتقام وبالطمع وبالחסد يرجع إلى كون الفرد قد لمس في سواه مظاهر الشعور نفسه ، وإلى أن الأشخاص الذين احاطوا به منذ حدثته قد تجلّى فيهم هذا الشعور . ومن العبث القول بأن شعور الإنسان راجع إليه وأنه ينبعث من نفسه تلقائياً . فهو وإن بدا في ظاهره كذلك ، يعتبر في حقيقته مفروضاً على الإنسان من الوسط . بل إن الحاسة الدوقية والفنية عند الفرد أى الحاسة التى يقدر بها فن العماراة أو الرسم أو الموسيقى أو الرقص ليست

الاصدى للحاسة الاجتماعية ، بل يمكن الاسترسال في هذا الطريق بقياس أحوال الفرد النفسية في تجاوبها مع الوسط على أفعال الجسم المنعكسة في تولدها من المؤثرات المادية . فكما أن وخزة الإبرة تولد في جسم من يصاب بها فعلا منعكساً هو رعدة آلية أو انقباض جبرى لاخيرة للإنسان في منعه ، هدفهما الطبيعى تحاشى مصدر الوخز ، يكون الحال كذلك في مختلف المؤثرات الشعورية من حيث ما تولده في النفس من آثار آلية ، إذ تعتبر هذه الآثار هى الأخرى أفعالاً منعكسة ، وليكنها أفعال منعكسة نفسانية .

ويختلف أحداث اليوم سواء في العقلية أو في المشاعر أو في الميول عن أحداث الأمس ، تبعاً لاختلاف الثقافة التى يتلقونها سواء في المدرسة أو خارج المدرسة فقد كانت وسائل الثقافة القديمة هى الروايات الخيالية وصفحات البطولة التاريخية . أما الثقافة الحالية فقد استحدثت من الوسائل ما لم يكن قائماً في القديم مثل السينما والصحف المصورة وألعاب رياضية جديدة كسباق السيارات والدراجات . ولا تخلو الكتب التقليدية في الاقتصاد من شخصية خيالية يضرب بها المثال هى شخصية روبنسن كروزو الذى ألقته به المقادير في جزيرة مهجورة عزلاء بعد أن غرقت سفينته ، واستطاع أن يظفر من حطامها بقية باقية من متاعه . وقد قال كتاب الاقتصاد عنه إنه لا يعتبر مع ذلك فرداً وحيداً في تلك الجزيرة بل مجتمعاً بأسره يعيش في فرد . أليست المواد والأدوات التى استطاع اقاؤها من صنع المجتمع الذى ولد هو وعاش فيه ؟ أليست كائنة كذلك في نفسه وفي طريقة تفكيره وشعوره وسلوكه تعاليم ذلك المجتمع أيضاً ؟ بل يذهب البعض إلى القول بأنه ليس المجتمع الحاضر وحده منعكساً في الفرد وإنما يعكس الفرد

كذلك الإنسانية الماضية كلها اذ تصر على أن تبقى حية فيه ، وليس الأحياء محكومين فحسب بأحياء منهم ، وإنما يحكمهم كذلك الأموات .

وفضلاً عما تقدم ، يبرز أصحاب هذه النظرية الاجتماعية المتطرفة حقيقة ملموسة في مختلف الجماعات البشرية . هذه الحقيقة هي أن كل جماعة من البشر إذ تجرى على طريقة خاصة في التفكير والشعور ، لا تعتبر نفسها في سلوكها هذه الطريقة على حق فحسب ، بل ترمى بالضلال كل جماعة أخرى لا تسلك الطريقة نفسها . كل جماعة معتدة بنفسها مقتنعة بأن مبادئها هي وحدها الصائبة وأن كل ما عداه خطأ مبين . ويظهر ذلك أيضاً بالدراسة التاريخية . فإكان حقاً بالأمس يعد اليوم باطلاً . ومن الأعمال ما كان يسميه البرابرة في القديم شهامة وفخاراً ، مع أنه يعد الآن من قبيل اللصوية وقطع الطريق . وتشبه الجماعات البشرية في هذا التضارب بينها ، أفراداً زعم كل منهم أنه خير من أبدعت صنعه يد الخالق ، وكان أحدهم أبيض الوجه والآخر أحمر الوجه والثالث أسود الوجه ، وعندئذ تصدى أحمر الوجه لزميله قائلاً « إن وجهي خير الوجوه ، لأنه بينما الأبيض خرج من فرن الخالق نيئاً ناقص الطهي ، فإن الأسود خرج منها متفحماً محترقاً . »

خلاصة هذه النظرية إذن أن المجتمع سيد الفرد بل أنه سجن لا يستطيع الفرد الإفلات منه ، إذ لا يغير من الأمر شيئاً أن يترك الفرد مجتمعا ويعيش في غيره ، لأنه يجد كذلك في المجتمع الذي انتقل إليه سجناً جديداً . غاية الأمر يختلف المجتمع كسجن للفرد عن غيره



من السجون ، في أنه ليس مسوراً بالسياج والحيطان ، وفي أن المقيمين به لا يحسون أنه سجن بفضل الأوهام التي تسود على تفكير الناس وعلى تقديرهم للأمور والتي يخضعون هم أنفسهم لحكمها ، ولعل في هذا الموضوع خيراً لهم . فكما يكون المجتمع هكذا يكون الفرد .

أما النظرية الثانية فتجبه اتجاهها عكسياً إذ تذهب إلى القول بأنه كما يكون الفرد هكذا يكون المجتمع . فقد ينشأ شخصان في نفس الوسط ويتلقيان تربية واحدة ومع ذلك يختلفان في طريقة السلوك باختلاف الطبع الفردي لكل منهما . والناس في ظاهرهم كرمال البحر . فكما أن الرمال يخالها المرء متجانسة متطابقة مع أنه لا توجد واحدة منها كالأخرى ، فكذلك الناس وإن كانوا في مظهرهم متماثلين ، يختلف كل منهم عن الآخر في الجوهر . فلكل منهم بنيتة الجسمية الخاصة ، ولكل منهم مزاج خاص يتوقف على كيفية أداء غددته لوظائفها . وإلى جانب اختلاف الأفراد في البنية والمزاج ، يتبايرون كذلك في الطبع أى في الاتجاه السائد بصفة دائمة على طريقة كل منهم في السلوك . فالطبع الذي يميز كلا منهم عن الآخر ، هو تلك الوجهة التي تغلب دائماً على سلوك المرء لكونه ولد بها أو لكونه اكتسبها نهائياً فدخلت في تكوينه النفساني بفضل الظروف المحيطة ، والتي يتخذها سواء إزاء العالم المادى المحيط وما يعرض فيه من صماب وعتبات تستدعى حلا وتذليلاً ، أو إزاء العالم الاجتماعى ومن فيه من أناس يدخلون في علاقة معه ، أو إزاء العالم النفساني الداخلى وما يمحيش فيه من شعور بحاجات ناشئة من الفرائز

الأصلية الدفينة . فن مجموع البنية والمزاج والطبع ، تكون للإنسان شخصيته الخاصة المميزة له عن شخصيات الآخرين .

والشخصية النفسية تتكون من ذاتيتين : الذاتية الشعورية ( أو القلب ) والذاتية الذهنية ( أو العقل ) . واختلفت تسميات علماء النفس للشخصيات سواء على أساس الذاتية الشعورية أو على أساس الذاتية الذهنية . وقيل إن الأعراض الكاشفة عن الجنون تعدّ صورة مكبرة لأعراض نفسية توجد كذلك في الأشخاص الطبيعيين . والظاهرة النفسية الواحدة إذا وجدت في الفرد بقدر معتدل كان الفرد طبيعياً . غير أنها كثيراً ما توجد إما ناقصة عن قدر الاعتدال وإما زائدة عن هذا القدر ، وفي الحالين تخرج الفرد من عداد الأشخاص الطبيعيين . وقدر الاعتدال يقع عادة بين حد أقصى تصبح الظاهرة مرضية إذا علت عليه وحد أدنى تصير الظاهرة كذلك مرضية إذا نزلت عنه . فظاهرة الإحساس بالكيان الذاتى مثلاً لها حد أقصى من الطمع وحد أدنى من الزهد ولها كذلك حد أقصى من الكبرياء وحد أدنى من التواضع . وظاهرة التجاوب الوجدانى لها حد أقصى من الرغبة في البرّ وحد أدنى من الرغبة في السوء . وظاهرة التعبير الخارجى لها حد أقصى من التبجح السافر وحد أدنى من المداراة والرياء . وظاهرة المزاج لها حد أقصى من الفوران المنشرح وحد أدنى من الركود المتقبض وظاهرة الانفعال لها حد أقصى من سهولة التأثر وحد أدنى من عدم الإحساس الخ ....

ولا يصدق هذا على الناحية الشعورية فنحسب ، بل كذلك على الناحية الذهنية بالنسبة للمسكة الوعى والاستيعاب والحكم على الأمور . وفيما يلي نورد على سبيل المثال بعض تسميات العلماء للأفراد من الناحية الشعورية .

فيقسمهم فرويد إلى عاطفي ومزهو ومتهيب . العاطفي هو الذي بدافع الإفراط في غريزته الجنسية يميل إلى حب الآخرين وإلى أن يكون منهم محبوباً . والمزهو هو الذي لاهم له سوى أن يصون ذاته ويحقق لنفسه بكل الوسائل تفوقاً على الآخرين . والمتهيب هو الذي تحتق لديه مشاعره الغريزية لفرط المفعول الذي تحدثه بها الطبقات السامية من نفسه ، حتى أنه لا يقدم رجلاً إلا ليؤخر اثنين ، ويحسب لكل فعل حساباً عسيراً ، ويستولى عليه الجبن من قوة داخل نفسه أشد ارهاقاً له من قوة السجان . وهناك من الأفراد نوع رابع مختلط ، يجمع أكثر من صفة من هذه الصفات . وكثيراً ما تظهر المستيريا بين العاطفيين ، ويظهر الإجرام بين المزهوين ، وتظهر حالات مرضية من الضيق المصبي بين المتهيبين .

وينقسم الأفراد في نظر العالم السويسري Jung إلى منطقيين ومنطويين . فالمنطقي هو الذي يكاد يعيش خارج نفسه لفرط تجواله بين الأمكنة واحتكاكه بالأشخاص . فهو كالسائح الذي لاهم له سوى أن يطرق السبل ويكشف المجاهل ويمرّ في مختلف بلاد الدنيا مرتاداً كل زواياها وأركانها . أما المنطوي فهو من يعيش داخل نفسه في عالم عامر هو الآخر ولكن بأشخاص وأشياء من صنع تصوره لا من واقع الحقيقة .

ويعزى هذا الاختلاف بينهما على الأخص إلى عوامل الوراثة وما قبل الولادة . وقد قيل إن الكتابة تكشف عن انتماء الكاتب إلى أحد هذين النوعين . فإذا كانت تميل إلى اليمين متفقة في ذلك مع حركة الذراع إذ يفتح ليستقبل الدنيا كان كاتبها منطلقاً . أما إذا كانت تميل إلى اليسار متفقة في ذلك

مع حركة الذراع الذي يضم إذ ينطوى كل شيء ، كان كاتبها منطويًا . وقيل كذلك إنه إذا كانت المقاطع العليا للكلمات المكتوبة كبيرة نامية دلّ ذلك على أن كاتبها منطوي تسود ذهنه وروحه النظريات المجردة . أما إذا كانت كذلك المقاطع السفلى دلّ ذلك على أن الكاتب منطلق ذو نظرة مادية متفقة مع الأمر الواقع . وقد وضع العالم Kretschmer ما يشابه هذا التقسيم . وفي سنة ١٩٣١ طبق تقسيمه عالم الإجرام Benneka على ١٥٠ مسجونًا في السجون النمساوية درست طباعهم ، فتبين أن نسبة المنطوين ممن لا يقبلون الإصلاح فيهم تبلغ ٥٨٪ بينما بلغت نسبة المنطلقين منهم بالمعنى الصحيح ١٢٪ .

ويقسم العالم Szondi الأفراد إلى شاذ جنسيا وذى طابع تشنجي وذى طابع هستيري وذى طابع انطوائى ، وذى طابع شرودي ، وذى طابع اقباضي وذى طابع هيامى . فالشاذ جنسيا هو من يميل إلى أفراد من نفس جنسه أو من يلذ له إشباعا لشهوته الجنسية إلحاق الأذى بالآخرين أو تحمل الأذى من الآخرين . ويتميز بالرقّة والخضوع إذا كان من النوع الأول ، وبالتعدى والتعطش الى السيطرة اذا كان من النوع الثانى ، وبالسلوك المثير للاستياء والغضب اذا كان من النوع الثالث . أما ذو الطابع التشنجي فيتميز بفيض زائد من حدة المشاعر . وذو الطابع الهستيرى يتميز بفيض زائد من الأحاسيس المرهفة وافراط التعبير عن الوجدان . وذو الطابع الانطوائى يتميز بالميل إلى الاعتزال وإلى العيش فى عالمه الداخلى وبالاعتداد والزهو بالنفس . وذو الطابع الشرودي يتميز بأن ذهنه شارد فى عالم بعيد عن الحقيقة من صنع خياله وتصوره . وذو الطابع الاقباضي يتميز بمخالاته في الاستسلام لمختلف الأحاسيس

والخضوع لتأثيرها ، وكذلك بالميل إلى التسكديس . وذو الطابع الهيامي يتميز أيضا بالميل إلى تكوين المجموعات وتكديسها وإلى الانهم والشراعة .

ويقرر العالم نفسه أن هذا التقسيم له أهميته في تفسير المهنة التي يختارها كل فرد لنفسه . فالشاذ جنسيا ذو الميل إلى أفراد من جنسه ينزع إلى مهنة الحلاق أو المغنى أو الراقص أو الخادم الشخصى ، والشاذ جنسيا ذو الميل إلى إبداء الآخرين ينزع إلى مهنة الطبيب البيطرى أو التمورجى أو طيب الأسنان أو قاطع الأحجار أو لاعب القوى . أما ذو الطابع التشجى فيميل إلى مهنة الطيران أو البحرية بل إلى مهنة الدين أو المساعدة الاجتماعية . وذو الطابع المستيري يميل إلى الفن أو الهزل أو السياسة . وذو الطابع الانطوائى يهوى مهنة التدريس أو المحاسبة أو الحفر أو الرسم . وذو الطابع الشرودى يهيم بالانشاء والتنظيم ولذا يحترف مهنة طب النفس أو الموسيقى أو الكيمياء بل مهنة القضاء أو التحقيق أو المحاماة . وذو الطابع الاقباضى يتجر بالمواد القديمة أو القديمة أو الأثرية أو يشتغل بمهنة النقد وقد يحترف من المهن ما هو غاية فى الوضاعة . وذو الطابع الهيامى قد يشتغل بعلم أصول اللغات أو بمهنة الخدمة فى المقاهى الخ . .

ويتحدث علماء النفس عن نوع من الناس يطلقون عليه اسم « الغضوب » وهو الذى قد يظهر بين عظماء الرجال فيسجل له التاريخ غضبته ، وقد يظهر من بين الرعاع وذلك حين تبدر منهم فى الاضطرابات أفظع أفعال الوحشية تحت ستار الازدراء النبيل بانظلم أو الكفاح فى سبيل العدل الاجتماعى .

ويربط العلماء بين الغضوب وبين ظاهرة التشنج العصبى ، منذ أن تحدث لومبروزو فى ايطاليا عن سماه بالمجرم المتشنج . فيقال عن المتشنج العصبى إنه

سهل الانزلاق الى أفعال العنف والاساءة والى احداث المراتق ومشاهد الذبح ،  
أو الى سلوك أقل من ذلك عنفاً مثل اغتصاب الصغار والمواقعة بالإكراه  
والأفعال الفاضحة ، وإنه إذا كان يعمل فى الخدمة العسكرية ، يتخصص فى أفعال  
التمرد والعصيان . فالأزمة التى يصاب بها المنشنج العصبى تحت تأثير مرضه  
يشبهها سلوك الغضوب حين يقع فريسة لسورة غضبه ، حتى أن العلماء قالوا  
عن الغضوب إنه شبيه بالمنشنج تمييزاً له عن المنشنج الحقيقى ، ويحصر العالم  
الايطالى Levi-Bianchini الفرق بين الاثنين فى أنه بينما المنشنج الحقيقى ،  
تقاب على دائه طبيعة جسمية عضوية ، يتميز الغضوب بأن شذوذه نفسى بحت .

ويعزو هذا العالم الايطالى طبع الغضوب الى جروح نفسية قديمة ترجع  
عادة الى سبب جنسى أو الى معارك نفسية داخلية لاشعورية أو الى أحوال  
نفسية ناشئة من أحداث خارجية أحدثت ألماً أو فزعاً . ويتخذ شذوذه هذا  
مقره فيما يسمى Mesencefalo أى الفص الأوسط من المخ .

ويقرر العالم Stekel أن التشنج العصبى الحقيقى يرجع أصلاً الى أسباب  
نفسية وأنه يولد ميلاً اجرامياً قوياً يطرحه العقل الواعى كما لو كان يزجج عن نفسه  
حلاً لا يطاق ، وأن الأزمة التشنجية لا تكون الا بديلاً عن الفعل الاجرامى .  
وتجمع بين المنشنج العصبى والغضوب صفة مشتركة هى - كما يقرر العالم الايطالى  
السالف ذكره - الآلية اللاشعورية .

ويقسم العالم الايطالى Del Greco الغضوبين الى غضوب غير مؤذى  
وغضوب شتأم وغضوب قاسى فظ وغضوب زائف . فالغضوب غير  
المؤذى هو الذى يصبح ويلوح من وقت الى آخر ويضرم ناراً فى قش سرعان

ما تنطفيء ، ويوجد منه كثيرون في جمهور الناس وإن كان يقلّ مثله في طبيعتهم . والفضوب الشتام كثير الكلام يجيد الإهانة ويجد في الشتام ما ينفس عن صدره ويوجد منه كثيرون في وقت الأزمات والاضطرابات وتنص به الميادين والتجمعات كما يظهر في أعمدة الصحف اليومية . والفضوب القاسى الفظ وهو أخطرهم هو من يجمل لقوته وفظاظته مبرراً من المدالة والخلق ويندفع إلى أفعال العنف والاعتداء والتحرش ، ويوجد منه كثيرون في الماضى والحاضر كما لن يخلو منه المستقبل . أما الفضوب الزائف فهو من يوجه الإهانة ويرفع صوته رإنما في فتور بارد ويقصد التخريف .

وقد يظهر الفضوب بين الكتاب والروائيين وذلك حين تنحرف الكتابة اللاذعة إلى مجرد إشباع شهوة الفضب على شخص ما وإلى الإيذاء والإيلام تنكيلا به دون أن يكون هدفها توبخاً أو تهديداً ، ولو كان هذا الشخص وهمياً من صنع خيال الكاتب . من قبيل ذلك أن يجرى أحد الكتاب على لسان شخصية من شخصيات كتابه قولاً تُقصد به امرأة متبرجة في استخدامها للمطر وهو أن الكلب يزسل هو الآخر رائحة عطرة لو أنه تعطر مثلها . وعديدة أمثلة ذلك في كتابات الكتاب . ويرى كثيرون من علماء النفس أن الفضوب مصاب بسبب في إفرازات غدده ولا سيما الغدة الظرقية .

ويشرح العالم Le Senne بعض الخصائص المميزة للفضوبين فيقول بوجود مميزات معينة فيهم بنسبة أكبر من وجودها في عامة الناس :

من ذلك الإفراط في الحركة ، والاشتغال بأمر عديدة ، والرغبة في التغيير ، والإكباب على العمل ، وسهولة الاندفاع ، والميل إلى المبالغة في المظاهر الخارجية ، وحضور الذهن ، والاستعداد لإسداء المروف .

ولعل الخبيصة الأخيرة ترجع نسبتها الكبيرة بين الفضويين إلى محاولة النضوب أن يهون من الأثر السيء الذي أحدثته في الغير سورة غضبه ، لاسيما لأنه كثيراً ما يدرك بعد زوالها أنه كان مبالغاً فيها . ويقرر العالم نفسه أن الفضويين يتساوون تقريباً مع عامة الناس في خصائص معينة منها مدى السرعة في الاستسلام لعوامل الشيطان ، والحاجة إلى اللهو ، والرغبة في ملذات المائدة .

وعلى العكس يقرر ذلك العالم أن الفضويين توجد بينهم بعض الخصائص بنسبة أقل من وجودها في الكافة مثل الهدوء ، والاتزان ، وطول الاحتفاظ بالحقد والميل إلى الانطواء على النفس .

كل ما قدمناه من آراء ونظريات يظهر كيف يتباين الأفراد فيما بينهم من حيث الداتية الشعورية . على أن تباينهم لا يقتصر على هذه الناحية بل يشمل كذلك - على ما سنرى - الداتية الذهنية .

فيرى علماء النفس أن الداتية الذهنية تقوم على ملكات ثلاث هي الذاكرة والخيال والحكم . وقد شبه *Cyrano De Bergerac* هذه الملكات بأنهار ثلاثة . النهر الأول وهو أوسعها هو الذاكرة ويتصب شطباها بالبيضاوات . والنهر الثاني أضيق من الأول ولكنه



أعمق ، وهو الخيال ، وفيه تبرق رمال ذهبية كثيرة . والنهر الثالث وهو أصفر الأنهار ، هو الحكم ، ويبدو ماؤه كما لو كان ثلجاً . فكل فرد توجد به الملكات الثلاثة ، كما أنه كلما زادت لديه الذاكرة قص الخيال وكلما تضاءل لديه الخيال قصت الذاكرة . ويختلف الأفراد اختلافاً بينا في نصيبهم من كل ملكة من هذه الملكات .

هذه النظريات التي قدمناها هي بعض من كل يظهر التباين في الطبيعة بين الأفراد الداخلين في تكوين المجتمع . فهي تعزز الرأي القائل بأهمية العامل الفردي وبأنه كما يكون الفرد هكذا يكون المجتمع .

غير أنه من الواضح بجلاء أن النظرية الاجتماعية والنظرية الفردية لا تخلوان كليهما من مغالاة وتطرف ، وأن الحقيقة وسط بينهما ، إذ لا شك في أن العامل الاجتماعي والعامل الفردي يتضافران معا في توجيه الإنسان وتكوين سلوكه بحيث لا يمكن بحال ما تجاهل أحدهما . وقد ظهرت في هذا الاتجاه المتوسط عدة نظريات نشير فيما يلي إلى بعض منها :

فيقرر العالم الإيطالي Buscaino أن سلوك الإنسان هو ثمرة التفاعل بين عوامل داخلية وعوامل خارجية ، وأن نصيب كل من هذه العوامل في ذلك التفاعل ، تختلف نسبه من فرد إلى آخر وباختلاف الظروف التي تحيط بالفرد الواحد . فهو يقسم العوامل الموجهة للشخصية الإنسانية إلى عوامل خارجية بمعنى أنها خارجة عن جسم

الإنسان نفسه ، وإلى عوامل داخلية بمعنى أنها تستمد مصدرها من هذا الجسم . وليست العوامل الخارجية في نظره إلا التأثير الدائم الذي يحدث في الإنسان دون شعور منه بفعل الوسط الفكري والخلقي المحيط به ويبدأ بالأسرة .

أما العوامل الداخلية فيقسمها إلى عوامل داخلية مخية وعوامل داخلية غير مخية . فالعوامل غير المخية هي طرق أداء الأعضاء الداخلية لوظائفها ولا سيما الغدد من حيث إفرازاتها المختلفة ، إذ لا شك في أن لذلك أبلغ الأثر على سير الحياة النفسية سواء في الجانب الذهني منها أو في الجانب الشعوري .

والعوامل الداخلية المخية تنقسم بدورها إلى عوامل مخية خارجية عن قشرة المخ ترجع إلى وظائف تلك الأجزاء المخية التي لا تكون جزءاً من هذه القشرة ويراد بها على الأخص قاع المخ والنص الأوسط منه Mesencephalo وإلى عوامل مخية قشرية تتعلق بالقشرة المخية نفسها من حيث نموها ومن حيث نشأة وتطور مختلف الظواهر الفكرية تبعاً لهذا النمو .

ويذهب علماء الوراثة إلى القول بأن الطبيعة الموروثة للفرد ترسم له القاعدة التي يجري على مقتضاها التجاوب بينه وبين عوامل البيئة المحيطة ، في مختلف المراحل التي يمر بها إذ ينمو ويتقدم في العمر ، وأنه بينما تعتبر هذه الطبيعة بمثابة القاعدة التي يسير عليها السلوك في جوهره ، لا تؤثر عوامل البيئة إلا بقدر محدود يسكاد يكون قاصراً على رسم

الشكل الذى يتخذه السلوك فى مظهره .

وحى الأسرة التى تضم الطفل فور أن يرى نور الحياة ، يختلف تأثيرها على الطفل باختلاف طبيعته الموروثة حتى أنه كثيراً ما يختلف أبناء الأسرة الواحدة فى طباعهم رغم تنشئتهم فى نفس الظروف .

ومن يتابع سلوك الصبيان حين تضمهم مدرسة واحدة ، يلاحظ أن كلامهم ينجذب إلى آخر على شاكلة بحيث يكونون داخل المدرسة جماعات متميزة . ويشعر كل فرد ينتمى إلى جماعة ما إما بنفور وإما بعدم اكتراث إزاء أفراد الجماعات الأخرى . ويجرى بين كل جماعة والأفراد الداخلين فى تكوينها تأثير متبادل يظلب أن يقوم على المباشاة والتقليد ، ويجرى بينها وبين الأفراد الداخلين فى تكوين غيرها نوع من التعارض والتضارب . فبين الانجذاب والنفور وبين المسائرة والمخرج وبين التمدد والخضوع تهبش بنفس كل صبى مشاعره ويبدو فيها واضحا الفعل المشترك للطبيعة الموروثة والبيئة المحيطة سويا .

ويستشهد العالم الايطالى Niceforo فى بيان الأثر المشترك للطبيعة الفردية والبيئة الخارجية بكلمات الفيلسوف La Boétie إذ تحدث عن طريقة تهذيب الجنس البشرى بقوله « إن لكل شجرة طبيعتها الخاصة وإنما تجمد الاحتفاظ بهذه الطبيعة كما تركت لحالها ، غير أنها تتخلى عنها لنتج ثمرات مختلفا لم يكن من ثمارها ، إذا أحدث لها التطعيم ، وإن الحشائش لكل منها خصائصها وطبيعتها ونوعها المتميز ، غير أنه فضلا عن ظروف كالجليد والطقس وطبيعة التربة ، نجد أن يد البستاني كذلك

تشذب أو تمس بالنقص كيانها . وقد أضاف الفيلسوف نفسه إلى ذلك قوله بأن رجلاً من نفس المادة البشرية منهم من كانوا مواطنين أحراراً لمدينة البندقية ومنهم من كانوا عبيداً أذلاء في الشرق . وأنتك إذا دخلت في زمرة بعضهم شعرت بأنك في مدينة من مدن الناس بينما تشعر إذا دخلت في زمرة البعض الآخر كما لو كنت في حديقة للحيوان ، لا لشيء إلا لاختلاف البيئات الفكرية والروحية التي عاشوا وبعثون فيها . وبشبه هذا التباير بين النوعين من البشر ، ما حدث من اختلاف بين كلبين أخوين حين تمت تنشئة أحدهما باطعامه لحماً ، وجرت تنشئة الآخر بمناوكه مرقاً ، فصار الأول ماهراً في تعقب حيوانات الصيد ، بينما شب الثاني عاجزاً عن مجاراته في نفس المضار .

تلك بعض النظريات المتوسطة بين التطرف في إظهار أهمية العامل الاجتماعي ، والتطرف في إظهار أهمية العامل الفردي . ونرى أن هذا الاتجاه المتوسط هو الجدير بالاعتبار ، فقد أصاب العالم Niceforo الحق حين قال إن كل ضغط خارجي توجد تحته أو بجانبه أو ضده الشخصية التي ولد الفرد بها ، وأن ذلك الضغط مهما بلغ مداه لا يمكن له أن يسحق هذه الشخصية أو يحسوها . وفيما يلي نعرض بالتفصيل نظرية هذا العالم الجليل .

فيقرر Niceforo أن قياس الخصائص الجسمية والنفسية للأفراد أثبت أن الفرد الطبيعي من جميع الوجوه لا وجود له . وأظهرت التجارب ذلك سواء في قياس الخصائص الجثمانية مثل البنية والوزن والصدر والقوة

العضلية وقدرة الرئتين وطول الاطراف وحجم الوسط ومدى اتساع الوجه ، أو في قياس الخصائص النفسانية مثل سرعة الحساب ودرجة الانتباه ومدى الترابط بين الافكار والتدرة الإستيعابية للذاكرة . فيكاد لا يوجد أحد تتوافر فيه جميع هذه الخصائص بالقدر المعتدل المتوسط ، لأنه إذا وجدت فيه بعض الخصائص على هذا القدر ، فإن القياس يسجل في البعض الآخر منها إما زيادة عن المتوسط المتوافر في معظم الافراد وأما نقصانا عن هذا المتوسط . ومن ثم فالرجل الطبيعي على وجه مطلق الكامل في كل ناحية من نواحيه لا يوجد . وإذا كان الناس قد اعتادوا استخدام هذا التعبير ، فانهم يقصدون به على كل حال ذلك الرجل الذي يعتبر معتدلا في معظم أو في أهم خصائصه الجسمية والنفسية ، وإن كان لا يخلو من عيب يشوب فيه خصيصة أو أكثر من هذه الخصائص . فهو في نظرم طبيعي على وجه الترجيح والتغليب ولا يمكن أن يكون كذلك من جميع الوجوه .

وكلنا يعلم أن الفرد مهما كان طبيعيا لا بد فيه من قيصرة تتور الناحية الشعورية فيه أو الناحية الذهنية . فقد يكون مغاليا في عاطفة من العواطف أو تظهر فيه مبادئ فساد في أحد اتجاهاته الغريزية ، أو يبدو منه ميل إلى الاقباض أو الشرود ، شديدا كان هذا الميل أو طفيفاً . وقد تشوبه من الناحية الذهنية أفكار متسلطة ، أو يكون قاصرا عن فهم أنواع معينة من النظريات الفكرية أو الاحداث الواقعية . وليس أدل على وجود فكر متسلط لدى كل فرد من أنه كما تكشف عن ذلك

الحياة اليومية - لا يرى ولا يحس إلا ما يتجاوب مع فكرته كما لو كان كل ما عدا ذلك لا وجود له . وكثيرا ما يشذ الفرد في مظهر عارض من مظاهر سلوكه ، ولا يحول ذلك دون اعتباره فردا طبيعيا بالنظر إلى سلوكه في مجموعه .

مفاد ذلك أن الفرد الطبيعي بالمعنى المطلق لهذه الكلمة ليس إلا صورة خيالية ، وأن الكمية الضخمة من الناس يكونها أفراد يشبهون هذه الصورة في معظم صفاتهم النفسية ومعظم المظاهر التي يتخذها سلوكهم الاجتماعي ، غير أن فيهم من يفايرها ويشذ عنها إما ليفوقها وإما لينزل عن مستواها ، فيكون في الحالة الأولى ساميا وفي الحالة الثانية وضيعا . وليس هناك إنسان طبيعي في كل شيء ، وإنما يوجد أناس يمكن اعتبارهم طبيعيين .

بناء على هذه المفدمات ، يرى العالم Niceforo تعريف الرجل الطبيعي على أساس آخر له أهميته القصوى من ناحية علم الإجرام . هذا الأساس هو التطابق أو التناظر مع القواعد الاجتماعية للسلوك . فيكون الرجل في نظره طبيعيا إذا التزم قواعد المجتمع أو سار عليها ، ويكون غير طبيعي إذا خرج عليها أو حاد عنها . وهو لذلك يقسم الأفراد إلى مجانسين وخوارج . والخوارج بدورهم على أنواع ، تضمها طائفتان رئيسيتان ، هما طائفة الخوارج وضاعة من جهة وطائفة الخوارج سموا من جهة أخرى . فالخارج الوضيع يتدرج في مدى الوضاعة من عديم أخلاق يهوى قواعد اللياقة أو أدب السلوك ، إلى قاطن السجن . أخل كذلك

بقواعد القانون . والخارج سمو هو الذى يتميز عن سواد الناس بسلوك  
يقطر خيراً على الآخرين مصدره إما عاطفة بر أو عبقرية علم أو تقوى من  
الدين . وأساس الاختلاف بين طائفتى الحوارج هو الحالة التى توجد  
عليها النفس من طبقتين احدها أساسية والأخرى اضافية . فالطبقة  
الأساسية مكونة من الفرائز الأصلية وما تولده من شعور بمحاجات تنحصر فى  
اشباع الذات . والطبقة الاضافية مكونة من الفرائز الثانوية التى تنشأ  
من صقل وتهذيب الفرائز الأصلية وتولد شعوراً بمحاجات تهدف الى  
اشباع الغير . فحين تكون الطبقة الأساسية طاغية لكون الطبقة الإضافية  
منعدمة الوجود أو ناقصة التكوين ، تجمل النفس من صاحبها أحد  
الحوارج وضاعة ، ويكون مدى خروجه على أوضاع الجماعة ، متوقفاً على  
مدى الضالة فى نصيب نفسه من الطبقة الأخيرة . أما حين لا تقف  
الطبقة الإضافية عند حد مقاومة الطبقة الأساسية والتقييد من قوتها  
العامة ، وإنما تتجاوز هذا الحد وتطغى عليه بحيث تصبح هى نفسها  
الباعث المحرك الى السلوك ، فمئذئذ تجمل النفس من صاحبها أحد  
الحوارج سمواً . وبين الطائفتين المتطرفتين من الحوارج ، توجد طائفة  
ثالثة تضم من يسمون بالحوارج الممكن اهلهم . وهؤلاء هم  
الذين يخرجون على أوضاع الجماعة فى أمور ليست ذات بال بحيث  
لا يحس بخروجهم عليها غيرهم هم أنفسهم ، ولا يصل بهم  
السلوك الى حد مخالفة قواعد ذات صفة الزامية مطلقة . ويوجه  
العالم نفسه النظر إلى نوع من حوارج الناس يبدو فى الظاهر صامياً مع

أنه في حقيقته وضع . هذا النوع يشبه ذئاباً في ثياب حملان ، لكون أفرادهم يخلعون على مسلكتهم طابعاً خداعاً من البر أو المثالية أو العبقرية أو السذاجة وحسن القصد ، في حين أن المحرك الحقيقي لهم هو الفرار الأساسية الدنيا وما تولده - حين تكون طليقة من كل قيد - من حوافزاً لاتباعاً بمتنضيات الخير وتعارض معها . أمثال هؤلاء إذ يدخلون حقيقة في زمرة الوجيهين يمكن لهذا السبب تسميتهم بالخوارج ذوى السم الزائف .

ويستأنف العالم حديثه عن طائفة الخوارج فيقول إنها لاتضم فحسب من سبق الكلام عنهم وهم من أصحاب العقول ، بل يدخل فيها كذلك المجانين جميعهم ، والمجانين هم الآخرون على أنواع . ويمكن تسميتهم على نفس الطوائف الثلاث الخاصة بالخوارج الأصحاء عقلاً والى تناولناها فيما تقدم . فمنهم خوارج وضاعة ومنهم خوارج سموا ومنهم خوارج يمكن إهمالهم . وهم جميعاً بنأى عن تفكير الجماعة وشعورها وعن مجموع القواعد المرعية فيها إذ أنهم يعيشون في عالم من صنعهم ، ويعتبرونه رغم كونه داخلياً محضاً ، بمثابة العالم الخارجى الواقى ، وبين حدوده وعلى هديه يسلكون . والخوارج فيهم وضاعة هم الخطرون والمجرمون . والخوارج سموا هم الذين يتخذ اعتدادهم بالمثالية صورة مرضية . والخوارج المدكن إهمالهم هم الذين لا ينطوى جنونهم فيما يتخذ من مظاهر على أى اعتدائه موجه ضد الجماعة .



بعد الكلام عن الحوارج يتحدث العالم عن المجانسين ، فيقول أن  
المجانس هو الذى يزعم طوعا لعرف الجماعة ويطيع قانونها وقواعد السلوك  
فيها ويتكون منه السواد الغالب فى الناس . وقد صور أحد الكتاب رجلا بطلا  
يرجع الفضل فى بطولته إلى جمهور المجانسين . قال عنه إنه كان يفوز بالتصفيق  
والإعجاب كناقده فنى وخطيب وشاعر ونائب يمثل الشعب ؛ مع أنه لم يكن فى  
حقيقتة إلا آلة حديد وصلب تحوى فى داخلها ساسة اسطوانات كل منها تردد  
حديثا يصادف لدى سامعيه هوى إذ يستخدم عبارات من المؤلف أن يصفق  
الشعب لها وأن يستعذب المتوسطون من القوم سماعها . هذا شأن المجانسين  
ومن يفوز عليهم بالزمامة ، فيكاد يكون كل منهم رجلا آلة ، غير أنهم فى  
حقيقتهم متغاïرون وأن كانوا فى ظاهرهم متماثلين متطابقين ، يبدو عليهم أنهم  
جميعا آلات بشرية مع أن كلا منهم يعانى داخل نفسه صراعا . حقيقة إن منهم  
من يساير قواعد الجماعة لمجرد أنه حامل كسول لا يرغب فى بذل ما يتطلبه  
غير ذلك من جهد ، وإنما الكثيرون منهم يجارون الجماعة بفضل طبقات  
سامية فى تكوين نفوسهم تهر القوة الدافعة لفرائزم الأساسية الأصلية ، ولا  
شك فى أن هذا القهر لا يتم بذات النظام والانسباب اللذين يتميز بهما الجهاز  
الآلى فى سيره ، فالإنسان ولو كان مجانسا كائن ذو روح ، وإذا كان فى ظاهره  
عائنا قد يكون فى داخله عاصيا ، وكثيرا ما تساوره رغبات الخروج على  
الأوضاع المستقرة فى الجماعة ، ولكنه يحمل مع ذلك نفسه على كبت  
تلك الرغبات ؛ ويخضع على مضض لهذه الأوضاع تحاشيا لما يجلبه الحيد  
عنها ، وفى سبيل ذلك ، كثيرا ما ينفس عن رغبات العصيان بسبيل أخرى  
لانجرله أجزيه وإن كانت هى الأخرى من قبيل التمرد ، ولكن التمرد  
الذى يتمثل فيها لا يبلغ الحد الجسم الذى يبرر الاكتراث بها ؛ إذ تكون

بمثابة منافذ تنفج بالانطلاق خلالها نفس ضيق عليها الحرج .

وفيا يلي رسم وضعه العالم Niceforo ليصور به طوائف الأفراد على

النحو الذى حددها به والذى بسطناه فيما تقدم .



ثم يقرر العالم الحقائق الآتية :

أولاً : أن الوسط الاجتماعى والنفسانى ولو كان واحداً بالنسبة لجميع أفراد جماعة ما ، يحيط بكل منهم ويداوم الاحتكاك به منذ نشأته ، فإن مدى تأثيره على كل فرد منهم ، يتوقف على نوع الشخصية التى له من ناحية ما هى مطبوعة عليه من استعداد للجانسة أو استعداد للتمرد والخروج .

ثانياً : أنه طبقاً للناموس الطبيعى الذى يحكم الاختلاف بين الأفراد فى الجسم والنفس ، يتراوح استعداد كل منهم للجانسة أو

للخروج بين حد أقصى وحد أدنى ، ويختلف نصيب كل فرد من هذا الاستعداد - إلى حد ما - عن نصيب غيره .

ثالثاً : أن الدرجة القصوى في الاستعداد للخروج على قواعد الوسط الاجتماعي أى الحالة التى يكون فيها الاستعداد لمجانسة هذا الوسط منعدما ، لا تتوافر إلا فى قلة من الأفراد .

رابعاً : أن كل شخص تتنازع نفسه ذاتيتان : ذاتية فردية وذاتية اجتماعية ، وأن سلوكه هو خلاصة التفاعل بين هاتين الذاتيتين . وإذا كان السلوك فى بعض الأحوال وليد الذاتية الفردية ، فإنه فى معظم الأحوال ناتج من الذاتية الاجتماعية أو على الأقل من حالة توازن بينها وبين الذاتية الفردية ينجم عنها هدوء وسلام نفسيان .

خامساً : أنه لا ينبغي عن البال الضغط الذى تحدته ظروف استثنائية قوية مثل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية . وما يترتب على هذا الضغط من تأثير ولو وقى فى درجة استعداد الأفراد للخروج أو للمجانسة .

سادساً : أن الذاتية الفردية هى المصفاة التى يمر أو يحاول المرور خلالها الوسط الاجتماعى والنفسانى ، وأن طبيعة تلك الذاتية هى التى تتوقف عليها عملية هذا المرور من ناحية كونه يتم كلياً أو جزئياً أو من ناحية كونه لا يتم على الإطلاق .

مفاد ما تقدم أن كل فرد فيما يراه ويمس به ، إنما يحول العالم الخارجى الذى يعيش هو فيه ، تحويلاً متفاوت مدهام تبعاً للمكانة

الشخصية ودرجة استعداده لتلقى مختلف المؤثرات المحيطة ، وأن الصورة التي تخلص له من كل ذلك ، وإن بدت لتفكيره الساذج مادية واقعية ، ليست في حقيقتها إلا فردية شخصية .

ويستأنف العالم Niceforo بمدئذ عرضه لنظريته بمحدثه عما يسمى « رأى الشخصى » . فيقول أن البعض يعرفونه بأنه الصورة التي يتخذها التعبير عن مصلحة الفرد الشخصية سواء أكانت مادية أو معنوية ، وأن البعض الآخر يعرفونه بأنه الصورة التي بها يعبر الذكاء الإنسانى عن نفسه بصرف النظر عن الظروف الخارجية . أما هو فيعرف الرأى الشخصى بأنه الحاصل الناتج من تفاعل رأى الجماعة مع ما يكون عليه الفرد من استعداد للمجانسة أو الخروج . ولما كان معظم الناس مجانسين لا خوارج ، فإن ما يبدو للفرد رأياً شخصياً كثيراً مالا يكون سوى ترديد لرأى الجماعة . أما من لا يرددون رأى الجماعة ، فهم قليلون قلة الأفراد الذين يوجد لديهم استعداد للخروج أو المخالفة ، أى يقل أو ينعدم استعدادهم للمجانسة . وبديهي أن رأى الفرد سواء أكان مطابقاً أو مغايراً لرأى الجماعة ، إنما يقوم على أساس دفين هو مصلحة الشخصية . وكثيراً ما تتفق هذه المصلحة مع مصلحة الجماعة .

ويضيف العالم إلى ذلك ملاحظات غاية في السداد والنظر التائب فيقول أنه حين يردد الفرد رأى الجماعة ، يختلف مدى القوة في دفاعه عن هذا الرأى ، باختلاف الدرجة التي يكون عليها استعداده للمجانسة ، أما حين يختلف رأيه عن رأى الجماعة فبمدئذ يجب على الباحث أن يتوخى

الدقة في تقديره لكي يضع ذا الرأي المخالف في موضعه الصحيح . ذلك لأن صاحب هذا الرأي لا يبدو أن يكون واحداً من ثلاثة . فهو إما دعى ينسب لنفسه رأياً مخالفاً لرأي الجماعة ويزعم أن هذا الرأي رأيه مع أنه في الحقيقة رأي جماعة أخرى ينتهي هو إليها أو يرغب في الانضواء تحت لوائها بدافع مصلحته الشخصية وأن كان لا يظهر منه ذلك والغالب ألا يظهر . وإما رجل فكر يحاول في مباشرته للمكائنه الذهنية والمنطقية الخاصة أن يحررها من ضغط الوسط ، كي تصل به إلى حكم أصح وأصوب ، وهذا نادر . وإما تافه تموزه الأهمية فيسمى إلى اكتسابها بأن يخالف الرأي لمجرد المخالفة وعندئذ يخيل إلى المخالف أنه مبتكر مع أنه في حقيقة الأمر ناقل . ذلك لأنه من اليسير في كل رأي أن أن يُقلب أو يحوّل إلى وجهه الآخر كي يصبح رأياً مخالفاً . فهذه مهمة لا تقتضى كبير جهد أو عناء ذهني وتمتد نقلا لا ابتكار فيه . وكثيراً ما تتخذ نزعة الفرد إلى أن يخالف حبا في المخالفة وضماً مستقراً دائماً ، وذلك حين يكون الفرد مشحوناً بالحق على الجماعة وبالميل إلى التمدي على الآخرين . هذا الميل الذي لا يخلو منه الأفراد وإن تفاوتت درجة وجوده باختلافهم ، من صورة أن يصير الفرد على المعارضة باستمرار وأن يناقض لمجرد المناقضة على نحو ثابت آلى لا يسبقه تأمل أو أعمال نظر .

بعد تلك المقدمة الطويلة عن العوامل الخارجية المحيطة بالإنسان وعى تأثيرها على سلوكه ، أصبح جلياً أن فعل هذه العوامل في الفرد

إنما يتوقف على مدى استعداد الشخصى لتأثر بها ويرجع هذا الاستعداد غالباً إلى الطبيعة التى انتقلت إلى الفرد بالوراثة أو التى ولد بها . هذه الطبيعة هى التى تحكم فى الإنسان منذ طفولته حتى بالنسبة للمحيط الضيق الذى يبدأ فيه الحياة وهو الأسرة ، من ناحية مخنّف العوامل التى يتكون منها هذا المحيط ومدى استعداد الحدث لتأثر بها سواء أ كانت عوامل خير أو فساد . ويصدق هذا على جميع العوامل الخارجية الأخرى التى يلتقى بها الإنسان منذ الحداثة . وتتناولها الآن بالحديث واحداً بعد الآخر ، لنبين كيف تساعد على إجرام الأحداث ، حين تصادف بطبيعة الحال نجاحاً بينها وبين نفس الحدث ، بادئين بالكلام عن حالة الأسرة .

## ١ - حالة الأسرة

سبق أن عرفنا الجريمة بأنها إشباع لحاجة غريزية بطريق شاذ لا يسلكه الرجل العادى إذ يسمى إلى إشباع الحاجة نفسها . والآن قول إن أظهر ما فى الجريمة شعور يتميز به شخص فاعلها ويفسر النجاح إلى طريقها الشاذ . هذا الشعور هو قلق فى نفسه يزعزع ثقتها فى الحاضر والمستقبل ، ولا يخرج فى الجوهر عن أن يكون يأساً من دنيا الناس ، يدفع باليأس إلى عصيان نظام الناس ، فكثيراً ما يتولد من اليأس عصيان وعنف . هذه الظاهرة النفسية من القلق والثقة المزعزعة واليأس ، يظلم أن يرجع مصدرها إلى الطفولة المبكرة ، أى إلى

المرحلة التي يكون الإنسان فيها معمولا كلية على غيره لأنه لا يزال بعد طفلا . وهنا يظهر الدور الخطير الذي تلعبه الأسرة في تنشئة الطفل ، إن كان للأسرة وجود . ويكون دور الأسرة سيئا وبالتالي وثيق الصلة باجرام الحدث ، حين يكون جوها منشئا أو مغذيا لذلك الشعور بالأس من الحاضر والمستقبل . وينبسط فيما يلي العوامل التي يستمد منها هذا الشعور مصدره .

فن البديهي أن الطفل الصغير لا ينفرس فيه حب الآخرين إلا إذا ظفرت نفسه الغضة الناشئة بالحب من شخص يرعاه ، لأن من لم يعرف للحب طمعا لا يرجي الحب منه ، وفاقد الشيء لا يعطيه . ومن جهة أخرى فإنه لا سبيل إلى التجاوب بين المرابي وبين الطفل إلا حيث يكون الحب متبادلا بينهما . فالطفل لا يصنع إلى شخص ما إلا إذا استماله هذا الشخص بالحب والعناية أولا ، فمندند يبادل الطفل حبا بحب وينصت الى أقواله وتماليجه رويدا رويدا وينتهي به الأمر الى قبولها واستساغتها والسير على مقتضاها ، بل قد يصل به التمثل والتشبه بشخص مصدرها الى حد الاندماج الكلي معه . من غير هذا الطريق لا يمكن لإنسان ما أن ينفذ الى أحماق الطفل ، ويتعهد بالتربية والتهديب نفسه ، ولا بد من ذلك للمربين عامة وللوالدين على وجه خاص .

ولا يحتاج الأمر الى تفصيل بالنسبة لطفل رأى نور الحياة دون أن يجد حوله والدا يحتضنه أو مريا يرعاه ، فهو أبأس الناس وأكثرهم

عرضة للدمار . اذ يكفى أنه مفقود الى وجود شخص على استعداد لأن يجبه ، وعرضة لوجود شخص على استعداد لأن يسخره دون كبير اكرات بآدميته ، اذ لا يمر الطفل على أحد تجمه به صلة الدم كي يعنى به في القليل تلبية لنداء الدم ، وهكذا يقع فريسة للمستغلين وأحيانا للمجرمين ، اذا ما عدم يدا رحيمة تتولى أمره . وانما تناول بالتفصيل حالة الحدث الذى يشاء له القدر أن يولد فى أحضان أسرة ما يمكن أن ينتمى إليها ، فنبين تلك العوامل التى بقيامها فى هذه الأسرة تولد لديه شعورا باليأس من دنيا الناس وتهميه له الطريق لإجرام عاجل أو آجل .

أول هذه العوامل تفكك الأسرة . فقد دلت الإحصاءات فى جميع الدول على نسبة تتراوح بين ٦٠ ٪ ، ٨٠ ٪ من المجرمين الأحداث تشمل من لا تحضنه فيهم أسرة متماسكة ، لنزاع بين الوالدين أو لطلاق أو انفصال . وما يشعر الحدث كذلك بأنه محروم من العطف أن تنجب أمه عن البيت طويلا فلا يجد من يعنى به أو من يعنى إلى الأمور التى يود أن يسردها أو يستمع إلى تعبيره عن الرغبات التى يبنى إشباعها . ومن قبيل ذلك أيضا أن يتخلى الأب عن كل عناية روحية بالأولاد قانما بمحض العناية المادية التى يهبى لهم أسبابها وغير مكترث بما عداها ، فلا يحس له أحد بسلطة ولا يثبت له فى البيت كيان ، أو ينصرف إلى عشق أو عبث خارج البيت قد يعجزه حتى عن العناية المادية الاقتصادية بشؤون الأسرة .



وهناك عامل آخر قد ينشأ عنه شعور الحدث باليأس ، هو تمدد الأولاد في الأسرة إلى حد يتجاوز حدود الطاقة العاطفية للوالدين أو لأحدهما ، فلا يتبها لكل منهم من جانب أيه أو أمه القدر الذي كان ينشده من العطف والحب والعناية لأن عاطفة الأبوة أو الأمومة قد نشنت وتوزعت على جمع لا يسعها معه أن تحتضن على حدة وبالتقدر الكافي كل فرد من أفراده .

وقد تكون الأسرة متماسكة لقيام الوفاق بين الوالدين والتزام كل منهما دارها الوقت الكافي ، وقد تكون كذلك مشتملة على عدد غير كبير من الأولاد ، ومع ذلك يعجز الوالدين عن النهوض بأعباء التربية جهلا منهما بأصولها . فجهل الوالدين بسبل التربية الصحيحة هو إذن عامل ثالث قد يتسبب عنه نشوء شعور باليأس في نفس الحدث ويحتاج هذا العامل الثالث إلى شيء من البسط والتفصيل .

فوقف الأب أو الأم مع الحدث كثيراً ما يولد في نفسه شعورا غير طبيعي به-وق حسن مسير نموه النفساني ويدفع هذا النمو بثابته يمتد إلى المستقبل أثرها فتطبع بالشذوذ وجها من وجوه شخصيته في تكوينها وفي السلوك الصادر عنها هذا الشعور على أنواع :

قد يكون شعورا بالخذلان نشأ من تخيير وازدراء .

وقد يكون شعورا بضيق يرجع إلى تقييد حرية الشخصية في الإفصاح عن ذاتها وعما يجول في نفس صاحبها .

وقد يكون شعورا بأمر راجع إلى عدم إمكان التخلص من إشراف  
أو وصاية عائلية اشتد وطؤهما .

وقد يكون شعورا بالتصور والتقص ينتاب الصغير إذ ينظر إلى  
سواه من أفراد أسرته أو إلى غيرهم من الناس أو إلى الحياة عامة ،  
سواء أكان لهذا الشعور أساس من الواقع أم لا ، وهو ينشأ من عدم  
تبصير الصغير بأن لذاته قدرا أو من اغفال العمل على إيقاظ كوامن  
الموهبة في نفسه والكشف عن مكامل القيمة فيها .

وقد يكون شعورا بالحياة والاختراق لقاء شقاق بين الوالدين أو  
سوء سلوك منهما ، أو أساليب غير موقفة في التربيته .

وقد يكون شعورا بالغيرة نتيجة معاملة طيبة خاصة بها  
أخ أو أخت .

وقد يكون شعورا بالخطيئة ترتب على مبالغة في التعنيف واصرار  
على التذكير بأخطاء مضت وعلى تكرار اللوم من أجلها ، كما لو كان  
الصغير كتاباً وأصر أحد والديه على أن يقف عند صحيفة من صفحات هذا  
الكتاب وعلى ألا يقلبها ليطالع غيرها .

وقد يكون شعوراً بالتوجس نشأ من قسوة التزامها أحد الوالدين ،  
فكان من شأنها على غير إرادة منه أن ولدت في نفس الحدث هذا الشعور  
مصحوباً بالميل إلى الكذب ولو دون موجب تخلصاً من جزاء مخوف .

وقد يكون شعوراً بالثقة الزائدة من بلوغ كل مراد ، تبعاً لتدليل الحدث في إجابته إلى كل ما يطلب ، وتظفيره بكل ما يهواه ، وعدم تصويده على الهزيمة إلى جانب النصر ، وعلى العطاء إلى جانب الأخذ ، وعلى الترك والتنازل إلى جانب الظفر والكسب ، وعلى التفاوض والتسامح إلى جانب الغلبة والإصرار ، فيكون من شأن ذلك أن قوة المقاومة والصبر تولد عنده معدومة ، فلا تواتيه القدرة على سد أى عائق يتعرض فى المستقبل سبيله ولا يتحمل أى ضرب من المكاره ولو كان هيناً ، وعندئذ يقابل كل متعرض له من الناس أو الظروف بتمرد أو عنف قد يجرانه إلى ساحة القضاء .

كل هذه المشاعر إذا استقرت فى النفس الناشئة للصبي وأثرت على تكوينه تولدت منها وجوه من الشذوذ فى السلوك ترد كلها إلى كون الصبي قد أستولى عليه يأس من دنيا الناس يدفعه إلى عدم الحرص على الزمام نظامهم ويجعله على استعداد لسهولة الخروج عليه .

وليست مصادر ذلك فى نفس الصبي سوى أساليب اتباعها معه منذ حدثته مريه سواء أكان أبا أو أما أو شخصاً آخر عهد إليه بأمر الصبي ، أو أحداث وقعت فى الأسرة ورددت فى نفسه صداها . ومن أهم مصادر اليأس عند الصبي أن يحرم من حنان الأمومة فى الوقت الذى تبدأ فيه حاجته إلى هذا الحنان ، أو أن يتقطع عنه حنان الأم بعد أن يكون قد تذوق طعمه . فى الحالة الأولى يكون فهو الآخرين عديم الإحساس بحب حرم هو منه ولم يكن له عهد به . وفى الحالة الثانية

يكون نحو الآخرين ميالا إلى التعدي والنف . ومن قبيل تلك المصادر أيضاً أن يلقي الصبي من والديه معاملة تمزج فيها القسوة بالمطف ولا تتخذ لها اتجاهًا ثابتًا وإنما تتخبط بين قبيضين أو أكثر ، فهذا يفرس في نفسه الميل إلى العنف .

وإن شعور الصبي باليأس من دنيا الناس أهم مظاهره عدم استعداد لحب الآخرين ويكون ذلك على درجات تبدأ من صبي لا يحس بأنه محبوب وليست لديه عقيدة حسنة عن نفسه وتنتهي بآخر مشبع بميل إلى العنف يظهر في كراهيته لكل من يلاقهم . فلأول كثيراً ما يرتكب أفعالاً تنوض له الشعور بأنه ليس محبوباً كأن يسرق أو يسبي إلى الوسط المحيط به أو إلى نفسه . والثاني هو الذي يرتكب أو يكون على استعداد لأن يرتكب جرائم البغض والكراهية والانتقام . وبين هاتين الدرجتين تتوسط أخريات كثيرات ، تتباين فيها درجة اليأس من دنيا الناس باختلاف الصبيان . فعدم الاستعداد لحب الآخرين كظهور للشعور باليأس يتحقق إما في صورة سلبية من عدم الاكتراث العاطفي وإما في صورة إيجابية من الميل إلى التعدي والنف . وهو قابل لأن يتوافر في كل من الصورتين على درجات . ومن المتصور أن يحرم الصبي من الحب والحنان وأن يزد على العكس بجميع أسباب الرخاء والبسر المادي بحيث لا يموزه شيء ولا يحس بالحاجة إلى شيء ، فلا يؤدي أحداً حين يشب ولا يسلك طريق الجريمة . غير أنه حتى في هذه الحالة يشوب الفتور علاقته بالآخرين فتكون خالية من حرارة الحب والمودة .

ويخطئ. من يعتقد أن سبيل إصلاح العصبى اليأس من دنيا الناس والمنفس فى طريق الإجرام إنما يكون بتشديد وطأة الأوامر والنواهى الخلقية ومضاعفة الجزاء التأديبى على مخالفتها . فاتهاج هذا السبيل قد يؤدى إلى تفاقم الداء بدلا من علاجه . ذلك لأن الشاعر بالحرمان من الحب إذا أصاب عنفاً من ذات المصدر الذى يعزى إليه هذا الحرمان ، لا يفعل هذا العنف لديه سوى أن يوطد ويؤكد شعوره بأنه غير محبوب ، وهكذا يأتى العنف بعكس المقصود منه ويضاعف حدة الإحساس بالحرمان من الحب ويزيد العصبى إمعاناً فى طريق الانحراف . فليس الأمر عصياناً خلقياً يتطلب جزاءً وإنما هو معضلة إنسانية تتطلب حلاً . ومن العبث أن يولد العنف رقة أو يجنى من الكره حب ، والنفس قد جبلت على بنض من يؤلمها ولو كان هذا الألم لخيرها لا سيما إذا كانت قاصرة عن إدراك وجه الخير فيه . وهكذا ينجلي مدى الصعوبة فى تربية الأحداث وكيف أن هذه التربية مشككة ليس من الهين حلها تتطلب فى المربين عامة وفى الوالدين على وجه خاص إن كان لها أو لأحدهما وجود ، دراية وفنا كثيراً ما يكونان مختلفين .

وبالإضافة إلى جهل الوالدين بأصول التربية قد ينشأ الشهور باليأس عند العصبى من عامل رابع هو فقدان رعايته أحد ولديه ووقوعه تحت رحمة زوج أمه أو زوجة أبيه ، إذا ثبت أن الغالب فى الرجل ألا يخلص فى حبه لأبن لم يكن منه وإنما أنجبته زوجته من رجل غيره ، كما أن الغالب فى المرأة ألا تخلص فى حب ابن لم يكن منها وإنما أنجبته زوجها من امرأة غيرها .

مما تقدم يبين أن سلوك الوالدين مع الحدث قد يكون سبباً غير مباشر لإجرام هذا الأخير أو لتشرده . غير أن هذا السلوك قد يكون في حالات أخرى غير نادرة هو السبب المباشر لهذا الإجرام أو التشرّد ، وذلك حين يشوب سوء السلوك حياة الوالدين نفسها أو حين يعض الوالدان أو أحدهما ابنتها الحدث على السرقة أو الاستجداء من الغير أو على أية صورة أخرى من النشاط المنحرف . في الحالة الأخيرة كثيراً ما يكون اشتراك الوالدين في جريمة الصبي أو في تشرده مكتملاً من حيث الأركان اللازمة لقيامه قانوناً ، في حين أنه في الحالات السالف يانها لا يعد اشتراكاً بالمعنى القانوني وإن كان مساهمة في توليد السلوك الجانح للحدث تمت عن غير علم من الوالدين بهذا السلوك ودون أن تنصرف إرادتهما إلى تحقيقه .

تلك هي العوامل التي ينتج عنها في نفس الحدث شعور بالحرمان من حب الآخرين وبالتالي شعور باليأس من دنيا الناس يدفعه إلى الخروج على نظامهم والنفور من السير على قواعدهم . هذه العوامل نجملها في خمسة هي كما رأينا :-

١ - تفكك الأسرة .

٢ - وتعدد أفرادها .

٣ - وعدم دراية الوالدين بأصول التربية الصحيحة ولو كانت الأسرة متماسكة قليلة العدد .

٤ - والحرمان من رعاية أحد الوالدين .

٥ - وسوء سلوك الوالدين أو حوض الحدث من والديه أو أحدهما على طرق سبيل الفساد .

فالعوامل الأربعة الأولى سبب غير مباشر لانحراف الحدث أما العامل الأخير فسبب مباشر كثيراً ما يتوافر فيه الاشتراك بمعناه القانوني .

ومن البديهي كما أسلفنا القول بذلك أن الحدث قد يولد بميل تكويني إلى الانحراف راجع إلى الوراثة أو ما قبل تاريخه بصفة عامة ، وأن هذا الميل إلى الانحراف إذ يصادف في الجو الفاسد للأسرة ما يفذه ويدعه ، يترعرع ويتفقم وسرعان ما يؤتى ثماره الضارة . أما إذا تعهدته منذ الحداثة يد المربي فانها تفلج في الحد منه والحيولة دون أن تتولد عنه آثاره المؤذية . فالأسرة الصالحة ، علاج ناجع للميل الموروث إلى السوء ، أما الأسرة الفاسدة قربة صالحة لنمو هذا الميل . وللوالدين إن وجدا دور خطير في هذا المجال عليهما أن يحسنا أداءه . هذا الدور نصيب المرأة فيه أوفى وأجل من نصيب الرجل لأنها أكثر احتكاكاً بالحدث الصغير إذ يقضى من الوقت في صحبة والدته أكثر مما يقضيه في صحبة والده . وفي كل صبي رجل *in puero home* ، فإن لم تنهأ من الآباء عامة ومن الأمهات على وجه خاص أسباب العناية بالصبي وإتمام شخصيته على نحو طبيعي وإشعاره بقيمة ذاته والإفاضة عليه بحب سيفيض هو منه على الآخرين في مستقبل الأيام ، نشأ محروماً من الحب عاجزاً عن إيلائه لسواه وتشبعت نفسه بكره الناس وبنفس مجتمهم . وحينئذ

يستولى اليأس على نفس الحدث ، ولا تتوانى في الظهور الإمارات  
المعبرة عن هذا اليأس في صور مختلفة منها صورة التشرذم أو صورة  
الفعل الإجرامى .

## ٢ - سير الدراسة

إن المدرسة هي الوسط الاجتماعى الذى يحتك به الصبى بعد الأسرة  
التي ولد فيها . ويبدأ دورها في الدول المتقدمة من سن السادسة تقريبا  
ويستمر حتى سن الرابعة عشرة على الأقل أى يمتد من منتصف عهد  
الطفولة إلى نهاية عهد الصبى . بل إنه في كثير من البلاد يتحق الطفل  
بالمدرسة منذ سن الثانية أو الثالثة في رياض الأطفال ويظل بالمدرسة  
حتى بداية عهد الشباب إذا كان برنامج الدراسة طويلا . ولا شك في  
أن المؤثر الثانى الذى يخضع له الطفل وبلى مباشرة الأسرة كموثر أول  
هو المدرسة التي يلحق بها ، ولها أهميتها القصوى في الدور الذى تلعبه ،  
لا في تنقيف الطفل وتنمية ملكة الذكاء عنده فحسب ، بل كذلك في  
تكوين شخصيته كلها .

ويستفاد من إحصاء أجرته بفرنسا في أكتوبر ١٩٥٠ إحدى  
مؤسسات الأحداث ، Institut public d'éducation surveillée أنه  
بين ثمانمائة من الأحداث المجرمين وجد أكثر من خمسمائة تبين أنهم لم يتلقوا أى  
نوع من أنواع التعليم . فما لا شك فيه ، أن الصبى الذى يشب غير مزود  
بتعليم يكفل له العيش بأى طريق من طرق الارتزاق ، يحس عاجلا أو  
أجلا بدم الثقة في الحاضر وفي المستقبل ، ويستولى عليه ذلك اليأس



من دنيا الناس الذي يجعل خروجه على نظامهم أمراً متوقفاً ، إذ لا يجد مناصاً من أن يباشر نشاطه ويثبت وجوده بطريق منحرف وقد تعذر أن يسلك في سبيل ذلك طريقاً طبيعياً .

وإن نظرة ثاقبة محصية من مدرس في أية مدرسة لكفيلة بأن تكشف له عن أمور هامة كثيراً ما تمر غير ملحوظة . فقد دأب المدرسون على أن يولوا للدروس التي يلقونها كل عنايتهم مركزين فيها كل انتباههم دون اهتمام كاف بالنفوس الإنسانية الناشئة التي تتأق هذه الدروس منهم والتي عهد إليهم بها . فلا جدوى من الدرس مع نفس لم ترغب فيه ولم تستمل إليه ، إذ لا بد من أن يجب الدرس إليها أولاً في سبيل أن يثمر فيها . ومهمة المدرس لا تنحصر في إلقاء درسه بانتظام على تلاميذه وفي مجرد ترديد حقائق العلم على أسماعهم . بل عليه - وفي هذا سر نجاحه - أن يدنو بالعلم من قلوب النشء وأن يلقنه على نحو يغرس في نفوسهم تعلقاً وشغفاً به وميلاً تلقائياً إليه . وبغير ذلك يصبح الكثير من تلاميذه غائباً بروحه وأن كان بجسمه حاضراً ، سامعاً بدون وعي ولا إصغاء ، شارداً بالفكر في أمور صادفت لديه دون الدرس هوى ، وقد يصل الأمر عندئذ إلى احتجاج التلميذ كلية وتغيبه لا روحاً فحسب بل جسماً كذلك .

على أن الأستاذ الماهر قد يصادفه رغم مهارته أفراد قلت أو انعدمت لديهم الرغبة في تلقي العلم ، فيكون عليه أن يكتشف في الوقت المناسب وجودهم وأن يستدل على أشخاصهم لاتخاذ اللازم معهم في سبيل

أن تنشأ فيهم تلك الرغبة التي تنقصهم . وهذه بادرة كثيراً ما تظهر في صور عديدة لا نسترعى انتباه الأستاذ أصلاً ، أو في القليل لا تلقى لديه بالاحق إذا أحس بها . من قبيل هذه الصور أن يصر تلميذ على الغياب أو يخلو لآخر أن يثير الشغب في الدرس وهو حاضر فيه ، أو يطيب لثالث أن يكون مع رفاقه شرساً ، أو يروق لرابع أن يكون مع أستاذه وقحاً إلخ . . .

هؤلاء وأمثالهم يتطلبون في رأى البعض معاملة خاصة تفرد لهم في فصول خاصة يمزلون فيها عن سوامهم . وليس هنا مجال الكلام عن هذا الرأى الذى سيكون موضعه في مكان آخر هو باب علاج الجريمة والوقاية منها . وإنما يعيننا توجيه النظر إلى أن أولئك الصغار الراغبين عن الدرس لافيه ، كثيراً ما لا يفتن المدرس إليهم ، أو كثيراً ما يهمل أمرهم حتى إذا فطن إليهم ، فلا يتخذ معهم ولاية الأمر ما يلزم لتقويم اعوجاجهم من أساليب فعالة ، وبالتالي يصبحون في وقت قريب أو بعيد عوامل سوء وفساد بل مصادر إجرام أحياناً .

والخلل في سير الدراسة منذ الحداثة يتخذ صوراً شتى . فقد لا يتحقق الحدث بمدرسة أصلاً . وقد يتحقق بمدرسة ثم ينقطع عن متابعة الدراسة فيها . وقد يتحقق بمدرسة ويتابع الدراسة فيها دون أن يكون النجاح حليفه فتقطع صلته بها . وأخيراً قد يتحقق بها ويتابعها على دروسها متعثرأ في طريقه متخلفاً عن زملائه إما باستيعابه المنهج في أكثر من الوقت المرصود له بأن يقضي في برنامج سنة ما سنتين أو أكثر ، وأما

بتأخره عن سواء فيما يحرزه من نتائج بأن يكون في ذيل الناجحين لا في مقدمتهم . وكل من هذه الصور يحتاج إلى شيء من التفصيل .  
فالصورة الأولى هي عدم التحاق الحدث بمدرسة أصلا ، وتحقق هذه الصورة أما لأن التعليم يتطلب من النفقات ما لا قبل للحدث أو لوالديه بتحملة ، وإما لأن التعليم وإن كان مجانياً وبالتالي ميسراً لكل راغب فيه ليس مع ذلك إجبارياً .

والصورة الثانية هي التحاق الحدث بمدرسة وانقطاعه عنها ، وتحقق هذه الصورة إما لأن التعليم الذي لقيه الحدث في المدرسة لم يصادف في نفسه هوى ، وإما لأنه وأسرتة على حالة من العوز اقتضت في سبيل الرزق أن يشتغل بعمل ضئيل الأجر صرفه عن المدرسة دون أن يهيئ له في الوقت ذاته أسباب الطمأنينة على مستقبله لأنه من قبيل الأعمال التي لا يرجى أن يعود منها على مستقبل الحدث نفع كبير ، وأما لأنه مع عنايته بالمدرسة إلى جانب اشتغاله بمثل هذا العمل لم يقو على الاستمرار في الجمع بين الناحيتين فأثر على العلم قليلا من الدرامم مشتربا العاجلة بالآجلة .

والصورة الثالثة هي التحاق الحدث بمدرسة ومتابعته الدراسة بغير نجاح وانقطاعه عنها بسبب فشله فيها ، وهذه الصورة ترجع عادة إلى واحد من أسباب ثلاثة هي إما أن الحدث لم يظفر بالتعليم الذي يتفق مع ملكاته الشخصية واستعداده وإما أنه على ذكاء يقل عن المستوى المتوسط عند من هم في ذات سنه ، وإما أنه على ذهن خامل غير متوقد . ونفصل فيما يلي كلا من هذه الأسباب الثلاثة .

فالسبب الأول هو ألا يجد الحدث في التعليم الذى يتلقاه ما يتجاوب مع ميوله وأهوائه . وتفسير ذلك أن الثقافة التى تصادف قبولاً فى تلقينها تختلف باختلاف الأفراد . فمنهم من حبه الطبيعة منذ الحداثة بروح علمية تجعله مقبلاً على الثقافة النظرية شغوقاً بها واجداً فيها المقدمات اللازمة لنمو الفكرى وإعداده للمهنة التى سيمارسها فى المستقبل . ومنهم من تنقصه الروح العلمية فىكون قليل الرغبة فى الثقافة النظرية وتصبح عبأً عليه لا سيما إذا طال وقتها ، فىكون من الأصحح له ولأمثاله أن يختصر لهم البرنامج النظرى وأن يمدوا منه بالقدر اليسير الذى يقاسب مع قلة استعدادهم ولا ينقص فى الوقت ذاته عن الحد الأدنى اللازم توافره فى الشخص كى يواجه الحياة العملية . وبعدئذ يوجه كل منهم إلى مهنة غير فكرية تؤهله لها ميوله الشخصية . أما توحيد برنامج الدراسة النظرية والتزام الجميع بالسير على مقتضاه وتحديد مدة زمنية له تكون واحدة بالنسبة لكافة ، ويتمين على كل فرد أن يقضيها فيه ، فأمر لا يتلادم مع الميول الفردية للأحداث إذ لا يقم وزناً لتباينها . وقد تفلح المدرسة فى احتضان الحدث وتلقينه برنامج الثقافة النظرية المدة لكافة من أوله إلى آخره ، مع أنه لا يأنس فى نفسه هواية بهذا البرنامج . غير أن مثابرة الحدث على تلقى البرنامج لا تتم فى هذه الحالة إلا على مضض ، ولا يأتى الحدث على نهايته إلا بعد أن يكون قد أرهقه التعامل على نفسه إلى حد يفيض إليه تلقى أى مزيد من العلم ولو كان هذا المزيد فى صالحه وبما يقبل أن يصادف هوى لديه ،

فيأدر بالسعى إلى وظيفة سهلة يشغلها بغير أن تدرّ عليه أجراً وفيراً ،  
وسرعان ما يحس بعدم كفايتها لإشباع مطالبه فيبحث عن غيرها ويعوزه  
بالتبعية الاستقرار في العمل ، وهكذا يضيع وقتاً كان الأجدى أن  
يقضيه في استزادة تدعم له طريق المستقبل وتكون كفيلة بأن تنأى به  
عن الانحراف . وكثيراً ما يحدث ذلك على الرغم من وجود برامج  
أخرى رسمتها سياسة التعليم خصيصاً لمن يكونون على غير استعداد للتعق  
في الثقافة الفكرية النظرية .

على أن نجاح المدرسة في إبقاء الحدث بها إلى نهاية برنامج لايجد  
في نفسه ميلاً إليه إنما هو أمر نادر الوقوع ويكون كما قلنا غير مستحب  
حتى إذا وقع . فالغالب في هذه الحالة أن يعتصم الحدث بالمهرب من  
المدرسة وأن يتحالف مع الغياب عنها . ودلت التجارب في مختلف الدول  
على أن أهم سبب لعدم مواظبة التلميذ على الحضور بالمدرسة هو عدم  
ميله إلى التعليم الذي يجري فيها ، والذي يحدث في العمل حينئذ هو  
أن يتوالى من جانب التلميذ غياب فوق غياب إلى أن تياس المدرسة  
من إمكان حضوره ولا تتخذ إزاءه سوى قراراً يفصله لا يعالج الإشكال  
بل يزيده تعقيداً . فالمدرسة إذ تفصل التلميذ ترفع عن نفسها عبأه  
لتلقى به على المجتمع ، مع أن وجود التلميذ بها فيه رقابة عليه - في  
القليل من الناحية النظرية - وهذه الرقابة لا يمكن إيجاد مثلها في خضم  
البحر الزاخر للمجتمع .

والسبب الثاني لفشل الحدث في المدرسة واقطاعه بالتبعية عنها ،

هو أن يكون ناقص الذكاء . mentally subnormal . فقد جاء في تقرير لسكرتارية المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين رقم A/CONF. 6/C. 3/L. 1 أن واحداً أو اثنين في المائة من أطفال المجتمع يولدون بملكة عقلية ناقصة إلى حد يجعلهم على نحو ظاهر ملموس عاجزين عن متابعة الدراسة العادية ، وأنه عند هؤلاء على الأخص يتوافر الاستعداد للإجرام فمن اليسير أن يجرفهم أقران السوء إلى تيار الجريمة أو إلى تيار الدعارة أن كانوا إنانا .

ويطلب في إجرامهم - حين يجرمون - أن يكون متسا بالغباء stupidity وألا يرجع إلى نزعة الشر والرذيلة بقدر ما يرجع إلى قصور في أهلية تقدير المواقب .

وجاء في تقرير قدمته إلى نفس المؤتمر المنظمة الدولية للعمل برقم D. 10 F. 1955 أن تجارب التعليم في أمريكا كشفت عن وجود بعض تلاميذ في المدارس الثانوية تعوزهم ملكة وعى ما يلقي عليهم شفويأ أى ما يسمى intelligence verbale وأنهم لذلك يكونون مصدر شغب في الدروس ، وأنه من اللازم أن يعزلوا في فصول خاصة تجنباً لأضرار بقائهم مع غيرهم من الأقران ، وأنه من الواجب أن يلقوا معاملة خاصة تناسب مع عجزم عن متابعة الدراسة النظرية ، كأن تبذل معهم جهود مضاعفة من جهة ، وأن يكتفى معهم من جهة أخرى بالمرحلة الأولى لتعليم الثانوي كي يلمحوا على عجل بالمدارس غير النظرية التي تلقن مختلف الحرف .

فلا شك في أن إغفال أمر الأحداث ذوي الذكاء الناقص وتركهم في صراع مع دروس لا يقوون على استيعابها والإلقاء بهم - كما يحدث عادة - في مؤخرة الفصل وذيل النلاميذ معاقبة لهم لكونهم في لغة المدارس lazy كسالى يستحقون اللوم والمؤاخذة ، مع أنهم في الحقيقة يتطلبون علاجاً لا عقاباً ، كل هذا من شأنه إما أن ينفرهم من الثقافة وإما أن يولد في نفوسهم اضطرابات عاطفية وعصبية ، فينشأون في الحالين أذلاء لليأس وللبليل إلى العنف . ومن الصالح العام أن يفتن الأساتذة في المدارس إلى أمثال أولئك وأن يتخذ معهم ولاية الأمور السبيل الكفيل بعلاج نقصهم وتوجيههم الوجهة التي تؤمن مستقبلهم وتجعل منهم أعضاء صالحة في جسم المجتمع ، وإلا عاثوا في الأرض فساداً .

وإن بعض الدول المتقدمة توجد فيها مدارس أو فصول خاصة لناقصي الذكاء غير أن معظم الدول إما أن توليهم رعاية غير وافية وإما ألا تعنى بأمرهم على الإطلاق وترتب على ذلك أن صاروا مصدر إجرام في معظم الدول ولا يزال خطر إجرامهم قائماً . فلا مناص من اكتشاف وجودهم في الوقت المناسب لتمهيد بما يكفل عدم انزلاقهم إلى الجريمة . وكثيراً ما تبدوا إمارات الذكاء الناقص في الوقت السابق على الالتحاق بالمدرسة ، ويطلب أن يكون دخول المدرسة أول مناسبة لظهورها ، فيكون من المجدى بالصالح العام الوقوف عليها فور اكتشافها واتخاذ اللازم مع من ظهرت عليه . ويتطلب ذلك أن يكون المدرسون حتى في المرحلة الابتدائية لتعليم ملين بأساليب الكشف عن الذكاء الناقص .

والسبب الثالث للفشل الدراسي هو أن يكون الحدث حامل الذهن dull وخاملو الذهن يفوقون في النسبة ناقصي الذكاء ، إذ دلت الإحصاءات على أنهم يتراوحون بين ١٠ ٪ ، ١٢ ٪ من مجموع الأطفال . والمراد بحمول الذهن ألا يكون الذكاء ناقصا إلى حد معيب وإنما أن يكون ناقصاً عن الحد المتوسط فحسب . وقد ثبت أن المجرمين الأحداث والمجرمين الكبار في السن ينخفض مستوهم العقلي عن المستوى المتوسط لعامة الناس والطفل حامل الذهن يناضل في السنة الأولى أو في السنتين الأوليين من المدرسة الابتدائية ، غير أن إستمرار رسوبه مرة بعد أخرى يهبط بمجموده إلى أن يصل إلى الحادية عشرة أو الثانية عشرة فيجد نفسه مدفوعا إلى إشباع أهوائه خارج المدرسة ، وعند مغادرته لها لا يكون متخلفا من الناحية العلمية فحسب ، بل يكون مضطرباً من الناحية العاطفية ومكتمل الاستعداد للانزلاق إلى طريق الإجرام . وفي معظم الدول يترك أمثال هؤلاء الصبيان المدرسة في عنفوان الصبي ليسموا وراء عمل لا يتطلب مهارة أو كفاية . وإن النظم التعليمية التي تضع لحاملي الذهن معاملة خاصة لا توجد إلا في دول قليلة . فقد دلت التجارب في أمريكا والمملكة المتحدة وغيرها على أنه من النافع الإبقاء على حاملي الذهن في جو المدرسة وإنما يلزم أفراد فصول خاصة لهم يسرون فيها على برنامج خاص يتلاءم مع حالتهم ويتميز عن البرنامج العادي ببطء في سير عملية الشئف . وجرى العمل في اسكتلندا واستراليا على إجراء إمتحان يتولاه علماء النفس لتحديد مدى استعداد الصبي للسير على



البرنامج العام للثقافة ، وذلك لكي يضم إلى فصول خاصة سير التعليم فيها ببطء أو لكي يؤخر له وقت الالتحاق بالمدرسة إذا تبين أنه على ذهن خامل .

والصورة الرابعة من الحلل في سير الدراسة هي التمر والنخف عن الزملاء إما في المدة التي يستغرقها استيعاب المنهج وإما في الدرجة التي يكون عليها النجاح . فالحالة الأولى تمثل في بقاء الحدث سنتين أو أكثر في سبيل أن يستوعب منهج سنة واحدة ، وهذا ما يسمى بالفصول المماثلة doubling Classes . ولا يلزم في الإعادة أن تكون راجعة إلى نقصان في إستعداد الصبي . فقد ثبت أن برنامج التعليم الابتدائي في فرنسا وهو موزع على خمس سنوات لا يقطعه معظم الأطفال إلا في ست سنوات . ويتبين من دراسة أحوال التعليم في بلجيكا أن أربعين في المائة من الأطفال يعيدون على الأقل سنة واحدة من برنامج التعليم الابتدائي ويفلب أن تكون هي السنة الأولى . غير أنه بصرف النظر عن الحالات التي ترجع الإعادة فيها إلى كون المنهج قد رسم دون مراعاة التدرج الطبيعي في النمو العقلي للطفل ، كثيراً ما تكون الإعادة راجعة إما إلى أن الصبي هوايته بالدراسة قليلة أو منعدمة ، وإما إلى كونه على تكوين نفساني شاذ يدمغ بالانحراف شخصيته وطريقة سلوكه ، وفي الحالين يقتضى الأمر توجيه عناية خاصة إليه ترفع عنه أسباب تخلفه .

وفي حالة ثابته من التخلف ، ينجح الصبي في قطع المنهج

واجتياز الامتحان وإنما يكون في مؤخرة الناجحين لا في مقدمتهم ، وكثيراً ما يكون تأخره عن أقرانه الذين هم من ذات سنه راجعاً لا إلى كونه أقل منهم مستوى من حيث الملكة العقلية ، وإنما إلى ظروف لا يد لطيعته ولا للدرسة في إيجادها ، كأن يكون مقياً في مسكن غير صحي أو مسكن اكتظ بساكنيه إلى حد لا يتيح للصبي ركناً يخلد فيه إلى الهدوء ويهيء له أسباب المطالعة والاستذكار ، أو أن تكون أسرته على ضيق مادي يضع عبءه في سبيل صفائه الذهني اللازم لتلقي العلم . ولقد قام بعض الباحثين في روما بدراسة الأحوال العائلية لكثيرين من التلاميذ الذين سجلت لهم المدارس تأخراً أو تخلفاً في النتائج الدراسية فبين أن سير دراستهم وثيق الصلة بظروفهم العائلية من ناحية المسكن ومن الناحية الاقتصادية . وقد يرجع التخلف من جهة أخرى إلى خلل في النمو العاطفي والنفسي للصبي ، إذ ثبت ذلك من تجارب بلاد عديدة مثل بلجيكا وكندا والدانمارك والسويد والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وتبين عندئذ أن اقتران العلاج النفسي بالتنقيف الذهني من شأنه أن يدفع بالصبي المتخلف إلى التقدم .

ورغم أنه ليس من المحتم أن يصبح المتخلفون في الدراسة مجرمين أو على استعداد للجريمة ، إلا أنه ثبت وجود صلة وثيقة بين التخلف للدراسي وبين الإجرام ، إذ تبين من دراسات قام بها العالم Burt أن ٥٦٪ من مجرمين أحداث فحصهم لم يحققوا من الناحية الدراسية سوى ٨١٪ مما حققه أقرانهم الذين هم من ذات سنهم .

وقبل اختتام كلامنا عن الخلل في سير الدراسة كعامل من العوامل المساعدة على إجرام الحدث : لا يفوتنا أن نبدي ملاحظة سجلتها المنظمة الدولية للعمل في تقريرها إلى المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شئون الوقاية من الجريمة وعلاج المجرمين ، وهي أن الإجرام منتشر بين الأحداث الذين عهد بتربيتهم إلى السلطات العامة نفسها أو إلى مؤسسات اجتماعية خاصة كالأيتام أو بيوت الأطفال أو المدارس الصناعية وأن ذلك راجع إلى أنهم رغم تلقيهم تعليماً يكفل لهم الارتزاق بعمل شريف ، لم يحظوا مع ذلك بفيض من عطف وحب فعانوا من الناحية العاطفية شعوراً بالحرمان كثيراً ما لا يكفى في تعويضه مجرد التنظيف بعمل يصلح مصدراً للرزق . وهذا يؤكد في نظرنا أهمية الدور الذي يلعبه الجو العائلي في التنشئة السليمة للحدث سواء أكان ذلك الجو طبيعياً أو مهياً .

وأخيراً لا ينبغي أن دور المدرسة كان ولا يزال قاصراً على الناحية الثقافية في تكوين التلاميذ دون أية عناية بالناحية الاجتماعية . فقد قلنا إن التخلف الدراسي للحدث قد يرجع إلى خلل في نموه العاطفي والنفسي وأن علاج هذا الخلل كثيراً ما يمهّد للتخلف في الدراسة سبيل التقدم فيها . والآن نضيف أن هذا العلاج إن كان لازماً في سبيل التقدم بالتكوين الثقافي فهو أزم في سبيل التقدم بالتكوين النفسي وضمان النمو السليم لشخصية الحدث ذاتها على نحو يكفل حسن سير علاقاته الاجتماعية بالناس في مستقبل الأيام . ذلك لأنه بدراسة تاريخ الأحداث الذين مثلوا أمام القضاء الجنائي ، تبين أن إجرامهم كان مسبقاً بمقدمات

تُدْر به بدرت منهم على الأخص في نطاق المدرسة . هذه المقدمات كما تكون تعثرا في طريق الدراسة قد تكون سرقات تافهة أو انفجارات عنيفة من الغضب أو التعدي ، أو قصصا غير طبيعي في الاتصال الاجتماعي بالآخرين ، أو مداومة الصمت أو الإنزواء بغير موجب ، أو اضطرابات ظاهرة في النمو الجنسي ، وغير ذلك مما يدل على أن هناك خلا ما في نية الصغير . وكثيرا ما تمر تلك البوادر على المدرسين غير ملحوظة أو يلاحظها المدرسون دون أن يكتثروا بها أو دون أن تلقى منهم أو من سواهم عناية خاصة ، مع أنها كاشفة عن قائص تنبئ بسوء مصير الصغار لو تركت لديهم بغير علاج .

على أن تسجيل البوادر المتقدمة ليس بالأمر الهين ولا يكفي في الوقوف عليها أن يعتمد المدرس على مجرد قوة الملاحظة . وإنما يلزم لضبطها إعداد معين يتوافر للمدرسين عامة ومدرسي التعليم الابتدائي على وجه خاص ، كي يقوموا إلى جانب مهمتهم التعليمية بمهمة أخرى اجتماعية تنحصر في أن يكتشفوا وجوه الشذوذ في سلوك الصغار ، وان يبلغوا بها المختصين حتى تلقى العلاج الملائم في الوقت المناسب . وعليهم أن يساهموا هم أنفسهم في هذا العلاج ولو في حدود ضيقة لا تتجاوز الإتصال بالآباء وإسداء النصيح إليهم . وسنرى عند الكلام عن علاج الجريمة والوقاية منها أن كل مدرسة لا بد من أن تضم بين جدرانها إلى جانب فصول التدريس ، فصولا لتنطيط النفساني والإرشاد الاجتماعي .

## الفصل الثالث

### أسلوب البحث في إجرام الأحداث

ليس هذا الفصل منقطع الصلة بالباب الأول المخصص لأسلوب البحث في علم الإجرام بصفة عامة .

ذلك لأن الباب الأول تعرض هو الآخر لأسلوب البحث ، ولكنه عنى بتحديد مجالات الفحص ، أكثر من عنائه بتحديد طريقة الفحص في هذه المجالات .

فيستخلص من ذلك الباب الأول ، أن الباحث في علم الإجرام عليه أن يفحص النواحي الذهنية والشعورية والإرادية في اختباره لنفسية المجرم على النحو الذي تفحص به نفسية كل إنسان ، أى باعتبار الإنسان كائنا يفكر وبشعر ويريد .

وقد فصلنا في ذلك الباب عناصر الناحية الذهنية في النفس ونفى بهذه الناحية ملكة الذكاء ، ثم عناصر الناحية الشعورية والعاطفية وأخيرا عناصر الإرادة في عملية انعقادها .

غير أن إيضاح الطرق العملية التي تتبع في فحص هذه النواحي الثلاثة لم يكن موضوع تفصيل في الباب الأول ، وإن كان هذا الباب لم يخل من إشارة موجزة عابرة إلى بعض من تلك الطرق .

وقد آن لنا في هذا الفصل الثالث من الباب الخامس ، أن نتناول

بالتفصيل ما تعرضنا له في الباب الأول بإيجاز ، فتكلم عن الطرق العملية الممكن اتباعها في فحص النواحي الثلاثة التي تتكون منها نفسية المجرم . ولما كانت هذه الطرق رغم صلاحيتها في فحص المجرمين بصفة عامة ، تتبع في فحص المجرمين الأحداث على وجه خاص ، فقد أرجأنا الكلام عليها إلى المجال الخالي الخاص باجرام الأحداث .

ولم تكن الطرق المتبعة قديما في استخلاص نفسية المجرم ، تعدى جمع المعلومات ممن أتيح لهم احتكاك به أو إشراف عليه ، وتوجيه استجواب مباشر إليه ، وتحليل إجاباته في مرحلة التحقيق أو المحاكمة ، وتعبيراته المكتوبة ، فضلا عن تتبع سلوكه التلقائي .

غير أنه مع التقدم في الزمن ، استحدث الباحثون في علم الإجرام طرقا عصرية اتبعت ولا تزال متبعة على الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية وفي إيطاليا وفي دول أمريكا الجنوبية .

هذه الطرق المصرية يغلب اتباعها - كما قلنا - في فحص المجرمين الأحداث وإن كان من الممكن أن تتبع كذلك في فحص المجرمين الكبار ، وسنيناها فيما يلي تفصيلا .

وهي تفحص إما ملكة الذكاء ، وإما الميول والأهواء الغريزية ، وإما المستوى الخلقى أي نصيب النفس من الغرائز الثانوية السامية .

ولذا سنتناول في مبحث أول طرق فحص الذكاء ، وفي مبحث ثان طرق فحص الناحية الشعورية والماطفية أي فحص الغرائز الأساسية

والترع والحساسية الانفعالية وفي مبحث ثالث طرق فحص الفرائز  
الثانوية السامية أو ما يسمى بالمستوى الخلقى .

### المبحث الأول

## طرق فحص الذكاء

تعرض الباحثون القدامى فى علم الإجرام إلى بيان نصيب المجرمين  
من الذكاء . واتفقت أقوالهم على أن المجرم على ذكاء ناقص ، وإن  
كان يبدو للوهلة الأولى أنه مثل الرجل المتوسط فى ذكائه .

فقال Carrara إن المجرم على خفة عقلية غير عادية ، يكشف عنها  
ستطراذه أثناء دفاعه عن نفسه فى سرد تفاصيل عديمة الجدوى تغيب  
بها عن باله أهمية الأمر الرئيسى وهو أن يدرأ التهمة عن نفسه . ولوومه  
هو الذى يوصف خطأ بالذكاء ، وكل مهارته منحصرة فى أنه يجيد دائماً  
تنفيذ جريمة معينة على طريقة معينة .

وقال Ferrero ، Lombroso فى كلامهما على إجرام النساء إنه  
تارة تكن غيبات وتارة ذكيات ، غير أنه فى حالة ذكائهن يكون  
الذكاء عندهن مشوباً بعبب من جهة ومنحصراً فى وجهة خاصة من جهة  
أخرى . *intelligenza lacunare e specializzata*

وتبين من الأبحاث التى قام بها علماء عديدون فى مجال الأحداث ،  
مثل العالم الإيطالى Vergani ، وعلى الأخص عن طريق اختبارات

الذكاء ، أن الأحداث المجرمين على ذكاء يقل في مستواه عن متوسطه لدى الأحداث غير المجرمين .

وقال العالم Niceforo إن الذكاء ناقص يؤدي إلى الإجرام حين يقتن بميل إجرامي ، وإنه حتى إذا كان صاحب هذا الميل على ذكاء يكفل له إلى حين نجاحا في خططه الإجرامية ، فانه سرعان ما تنكشف قائص ذكائه على نحو ينتهي به إلى الإخفاق . وأضاف إلى ذلك أنه حيث يوجد الإنسان على ذكاء ناقص بدون ميل إلى الإجرام ورأى أو مكتسب ، يكون مصيره احتراف مهن متوسطة أو متواضعة يقات منها ، ولا ينتهي به النقص في الذكاء إلى طرُق سبيل الجريمة .

وقبل الكلام عن طرق الفحص المعروفة باختبارات الذكاء ، نشير إلى وجه الصعوبة في وضع تعريف للذكاء نفسه . ولا داعي في هذا المجال للخوض في تفاصيل الموضوع وإيراد كافة الآراء التي صاغها العلماء ليعرفوا بها الذكاء ، وحبنا أن نشير إلى تعريف واحد له هو الذي قال به AUGUSTE COMTE . فهو يعرف الذكاء بأنه قدرة المرء على تعديل سلوكه بما يتلاءم مع ظروف كل حالة .

وقيل إن الذكاء على أنواع لا يلزم توافرها كلها في الفرد الواحد ، فهناك ذكاء الفهم وهناك ذكاء الابتداع وهناك ذكاء النقد . كما قيل إن الذكاء قد يكون عمليا متمثلا في الملاممة بين النشاط المادي للإنسان وبين أشياء وأحداث العالم المحيط ، وقد يكون مجردا متمثلا في الملاممة بين التفكير الذهني للإنسان وبين تلك الأشياء والأحداث . فبينما الأول



يسمى مجازاً بذكاء اليدين والرجلين ، يسمى الآخر بذكاء الدهن .  
واختبارات الذكاء التي ستكلم عنها تكاد تجمع بينها ميزة مشتركة  
هي ترتيب الحاضمين للاختبار من حيث عدد الإجابات الموقفة ومن حيث  
مدى التوفيق فيها ومن حيث مدى الوقت الذي استغرقه فيها كل منهم .  
ونعرض فيما يلي لأهم هذه الاختبارات .

#### ١ - طريقة Binet & Simon

تنحصر هذه الطريقة في تحديد عمر عقلى لكل عمر زمنى ، وذلك  
بالوقوف على سلسلة الاختبارات التي يمكن للأحداث الطبيعيين أن يجيبوا  
عليها في كل سنة زمنية من سنوات العمر . فإذا اختبر حدث على سنة  
معينة من السنّ بأن اخضع لاختبارات هذه السنة ولم ينجح في اجتيازها ،  
كان معنى ذلك أنه متخلف في عمره العقلي عن غيره ممن هم على ذات  
عمره الزمنى . فلو أنه كان في الخامسة من عمره ولم يوفق في اجتياز  
سلسلة الاختبارات التي يمكن للأحداث الطبيعيين البالغين الخامسة أن  
يجتازوها ، وإنما اجتاز فقط اختبارات السنة الرابعة من العمر . دل بذلك  
على أن عمره العقلي متخلف سنة عن عمره الزمنى . أما إذا وفق في اجتياز  
اختبارات السنة الخامسة من العمر ، فيدل على أن النوعين من العمر  
متساويان لديه . فإذا بلغ به التوفيق حدّ الإجابة على اختبارات السنة  
السادسة من العمر ، أى على الاختبارات التي لا يوفق فيها معظم  
الأحداث من ذوى الخامسة ، دل على أن عمره العقلي يسبق عمره الزمنى  
بسنة وهكذا .....

وقد شاع استعمال الباحثين لهذه الطريقة ولو أن بعضهم أدخل عليها تعديلا لم يكن قائما بها وقت أن رسمها واضعاها .

وجرى البحث عليها بالنسبة لأحداث طبيعيين يترددون على المدارس ، وأحداث من نفس سنهم مودعين بالإصلاحيات ، فتبين مدى الفرق بين هؤلاء وأولئك من حيث المستوى العقلي الغالب .

بل إنه بفضل التعديل الذي أدخله العالم Terman على تلك الطريقة ، أمكن تدريج كل من الذكاء والتخلف العقلي على مراتب ، فأصبح الذكاء قابلا للتقدير على درجات تصاعدية تبدأ بالأبله ، يتلوه القبي ، فضعيف العقل ، ثم الداني إلى العقل ، وبعده حامل العقل ، فذو العقل العادي ، ثم ذو الذكاء المرتفع ، وذو الذكاء الأعلى ارتقاعا وأخيرا ذو العبقرية .

وقد قام ORTEGA يبحث في بوينوس أيريس أخضع فيه للاختبار خمسة وعشرين حدثا من الصالحين وخمسة وعشرين من المجرمين ، فتبين له أن الأولين لا يوجد فيهم من البله والأغبياء وضعاف العقول والدانين إلى العقل سوى اثنان ، بينما يوجد من هؤلاء في الآخرين خمسة عشر .

## ٢ - طريقة WECHSLER

ابتكرت هذه الطريقة لقياس الذكاء لدى من تجاوزوا من العمر اثني عشر عاما . ذلك لأنه تبين أن العمر العقلي لا تطرد الزيادة فيه بذات الاطراد في زيادة العمر الزمني ؛ حين يدخل الإنسان في الثانية عشرة

من عمره . وقد رُئي لهذا السبب أن يقاس العمر العقلي لا بقسمته على العمر الزمني للشخص الخاضع للاختبار ، وإنما بقسمته على العمر الذي يقف عنده اطراد التقدم في النمو العقلي .

ولكن الدكتور Wechsler لم يكتب بذلك ، واقترح أن يكمل الفحص في هذه الحالة بنوع خاص من الاختبارات التي تتفاوت الإجابة عليها بالرغم من تجاوز الثانية عشرة من العمر . ومعنى ذلك أنه بالإضافة إلى الاختبارات التي يقف تطور الإنسان في الإجابة عليها عند حد معين لا يحدث بعده تطور ذو شأن ، كاختبار الفهم العام ، والإنشاء في موضوع ما ، أو إكمال النقص في صورة ما ، تجري اختبارات أخرى من النوع الذي يستمر فيه تطور الانسان حتى يمد أن يبلغ من العمر اثني عشر عاماً مثل اختبار قدرة الذاكرة على استيعاب الأرقام ، والقدرة الحسائية والتصميم بالمكعبات والموزايكو ، وترتيب جمع من الأشكال على نحو يكون صورة متناسقة الخ ...

وقد تبين أن اختباراً كذلك الذي يدور حول تصميم هيكل من المكعبات والموزايكو ، يكشف عن عدة جوانب من النفسية فضلاً عن الذكاء . فهناك من ينجز تكوين الهيكل كله ، وهناك من يكون جزءاً منه ثم جزءاً آخر وهكذا ، الأمر الذي يبين مدى ما يتوافر لدى الشخص من تسرع ونزق أو من شدة مراس ودقة ، ومدى ما لديه من استعداد لطبوط المهمة والحالة المعنوية أو مدى ما لديه على العكس من استعداد للجلد والثابرة .

وبضم نتيجة النوعين من الاختبارات ، يستخلص الدكتور Wechsler

نصيب الشخص الخاضع للاختبار من ملكة الذكاء .

### ٣ - طريقة Baker

يجرى الاختبار بهذه الطريقة بأن تعرض على الحدث سبع صحائف في كل منها بعض الرسوم ويطلب إليه تفسير كل رسم والتعليق عليه ، وتقدر له درجة من ثمانين . وباخضاع الأحداث لنفس الاختبار على اختلاف أعمارهم واختلاف سنى دراستهم وفي كل من الجنسين يمكن تحديد الدرجة المتوسطة لذكائهم في كل فئة من فئات العمر وفي كل سنة دراسية وفي الذكور من جهة والإناث من جهة أخرى .

وقد أتبت هذه الطريقة في بوينوس أيريس فانضح أن الصبية الذين بضمهم فصل دراسي واحد ، يكون صفارهم أكثر ذكاء ممن يكبرونهم في العمر بنفس الفصل ، وأن الصبية الذين بضمهم الاشتراك في عمر واحد يكون المتقدمون فيهم من حيث السنة الدراسية أذكى من المتخلفين عنهم في سنة دراسية سابقة ، وأن الصبية في السنة الدراسية المتقدمة أذكى هوأ ممن هم في سنة دراسية متأخرة .

ويمكن أن تتبع الطريقة عينها في المقارنة بين المستوى العقلي للأحداث المجرمين وبينه لدى الأحداث غير المجرمين من نفس العمر .

### ٤ - طريقة Ballard

هذه الطريقة هي أن تعرض على الحدث قائمة بها مائة سؤال تطلب إليه الإجابة عليها . هذه الأسئلة المائة تضع موضع الاختبار كافة

ملكات الذكاء لدى الحدث ، وعلى قدر إجاباته الصحيحة تقدر له درجة .  
فهي تختبر مدى التقدم أو التخلف العقلي ، ومدى قوة الانتباه ، ومدى  
قوة الذاكرة ، ومدى التخيل ، والقدرة على المقارنة ، وأهلية التفسير ،  
وأهلية التأليف . ولا يخلو الأمر فيها من استخدام المعلومات المدرسية  
للحدث نفسه .

#### ٥ - طريقة Vermeylen

هي أن يخضع الحدث في خمسة عشر ملكة ذهنية ، لعشرة اختبارات  
في كل ملكة ، تتدرج في الصعوبة ، وتقدر له فيها عن كل ملكة  
درجة من عشرة ، ثم تجمع درجاته في الاختبارات كلها ، ويحدد  
مجموعها بالنسبة للحد الأقصى وهو مائة وخمسون درجة . ومن الملكات  
التي تناولها الاختبارات ، الانتباه في ادراك الأمور ، والانتباه في الرد  
على الأمور ، والتعليق على الصور ، وعلى الأشياء ، وملكة الرواية  
والسردي الخ ...

ويمكن أن توضع كل درجة من عشرة حصل عليها الخاضع للاختبار  
في كل ملكة من الملكات الخمسة عشر ، في رسم يائي ، ثم يوصل  
بينها بخط يبين الشخصية الذهنية لموضوع الاختبار .

#### ٦ - طريقة الإنشاء الكتابي

هذه الطريقة هي أن يعرض على الحدث شكل أو رسم معين ،  
ويطلب إليه أن يكتب وصفا له . وحينئذ يتيح الإنشاء الكتابي الوقوف على  
أمور عديدة تفيد في تصوير الملكات الذهنية للحدث ، منها وجود

التكرار أو عدم وجوده ، ومدى النص أو الكفاية في علاج الموضوع من كافة نواحيه ، وملكة الخيال ، ومدى التجديد أو التجسيم في الألفاظ المستخدمة الخ ...

#### ٧ - طريقة Maria Diez Gasca

هذه الطريقة تمثل في اربعة اختبارات تناول على التوالي الملكات الآتية :- (١) القدرة على إدراك موضوع الاستفهام إدراكا دقيقا (٢) مدى قوة الانتباه في الإحاطة بالأمر (٣) مدى الصقل في المعلومات الدراسية المتعلقة بالنحو والصرف والمجاء (٤) مدى الدقة في تخير الالفاظ والقدرة على التأصيل الفكرى أى على ردّ الأمور إلى أسسها وأسبابها .  
وتكمل هذه الاختبارات بأخرى كاختبار يمتحن مثلا مدى النزعة العملية للحدث بأن يطلب إليه تنفيذ رسوم معينة ، يكشف مظهرها وأسلوب تنفيذها على نصيبه من تلك النزعة .

#### ٨ - طريقة الكشف عن الاستعداد المرنى

تمثل هذه الطريقة في أن توجه إلى الحدث عدة أسئلة من الأنواع الآتية :- بأن يطلب إليه مثلا سرد سلسلة من الأسماء بأقصى سرعة ممكنة وبمحيث يذكر دون تردد أول ما يتبادر منها إلى ذهنه ، ويكلف بأن يكتب في بحر ثلاث دقائق أسماء ثلاثة أشياء ملونة وأسماء ثلاثة أشياء تحدث صوتا ، ويسأل عن الصلة بين عدة أسماء في قائمة يطلب إليه قراءة محتواها بصوت مرتفع ، وتوجه إليه الأسئلة الآتية بشرط

أن يجب على كل أمر فيها بكلمة « أهواه » أو « لا أهواه » أو « لا يهمني »

ما هي أكثر وسائل النسبية الآتى بيانها قبولا من جانبك ؟  
ما هي أكثر مواد الدراسة الآتى بيانها تجاوبا مع هواك ؟  
بين المهنة التى تختارها من بين كل مهنتين مذكورتين فبما ينل سوية :-

رجل بوليس أم رجل مطافئ ؟

كبير خدم أم خادام ؟

صانع أم بائع ؟

الخ . . . . .

وممن ابتكروا هذه الطريقة وجربوها فى إيطاليا Ponzو ، Banissoni ،

• Pizzoli

## ٩ - طريقة قياس المستوى الثقافى :-

لا تقف هذه الطريقة عند تحديد ما إذا كان الشخص أميا أم يعرف القراءة والكتابة ، وما إذا كان قد آتم الدراسة الابتدائية أو الثانوية أو العالية . وإنما تضع الطريقة موضع الاختبار ثقافة الشخص العامة بصرف النظر عما حصل عليه من الشهادات الدراسية ، وبالتالي تتبع حتى مع كبار الخريجين .

فترض على الشخص الخاضع للاختبار مثلا ألفاظ فى صورة أسماء

عامة أو صفات ، ويطلب إليه شرح المقصود منها أو تعرض عليه أسماء  
لشخصيات شهيرة ويطلب إليه تحديد ما إذا كان يعلم شيئاً عن هذه  
الشخصيات وعن المجال الذي نشأت فيه شهرة كل منها ، أو تعرض  
عليه أسماء جغرافية أو أحداث تاريخية ويطلب إليه الإدلاء بمعلوماته  
عنها ، كما تختبر ثروته اللغوية ويمتنع في المامه بقواعد النحو ، ويسأل  
عن قراءاته السابقة وما أحدثته في نفسه من انطباعات .

ويصح أن توضع أمام كل سؤال إجابات يطلب إلى الشخص  
تحديد الإجابة الصحيحة من بينها .

فإذا سئل في معلوماته الجغرافية يطرح عليه هذا السؤال مثلاً .  
ما هي طبيعة إيطاليا ؟ أهى جزيرة أم شبه جزيرة أم مدينة أم قارة ؟  
وإذا سئل عن قراءاته الأدبية مثلاً يطرح عليه السؤال بالكيفية الآتية :-  
من الذى كتب عن البخلاء ؟

المبرد أم الجاحظ أم ابن المقفع ؟ الخ . . . .

#### ١٠ - طريقة الكشف عن الروايات والآراء الشخصية .

هذه الطريقة هي أن يطلب إلى القى وضع خط تحت أنواع المطبوعات  
المهية إلى نفسه أو وضع أرقام أمامها حسب ترتيب تفضيله إياها ، وذلك  
من بين المطبوعات الآتية :- الكتب أو الصحف الفكاهية ، والعاطفية  
وكتب المغامرات الخيالية والروايات البوليسية والروايات التاريخية وكتب



الأسفار والمشاهدات والسكتب العلمية . وتضاف إلى هذه البيانات عبارة « عدم تفضيل شيء » كي يضع تحتها خطأ إن كان لا يفضل شيئاً .

ويطلب إليه أن يضع خطأ تحت الأفلام السينمائية التي يفضلها ، أو أن يرتبها ترتيباً رقيماً حسب درجة تفضيله إياها ، وذلك من بين الأفلام الآتية : أفلام الأسفار بين المدن والبلاد ، أفلام المغامرات في البر والبحر ، الأفلام الكشفية ، الأفلام التاريخية ، الأفلام الخيالية ، الأفلام المصورة للألعاب والمباريات الرياضية ، الأفلام المصورة للاخبار ، الأفلام البوليسية ، أفلام الرسوم المتحركة ، الأفلام الغرامية ، الأفلام المصورة للفنون والمهن ، الأفلام الفكاهية ، الأفلام الدينية ، الأفلام الحربية ، الأفلام الموسيقية ، الأفلام المصورة للوطنية ، الأفلام الغامضة الأفلام المختلطة . وتضاف إليها عبارة « عدم تفضيل شيء »

ذلك عن الهوايات . أما عن الآراء الشخصية ، فيكشف عنها بأن توجه إلى الخاضع للاختبار أسئلة عن مشكلات تدل أفكاره بشأنها عن مدى ثقافته من جهة ومدى ذكائه من جهة أخرى ، بأن يسأل مثلاً « إلى أي مدى تعتقد أن الحكومة الديمقراطية هي أفضل أنواع الحكومات الممكنة ؟ » ، أو يسأل « إلى أي مدى تعتقد أن الحرية الاقتصادية هي أفضل نظم الاقتصاد ؟ » أو : « إلى أي حد تعتقد أن الإنسان ينشأ طلياً ثم يفسده المجتمع ؟ » وهكذا .....

تلك هي أم الطرق التي تتبع في فحص الناحية الذهنية من شخصية أي إنسان يخضع للاختبار في هذه الناحية .

وقد أتبت اختبارات الذكاء في فحص المجرمين بالسجون سواء في أوروبا أو في أمريكا . ففي صحيفة إثبات الحالة المخصصة لكل مسجون في بلجيكا ، يوجد ثمانية وعشرون بابا مخصصة لكافة الملكات الذهنية في السجين ، يوضع في كل باب منها تقدير للسجين من حيث نصيبه من الملكة المخصص لها الباب . فإذا كان الباب خاصا بقوة الانتباه مثلا وضع للسجين فيه تقدير ضعيفة أو طيمية أو غير ثابتة أو شديدة اليقظة الخ .... ، وكذلك الحال في الباب المخصص للذاكرة أو للدقة في الملاحظة أو في الوصف أو في المقارنة ، أو للإرادة أو لأهلية الحكم أو للملكة الخيال الخ ....

وتجربى على النهج نفسه كذلك صحف إثبات حالة السجين في سجون روما وفي كافة مؤسساتها الجزائية .

## المبحث الثاني

### طرق فحص الناحية الشعورية والعاطفية

قال الرسام الكبير - في عصر النهضة بإيطاليا - ليوناردو دافنشي Leonardo Da Vinci في تعليقه على البقع والألوان : « إن مجرد الإلقاء على حائط بقع من الاسفنج مشبعة بالألوان ، يجعلها تترك على هذا الحائط بقعة يرى فيها ناظرها بلدا جيلا . والحق أنه تراءى في البقعة اختراعات مختلفة من تلك التي يود الإنسان أن يبحث في البقعة عنها ، أى رؤوس رجال ومختلف حيوانات ومعارك وصخور وبحار وسحب وغابات وأشياء أخرى من هذا القبيل ، ويكون شأن البقعة معك شأن رنين الأجراس إذ يطرق أذنيك قسمة الأجراس قائلة ما يعن لك من أقوال » .

والمعروف عن الفتيان أنهم يحسون بفرح صياني إذ يلقون في ورقة بيضاء رشاشا من الحبر ويطبون عليه الورقة على نحو يتيح له الانتشار في داخلها على صورة بقع ، ثم يفتحونها لرؤية شكل البقع التي تكونت بها وما يعبر عنه هذا الشكل .

وعلى أساس ذلك ، استخلص العالم RORSCHACH طريقته المعروفة في فحص غرائز الإنسان الأساسية ، وهي طريقة البقع ، التي نجعل منها فيما يلي موضوع كلامنا ، قبل الحديث عن غيرها .

## ١ - طريقة بقع رورشاخ RORSCHACH

هذه البقع تصل أبعاد كل منها إلى عشرين سنتيمترا أو أكثر عرضا ،  
وخمسة عشر سنتيمترا طولا ، وليس من اللازم أن تكون كل منها على لون  
واحد . فخمسة بقع منها يختلط فيها اللون الرمادي باللون الأسود ، واثنان  
إحدهما رمادية والأخرى يختلط فيها الأسود بالأحمر ، وثلاثة تعدد ألوانها  
بمعنى أن الأسود والرمادي فيها يختلطان بالأزرق والأصفر .

وبمرض هذه البقع على الشخص الخاضع للاختبار يفسرها على ذات  
النحو الذي يفسر به المتطلع إلى النجوم أشكالها حين يتفرس فيها  
بنظرات التأمل ، وعلى ذات النحو الذي يفسر به الصبي بقع الحبر  
المرتسمة على الورقة إذ يفض الورقة بعد طيها والحبر في داخلها .

ذلك لأنه من المفيد الوقوف على الصور التي تترامى للشخص في  
البقع المروضة عليه وفيما تحويه من ظلال وألوان وفراغات بيضاء .

ونفصل فيما يلي كل أمر من الأمور الواجب على المتحن أن يسجلها  
كنتيجة للاختبار .

أولا : تحديد الوقت الذي يستغرقه الشخص في تفسير كل بقعة من  
البقع حتى ولو انتهى في التفسير إلى القول باستحالته .

ثانيا : تحديد الجملة المدوية للتفسيرات التي يستخلصها الشخص من  
البقع العشرة .

ثالثا : تحديد نوع التفسيرات من حيث :-

ا - عدد التفسيرات التي تتناول الشكل العام لسكل بقعة وتلك التي تتناول ما فيها من تفاصيل .

ب - عدد التفسيرات التي تتناول من البقعة شكلها بالقياس إلى عدد ما يتناول من البقعة لونها أو ألوانها .

ج - عدد التفسيرات الدائرة حول الألوان بالقياس إلى تلك التي تدور حول الفراغات البيضاء .

د - مدى ما تنطوي عليه التفسيرات من ابتداع وتجديد وجرأة .

هـ - عدد التفسيرات التي يصور بها المفسر وجود حركات لأخص أوضاع ثابتة ، وبيان ما إذا كانت هذه الحركات في نظره صادرة من أناس أو من أشياء أو من حيوانات .

و - طبيعة الصور البادية للمفسر وهل هي لأناس أو لأجزاء من جسم الانسان أم لحيوانات أم لأشياء أو أزهار الخ ....

رابعا : تسجيل تعبيرات وجه الشخص عند عرض كل بقعة عليه وأثناء هذا العرض ، وحركاته الانعكاسية ، وحركاته المتصنعة ، ونبرات صوته ، ومدى ثقته من نفسه في المواقف التي يتخذها ، وما يعتلى وجهه من احمرار أو اصفرار أو ما يذرفه من دمع ، فضلا عن تطورات التنفس لديه وانفصاله حقيقية كانت أم مفتعلة .

ونشير فيما يلي بإيجاز إلى ما تنطوى عليه تلك الأمور من دلالة ومغزى .

فن ناحية الوقت الذى يستغرقه الشخص فى التفسير قبل إنه لا توجد صلة بينه وبين نصيب الشخص من الذكاء ، فقصر الوقت لا يدل على ذكاء كما أن طول الوقت لا يدل على غباء .

ومن ناحية الجملة العددية للتفسيرات ، تبين من تجارب أولية أن مجموع التفسيرات المستخلصة من البقع يتجه نحو النقص كلما كان الشخص من النوع المنطوى على نفسه أو من النوع العاصى المتمرد أو من النوع الميال إلى سوء الظن أو من النوع المنقبض ، بينما يتجه نحو الزيادة كلما كان الشخص من النوع المتحمس أو النوع المنشرح أو النوع المغتر .

ومن ناحية تناول التفسيرات لاشكل العام أو دخولها فى التفاصيل ، قيل إنها تدل فى الحالين على ترابط فى الفكر وذكاء متوقد كلما ظهرت على طابع غير عادى من الامتياز الذهنى والاتجاه الشخصى البصير .

أما حين يتساوى عدد التفسيرات العامة وعدد التفسيرات التفصيلية ، وتكون هذه الأخيرة عادية لا ابتكار فيها ، فيدل هذا على أن الشخص من النوع المحدث الثرثار . وحين تتخلف التفسيرات العامة وتتوافر التفسيرات التفصيلية المألوفة ، فيدل هذا على أن الشخص من النوع المجانس ذى النزعة العملية . وحين تقلب التفسيرات الدائرة حول التفاصيل الصغيرة ، يدل هذا على أن الشخص من النوع المتشدد فى

التدقيق . فإذا ما عنى الشخص على وجه خاص بتفسير الفراغات البيضاء في البقع ، كان من النوع الحريص على إظهار المتناقضات .

وفوق ذلك ، تبين من أبحاث أجراها Hans Zulliger على أشخاص معروفين بالتهيب والخوف من الانطلاق ، أن تفسيرات هؤلاء الأشخاص للبقع تدور حول التفاصيل الكبيرة والصغيرة أكثر مما تناول الشكل العام ، وقلما تتراعى لهم فيها أوضاع متحركة ، كما أنها تعنى على الأخص بما في البقع من مواضع قائمة ومواضع زاهية .

وإذا ما كانت التفسيرات منصبة على الألوان دون أن يكون فيها ما هو مبنى على رؤية أوضاع متحركة ، كان صاحبها من النوع الذى يتصل بالعالم الخارجى أكثر مما ينطوى على نفسه . أما إذا كانت التفسيرات منصبة على حركات تراءت للمفسر دون أن يكون فيها ما هو دائر حول الألوان ، كان صاحبها من النوع الذى ينطوى على نفسه أكثر مما يتصل بالعالم المحيط وكأن لسان حاله يقول إنى لا أشعر مطلقاً بأى ضيق حين أعيش منفرداً مع نفسى ولا أرى لازماً أن أحمل ذاتى عناء التجانس مع الحقيقة المحيطة أو ألم الاحتكاك بها . فإذا كانت التفسيرات متوافرة بكلا نوعيها ، كان المفسر أميل إلى الاتصال بالخارج إن كانت تفسيرات الألوان غالبية على تفسيرات الحركات ، وكان أميل إلى الانطواء على الداخل إذا كانت تفسيرات الحركات أكثر عدداً من التفسيرات الدائرة حول الألوان . فإن كان عدد التفسيرات الدائرة حول الألوان متساوياً مع عدد التفسيرات المنصبة على حركات ، كان

اتصال الشخص بالعالم المحيط وانطوائه على نفسه متحققين على قدرين متساويين . فإذا ما انعدم كل من نوعي التفسيرات ، بأن لم يبد المفسر أى تفسير يدور حول اللون كما لم يبد أى تفسير ينصب على حركة ، كان ذا نفس مقهورة ضيقت عليها قيود عديدة من التقليل والتردد .

والتفسيرات الدائرة حول حركات تراءت من البقع لمفسرها ، إما أن تكشف عن أفكار متجهة إلى نفع الآخرين ، وإما أن تنم عن أفكار منحصرة في الذات مشبعة بروح الأثره . ويقول علماء الخطوط إنه في الحالة الأولى تمثل النزعة في خط صاحبها بأن يتميز هذا الخط بانطلاق حروف كتابته ناحية اليمين أى في اتجاه الذراع إذ يفتح ، بينما يتميز خط الشخص في الحالة الثانية بانطلاق حروف كتابته ناحية اليسار أى في اتجاه الذراع حين ينقبض .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التفسيرات تارة تقتصر على اللون وتهمل الشكل ، وتارة تناولها مما . ففي حالة اقتصارها على الألوان ، تكشف عن وجود ميل إلى العنف وإلى التمرد على المجتمع . وفي حالة تناولها للألوان وللشكل مما يتوقف الأمر على نسبة عدد التفسيرات اللونية بالقياس إلى التفسيرات الشكلية ، فإن كانت الأولى هي الغالبة كان الشخص سهل الانفعال عرضه للإيحاء الذاتي ، أما إذا كانت الثانية هي الغالبة كان الشخص طبيعياً في عواطفه وفي روح الانسجام مع المجتمع .

وقد لوحظ أن التفسيرات القائمة على رؤية أوضاع متحركة في البقع ، والدائرة حول الشكل واللون مما أو حول الألوان بمفردها ، يندر أن تصدر من الأحداث .



ولوحظ أنه كلما قل تصور الحيوانات في التفسيرات ، دلّ ذلك على أن المفسر على جانب كبير من الذكاء ، وأنه كلما زاد تصورهما دل ذلك على خيال خصب ثم على ذكاء متوسط فذكاء أدنى من المتوسط وأخيراً على غباء .

كما لوحظ أنه حين تفسر الأشكال تفسيراً فريداً في نوعه ، يكون هذا دليلاً على سعة أفق ونشاط ذهني كبير إن لم يدل في أحوال نادرة على ميل إلى المنازعة كما فيها أو على حالة تشنج عصبي . أما حين تفسر الأشكال تفسيراً عادياً ولا تترامى فيها للمفسر أوضاع متحركة وتقل بشأنها التفسيرات الإجمالية العامة ويكثر فيها تصور الحيوان ، دلّ ذلك على ضعف في ملكة الوعي وفي الامتداد للإنتاج وعلى ميل إلى التعميم ، وفتور في العواطف ، وثقل ظل أو اقباض وانكسار نفسى .

وقد قام العالم LUIZ DE PINA بتطبيق طريقة رورشاخ على ثلاثين من القتلة مقارنة بإمام بأشخاص غير مجرمين ، من ناحية الوقت الذي تستغرقه الإجابة ، والعدد الإجمالي للتفسيرات ، ومدى تصور الحيوانات فيها ، فتبين أن الوقت الذي يستغرقونه في التفسير أقصر ، وأن مجموع تفسيراتهم أقل وأن تصور الحيوانات فيها منتشر ، الأمر الذي استخلص منه ذلك العالم انخفاض مستواهم الثقافي وثباتهم الذهني على ذات التفكير فضلاً على اقباض نفسى عزوف عن التمسك بالأخلاق .

وأخيراً فإنه من ناحية تعبيرات السلوك الشخصي عند عرض البقع وفي أثناء عرضها ، تبين بوجه خاص أنه عند فراغ الشخص من تفسير

البقع الرمادية أو السوداء ، وعرض البقع ذات الألوان الأخرى عليه ، قد يعتبره ردّ فعل فجائي كاشف عن عدم استساغة وينتهي به إلى القول بأن البقع لا توحى له بشيء ما ، أو إلى تردد وعدم ثبات قبل الإدلاء بالتفسير . وفي هذه الحالة يتحدث الأخصائيون هما يسمونه صدمة الألوان . ويرى رورشاخ أن من يبدو عليهم ذلك يتميزون باضطرابات ووجوه كبت عاطفية . ومن النادر أن تحدث هذه الصدمة للأحداث .

ولا يفوتنا قبل اختتام الكلام على هذه الطريقة ، أن نشير إلى ما يتطلبه البحث بها من تحديد رقمي للمستوى المتوسط لدى أفراد كل فئة من فئات العمر سواء من الذكور أو من الإناث ، والمقصود بهم الأفراد الطبيعيون لا المميون ، حتى يمكن بعدئذ على هدى هذا التحديد ، معرفة ما إذا كان الشخص الخاضع للاختبار من عمر معين ومن جنس معين ، يعتبر مستواه أعلى أم أدنى من المتوسط الخاص بأفراد عمره من ذات جنسه .

وعلى نفس هذا الأساس نحدد حالة كل مجرم من المجرمين .

وقد قام العالم الإيطالي Dalla Volta بتجارب طبق فيها طريقة رورشاخ على أشخاص طبيعيين وغير طبيعيين ، فتبين له أن كل صورة تراهي للشخص خلال البقع ليست إلا انعكاسا لصورة غريزية أو عاطفية خافية مستترة في قرارة نفسه ، يرجع خفاؤها إلى كونه كبتها أو كونه نساها أو كونه مجهل وجودها . واتضح له أن ما يبدو للمفسر خلال البقع من خائل جبلية أو زراعات أو أزهار أو أشكال هندسية ، كثيرا

ما يكشف عن رغبات ومطامح شخصية . وهو يقسم الميول الغريزية التي تعبر عنها تفسيرات المفسر إلى : ميول غريزية غذائية تبدى في رؤية أشكال لفواكه مثلا وإن كان ذلك نادرا ، وإلى ميول غريزية ناشئة من غريزة القتال والدفاع وتمثل في رؤية أشكال مقطعة الأوصال لحيوانات أو أناس ، وبقع دم ، وكائنات مخيفة أو حيوانات تثير الاشمئزاز أو أشباح ، وإلى ميول غريزية جنسية تمثل في رؤية أوضاع تمازج جنسى .

وأخيرا فقد كانت طريقة رورشاخ محل تعليق من العالم Mario Gozzano في المؤتمر الدولي لعلم الإجرام ، الذي انعقد في روما سنة ١٩٣٨ ، إذ قرر هذا العالم عنها أنها ليست أسلوبا لفحص ملكة الخيال بقدر ما هي أسلوب للكشف عن ميول معينة وعن أوضاع نفسية معينة يصعب ظهورها حتى إذا استجوب الشخص استجابا دقيقا . فما يأتي ممثلا في الصور والأشكال التي توحى بها البقع ، إنما هو الحياة النفسية الباطنية للشخص بكافة ما فيها من ميول غريزية وعقد فكرية عاطفية . فهي أسلوب يسمح بدراسة الجانب الغريزي العاطفي من الشخصية أى أكثر أجزاء الشخصية عمقا وأهمية والتصاقا بذات صاحبها .

## ٢ - فحص النبض والتنفس

اقترح هذه الطريقة علماء الإجرام القدامى في إيطاليا . وهي أن يقاس النبض والتنفس لدى الشخص حين تطرح عليه أسئلة أو مرثيات أو مسموعات معينة . وكثيرا ما ينبع الخبراء هذا الأسلوب كذلك في فحص ما إذا كان الشخص جادا في موقف معين اتخذه أو أنه كان في هذا الموقف متصنعا .

### ٣ - طريقة الطلحات الكشفية :-

تجرى هذه الطريقة وقد اقترحها كذلك علماء النفس الإيطاليون بأن تعرض على الشخص ألفاظ في صورة أسماء أو أفعال أو صفات ، ويطلب إليه التعليق على كل منها بذكر ما يثيره لديه من أفكار ، ويسجل على الفور ما يستغرقه الشخص من وقت في التعليق على كل لفظ يطلب إليه أن يعلق عليه ، كما يراعى مضمون إجابته وما ينطوى عليه هذا المضمون من معان ذات مغزى .

وقد لوحظ أن الإجابات التي يدلي بها الشخص منها ما يبدو بطريقة آلية سطحية ، ومنها ما يصدر عن مجهود ذهني باطنى عميق ومن المسير تقسيم الإجابات التي من النوع الأخير . أما إجابات النوع الأول الآلى السطحي ، فن الممكن تبويبها إلى إجابات تردد على وجه التكرار لفظيا ، ألوف الاستعمال ، وإجابات يستخدم فيها اسم الفعل والفاعل مثل العمل والعمال ومثل المشق والمعاشق ، وإجابات تشيع فيها المترادفات مثل يصرع ويقتل أو مثل يفرر وينصب ، وإجابات تستخدم فيها ألفاظ لا توجد فيما بينها أية صلة ، وإجابات يطلب عليها تكرار اللفظ الواحد أكثر من مرة ، وإجابات يردد بها الجيب نفس الكلمة موضوع السؤال ، واجات تحتوي على جناس لفظي .

### ٤ - طريقة فهمى الذرع أو قوة الاستعمال :

هذه الطريقة استخدمها HUGH.M.Bell في فحص مدى استعداد

الشخص لتحمل الوسط العائلي والوسط الاجتماعي والخصائص الجثمانية الذاتية والانفعالات الشخصية ، وذلك عن طريق تلقي الإجابة على أكثر من مائة سؤال تدور حول هذه النواحي الأربعة .

فمن قبيل الأسئلة التي تدور حول الناحية الأولى وهي خاصة بتحمل الإنسان للوسط العائلي ، السؤال الآتي :-

هل أحسست يوماً بالرغبة الشديدة في هجران البيت ؟

ومن قبيل الأسئلة الدائرة حول الناحية الثانية الخاصة بتحمل الإنسان للوسط الاجتماعي ، السؤال الآتي :-

هل تشعر بميل إلى الاجتماع لمجرد الرغبة في أن يوجد معك أشخاص آخرون ؟

ومما يتعلق بالناحية الثالثة الخاصة بتحمل الإنسان لخصائص جثمانية فيه السؤال الآتي :-

هل عينك شديداً الحساسة في التأثر بالضوء ؟

ومما يتعلق بالناحية الرابعة الخاصة بتحمل الإنسان لانفعالاته الشخصية السؤال الآتي :-

هل اتابك مرة الاحساس بأن أحداً ما أراد أن يخذلّك  
لإرادتك ويحملك على الانزلاق إلى عمل لست في الحقيقة راغباً فيه ؟

وتجمع الإجابات الإيجابية والإجابات السلبية على الأسئلة الخاصة

بكل ناحية من النواحي الأربعة ، ليستبين نصيب الشخص من قدرة التحمل في كل ناحية منها . فمن ناحية تحمل الوسط العائلي ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل ، بتقدير معين من بين التقديرات الآتية : ممتاز ، جيد ، طبيعي ، غير كاف ، وأقل من الكفاية بكثير . ومن ناحية تحمل الوسط الاجتماعي ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل بأحد التقديرات الآتية : - ممتاز ، ميل إلى العنف ، طبيعي ، معتزل ، شديد الاعتزال . ومن ناحية تحمل الخصائص الجثمانية الذاتية ، يعبر عن نصيب الشخص من القدرة على هذا التحمل بتقدير : ممتاز ، جيد ، طبيعي ، غير كاف ، أقل من الكفاية بكثير ؛ ويكون الأمر كذلك في تقدير تحمل الإنسان لانفعالاته الشخصية أيضا .

ونسوق فيما يلي مثلا لتطبيق هذه الطريقة في سبيل الكشف عن قوة احتمال الشخص لانفعالاته الشخصية ومدى مقاومته لها .

قد جاء العالم الايطالي Niceforo بشخصين أحدهما فتاة في الواحدة والمشرين على حظ من الثقافة غير كبير ، والآخر رجل متقدم في العمر وعلى جانب غزير من الثقافة ، وطرح عليهما الأربعة وثلاثين سؤالاً الخاصة بقياس مدى مقاومة الشخص للانفعال . ومن هذه الأسئلة ما يأتي : - هل تعرض كثيرا للحالات الحاملة وأنت يقظ مفتوح العينين ؟ هل تتناوبك عادة حالات من ضيق الصدر ؟ هل تحس أحيانا بالوحدة وإن كنت في حضرة أشخاص آخرين ؟ هل تشير لديك اشمزازا رؤية ثعبان ؟

ومن البديهي أنه كلما كانت الاجابة على تلك الأسئلة بالايجاب ، كان الشخص على جانب كبير من الافراط في الحساسية الانفعالية ، وكلما كانت الاجابة عليها بالنفي كان الشخص على جانب ضئيل من هذه الحساسية أو على برود انفعالي .

وقد تبين للعالم Niceforo ، أن الفتاة المذكورة أعطت واحدا وعشرين جوابا إيجابيا ، واثني عشر جوابا سليا ، وجوابا واحدا مترددا بين الايجاب والنفي ، وأن الرجل الذي خضع معها لنفس الاختبار أعطى تسعة عشر جواباً إيجابياً ، واثني عشر جواباً سلياً ، وثلاث أجوبة تردد بين الايجاب والنفي . فدل كل منهما بذلك على نزعه إلى سرعة الانفعال ، وإن كانت هذه النزعة لدى الرجل أقل منها لدى الفتاة تبعاً لكون إجاباته الايجابية على الأسئلة جاءت أقل عدداً مما يقابلها من جانب الفتاة . ولعل ذلك يرجع إلى أنه كان أوفر ثقافة من الفتاة وأكثر خبرة .

#### ٥ - طريقة اللوحات الكشفية :

تسمى هذه الطريقة TAT وهي اختصار لعبارة thematic apperception test ، وقد ابتكرها وطبقها في المستشفى العصبي والنفسي للجيش الكندي العالم H. A. Murray .

وتتمثل هذه الطريقة في عرض عشرين لوحة على الشخص واحدة ، منها بيضاء ، والتسعة عشر يوجد في كل منها منظر أو صورة ، ويطلب

إليه تفسير كل لوحة من هذه الألواح التسعة عشر بالتعليق على المنظر الذى يوجد فيها أو الصورة المرسومة عليها ، ثم يطلب إليه رأيه فى اللوحة الخالية البيضاء ، ويستشف من إجاباته وتعليقاته وتفسيراته ما يوجد لديه من ميول دفينية أو انفعالات أو عقد نفسية أو وجوه عراك داخلى مع نفسه .

ويكون طرح السؤال بالصيغة الآتية :-

١ - ماذا تمثل اللوحة ؟ ٢ - ما الخطوة اللاحقة فى تسلسل الحوادث للحدث المائل أمامك فى اللوحة ؟ ٣ - ما الخطوة السابقة على هذا الحادث ؟

وبخضع الشخص فى الوقت ذاته لمناقشات واستفسارات حول الإجابات التى بدلى بها . كما يجوز تحذير الشخص أو تنويمه مغناطيسيا وتسجيل تعليقاته على اللوحة وهو فى حالة الانتقال من النوم إلى الصحو . فسواء أكانت إجاباته صادرة منه فى حالة الصحو أو فى حالة الانتقال إليها بعد تنويم أو تحذير ، كثيرا ما يعلى بها الشخص بيانات واضحة تكشف عن غرائزه العميقة وميوله الدفينية ، وكثيرا ما ينسب إلى الشخص البادى أمامه فى المنظر أو الصورة أحوالا نفسية تعتريه هو .

ومن قبيل تلك اللوحات ، لوحة عليها مثلا صبي يمسك بقبضته ، أو عليها منظر قروى ، أو فيها امرأة مسنة وشاب ، أو صورة رجل أو صورة امرأة ، أو صورة رأس لامرأة مستقيمة على كتفى رجل ، أو إنسان مزجى على فراش ويجواره سدس على الأرض ، أو رجل



يرئدى بيجامة معه امرأة تلتفح رداها خفيفا وينظر كل منهما إلى امرأة أكبر منهما سنا تمسك بطفل النخ . . .

وكثيراً ما تنطوى تفسيرات الشخص للوحات ، على آثار لوجوه فساد في ميوله الدفينة على ما تبين من تجارب من طبقوا هذه الطريقة .

ونسوق فيما يلي أمثلة لبعض الإجابات التي أدلى بها فعلا في تجارب تطبيقية للطريقة المذكورة .

فقد عرضت لوحة فيها صورة لرجل على أشخاص من الحاضمين للاختبار ، فقال أحدهم تعليقا عليها : « إنه زائغ النظرات ، فيم يفكر ربما في بيته الثانى . » وقال آخر : « يبدو سائرا في ظلام يلتقى في نفسه خوفا . سوف لا يمكنه أن يعزم أمره وسيعود إلى الورا . فاذا يوجد في الظلام ؟ » وقال ثالث : « إنه رجل مشغول بأشياء أقوى منه . . . إنه تيمس ؛ ولعل كارثة حاقت به ويحاول أن يوجد في نفسه القدرة على تحملها . »

وعرضت اللوحة التي عليها صورة إنسان مزجى على الفراش بينما يوجد مسدس بجواره على الأرض ، فقال أحد الحاضمين للاختبار : « هذا شروع في اتحار ؛ فلعل الشخص قد سيق إلى فعل أمر يؤنبه عليه ضميره . . . . ومن المحتمل أن يكون قد ورط نفسه مع امرأة ولكنه متزوج ولا يمكنه أن يعيد إلى نفسه سلامها الداخلى بعد ذلك الذى فعله . » وقال آخر : « يبدو كسير النفس وليست لديه

القدرة على العمل ، وعلى خلق ضعيف ، يخيل إليه أن كل شيء ينتهي بسوء . وحين أوشك على قتل نفسه تبين أن الأمر لم يكن يستدعي ذلك ؛ ولكنه سيعاود محاولة الانتحار . الخ . . . . .

## ٦ - طريقة اللعب والتماثيل

تناول علماء النفس بالتفسير ميل الأطفال والصبية إلى اللهو باللعب والتماثيل . فقيل إن هذا اللهو تصريف لا بد منه لقوة مختزنة من النشاط ، وقيل إن فيه تسلية وترويحاً أو إن فيه تقليداً للكبار أو تمبيراً عن أحلام . وذهب البعض إلى اعتباره مباشرة غريزية أولية لوجوه من نشاط مستقبل سيمارسه الصبي حين يكبر ، وذهب البعض الآخر إلى اعتباره تنفيساً ضرورياً لطاقات مكمة أو حيصة . وهناك من قال إنه ميراث الحركات البدائية لإنسان ما قبل التاريخ .

فلو عرضت على صبي مجموعات من اللعب في غرفه ما ، وطلب إليه أن يختار من بينها أفضلها في نظره ، وأن يصنع بها ما يشاء من وجوه اللهو ، فإنه لا بد كاشف في اختياره للعب التي جذبتة وفي طريقة لهوه بها عن الجانب الغريزي والعاطفي الدفين فيه .

وإذا عرضت على الصبي تماثيل نسب إليها أنها تجسم أشخاصاً حقيقيين أو خياليين يحيا الصبي حياته بينهم ، كالأب والأم والأخوة والأخوات وأطفال صغار والحالة والمدرسة وكذلك كالشيطان والساحرة ، أو تمثل الموت أو أنواعاً معينة من الحيوانات ، وطلب إليه أن يحركها على هواه

ويوجهها فيما بينها كيفما شاء ، أو ترك ينظر إليها ويتخذ تلقائيا ما يمين له إذ ذاك من مواقف ، فانه لا شك تظهر خلال كل ذلك صورة واضحة تعكس أعماق نفسيته وتبين كيفية تجاوبه مع الوسط المحيط به سواء أكان وسط الأسرة أو غيره من أوساط اجتماعية . وما يفيد في ذلك على وجه خاص تسجيل سلوك الصبي نفسه أثناء عبثه بالتمائيل أو تمهيدته فيها أو تعليقه عليها ، وما إذا كان هذا السلوك منسما بمنف أو بإشفاق أو برقة أو قل بأجرام .

وتبين من أبحاث الاخصائيين في هذا المجال ولا سيما من تجارب Madeleine Rambert أن اتباع تلك الطريقة مع الصبية لا يفيد في التشخيص فحسب ، وإنما ينفع في العلاج كذلك ، بمعنى أنه حين تنكشف من جانب الصبي تلقائيا العقد العميقة في نفسه ، تتحرر قواه النفسية من أسر المركبات العصبية التي كانت مقيدة لها ، وتتاح له هو نفسه إحاطة شخصية بما يتمل في أعماق نفسه من أمور كان لا يحس بها إحساسا واضحا ، فيكون في هذا ما يساعد على برئه وشفائه مما يكون قد نشأ فيه من عقد نفسية .

والواقع أن لهو الصبية باللعب ، يمثل ما في الانسان من روح اعتداء وإغارة على الغير تبدى فيه منذ فجر حياته ، وتتجلى تارة على صورة أفقية حين يصور الصبي بلهوه عراكا يجري بين أنداد ، وتارة على صورة رأسية حين يصور عراكا بين جانب قوى وجانب ضعيف ويظهر سهولة الظفر فيه بالنصر . وهو في كل ذلك ممثل لتاريخ الانسانية

## ٧ - طريقة قياس الشعور بالحمايات :

هذه الطريقة تستشف من الأحاسيس التي يشعر بها المرء ومن طريقة سلوكه ، قدر ما لديه من الميول الآتية :-

- ١ - الميل الى الاستقلال بالسمى الى التخلص من كل تبعية وكل قيد للحرية .
- ٢ - الميل الى الصلات الاجتماعية والى الظفر برضى المجتمع وبمحب الآخرين
- ٣ - الميل إلى النجاح وإلى الارتفاع على المستوى المتوسط فى انجاز الواجب الشخصى .
- ٤ - الميل إلى الشهرة وإلى نيل ثناء الناس وتشريفهم .
- ٥ - الميل إلى انتقاد النفس وإلى إغفال الفضل الشخصى .
- ٦ - الميل إلى العنف وإلى استغلال الآخرين .
- ٧ - الميل إلى الظفر بالحماية والمساعدة من الآخرين .
- ٨ - الميل إلى الإشراف على الوسط المحيط والرغبة فى السيطرة وإملاء الأمر عليه .
- ٩ - الميل إلى التهرب من كل ما يسوء .

وتقدر للشخص الخاضع للاختبار درجة تبين نصيبه من كل ميل من هذه الميول وتراوح بين حد أقصى هو ١٠ وحد أدنى هو ٥ . ويجرى الاختبار إما على الشخص مباشرة وإما بالتحرى عنه لدى من يعرفونه .

## ٨ - طريقة تسجيل الانتباه وعدم الاكترات :-

هذه الطريقة هي أن تعرض على الشخص أسماء أو أفعال أو صفات من اللغة ، تعبر عن معان مختلفة يراد الوقوف على مدى تعلق نفسه بها ، ويطلب إليه أن يضع خطا تحت الأسماء أو الأفعال أو الصفات التي تثير في نفسه اهتماما ، وأن يترك بدون خط ما ليس من بينها ذا بال في نظره ، أو أن يكاف بوضع أرقام بدلا من الخطوط ، بأن يضع أمام كل اسم أو فعل أو صفة رقما بين صفر ، ٩ ، يعبر عن مدى ما تثيره الكلمة في نفسه من عدم اكترات يبدأ بالصفر أو من انتباه يبلغ حده الأقصى برقم ٩ .

وبإخضاع عدة أشخاص للاختبار بهذه الطريقة ، يتضح كيف أن إجاباتهم تختلف رغم وحدة الكلمات المعروضة عليهم .

## ٩ - طريقة التخدير

هذه الطريقة تتمثل في حقن الشخص خلال عرق من عروق دمه بمادة مخدرة تنومه صناعيا ، وسؤاله عن أمور وتلقى جوابه عنها ، سواء في الفترة السابقة على النوم أو في الفترة اللاحقة له أي فترة البدء في الصحو والاستيقاظ . ذلك لأنه في خلال هاتين الفترتين يتخفى العقل الواعي وتحمده ملكة الارادة ، وتنفك من عقلمها في أعماق النفس أفكار وذكريات وأحاسيس عديدة ، كانت مغزوية في العقل الباطن وكان صاحبها يحرص على إخفائها أو كان النسيان قد طواها فصارت خافية حتى على صاحبها .

وفائدة هذه الطريقة أنها تبصر المحلل النفساني بوجوده الشذوذ أو الانحراف النفسى فى شخص تبدو عليه فى ظاهره إمارات الشخص الطبيعى . وكثيرا ما يكون اكتشاف تلك الوجوه فى ذاته عاملا مساعدا على إزالتها وعلاجها .

وقد اتبعت الطريقة المذكورة فى مجال التحقيق العملى للجرائم وفى سبيل الحصول على اعترافات من المتهمين ، ولوحظ عليها عند العمل بها فى هذا المجال ، أن من يخضع لها من المتهمين كثيرا ما يقاوم تأثيرها حتى عند إقباله على النوم بالتخدر أو فى أثناء صحوه من هذا النوم ، إذ يظل عالقا فى نفسه رغم تخديره الإحساس بأن هناك اعترافا يراد انتزاعه منه على غير رغبته فتصدر عنه أفعال من المقاومة الداخلية التى تعوق بوجهها بما يراد منه الكشف عنه .

وإذا كان لهذه الظاهرة محل حين يراد بالتخدير الحصول على اعتراف ، فالمرجح أنه لا يصبح لها بعد أى محل ، حين يكون الهدف من التخدير تحقيق غرض آخر كالتشخيص أو العلاج الطبى .

غير أنه حتى فى الحالة الأخيرة ، أبدت فى صدد الطريقة ملاحظتان هامتان .

الملاحظة الأولى أن الامور التى تفتضح وتظهر من أعماق النفس على أثر البدء فى النوم أو البدء فى الصحو ، ليست بالضرورة أمورا عاشها الشخص نفسه أى وقت منه أو حدثت له فعلا ،

وإنما يصح أن تكون أمورا لم توجد إلا في مخيلته أى دارت حولها  
أحلامه في يقظته وكان لها كيانها في حياته التصورية لا في حياته  
الواقعية .

والملاحظة الثانية أن ما ينشأ عن التخدير من هبوط في ملكة  
الحكم ووهن في ملكة النقد واستعداد للاقتياد والاستسلام ، كثيرا  
ما يكون من شأنه حمل الشخص الخاضع للاختبار على الانصياع إلى  
الادلاء بأمور معينة غير حقيقيه لمجرد أن الاسئلة الملقاة عليه توحى بأن  
تكون إجابته منطقية على هذه الامور .

وما يقال في صدد التخدير له محله كذلك في صدد التنويم المغناطيسى .  
فقد تناول العلماء بالبحث مدى استسلام الشخص المنوم تنويما مغناطيسيا  
للأوامر التى تلقى عليه ومدى تنفيذها أو مقاومته إياها حين تعارض  
هوى في نفسه ، ومدى إفصاحه عن الحقيقة فيما يطلب إليه الكشف عنه  
من أمور ، سواء في مجال التحقيق حول جريمة وقعت ، أو في مجال التحليل  
النفسى المجرى .

ولذا فإن اتباع طريقى التخدير والتنويم المغناطيسى في البحث النفسانى  
يجب أن يكون مصحوبا بكثير من المحاذرة في تفسير النتائج المستخلصة منهما

#### ١٠ - طريقة قياس المرآت الجسمية :-

استرعى نظر العلماء من قديم ، ما تكشف عنه حركات الجسم من

وجود أحوال في النفس تنعكس على هذه الحركات وتمثل فيها . والمراد بالحركات هنا كافة المظاهر الجسمية التي تبدو على الانسان وهو يتحدث أو يقف أو يمشى ، فضلا عن المميزات الخطية لكتابته كذلك .

وقد جعلت حركة الجسم محل فحص سواء في وجهها المادى الظاهر أو في وجهها الباطنى ، أى من ناحية كونها حقيقة مادية ملموسة في العالم الخارجى ، ومن ناحية ما يسبقها ويمهد لها ويقترن بها من محرك نفسى داخلى .

فالناحية الأولى يعبر عنها الايطاليون بمقالة التحرك الخارجى *motilità* والناحية الثانية يعبرون عنها بمقالة المحرك الباطنى *motricità* .

وهناك أساليب أربعة تتبع في فحص الناحيتين : أولها الأسلوب الوصفى ، وينحصر في وصف لنوى معبر عن الكيفية التي تمت بها الحركة الجسمية . وثانيها الأسلوب البيانى وهو التعبير عن الحركة بطريق الرسم . وثالثها الأسلوب القياسى وهو أن يحدد بالمقاييس الوقت الذى استغرقته الحركة وعرضها وطولها واتجاهها وما حدث في اللحظات التالية لانيانها . ورابعها هو الأسلوب السينمائى بأن تلتقط الحركة التقاطا بطيئا عن طريق صورة تبرزها جزءا جزءا فى كل تفصيل صغير من تفصيلاتها .

ومن أجروا في هذا المجال بحثا شاملا ، العالم الايطالى *Niceforo* وقد أجمل خلاصة بحثه فيما يلى :-



أولاً: أن حركات الجسم وثيقة الصلة بشخصية صاحبها من ناحية  
بفيتها الجسمية ، ومن ناحية كشفها عن وجوه تقليد أو عن وجوه تأثير  
بطبيعة المهنة ، ومن ناحية إفصاحها عن الأحاسيس الفريزية والعاطفية وعما  
يشغل الذهن من أفكار .

ثانياً: أن الحركات التي تمر عادة غير ملحوظة لصغرها وتفاهتها ،  
لها هي الأخرى دلالتها ومغزاها ، مثل طريقة التحية ، وطريقة فتح خطاب  
مثلاً ، أو إشعال لفافة التبغ ، أو طريقة الجلوس على المائدة . ومن هذا  
القبيل أيضاً طريقة المصافحة باليد إذ كانت محل دراسة سواء في  
الأشخاص الطبيعيين أو في الأشخاص الشواذ .

ثالثاً: أن الرسوم السريعة العارضة التي يخطها الإنسان تكشف  
كذلك عن نفسيته سواء أكانت رسوماً تلقائية أو كان قد أنجزها بناء  
على طلب .

رابعاً: أن القياس الدقيق لأبعاد وأطوال الخطوة التي يخطوها  
الإنسان في مسيرد ، وللأثر الذي تتركه قدمه على الأرض ، كفييل لو  
طبق على الناس بأن يقسمهم على درجات أقصاها درجة الأشخاص  
الموهوبين وأدناها درجة البلاء في الحركة . فالبلاء النفسية تقابلها ببلاءة  
في حركة الجسم المادية .

ونسوق الآن خلاصة أبحاث علماء الإجرام القدامى في إيطاليا حول  
دلالة الحركات الجسمية للمجرمين أي من حيث الصلة بين هذه الحركات  
وبين أحوالهم النفسية .

قد قيست أبعاد وأطوال خطام ، وسجلت الظواهر المميزة لتحركات الأشول منهم ، كما فحص مدى خفة الحركة لديهم ، وحلت طرق سيرهم ، وبمحت لديهم الأفعال المنعكسة من حيث وجودها أصلا أو عدم وجودها ومن حيث المبالغة فيها عند وجودها :

(١) وتبين مثلا للعالم لومبروزو أن لدى الصوص خفة في الحركة خارقة للمادة شبيهة بما يوجد منها لدى القروود .

(٢) وباستخدام الدينامومتر في قياس قوة الضغط وقوة الجذب ، تبين أن القتلة تبلغ قوة الضغط عندم في المتوسط ٣١٩ كيلوجراما وقوة الجذب ١١٤ كيلوجراما ، وأن الصوص تصل القوة الأولى لديهم إلى ٣٨ كيلوجراما والقوة الثانية إلى ١٠٤ كيلوجراما الخ ...

(٣) واتضح أن الشول أكثر توافرا في المجرمين منه في غير المجرمين ، إذ بلغت نسبه في المجرمين  $\frac{1}{24}$  وفي غير المجرمين  $\frac{1}{14}$  .

(٤) كما لاحظ Gaspare Virgilio أن الرعشات واضطرابات الحركة الجسمية أكثر تفشيا في الصوص منها في القتلة ، وأنها ترجع إلى خلل عصبي وإلى حدوث تقلصات عضلية .

(٥) وتبين أن الفعل المنعكس الذي يصدر من عظمة الركبة في زاوية حركتها مصاب بعيب إما في صورة نقص وإما في صورة إفراط ، لدى المجرمين بدرجة أكبر منها لدى غير المجرمين .

(٦) وفيما يتعلق بطريقة المشي ، سجل اتجاه القدم في السير من

حيث ميله إلى اليمين أو إلى اليسار ، وقيست زاوية انحرافها يمينا أو يسرة ، وطول خطوة الرجل اليميني وكذلك طول خطوة الرجل اليسرى ، فتبين أن المجرمين يوجد في مشيتهم عيب أكثر توافرا فيهم منه في غير المجرمين ، وهو أن خطوة الرجل اليسرى لديهم أطول من خطوة الرجل اليميني ، وأن زاوية انحراف القدم إلى اليسار أكبر من زاوية انحرافها إلى اليمين .

هذا وتوجد في بطاقة إثبات حالة السجنين في المؤسسات الجزائية بروما بيانات خاصة بحركته الخارجية ومحركه الداخلي ، تستمد من فحص حركاته الجسمية سواء أكانت غير إرادية أو كانت إرادية .

فالحركات غير الارادية يراد بها الأفعال المنكسة . ومن هذه الأفعال ما هو جلدي كذلك الذي يصدر من قاعدة القدم أو من البطن ، ومنها ما هو عصبي يصدر من عظمة الركبة أو من المصعب الموصل بين العضلة الخلفية السفلى في الرجل ومؤخرة القدم ، ومنها ما هو قلبي يتمثل في نبضات القلب ، ومنها ما هو سائل يصدر من داخل الأنف أو من جفن العين ، ومنها ما يتصل بجذور الشعر وحركته ، ومنها ما يحدث في حدقة العين أى في عدستها ، ومنها ما يصدر من الأطراف الخارجية ويتمثل في حركاتها المتعاصرة بذات اللحظة الزمنية كحركة اليدين أثناء المشي ، ومنها ما يصدر من أعضاء الجسم الداخلية الخ . . . . .

وأما الحركات الارادية فيراد بها طريقة المشي ومدى التناسق في

حركات الأعضاء الخارجية ، والتقلصات ، والرعشات ، فضلا عن لغة الحديث والمميزات الخطية للكتابة ، وطريقة الرسم .

فحص لغة الحديث مثلا يكشف عن مدى السرعة في الحديث ، ومدى الترابط فيه ، وعن محتوياته اللفظية وما فيها من عيوب تمثل في اختراع ألفاظ لا وجود لها في اللغة ، أو تعلم ، أو إفراط في كمية الألفاظ المستعملة ، أو تكرار الألفاظ ، أو محض ترديد آلي لكل ما يترق السمع من ألفاظ ، أو وجود جناس بين الكلمات المستخدمة الخ . . . . . ويكشف الفحص كذلك عن الخلل اللفظي الناشئ من خلل ذهني ، والخلل اللفظي الناشئ من خلل تعبيرى فقط أى بشوب القدرة على التعبير ، سواء أكان هذا الخلل التعبيرى يتعلق بطريقة استخدام الألفاظ أو يتعلق بمخارجها وطريقة النطق بها .

وفحص المميزات الخطية للكتابة كان موضع عناية من جانب العلماء ، لما تبين من وجود تقابل بين هذه المميزات وبين طباع نفسية وأحوال باطنية معينة . ولا أدلّ على ذلك من أنه عند تعليم الكتابة للأطفال ، تختلف طريقة قلمهم عن النموذج الواحد المشترك ، فيجيبون نسخهم بالنقل عنه متبايناً رغم وحدة الأصل الجارى تقليده والخط على مقتضاه . كما أن مميزات الخط تتطور مع السن وتغير بالنسبة للشخص الواحد مع تقدمه في العمر ، فضلا عن أنها تختلف باختلاف الجنس ما لم تكن في المرأة سمات الرجولة وما لم تكن في الرجل سمات الأنوثة . وفوق ذلك فإن الأمراض العقلية والعصبية ينعكس صدها على المميزات الخطية لكتابة المصابين بها ، وكذلك أحوال

الإرهاق أو الاقباض أو الانشراح النفسى ولو كانت عرضية عابرة ،  
وأخيرا فانه لو طلب إلى شخص منوم تنويما مغناطيسيا أن يقلد كتابة  
فلاح أو قاتل أو امبراطور ، فان الخط الذى تجرى عليه كتابته يتباين  
تباين الشخصيات التى يكلف بتقليد كتابتها .

وليس المقصود بفحص الكتابة القول بأن لها عند المجرمين مميزات  
خطية خاصة تتعلق بالقتلة على حدة أو بالصوص على حدة مثلا . وإنما  
المقصود بذلك هو تسجيل ما يصاحب الحالات النفسية المعينة من  
انعكاسات معينة تنطبع على طريقة الخط . وقد تكون هذه الحالات  
النفسية مما يساهم فى الافضاء إلى جريمة معينة .

ومن العلماء الذين توسعوا فى بحث الدلالة النفسية للمميزات الخطية ،  
العالم الفرنسى CREPIEUX JAMIN ولا يتسع المجال لسرد نتيجة  
أبحاثه بالتفصيل ، وإنما يكفى أن نسوق بعض أمثلة لما توصل إليه من  
نتائج . فقد قال مثلا إنه إذا كانت الكتابة غير جارية على وتيرة معينة  
وشكل ثابت دلت إما على جهل وإما على حداثة فى سن صاحبها ،  
فضلا عن فظاظة وعناد إن كثرت زواياها ، وكسل وخمول إن مالت  
إلى الانخفاض ، وحساسية انفعالية وضغينة إن مالت إلى الارتفاع مع  
الارتفاع ، ووضاعة جديرة بالازدراء إن كانت ضعيفة الأثر عديمة  
القوة ، وتصنع وتظاهر إن كانت حبيسة مضيقا عليها ، وتعلق بالثوافة  
إن كانت ضئيلة الحروف ، وكذب وزيف إن كانت كثيرة التجاعيد .  
فان كانت الكتابة منطلقة دائرية يحتمل أن تكشف عن رقة واتزان ،

وإن كان مستوى حروفها منخفضا دلت على هوان ومذلة : وإن كانت واضحة منظمة جيدة الالتفاف دلت على الأمانة . وإن كانت الكتابة مشوشة ، دلت على عدم إخلاص وهكذا . . . . .

ولاشك في أن الابحاث الجارية في هذا المجال لم تبلغ بعدُ النضج والدقة المنشودين .

أما عن طريقة الرسم ، فلها هي الأخرى مفرزاها . فالرسم كثيرا ما يعبر عن شخصية صاحبه ، سواء من حيث الموضوع الذي اختير له ، أو من حيث شكل دقائه وأجزائه ، أو من حيث كية ونوع الانحراف به عن النموذج الجارى النقل منه ، إن كان قد حدد للرسم نموذج . وهذا ما ظهر على وجه خاص في التجارب التي أجريت على الأحداث وعلى المهانبين .

ومن جهة أخرى ، فإن من الرسوم ذات الدلالة الخاصة ، تلك الرسوم الآلية التي تصدر عن الشخص في غفلة منه بينما توجد أمامه ورقة بجانبها قلم ، وبينما ينصت مثلا في حضرة آخرين معه إلى حديث طال أو صار مملا . فهذه الرسوم تارة تكشف عن الشواغل النفسية التي كانت تقطع الصفاء الباطني لراسمها وقت أن رسمها ، وتارة تفصح عن حاجات غريزية عميقة يندر البوح بها وإظهارها من جانب من بشر بها .

والبيانات الخاصة بالحركة الخارجية والمحرك الداخلي لا تغلو منها بطاقات إثبات حالة السجين في بلاد أخرى غير إيطاليا .

ففي البطاقة البلجيكية الخاصة بإثبات حالة السجين ، توجد بيانات عن الأوضاع الجسمية التي يتخذها السجين ، ونظراته من حيث كونها ثابتة أو متحركة أو زائفة ، وإشاراته وحركاته من حيث كونها طبيعية أو مغالى فيها أو منشرفة منطلقة أو منعقدة أو مخنلة مضطربة ، وطريقة مشيته ، وطريقة وقفته حين يقف ، وحالته المضطربة ، وأفعاله المنعكسة على اختلاف أنواعها .

ومن جعلهم الباحثون محل عناية خاصة في بحثهم ، الشخص الأشول لاسيما حين يدرّب منذ حداثة على استخدام العضو الايمن بدلا من العضو الايسر الذي أملت عليه طبيعته أن يستخدمه .

وهناك عدة وسائل لقياس الشول لدى الأشول ، منها أن تقاس حركاته بالدينامومتر ، ومنها أن يطلب إليه وضع قطب بالقلم الرصاص مثلا على ورقة ، ويحصى عدد النقط التي يستخدم في وضعها يده اليميني ، وعدد تلك التي يستخدم فيها على العكس يده اليسرى ، أو يطلب إليه قص شكل معين رسمت حدوده في ورقتين ، وأن يكاف باستخدام يده اليسرى في القص مرة واستخدام يده اليميني في القص مرة ثانية ، أو أن تعطى له إبرة معها خيط ، وتسجل طريقة إمساكه بكل منهما وطريقة إدخاله الخيط في ثقب الإبرة الخ . . . . .

غير أن ما يجدر ذكره في هذا الصدد ، يتعلق بالنتائج العملية المترتبة على محاولة تصحيح حركات الأشول والاتجاه بها إلى غير ماوجهها إليه الطبيعة أصلا .

فإذا كان طفل ما يستخدم في الأكل وفي الكتابة يده اليسرى ، فعوّده معلّمه أو عوّده أفراد أسرته على أن يستخدم فيهما يده اليمنى بدلا من اليسرى ، كثيرا ما تنشأ عن هذا التمديد المضاد للطبيعة آثار سيئة في الصحة العصبية والنفسية للطفل حين ينمو ويكبر . من هذه الآثار أن يشوب الاضطراب المميزات الخطية لكتابته ، وأن تصاب لهجته الخطائية بالتلعثم ، وأن تنزل به اضطرابات نفسية وعصبية ، راجعة إلى ازدواج المراكز الضابطة لحركة الجسم ، وقيامها في وقت واحد بوظيفتها التوجيهية . فكثيرا ما تنشأ من ذلك حالات اقباض نفسى أو اضطراب شعورى أو إفراط انفعالى أو مركبات قصص بل وجوه خلل عقلى أيضا ، قد تزول إذا ما عاد الشخص إلى استخدام عضوه الأيسر وجرى على النهج الجدى وجهته الطبيعية ليسير فيه .

والتجارب التى أجريت على الأحداث والشبان المعدل لديهم شؤلهم ، أثبتت أنهم أكثر من غيرهم نزعة إلى التمرد ، وإلى الكذب ، وإلى السرقة من المنزل ، وإلى الهرب على غير هدى ، وإلى عدم احتمال الغير ، وإلى اختلال الذكاء سواء فى قدرته التأصيلية أو قدرته التحليلية ، وإلى اضطراب الأفعال المنعكسة .

وقد خلاص العالم OSERETZKY من أبحاثه فى مجال الحركة الخارجية والمحرك الداخلى ، إلى وضع مقياس تدرجى يحدد الحركات الجسمية المميزة لكل عمر من الأعمار ، على غرار المقياس التدرجى الذى وضعه Binet فى صدد العمر العقلى لكل عمر زمنى ، والذى سبقت الإشارة إليه .



فذلك العالم حدد معالم الحركات الطبيعية للجسم في كل سنة من سنوات العمر الإنساني ، وذلك بناء على قياس تحركات الجسم وما يتخذه الجسم من أوضاع ، وما يعلو الوجه من تعبيرات ، وما يصدر عن الجسم من إشارات ، وطريقة المشي ، وطريقة الكتابة ، وطريقة المحادثة ، وطريقة المصافحة ، والأفعال المنعكسة وما إلى ذلك ، وحدد بناء على المتوسط الغالب في كل عمر مقياسا يميزه عن غيره من الأعمار ، ويسمح بتحديد ما إذا كان الشخص المنتمى إلى عمر معين يعلو في مستوى حركاته الجسمية ، على المتوسط الخاص بعمره ، أم أنه يتخلف عن هذا المتوسط . ومن الممكن أن يستعان بهذا المقياس في مدارس التدريب المهني والحرفي .

وبما تجدر الإشارة إليه تقسيم وضعه العالم الإيطالي DE LISI وزع به الأفراد بين فئات شائعة أربعة : -

الفئة الأولى تضم الأفراد المتميزين بالقوة الجسمية والسرعة والكفاية والنشاط ( وإلى هذه الفئة ينتمى رجل الرياضة الخفيفة ذو الحركة النامية المتناسقة ) ، والفئة الثانية تشمل الأفراد المتميزين بالقوة الجسمية وإنما بالبطء وعدم الكفاية وثقل الحركة ( وإلى هذه الفئة ينتمى العامل الذي يجيد أشغالا شاقة تنطلب مقاومة ) ، والفئة الثالثة تشمل أفرادا يتميزون بالضعف في القوة الجسمية وإنما بالسرعة والكفاية والنشاط ( وينتمى إليها رجل الرياضة منهوك القوى رغم ذكائه ورغم نمو حركاته الداخلية ) ، والفئة الرابعة يدخل فيها أفراد يتميزون بالجمود والبطء وعدم الكفاية وتناقل الحركة ، وإلى هؤلاء ينتمى الشخص عديم الأهلية

لأى نوع من أنواع الرياضة أو العمل اليدوى ، أى الشخص الذى تطلب عليه حركات عديدة التناسق وعديدة الجدوى .

وقام العالم الإيطالى MANUNZA بفحص الحركات الجسمية لأربعة وأربعين من المجرمين ولست من المجرمات ، فى سجون كاليارى ، بأن وصف طريقة مشيهم وطريقة عدوم وطريقة قفزهم وسائر حركاتهم ومظاهرهم التعبيرية ، عن طريق المشاهدة المباشرة ، وعن طريق التصوير المؤيد لما انتهت إليه المشاهدة ، فانهى إلى تقسيمهم بين فئات أربعة :-

(١) فئة طبيعية تتميز بقوة جسمية كافية وقدرة على الإتيان ودقة وسرعة فى الحركة .

(٢) فئة تتميز بقوة جسمية ملحوظة وإنما يبطء فى الحركة وتردد ظاهر حتى فى إتيان الحركات الأساسية الأولية ، وإهمال وعدم صقل فيما يتخذ من الأوضاع الجسمية ، ورد فعل متأخر لقاء المؤثرات الخارجية تطلب فيه الأوضاع العضلية على الحركات الآلية .

(٣) فئة تتميز بعدم التناسق فى الحركة ، والمغالاة فى التحركات اللازمة للوصول إلى هدف معين ، وعدم قدرة على قطع الحركة أى على التوقف والثبات .

(٤) فئة تتميز بكمال مطلق لاشعورى فى الأوضاع والحركات الجسمية ، وقدرة غريزية دقيقة فى النهوض بالحركات البسيطة أو المركبة ، وملكة الوزن الدقيق لتقدر اللزوم من الحركة فى سبيل الوصول إلى

هدف معين ، فضلا عن قدرة استعادة الطاقة المحركة بعد أن تنهك الترخ ..  
ولوحظ أن الفئة الثانية ينتمى إليها القتلة ومرتكبو جرائم الضرب  
والجرح ، وأن الفئة الثالثة يدخل فيها مرتكبو الجرائم غير العمديه وأن  
الفئة الرابعة يدخل فيها الصوص والنصابون .

وفي سنة ١٩٣٣ فحص الدكتور Pintus الحركات الجسمية لجمع  
من المصابين بمخل عقلي فتبين له أن منهم البطيء الجامد الثقيل ، ومنهم  
لخفيف النشيط ، ومنهم المتحرك غير الهادى .

كما حاول العالم Manunza أن يبين خصائص الحركة الجسمية المميزة  
لأفراد كل فصيلة من فصائل الدم الأربعة ، فوجد أن الفصيلة (١) توجد  
بين أفرادها نسبة كبيرة من الأشخاص ذوى الاستعداد للرياضة البدنية ،  
كما يشيع فيها الأشخاص ذوى رأى الحاسم ، والميل إلى التحكم ،  
وشدة المراس .

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٩ اقترح العالم الأسباني Emilio Mira  
Y Lopez على الجمعية الطبية الملائكية في لندن ، طريقة لاختبار مدى  
استعداد الإنسان للعندى والعنف . هذه الطريقة هى فحص حركات  
الفرد العضلية إلى اليمين وإلى اليسار سواء من حيث الشكل الذى تتخذه  
أو من حيث الأبعاد والأطوال .

وقد شاع اتباع هذه الطريقة منذ ذلك الحين في بلاد أمريكا  
الجنوبية ، وعلى الأخص في فحص القتلة . وطبقها مثلا في شيلي العالم  
MAC IVER ، فخلص منها إلى القول بأن الشخص الطبيعى يتميز عن  
الشخص العنيف في أن لديه قدرة أكبر على قهر نزعته الداخلية  
إلى العنف .

### المبحث الثالث

## طرق فحص الغرائز الثانوية أو المستوى الخلقى

رأينا أن فحص الغرائز الأساسية وفحص الجانب الشعوري والعاطفي للإنسان ، من الممكن أن يتما بطرق عديدة للقياس . ولكن فحص المستوى الخلقى ليس بذات السهولة لأنه غير قابل للقياس بآلات وأدوات مادية .

ولاشك في أن سلوك الإنسان عملا خير كاشف عن مستواه الخلقى . غير أن الباحثين حاولوا الوقوف على المستوى الخلقى بأساليب عديدة تستخدم حيث لا تتاح الفرص اللازمة لتتبع سلوك الشخص المراد اختباره .

من هذه الأساليب طريقة تسجيل الانتباه أو عدم الاكتراث السابق أن أشرنا إليها بمناسبة كلامنا عن فحص الناحية الشعورية والعاطفية . وفي هذه الطريقة تعرض على الشخص الخاضع للاختبار قائمة بها عدة كلمات ، ويطلب إليه أن يضع خطا تحت الكلمات المعبرة منها عن معان سيئة ، أو عن أفعال لا يصح إتيانها ، أو عن تصرفات حقيقة بأن يلام عليها صاحبها . فن قيل هذه الكلمات : الاستجداء - الكسل - الجهل - الكذب - التدخين - تصنع الغباء الخ ..

على أنه فوق هذه الطريقة السابق أن تناولناها ، توجد طرق أخرى ، منها :

(١) أن تعرض على الصبي أقاصيص عشرة ، ويطلب إليه أن يضع أمام كل أقصوصة منها الوصف الذي يخلطه على الواقعة المروية فيها ، مثل وصف الكذب أو النصب أو السرقة أو أى فعل سيء آخر ، فإن كانت الواقعة بريئة في نظره يكاف بأن يضع أمامها تعليقا يدل على أنه لا تريب فيها ولا ملامة .

ومن هذا القبيل أن يطلب إليه الاطلاع على القصة الآتية : كان زيد ينتقل في الترام بدون تذكرة وحين جاء المقتش فجأة وطلب إليه التذكرة ، أبرز له تذكرة قديمة . فهل هذا فعل سيء أم سرقة أم كذب أم فعل لا لوم عليه ؟

(٢) ومن الطرق المتبعة في نفس المجال ، أن تعرض على الشخص عشرة أقوال معبرة عن حكم ، ويطلب إليه أن يعلق على كل قول منها بما إذا كان قولاً حقاً أم قولاً زائفاً . فمثلاً يكلف بإبداء رأيه في القولين الآتيين : « إن الحديث بدون استخدام ألفاظ سيئة أو وقعة نوع من الملق والرياء » أو « إنه من عدم التبصر في بعض الأحيان قول الصدق » الخ ...

(٣) في سنة ١٨٩٨ اقترح العالم Sharp أن تعرض مواقف محرجة على الشخص ويطلب إليه أن يحدد كيفية تصرفه في هذه المواقف لو أنه شخصياً وجيد أمامها . من هذا القبيل أن يقال له : هب أنك عامل محول للقضبان في السكة الحديد أقدمت على تحويل الطريق لقطار قادم من شأنه لو لم يحدث له هذا التحويل أن يقع له حادث بأن يصطدم

بسلسلة من العربات ، وإذا نظرت من بعيد إلى الطريق الواجب أن  
تحويل إليه القطار فوراً ، لمحت فجأة أن ابنك موجود بين القضاة في  
هذا الطريق بحيث إذا حولت إليه القطار ، دم القطار ابنك وقضى  
عليه . فهل تفضل إقازد القطار وركابه من الحادث أم إقازد حياة ابنك ؟

وقد أخذ على هذه الطريقة أنها تعرض بدون داع مواقف محرجة ،  
مع أنه من الممكن أن تعرض مواقف خالية من المأسى ومواطن الحرج .  
ولقد اقترح Watson سنة ١٩٢٩ ، الطريقة الآتية .

(١) تتمثل طريقة واتسون في أن تعرض على الشخص الخاضع  
للاختبار مواقف يمكن أن تتبع أمامها سبل عدة ويطلب إليه تحديد  
السبل الذي يفضله من بين هذه السبل . فيقال للحادث مثلاً : هب أن  
صيا من رفقاتك عن له أن يحمل مسألة الحساب عن طريق غش الحل  
من كتاب يحتوي على الحل ، وعرض الاجابة بعدئذ على المدرس ،  
بوصفها نتيجة مجهوده الشخصي ، فإذا تفضل أن يحدث : هل يفش  
الزميل الاجابة دون أن يبوح لأحد بأنه غشها ، أم أن يفش ثم يعترف  
بالغش للمدرس ، أو أن يقلع عن نية الغش ، أو أن يطلب إلى  
المدرس إذنا بالغش ؟ فإذا ما آثر الحادث سبيلاً معيناً يطلب إليه أن  
يفسر سبب ايثاره لهذا السبل .

أو أن يقال للحادث : هب أن زيدا رأى زميله في لحظة تناول  
الفاكهة بمطعم المدرسة يجلس سلة بها كمية من البرتقال ، فإذا تفضل  
أن يفعل زيد لقاء هذا المنظر ؟ هل تفضل أن يبلغ أمر زميله إلى

المراقب ، أم أن يسكت ، أم أن يسكت مع اشتراط حصوله من هذا الزميل على نصف كمية البرتقال ، أم أن يسرد الواقعة لسائر زملاءه ويطلب إليهم التزام الصمت على نحو لا يمكن المراقب من اتهام أى واحد ، أم أن يعنف الزميل على ما فعله ويطلب إليه ردّ السلّة إلى مكانها ؟ فإذا ما أجاب الحدث بأنه يفضل أحد هذه السبل يطلب إليه بيان الأساس الذى بنى عليه تفضيل هذا السبل .

(٥) فى سنة ١٩٣٠ اقترحت مارتا مورس Martha Moers أن تعرض على الحدث مشاهد ، يبين كل مشهد منها طفلين يسلكان فى واقعة ما مسلكين متناقضين ، ويطلب إلى الحدث أن يحدد أى الطفلين أصاب وأيهما أخطأ . وتتبع هذه الطريقة مع الأحداث المتراوح عمرهم بين ست سنوات واثنتى عشرة سنة .

ومن أمثلة المشاهد التى تعرض بهذه الطريقة أن يقال للحدث مثلا هب أن امرأة عجوزا كانت تحمل بإحدى يديها سلّة مليئة بالبرتقال وتجرب باليد الأخرى طفلا ، وأخذ الطفل يصيح ويبكى لأنه لا يقوى على المسير ويريد أن تحمله المرأة على ذراعها ، غير أن هذه لم تستطع ذلك لاشتغال إحدى يديها بحمل سلّة البرتقال ، وإذا رأت الصبية « عفيفة » هذا المنظر ، خطر لها أن تنحرف إلى نجدة المرأة غير أن الحجل منعها من ذلك ، فوقع الطفل على الأرض وسال الدم من أنفه ، وإذا ذلك تراهى « لكريمة » وكانت هى الأخرى شاهدة للموقف أن تساعد المرأة بأمل أن تحصل منها على برقالة ، وقد ساعدتها بالفعل وحصلت منها على البرقالة المنشودة ، فأى النسبيتين كانت أفضل تصرفا من الأخرى ، « عفيفة » أم « كريمة » وبماذا تمل رأيتك ؟

(٦) من طرق الفحص أيضا ، أن تعرض على الحدث واقعة معينة ،  
وتحدد له تحتها أجزية يمكن أن تصيب فاعلها ، ونتائج يمكن أن تترتب  
عليها ، ويطلب إليه أن يضع أمام كل جزء وكل نتيجة كلمة محتمل  
أو كلمة ممكن أو كلمة مستحيل . من هذا القبيل أن يقال له إن زيدا  
حطم زجاج مصباح من مصابيح الطريق العام بأن قذف في الجو قطعة  
حجر أصابت بدون قصد هذا المصباح . فنقرر عقابه بالحبس ستة  
شهور ، فهل هذا محتمل أم ممكن أم مستحيل ؟ وهب أن زيدا هرب  
بعد ذلك ولم يخبر بالأمر أحدا ، فهل ترى هذا محتملا أم ممكنا  
أم مستحila ؟ وهكذا ...

(٧) ومن الوسائل كذلك أن يطلب الحدث تحديد ما يعتبر واجبا  
عليه من بين أفعال معينة تعرض عليه في قائمة ، مثل قراءة جميع  
الجرائد كل يوم ، معاونة الوالد في العمل ، الاعتراف بارتكاب فعل  
مشين حين يتم بهذا الفعل شخص آخر ، الهرب من المدرسة الخ ...  
وتكون إجابة الحدث بأن يضع أمام كل فعل من هذه الأفعال كلمة نعم  
أو كلمة لا .

(٨) ومن الطرق المتبعة أيضا أن يطلب إلى الحدث كم مرة يحلو  
له أن يأتي كل فعل من أفعال معينة تعرض عليه ، مثل الذهاب  
للصلاة ، واستذكار الدرس ، والذهاب إلى السينما ، ومساعدة الوالدة ،  
وقتل المصافير ، والتصدق الخ .... وتوضع بجوار قائمة الأفعال خمسة  
أعمدة يستطيع الحدث أن يبين في أحدها الإجابة على السؤال المطروح



عليه ، وهذه الأعمدة تحمل في رأسها على التوالي ، عبارة كل يوم وكل أسبوع وكل شهر وكل سنة أو عبارة لا يعينى أصلا .

(٩) ومن الطرق المستخدمة كذلك طريقة التقدير المتدرج حسب جسامه كل فعل بالقياس إلى غيره من الأفعال ، بأن يوضع أمام الفعل الأكثر جسامه ومدعاة للاستهجان رقم ١ ، ثم يوضع رقم ٢ أمام الفعل الأقل منه جسامه ، وهكذا تسلسل الأرقام حسب الترتيب التنازلى - في نظر الحدث - لجسامه الأفعال المروضة عليه .

هذه الأفعال قد تكون سلسلة من أفعال القسوة أو من أفعال الكذب أو أفعال السرقة . فن قبيل أفعال القسوة التي ترتب في الجسامه ترتيبا تنازليا : خنق الكلب ، وشد ذيل القط ، وإفقاد الطائر عينيه ، والضرب الشديد لحصان مسكين مسن ، وحبس ذبابة في كوب مقلوب . ومن قبيل أفعال السرقة التي يطلب إلى الحدث ترتيب جسامتها تنازليا ما يأتى : -

وجد زيد في الفصل قلم رصاص فوضعه في جيبه ، أو قصفه نصفين وأخذ أحدهما تاركا النصف الآخر ، أو نازعه فيه بكر فأساء معاملة بكر ولم بشأ اقتسام القلم معه مؤثرا أخذه كلية لنفسه وهكذا ....

وقد اقترح هذه الطريقة التي طبقت في إيطاليا حديثا ، العالم الأمريكى Fernald في سنة ١٩١٣ وأدخل عليها Jacobson سنة ١٩٢٠ تمديلا يتحصل في مطالبة الحدث الخاضع للاختبار بذكر

الأسباب المفسرة لترتيبه جسامة الأفعال المروضة على النحو الذي  
رتبها به .

• • •

ومما هو جدير بالذكر في مجال هذه الاختبارات ، أن معيار قياس  
المستوى الخلقى للحدث الخاضع للاختبار ، لا يوجد في الاجابات التي  
يدلى فيها برأيه عن أفعال صادرة من غيره ، بقدر ما يتمثل في مدى  
إقباله هو شخصيا على هذه الأفعال أو عزوفه عنها ، لو أنه وجد في  
الظروف الدافعة إلى إتيانها . ذلك لأن الشخص وهو في موقف القاضى  
يوجد في وضع مختلف عن وضعه وهو في موقف العامل الفاعل .  
فقد يبدو عليه العزوف عن فعل مناف للخلق صدر من غيره وطلب  
إليه أن يقضى فيه برأى نظرى مجرد ، ولكنه لا يتوانى شخصيا عن  
إتيان مثل هذا الفعل لو أنه وجد في ذات الطرف الذى حدا بالغير  
إلى ارتكابه .

فنصيب الإنسان من الأخلاق متوقف على سلوكه العملى لا على  
رأيه النظرى .

ولذلك أدخل الباحثون تمديلا على الطرق السالف يانها في  
فحص المستوى الخلقى ، ورأوا أن يطلبوا إلى الحدث الخاضع للاختبار  
بهذه الطرق ، لا رأيه في ارتكاب الغير للأفعال المروضة عليه ، وإنما  
استعداده أو عدم استعداده هو شخصيا لارتكاب هذه الأفعال . فيقال

للحدث مثلا هل تأنس في نفسك الرغبة في خنق كلب من الكلاب  
أو قذفه بججر في عنقه لحمله على الوقوف ثم الإلقاء به في اليم ؟ أو  
هل تأخذ لنفسك قلم رصاص وجدته في الفصل على مقعد لأحد  
أقرانك ؟

ومن الطبيعي أن إجابة الحدث حول مدى استعداده الشخصي  
لإتيان الفعل المروض عليه أو الإحجام عنه ، كثيرا ما يعوزها الإخلاص ،  
في حين أنه لا شك في إخلاص إجاباته حين يكون المطلوب إليه أن  
يرتب أفعالا معينة من حيث جسامتها ترتيبا تنازليا .

والواقع أن وقوف الإنسان حتى على أخلاقه الشخصية أمر من  
أصعب الأمور . فن المتعذر على المرء أن يستبطن دخيلة نفسه حتى  
أصاقتها . وقد يكون مخدوعا حين يظن استحالة صدور فعل معين  
منه ، لأن تصور هذا الفعل شيء والوجود الواقعي في الظرف المنفي  
إليه شيء آخر .

وما دام الأمر كذلك ، فلا بد من تكلية الطرق السالف يانها ،  
بتتبع السلوك التقائى للإنسان نفسه وتسجيل ما يصدر عنه من بوادر  
لها مفزاها ولها دلالتها على مستواه الخلقى .

• • •

تلك إلمامة وجيزة عن محاولات العلماء في دراسة الشخصية الإنسانية .  
وهي محاولات يدل بذها على رقى في مستوى الحضارة الأدبية والفكرية ،

مهما كان نصيبها من التوفيق أو الإخفاق . فحرى بالناس أن يتراحموا بعضهم ببعض ، وأن ينظر القادر فيهم إلى العاجز ، ويتفرد السليم منهم في المعيب ، حتى ترتفع أسباب العجز ووجوه العيب في الأعضاء الممكن منها جسم الشعب فيزداد حاله على الأيام صلاحا .

ورغم أن النفوس الآدمية أغاز غامضة ، والنواميس المتحركة في سلوك أصحابها عديدة خافية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يثنى الباحثين عن السعى وراء الحقائق توصلا للكشف عنها . ومع التسليم بأن بلوغ السكّال في هذا البحث أمر يتأى عن مقدور الإنسانية ، فإنه على كل حال بحث حقيق بالمتابعة عليه جدير ألا يهمل ويترك .

## المفصل الثالث

### تقسيم المجرمين الأحداث

إن تقسيمات العلماء للمجرمين الأحداث لا تحصى ولا تعد . ولا يتسع المجال لإيرادها كلها . ومن ثم يكفينا منها تقسيم واحد معبر تقدم به العالم الإيطالي Pisani إلى المؤتمر الدولي الأول لعلم الإجرام المنعقد في روما سنة ١٩٣٨ .

وسبق أن قلنا إنه كما يوجد في المجرمين الكبار ، من هو مجرم بالطبع والتكوين ، ومن هو مجرم بالصدفة ، يوجد النوعان نفسيهما في المجرمين الأحداث كذلك .

غير أن التقسيم المشار إليه قد أضاف إلى هذين النوعين من المجرمين الأحداث ، أنواعاً ثلاثة أخرى للأحداث المجرمين أو العصاة . فهو يقسم هؤلاء الأحداث إلى الفئات الخمسة الآتية :-

- (١) فئة الأحداث المرضى في عقولهم .
- (٢) فئة الأحداث الميئين ذكاه أو شعوراً وعاطفة .
- (٣) فئة الأحداث المجرمين بالتكوين .
- (٤) فئة الأحداث المجرمين بالصدفة .
- (٥) فئة الأحداث الجانحين المجرمين أو المحتمل إجرامهم .

فالحدث المريض في عقله ، تدخل دراسته في علم الأمراض العقلية  
الإجرامية وليس هنا مجال الحديث عنه .

والحدث الميب في ذكائه هو من يتخلف عن العمر العقلي لأقرانه  
الذين هم على ذات عمره الزمني ، والميب في شعوره أو عاطفته هو من  
يسوده اضطراب وعدم ثبات في تجاوبه مع الوسط المحيط .

والحدث المجرم بالطبع والتكوين ، حدث فظاً غضوب عنيف  
هدام وقع ميال إلى تمازج جنسى مبكر بالنسبة إلى سنه ، ومتمرد على  
كل نظام ، يسرق ويحرق وينلف ويحرج ، ويستشعر لذة وابتهاجا  
بالفا في فعل السوء ولا يحس بأى وخز من ضمير . وتكون أزمات  
المراهقة من أقوى مشيرات النزعة الاجرامية فيه .

والحدث المجرم بالصدفة يشعر عرضا بأنه مُهمل سواء من الناحية  
الاقتصادية أو من الناحية الروحية ، فينزلق إلى أفعال إجرامية عابرة ،  
تظهر على الأخص في فترة المراهقة ، ولكنها تزول وتختفى بفضل نصيب  
الحدث نفسه من الوازع الخلقى والشعور الدينى ووخزات الضمير .

والحدث الجانح المجرم أو المحتمل إجرامه يتميز في نظر العالم  
De Sanctis بميل مبكر إلى التمازج الجنسي أو إلى صورة فاسدة منه ،  
ونصيب كبير من القابلية للإيحاء الدائى ، وعدم إعمال الفكر ، وكثرة  
الاجرام التصورى في أحلام اليقظة ، واستعداد فى الحركات الجسمية  
يساعد على تنفيذ الجرائم ، وميل إلى العنف والإقدام وإلى سهولة

الاقفال . ويطلب أن تتوافر هذه الصورة من الحدائة الجانبية فى السن الواقعة بين ١١ ، ١٤ سنة أى فى السن التى يمكن أن يكون دور الربى فيها منتجاً فعالاً .

تلك هى فئات الأحداث المجرمين أو المحتمل إجرامهم . ولا شك فى أن الحدائة خير وقت يمكن أن يربى الإنسان فى تربية مجدية فعالة . وإن أم عبه يقع على عاتق الدولة فى سبيل مكافحة الاجرام ، هو الكشف عن الأحداث المنحرفين أو الميالين إلى الإجرام أو المستعدين له فى سبيل إمدادهم بالصقل والملاج فى الوقت المناسب ، قبل أن يتحولوا فى القد إلى مجرمين عتاة . فهذا وحده يتنى المجتمع شرهم ، ويصبحون فيه أعضاء صالحة تسام بقسط فى بنيانه .

• • •

## المراجع

### A

- Abramsen** : L'enfant et L'adolescent instables — Paris, 1940.  
**Adler** : Prassi e teoria della psicologia individuale — Roma, 1947.  
**Amaldi** : Dall'infanzia all'adolescenza — Firenze, 1944.  
**Angiolella** : Manuale di antropologia criminale — Milano.  
**Anile** : Questo è l'uomo — Firenze, 1943.  
**Antonini** : I precursori di Lombroso — Torino, 1900.

### B

- Bauer, Fischer, Lenz.** : Menschliche Erblchkeitslehre — Berlin, 1932.  
**Behnam** : La tutela penale dei diritti privati di obbligazione — Roma, 1950.  
**Biasutti** : Le razze e i popoli della terra — Torino, 1941.  
**Biot** : Il corpo e l'anima — Brescia, 1939.  
**Burt** : The young delinquent — London, 1931.

### C

- Canella** : Razze umane istinte e viventi — Firenze, 1942.  
**Carrara** : Antropologia criminale — Milano, 1908.  
**Caullery** : Les conceptions modernes de l'hérédité — Paris, 1935.  
**Ceni** : Cause biologiche della delinquenza — Bologna, 1943.  
**Clauss** : Rasse und Seele, München, 1937.  
**Colajanni** : Sociologia criminale — Catania, 1889.  
**Corre** : L'ethnographie criminelle — Paris, 1895.  
**Cuenot et Ros-tand.** : Introduction à la génétique, — Paris, 1948.  
**Curtius** : Die organischen und funktionellen Erbkrankheiten des Nervensystems — Stuttgart, 1935.



**D**

- Della Porta** : Fisiognomica — 1586.  
**De Sanctis** : Psicologia sperimentale — Roma, 1930.  
: Neuropsichiatria infantile — Roma, 1935.  
**Despine** : Psychologie naturelle — Paris, 1868.  
**Di Tullio** : Trattato di antropologia criminale — Roma, 1945.

**E**

- Exner** : Kriminalbiologie — Hamburg, 1939.  
**Eikstedt** : Rassenkunde und Rassengeschichte der Menschheit — Stuttgart, 1934.

**F**

- Ferri Enrico** : Sociologia criminale — Torino, 1929.  
— La teorica dell'imputabilità e la negazione del libero arbitrio — Firenze, 1878.  
**Flesch** : — Corso di antropologia criminale — Roma, 1949.  
— Pedagogia emendativa degli anormali del carattere e degli antisociali — Roma, 1949.  
**Franzi** : L'eredità nella patologia e nella clinica — Bologna, 1942.

**G**

- Galli** : Biologia delle razze umane — Milano, 1942.  
**Garofalo** : Criminologia — Torino, 1885, 1891.  
**Gemelli** : Lo studio della personalità del delinquente nei suoi fondamenti biologici e psicologici — Milano, 1948.  
**Grispigni** : Diritto penale italiano — Milano, 1947.

**H**

- Hirsch** : — La determinazione del grado di maschilità nei delinquenti (atti del primo congresso internazionale di criminologia — Roma, 1939).  
— Twins : heredity and environment, Cambridge, 1930.

I

**Ilvento** : Eredità ed igiene — Torino, 1927.

J

**Jucci** : Introduzione allo studio della genetica — Milano, 1944.

K

**Kretschmer** : Körperbau und charakter — Berlin, 1936.

L

**Lange** : Verbrechen als Schicksal — Leipzig, 1936.

**Lenz** : Grundriss der Kriminalbiologie — Wien, 1927.

**Lombardi** : Sociologia criminale — Napoli, 1942.

**Lombroso Cesare** : L'uomo delinquente — Milano, 1876, Torino, 1896-97, 1924.

M

**Marguglio** : La nuova antropologia criminale — Palermo, 1939.

**Marro** : I caratteri dei delinquenti — Torino, 1887.

**Mohr** : Heredity and disease — New York, 1939.

**Montalenti** : Elementi di genetica — Bologna, 1939.

**Mooton** : The american criminal — Cambridge, 1942.

**Moreau de Tours** : La psychologie morbide dans ses rapports avec la phylosophie de l'histoire, Paris, 1859.

**Morel** : Traité des dégénérescences psychologiques intellectuelles et morales de l'espèce humaine — Paris 1857.

N

**Niceforo Alfredo** : Criminologia — vol 3, 4, 5, 6 — Milano, 1951, 1952, 1953, 1954.

**P**

- Patrizi** : Dopo Lombroso — Milano, 1916.  
**Pende** : — Trattato di biotipologia umana —  
Milano, 1939.  
— La scienza moderna della persona  
umana — Milano, 1947.

**R**

- Rondoni** : Le malattie ereditarie — Milano, 1947.

**S**

- Sergi** : La stratificazione del carattere e la  
delinquenza in "Rivista di filosofia  
scientifica" — Milano, 1883.  
**Stumpfl** : Die Ursprünge des Verbrechens —  
Leipzig, 1936.

**T**

- Taft** : Criminology — New York, 1945.  
**Tanzi** : Psichiatria forense — Milano, 1911.  
**Tanzi e Lugaro** : Trattato di malattie mentali, — 1923.  
**Thompson** : L'hérédité — Paris, 1930.

**V**

- Vergani** : Appunti di psicologia criminale mino-  
rile, in "La Calabria giudiziaria". —  
1944.  
**Verwaeck** : Sillabus du cours d'anthropologie cri-  
minelle — Bruxelles 1926, 1929.  
**Virgilio Gaspare** : Sulla natura morbosa del delitto e  
delle sue analogie con le malattie men-  
tali — Roma, 1874.

**W**

- Waddington** : Introduction to modern genetics —  
London, 1939.

---

أعمال المؤتمر الأول للأمم المتحدة في شؤون الوقاية من الجريمة وعلاج  
المجرمين ( جنيف ، أغسطس - سبتمبر ١٩٥٥ ) .



السلافة .. .. . ٧٢

### الفصل الثاني

#### العوامل الداخلية المهيبة للجريمة

الجنس .. .. . ٧٤

السن .. .. . ٧٧

الخمر والمخدرات .. .. . ٧٨

بعض الأمراض .. .. . ٨٢

الخلل في إفرازات الغدد .. .. . ٨٣

الانفعال والعاطفة .. .. . ٨٣

الإيحاء الذاتي .. .. . ٨٤

### الفصل الثالث

#### العوامل الخارجية المهيبة للجريمة

المحيط الطبيعي: .. .. . ٨٨

الجو .. .. . ٨٩

الغذاء .. .. . ٩١

المسكن .. .. . ٩٢

المحيط الاجتماعي .. .. . ٩٢

الأسرة .. .. . ٩٣

المدرسة والأصدقاء والمهنة .. .. . ٩٤

الحالة الاقتصادية .. .. . ٩٥

المعتقدات السائدة .. .. . ٩٦

|             |                        |
|-------------|------------------------|
| ٩٧ .. .. .  | المصحف والسينما والمرح |
| ١٠٢ .. .. . | الامية أو التعليم      |

## الباب الثالث

### عملية ميلاد الجريمة

#### الفصل الاول

|             |                                |
|-------------|--------------------------------|
| ١١٠ .. .. . | تغلب الدافع تبعا لإفلات الزمام |
|-------------|--------------------------------|

#### الفصل الثاني

#### اختلاف ميلاد الجريمة تبعا لنوعها

|             |                              |
|-------------|------------------------------|
| ١١٨ .. .. . | جرائم الاعتداء على المال     |
| ١٢٤ .. .. . | جرائم الاعتداء على العرض     |
| ١٣٠ .. .. . | جرائم الاعتداء على الأشخاص   |
| .. .. .     | الانتقام                     |
| .. .. .     | سجن الأذى جبا في الأذى       |
| .. .. .     | الغيرة الجنسية               |
| .. .. .     | الشعور بنقص جثمانى أو نفسانى |
| .. .. .     | الفرور والمتعة بمشاهد النار  |
| ١٣٧ .. .. . | جرائم الكتل الشعبية          |
| .. .. .     | عامل الميل إلى التعدى        |
| .. .. .     | عامل التقليد                 |
| .. .. .     | طغيان الشر على الخير         |

|     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| ١٤٣ | تعطيل ملكة الذكاء .. .. .           |
| ١٤٤ | ظروف الشعب .. .. .                  |
| ١٤٥ | الشعور بالقوة والجبروت .. .. .      |
| ١٤٦ | عناصر فردية تغذى جو الجريمة .. .. . |
| ١٤٧ | العمارة .. .. .                     |
| ١٤٨ | التسول والتشرد .. .. .              |
| ١٤٩ | الإجرام السياسي .. .. .             |

## الباب الرابع

### طوائف المجرمين

#### الفصل الاول

|     |                |
|-----|----------------|
| ١٥٦ | المجرم بالصدقة |
|-----|----------------|

#### الفصل الثاني

#### المجرم بالتكوين

##### المبحث الاول

|     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| ١٦٢ | المجرم بالتكوين من النوع العادي |
|-----|---------------------------------|

##### المبحث الثاني

|     |                                 |
|-----|---------------------------------|
| ١٦٥ | المجرم بالتكوين ذو النمو الناقص |
|-----|---------------------------------|

##### المبحث الثالث

|     |  |
|-----|--|
| ١٦٩ | المجرم بالتكوين ذو الانجاء<br>العصي السيكوپاني |
|-----|--|

**البحث الرابع**

١٧٢ المجرم بالتكوين ذو الاتجاه السيكوباتي

**البحث الخامس**

١٨٢ المجرم بالتكوين ذو الاتجاه المختلط

**البحث السادس**

١٨٤ وضع المجرم العائد بين طوائف المجرمين

**البحث السابع**

١٩١ الخبرة في المسائل الجنائية

**الباب الخامس**

إجرام الأحداث

**الفصل الاول**

العوامل المهيئة أو المساعدة

**البحث الاول**

العوامل الداخلية

٢١٦ .. .. . التزامات المراهقة والشباب

**البحث الثاني**

٢٥٢ العوامل الخارجية

٢٧٨ .. .. . حالة الأسرة .. .. .

٢٨٨ .. .. . سير الدراسة .. .. .



## الفصل الثاني

### أسلوب البحث في إجرام الأحداث

#### البحث الأول

##### طرق فحص الذكاء

- ١ - طريقة Binet & Simon .. .. . ٢٠٥
- ٢ - طريقة Wechsler .. .. . ٢٠٦
- ٣ - طريقة Baker .. .. . ٢٠٨
- ١ - طريقة Ballard .. .. .
- ٥ - طريقة Vermeylen .. .. . ٢٠٩
- ٦ - طريقة الإنشاء الكتابي .. .. .
- ٧ - طريقة Maria Diez Gasca .. .. . ٢١٠
- ٨ - طريقة الكشف عن الاستعداد المهني .. .. .
- ٩ - طريقة قياس المستوى الثقافي .. .. . ٢١١
- ١٠ - طريقة الكشف عن المزايا والآراء الشخصية .. .. . ٢١٢

#### البحث الثاني

##### طرق فحص الناحية الشعورية والعاطفية

- ١ - طريقة بفع رورشاخ .. .. . ٢١٦
- ٢ - فحص النبض والتنفس .. .. . ٢٢٣
- ٣ - طريقة الكلمات الكشفية .. .. . ٢٢٤
- ٤ - طريقة فحص الذرع أو قوة الاحتمال .. .. .
- ٥ - طريقة اللوحات الكشفية .. .. . ٢٢٧

- ٦ - طريقة اللعب والتمايل .. .. . ٢٣٠ .. .. .  
٧ - طريقة قياس الشعور بالحاجات .. .. . ٢٣٢ .. .. .  
٨ - طريقة تسجيل الانتباه وعدم الاكتراث .. .. . ٢٣٣ .. .. .  
٩ - طريقة التخدير .. .. . .. .. .  
١٠ - طريقة قياس الحركات الجسمية .. .. . ٢٣٥ .. .. .

### المبحث الثالث

#### طرق فحص الفرائز الثانوية أو المستوى الخلقى

- ١ - طريقة التعليق على أقاصيص .. .. . ٢٤٩ .. .. .  
٢ - طريقة التعليق على حكم .. .. . .. .. .  
٣ - طريقة Sharp .. .. . .. .. .  
٤ - طريقة Watson .. .. . ٢٥٠ .. .. .  
٥ - طريقة Martha Moers .. .. . ٢٥١ .. .. .  
٦ - طريقة التعليق على وقائع .. .. . ٢٥٢ .. .. .  
٧ - طريقة تحديد الواجب .. .. . .. .. .  
٨ - طريقة تحديد الأفعال المحببة .. .. . .. .. .  
٩ - طريقة التقدير المتدرج .. .. . ٢٥٣ .. .. .

### الفصل الثالث

#### تقسيم المجرمين الأحداث

- تقسيم Pisani .. .. . ٢٥٧ .. .. .

 Bibliotheca Alexandrina



0356974